

# كتاب المنهاج في ترتيب الحجج

أبو الوليد البلخي

403 - 474 هـ

تحقيق  
عبد المجيد تركي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة

يرجع الفقيه في عمله التشريعي إلى القرآن فيستمد من نصّه أصولاً عامة يعتمد على منهجيتها ، ويستوحي من سورته فلسفة أخلاقية يستنبط هديها ، ويستخرج من آياته قضايا أمهات ينهج على حكمها. ولقد أوضح الإمام الشافعي الثوري في 819 / 204 السبيل لما وضع في الرسالة أصول الفقه وقرّر في مقدمتها أن «ليست تنزل بأحد من أهل دين الله نازلة إلّا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها»<sup>1</sup>

وكذلك يلجأ الاجتهاد إلى الحديث النبوي فيجده مكملاً للقرآن مبيّناً له ومتممًا ، فيأخذ عنه وكأنما أخذ عن القرآن. ألم يؤكد مؤلف الرسالة في مطلعها أن «من قبل عن رسول الله فيفرض الله قبل؟»<sup>2</sup>. وكما فرض الله على المسلمين طاعة الرسول - صلى الله عليه وسلم - «والانتهاء إلى حكمه»<sup>3</sup> ، فقد فرض عليهم أيضًا «الاجتهاد في طلبه وابتل طاعتهم في الاجتهاد»<sup>4</sup>.

ولقد قصد الشافعي بوضعه علم أصول الفقه إلى إقامة الاجتهاد على أسس منطقية وموضوعية ومحكمة. ولذا فهو يفرق بين الرأي المرسل على أعتة كالاتحسان

(1) ص. 20.

(2) ص. 22.

(3) ص. 22.

(4) ص. 22.

فلا يرى فيه إلّا «تلفذاً» أو «تصفاءً» وبين الاجتهاد الحق المبني على أصل من القرآن أو الحديث ، فإذا هو القياس ، إذ الاجتهاد في نظره لا يكون أبداً إلّا على طلب شيء ، «وطلب الشيء لا يكون إلّا بدلائل والدلائل هي القياس»<sup>2</sup>.

ثم إن الأصل الرابع من هذه المنهجية التشريعية المتمثل في الإجماع يدغم هذه الموضوعية ويوطد في النفس يقينها وطمانينتها. فهو ليس إجماعاً محلياً تمخض عنه عمل علماء البصرة أو الكوفة أو حتى المدينة ثم ذاع بين الناس بحمل إليهم ما استقرت عليه غالبية الآراء داخل كل واحد من المذاهب الفقهية طيلة القرن الثاني من الهجرة<sup>3</sup> ، وإنما هو ، كما ضبطه الشافعي ، إجماع المسلمين قاطبة ، وبما أن يجمع المسلمون على خلاف ما ورد بصريح النص أو دلالته. ذلك أن كتاب الله ، وإن لم يكن ليخفي منه شيء على أحد ، فسنّة نبيه - صلى الله عليه وسلم - «قد تعرب عن بعض المجتهدين ، ولكن عامتهم لا تجتمع على خلاف لسنة رسول الله ولا على خطأ إن شاء الله» كما يبين ذلك صاحب الرسالة<sup>4</sup>.

إلّا أنه ليس من اليسير على المجتهد أن يقف على أحكام القضايا والنوازل والمسائل التي انعقد حولها إجماع المسلمين قاطبة في مشارق الأرض ومغاربها ، وعبر العصور الإسلامية المتعاقبة ، خاصة أنهم يتنمون إلى أصقاع مختلفة ويتحدرون من أجناس بشرية وصلالات متعدّدة ويواجهون مشاكل متباينة.

ومن هنا ، وفي هذا الخضم من المسائل الخلافية التشريعية ، ظهر فنّ الجدل الذي يستمدّ حججه من القرآن والحديث وأقوال الأئمة أصحاب المذاهب الفقهية والمدارس الكلامية ، بقطع النظر عن الخلاف بالذات الذي يبرز وجوده بل يفرض الاعتماد عليه. ذلك أن هذا الفن يحرص على أن يمد المجتهد بأحسن المناهج وأحكامها وأدقها وأصوبها حتى يستفيد من خبرة وبصيرة وهدى من هذه المسائل

(1) ص. 509.

(2) ص. 508.

(3) أنظر ابن القنبر في رسالة الصحابة وأنظر أيضاً يوسف شفت في ص. 24-30 و 49-59. *Expositio*.

(4) ص. 472.

الخلافة المستنبطة عبر العصور المختلفة المتعاقبة منذ العصر الذي ظهر فيه إلى يوم الناس هذا. فهو قد أدى أجلّ الخدمات في الماضي القريب والبعيد. لم إن العلماء المصلحين في عصرنا الحديث لا يتردّدون في الرجوع إلى منهاجه حتى يدركوا المآل والمنتهى لكل حلّ من الحلول التي تمسّ العقيدة أو الشريعة والتي اعتدلت إليها من ماضٍ مجيد كجزء من تراثنا بلى كياننا ، وذلك قصداً منهم لحسن الاختيار والتوفيق بين مقتضات الأصالة ومقتضيات التجديد.

**الجدل في الشريعة والعقيدة :** وبعد هذه المقدمة القصيرة لأدب الجدل ، سنحاول موجزين أن نتبّع تطوّره التاريخي في ميداني الشريعة والعقيدة وأن نحدّد بعد ذلك مختلف فئوته. وعندها نتقلّ إلى الباطني العالم الجدلي في أصول الفقه حتى نتيقّن ملاحظه ، ثم إلى كتابه النجاشي فننقله ببعض التحليل ليكون توطئة لنصّه الذي نقدّمه محققاً ومفهوماً للقراء الكرام.

1) **التطوّر التاريخي :** ورد أصل كلمة ج.د.ل. في القرآن 29 مرّة بصيغها المختلفة : أي مرتين بصيغة المصدر من الجرد ، والبقية بصيغة المزيّد بحرف «ج» بـ «جدال» بأزمانها الثلاثة وبأحد مصدرها «جدال» وقد حثّ الله المسلمين في هذه الآيات المتعدّدة ، إخباراً وأمرأً، على مجادلة أهل الكتاب والكفار على حدّ سواء ، وذلك رجاء إرجاعهم إلى الطريق السوي والصراط المستقيم. وهكذا بين لهم المنهج إذ ضرب لهم مثل النبي محمد - صلى الله عليه وسلّم - وكذلك الأنبياء السابقين - عليهم السلام - حين بشرّوا ووعظوا وجادلوا وهدّوا كما ضرب لهم مثل الكفار الذين يجادلون ويحاجون فيما ليس لهم به علم ليدحضوا الحقّ بالباطل<sup>1</sup>.

أمّا في الحديث فقد وردت 19 مرّة على الأقل ، وذلك حسب ما استفدناه من المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي لفنّسك ، إلّا أنها جاءت بمعاني نفيد الإنكار والمنع ، حتى إنها لتقرن أحياناً بالبدعة وأخرى بالضلال بعد الهدى ومرّة

(1) أنظر تفاصيل في مقالنا بالفرنسية *Argument* صص. 65 - 67.

بالرّث ومرة بالكفر. وتفسير هذا ، المحتمل والمتبادر إلى الذهن ، هو أن القرآن بحث فعلاً المسلمين على مجادلة من هم على غير دينهم ، وهي مجادلة لا يمكن أن تتمخّص إلّا عن كل ما ينفع الإسلام وأهله ، بينما تتركز السنة النبوية على صرفهم عن التجادل ، فيما بينهم ، إذ لا يحتمل أن ينجر عنه إلّا ما يفرق صفوفهم ، خاصة إذا كان له مساس بقضايا العقيدة المعضلة والمتعلقة بالروح<sup>١</sup> أو الآخرة ، أو حتى بمجرد مسائل تأويل بعض الآيات القرآنية التي اخطف المسلمون في فهمها.

ومن جهة أخرى وإذا ما انتقلنا إلى ميدان الفقه وأصوله ألفينا الجدل فيه عزيز الجانب لا يعدم المناصرة والتأييد ، بقطع النظر عن التبرير ، سواء انجھت إلى النقل من قرآن أو حديث أو إلى العقل. ويتلخّص القول في هذا الاعتبار العقلي القائم على البدهة والمتمثل في أن النصوص التشريعية التي نستدلّ بهديها في حياتنا اليومية متناهية محدودة بينما القضايا والنوازل البشرية العارضة غير متناهية ولا محدودة. فينتج عن هذا الركؤ إلى الاجتهاد في صوره المختلفة من رأي مرسل أو قياس معكم أو استحسان أو استصحاب أو استصلاح. وعندها لا مفر لنا من الاختلاف لأن الله قد خلق الخلق مختلفين ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾. إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ<sup>٢</sup> ، وهكذا قدر ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾<sup>٣</sup> . إلا أن الحق لا يكون إلّا في قول واحد ، خاصة إذا استمدّ ذاته من مصدر إلهي . فكان طبيعياً ومشروعاً أن يرجع كل مجتهد إلى أساليب منهجية تثبت يقينه وتدعم عقيدته وتقوّي قدرته على الإقناع حتى يغلب رأيه بالبيان والحجّة والبرهان<sup>٤</sup>.

ثم إنه من القروض أن المناظرات الفقهيّة قد استفادت من المناظرات الكلامية وذلك على الأقل في مستوى صياغة العرض وإحكام البيان وإقامة الاحتجاج

(1) المصدر ذاته.

(2) قرآن هود (11) جزء من الآية 118 والآية 119.

(3) قرآن سورة هود - هود من الآية 118.

(4) أنظر التفاصيل في كتابنا *Polémiques* ، صص. 27 - 29.

وكذلك في تبني مواد المنطق اليوناني لهذا الغرض. وهذه الاستفادة التي نتبها المؤرخون تبدو جد محتملة، خاصة إذا اعتبرنا أن ظهور علم الكلام قد سبق بقرود عديدة لظهور علم أصول الفقه. ذلك أن الرعيل الأول من المعتزلة واضعي علم الكلام يرجع عهدهم إلى مطلع القرن الثاني للهجرة بينما ينبغي لنا انتظار الشافعي المتوفى في 204 / 819 لكي نشهد الصياغة النهائية لأصول الفقه، وبالتالي لظهور علم الخلاف التشريعي. هذا وإن لاحظنا اختلافاً بين العقيدة والشرعية في تصوّر القضايا والمشاكل المعترضة والحلول المعروضة تصوّراً يبدو أكثر شمولاً وأبعد تجريداً في العقيدة. إلا أن هذا الاختلاف ما كان ليجتأ التأثير المفروض، ما دعنا قد وضعنا بحثنا على مستوى المنهجية الصرف<sup>1</sup>.

هذا وإن الجدل قد خدّم الكلام وأصول الفقه على حدّ سواء. وهنا يجدر بنا أن نذكر برأي للمستشرق الفرنسي ر. برنشفيلك<sup>2</sup> فيه على التقدّم المحسوس الذي سجله الجدل بفضل تأثير منطق أرسطو، المعلم الأول حسب اصطلاح فلاسفة المسلمين. وهذا التقدّم يبدو أكثر وضوحاً إذا أخذنا بعين الاعتبار فترة طويلة كذلك التي تفصل بين الشافعي وبين مؤلفنا الباجي على الأقل، أي حتى سنة وفاته 474 / 1081. قلقد «تعلم العلماء تحديد الكلمات حسب القواعد والاحتجاج طبق الأشكال المنطقية وتبويب المسائل وترتيب العروض»<sup>3</sup>. ويضيف المستشرق ملاحظاً أن الفقهاء اضطروا أحياناً في مجالس النظر إلى بعض التنازلات وإلى الرضى بالتسليم ببعض الجزئيات قصد التقرب نوعاً ما من وجهة نظر خصوصهم ليستطيعوا بذلك تبرير أصول مذهبهم من الوجهة العقلية، كما أنهم اضطروا إلى تفضيل تقديم المزيد من الدقة والبيان حتى يدفعوا عن أنفسهم كلّ تهمة تلصق بهم الخلل في أساليبهم المنطقية<sup>4</sup>.

(1) انظر المصدر صص. 29 - 32.

(2) انظر كتابه *Erwägen*، ج. 2، صص. 83، 89، 90.

(2) الفنون الجدلية: لا شك أننا نُرجع إلى الكلمة الجامعة «الجدل» أو حتى «النظر» بكل نوع من أنواع المجادلة الواقعة تحت جنس كلمة «الجدل» إلا أنه من المهم أن نلاحظ أنها تعني في الواقع أنواعاً فقهية ثلاثة متباينة نعبّر عنها في الحقيقة بكلمات ثلاث مختلفة. وهكذا فإذا ما نزلنا درجة من الجنس إلى النوع أطلقنا كلمة «الجدل» ذاتها على أصول الفقه، بينما خصّصنا كلمة «الخلافيات» لفروع الفقه وعبارة «آداب البحث» لشروط المناظرة وقواعدها التي بغضلها تستقيم وتجري على أصول سليمة وفي جو مناسب للمقام.

أما آداب البحث فابن خلدون (808 / 1406) هو أبلغ من عرف بها في المقدمة. هذا وإن كان المؤرخ الغربي قد عنون فصله بـ «الجدل»، أي النوع المتعلق بأصول الفقه كما أُلغنا إلى ذلك وكما سنوضحه بعد قليل، إلا أن حديثه يتجاوزه حتى ليلتصق بآداب البحث، فهو يقول: «فإنه لما كان باب المناظرة في الرد والقبول متسعاً وكل واحد من المتناظرين في الاستدلال والجواب يرسل عتانه في الاحتجاج، ومنه ما يكون صواباً ومنه ما يكون خطأ، فاحتاج الأئمة إلى أن يضعوا آداباً وأحكاماً يقف المتناظران عند حدودها في الرد والقبول وكيف يكون حال المستدل والمجيب وحيث يسوغ له أن يكون مستدلاً وكيف يكون مخصوصاً منقطعاً ومحل اعتراضه أو معارضته وأين يجب عليه السكوت ولخصمه الكلام والاستدلال. ولذلك قيل فيه: إنه معرفة بالقواعد من الحدود والآداب في الاستدلال التي يتوصل بها إلى حفظ رأي أو دمه كان ذلك الرأي من الفقه أو غيره»<sup>1</sup>. ومن بين الذين أقفوا في هذا الفن يذكر ابن خلدون البزدوي (493 / 1100) والعميدي (615 / 1218) مؤلف الإرشاد والنسي (710 / 1310)<sup>2</sup>. والحق يقال إن مؤلفنا الباجي قد أجاد في تفصيل القول في هذه الأداب وذلك في هذا الكتاب بالذات<sup>3</sup>.

(1) المقدمة (طبعة بيروت 1967) صص. 820 - 821 وكذلك كتابا ص. 38 بيان 49.

(2) المهاج صص. 9 - 10.

(المنهاج) وفي قسم عنوانه : «باب ذكر ما يتأدب به المناظر» . وقد ختمه بقوله : «ومنى أخذ المناظر نفسه بما وصفناه وتأدب بما ذكرناه انضع بحمدله وبورك له في نظره إن شاء الله - عز وجل -» .

وابن حزم الظاهري (1064/456)، معاصر الباجي والمناظر له في مجالس مشهورة ستعرض لها بعد قليل ، هو أيضاً قد أجاد في هذا المضمار إذ عقد في التقريب فصلاً عنوانه بـ «باب الكلام في رتبة الجدال وكيفية المناظرة الموجبين إلى معرفة الحقائق» أتى فيه بعدد وافر من آداب البحث التي يفضلها تصحيح المناظرة «فاضلة حميدة العاقبة يوشك أن تنحلّ عن غير مضمون أو آخر موفور» ، وهي التي أمر الله بها إذ يقول : ﴿وَجَادِلْهُمْ بَالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾<sup>١</sup> ، وإذ يقول تعالى : ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾<sup>٢</sup> .

وابن خلدون هو أيضاً أحسن من عرّف بالخلافيات ، فهو يقول : «وأما الخلافيات فأعلم أن هذا الفقه المستبط من الأدلة الشرعية كثر فيه الخلاف بين المجتهدين باختلاف مداركهم وأنظارهم (...) واتسع ذلك في الملة اتساعاً عظيماً ، وكان للمقلّدين أن يقلّدوا من شاءوا منهم . ثم لما انتهى ذلك إلى الأئمة الأربعة من علماء الأمصار وكانوا بمكان من حسن الظن بهم اقتصر الناس على تقليدهم ومنعوا من تقليد سواهم لذهاب الاجتهاد لصعوبته وتشعب العلوم التي هي مواده بانفصال الزمان واقتفاء من يقوم على سوي هذه المذاهب الأربعة . فأقيمت هذه المذاهب الأربعة أصول الملة وأجري الخلاف بين المتمسكين بها والأخذين بأحكامها مجرى الخلاف في النصوص الشرعية والأصول الفقهية»<sup>٣</sup> .

ويضيف ابن خلدون بعد هذه التوطئة لربطها بموضوع حديثنا هذا : «وجرت بينهم المناظرات في تصحيح كلّ منهم مذهب إمامه تجري على أصول صحيحة

(١) التقريب ص. ١٨٦ والشهادة به من القرآن هما جرمان من الآية ١٢٥ من سورة النحل ١٦ .

(٢) لقائمة أطعمة القاهرة بدون تاريخ ) عصف - ٤٥٦ - ٤٥٧ وكذلك تخليبا السابق المذكور ص. ٣٥ في البيانات ٣٣ - ٣٨ .



وطرائق قوية ، يمتنع بها كلٌّ على مذهبه الذي قلّده وتمسك به . وأجريت في مسائل الشريعة كلها وفي كلِّ باب من أبواب الفقه . فتارة يكون الخلاف بين الشافعي ومالك ، وأبوحنيفة يوافق أحدهما ، وتارة بين مالك وأبي حنيفة ، والشافعي يوافق أحدهما ، وتارة بين الشافعي وأبي حنيفة ، ومالك يوافق أحدهما<sup>١</sup>.

وكمؤدج لهذا الفن يذكر المؤرخ كتاب المآخذ للغزالي ( 505 / 1111 ) وكتاب التعليقة للديلمي ( 430 / 1039 ) وعيون الأدلة لابن القصار ( 398 / 1007 ) وأخيرًا المختصر في أصول الفقه لابن الساعاتي ( 694 / 1295 )<sup>١</sup>.

وإذا ما وصلنا إلى الجدل ألفتنا أن كلَّ ما قيل في الخلافات يصح فيه مع فارق بينهما في مادتهما ، إذ الخلافات تتعلق بفروع الفقه بينما يمسّ الجدل أصوله . فالمؤلف في باب الجدل يأتي على مسائل الخلاف الأصولية مسألة مسألة ويسوق كلَّ الآراء التي صدرت حول كلِّ واحدة منها ، وذلك حرصًا منه على نقض الآراء المخالفة لمذهبه أو حتى التي تخالف رأيه الخاص إن كان يعد من المجتهدين داخل المذهب .

وهكذا يخوض المؤلف في قضايا تأويل القرآن ويبحث في المنهجية القرآنية القائمة على معاني العوم والخصوص والأمر والنهي والناسخ والمنسوخ وفي ما يرجع إلى كلِّ صنف من هذه المصطلحات . وإذا ما وصل إلى الحديث اعتمد هذه القضايا بالذات ولكن مضيقًا إليها ما تعلق خاصة بمنهجية تفهده التاريخي ، الداخلي والخارجي ، من التأمل في طرق نقله وإثبات صحته . وينتهي إلى الإجماع فينظر في حججه الشرعية إثباتًا أو نفيًا وفي طريقة تصوّره وإمكانية ذلك عقليًا ونقليًا وأخيرًا في كيفية انعقاده وما تستوجب من شروط ، من حيث انقراض العصر من جهة وكفاءة المجتهدين من جهة أخرى . حتى إذا ما وصل إلى القياس

(١) للفتنة ( مطبعة القاهرة بدون تاريخ ) صص . 456 - 457 وكذلك كتابنا السابق الذكر ص . 35 في البيانات 33 - 38 .

خاض في حجته وإثباتها أو نفيها اعتماداً على النقل من القرآن وحديث وإجماع ولكن على العقل أيضاً. ولا يفوته البحث في أصول أخرى تلحق بهذه الأربعة السابقة وتتبعها في الأهمية كالاستحسان والاستصحاب والاستصلاح وغيرها. ومن المؤكد أن الرجوع إلى فهرس مواد هذا الكتاب (المهاج) يمكن القارئ من فكرة دقيقة وكاملة عن هذه الأبواب وطريقة تنظيمها.

ومن أهم الكتب التي ألفت في هذا الفن ووصلت إلينا مسائل الخلاف للصيرفي الحنفي (436 / 1045) وما زال مخطوطاً. والنهاج في ترتيب المحتاج للباحث (474 / 1081) وهو الذي تقدمه في هذا الكتاب، وإحكام الفصول في أحكام الأصول له أيضاً وما زال مخطوطاً ونحن الآن بصدد تحقيقه، والإحكام في أصول الأحكام والتعريب لحدة الشطرنج والمدخل إليه بالألفاظ العامة والأتملة الفقهية لابن حزم الظاهري (456 / 1063) وقد طبع منذ مدة وإبطال القياس له أيضاً وما زال مخطوطاً وإن كان قد طبع ملخصة. وكذلك لا يفوتنا أن ننبه على الوصول إلى علم الأصول لأبي إسحاق الشيرازي (476 / 1083) وقد نشر بتحقيقنا منذ ستة تقريباً والمعونة في الجدل ثم البصرة في أصول الفقه له أيضاً وما زال مخطوطاً، وعلى المستصفى وشفاء الغليل في بيان مسائل التعليل وقد طبع الأول منذ عقود والثاني منذ عقد تقريباً وأخيراً الجدل على طريقة الفقهاء لابن عقيل (513 / 1119) الذي نشر محققاً منذ ما يزيد عن العقد والواضح في أصول الفقه له أيضاً وما زال مخطوطاً<sup>(١)</sup>.

وقد وقفنا بهذه القائمة عند القرن الخامس الهجري، عصر مؤلفتنا الباجي الأندلسي، ولا شك أن عدداً من الكتب ألفت في القرون الموالية. كما أنه من اليقين أن الكثير من الفقهاء الأصوليين الجدليين قد ألفوا قبل هذا القرن، إلا أننا لا نعرف عنهم إلا أسماء كتبهم. فحسب حاجي خليفة يبدو أن مؤسس هذا الفن هو أبو بكر محمد بن علي القفال الشاشي (335 / 976)، إلا أن صاحب كشف الظنون

(١) أنظر التفاصيل من هذه الكتب في قائمتي المصادر والمراجع العربية ثم الأجنبية.

يذكر أيضاً ابن الرواندي (297 / 909) والبلخي (319 / 931) ، والأشعري (324 / 935) والماتريدي (333 / 944) والاسفرانتي (418 / 1027) صاحب آداب الجدل. بل إنه يتجاوز القرن الخامس فيذكر المدائني (656 / 1258) صاحب أحكام الجدل والمناظرة على اصطلاح الخراسانيين والعراقيين<sup>1</sup>.

3) الباجي الفقيه الأصولي الجدلّي: إن كتاب المناج في ترتيب الحجاج قيم ولا شك، كما يمكن لنا أن نتأكد من ذلك من خلال قراءتنا لفصوله. إلا أن هذه القيمة الذاتية تتضاعف بقيمة نسبية إذا علمنا أنه يمثل الباكورة تقريباً في هذا الفن في هذه البقعة المغربية من العالم الإسلامي، أي الأندلس موطن الباجي. فمن المهم أن نذكر بإيجاز بأن هذا البلد الذي ظلّ عقوداً عديدة يعيش على مذهب الأوزاعي (157 / 774) الإمام الشامي أصبح منذ سنة 180 / 796، أي منذ التاريخ المحتمل لدخول المالكية إلى أراضيه، يعيش فقط أو يكاد على أدب مقنن، هو أدب المسائل والأجوبة والنوازل والأحكام والوثائق المالكية. وهذا الأدب، كما يعرف، يهدف أولاً وبالذات إلى إيجاد الحلول المدققة المعينة لعديد القضايا التي تثيرها الحياة اليومية، أو من المفترض أن تثيرها. وكان طبعاً أن يتغذى هذا الأدب من مجموعات المسائل التي يرونها الفقهاء الأندلسيون عن مالك نفسه أو عن تلميذه المباشر المصري ابن القاسم (191 / 806)، أو حتى عن تلاميذ آخرين أقرب عهداً إليهم كالقبرواني سحنون (240 / 847) صاحب المدونة. ثم إنه أصبح للأندلسيين كتب خاصة بهم كالواضحة لعبد الملك بن حبيب (238 / 845) والعنية للعني (255 / 869) بقطع النظر عن الشروح الضافية التي كتبت حول هذين المتنين، وأهمها ولا شك هو البيان في شرح العنية لابن رشد (520 / 1126).

والحق يقال إن قضاء الأندلس طيلة هذه الفترة الممتدة من أواخر القرن الثاني إلى أواخر القرن الرابع لم يأخذوا شيئاً يذكر من منهجية مالك الأصولية التي ضبطها في الموطأ. إلا أن هذه الحالة الطريفة والفريدة من نوعها التي تميزت بالسيطرة

(1) أنظر كشف الظنون ج 1، صص. 18 و 45 و 580 و ج 2، ص. 1408 وكذلك كتابا Polakowsky صص. 39-45 و حصة 43.

المالكية القرطبية خاصة ، تغيرت مع مطلع القرن الخامس الهجري ، إذ سقطت الخلافة الأموية سنة 422 / 1031 ، وسقوطها زالت الهيمنة القرطبية السياسية والفكرية وظهر عدد كبير من الإمارات الجهوية المستقلة سياسياً بل حتى ثقافياً . وساعد هذا الجو الجديد على ظهور مجتهدين كبار مختصين في كل أصناف المعرفة الدينية بما فيها الفقه وأصوله والجدل فيه ، من أهمهم ولا شك ابن حزم الأندلسي (456 / 1063) .

ويذكر القاضي عياض (544 / 1149) والقاضي أبو بكر بن العربي (543 / 1148) وغيرهما من المؤرخين المعاصرين لهما أو اللاحقين أن العالم الجليل الظاهري لقي حظوة كبرى لدى السلطة السياسية لما حلَّ بجزيرة ميوققة ابتداء من سنة 430 / 1048 بدعوة من أميرها ابن رشيق لينشر فيها مذهبه تدريجاً ومجادلة وتأليفاً وأنه أفحم بعض المالكية في مجالس نظر عقدت بقصر ابن رشيق وأن الباجي هو الفقيه المالكي الوحيد الذي قدر على مجادلته في مجالس نظر عقدت للبحث في العقيدة والشريعة سنة 439 / 1047 ، أي إثر رجوعه من رحلة مشرقية للدراسة دامت ثلاث عشرة سنة تضلَّع فيها خاصة بالحديث والأصول والجدل تضلُّعاً مكثَّه من الثغلب على ابن حزم تغلباً نهائياً لم يترك له من المجال إلا الخروج من ميوققة للاستقرار ببلدة مسقط رأسه يدرِّس على أصاغر الطلبة ، حسب عبارة ابن حيَّان (469 / 1076) .

ومن المحتمل جداً أن يكون الباجي قد فكَّر عقب هذه المناظرات في جدوى تأليف كتب في أصول الفقه بصوغها في قالب الجدل . وعندنا فمن المعقول أن يكون قد استلَّها بكتابه إحكام الفصول في أحكام الأصول الذي مرَّ الحديث عنه . وهو كتاب مطوَّل يزيد على ضعف المنهاج . ويذكرنا بمادته وحجمها وأسلوب صياغتها وترتيبها وحتى بعنوانها بكتاب ابن حزم الإحكام في أصول الأحكام . ثم إنه حسب سنة ألفها أدهاء العرب ومؤرِّخوهم وفقهاؤهم يتقلون بموجبها من المطوَّل والبسوط إلى الأوسط والمنخول ثم إلى المختصر والوجيز ، ها هو الباجي يؤلِّف المنهاج الأقل مادَّةً كما مرَّ بنا ، ولكن المتبَّع خطى إحكام الفصول والهيل عليه أكثر من مرَّة كما تدلُّ على ذلك الإحالات في فهرس الكتب . ومن بعد المنهاج يشمل أن

يكون قد ألف الإشارات ، وهو حقاً موجز كما يدلّ العنوان ثم من بعدها الحدود وهي عبارة عن رسالة بعدُ فيها معنى المصطلحات الأصولية الفنية مثلما فعل في مطلع أحكام الفصول والمناهج . وعلى كلّ فإنّ الثابت أن الباجي قد أتبع هذه السّنة التأليفية في كتبه الفقهيّة القروعية ، إذ يؤكّد القاضي عياض في المدارك أنّه أول ما ألف في الفقه الاستيفاء في مجلّدات ، بلغ فيه الغاية ثم عمد إلى الاختصار فكتب المنهى في شرح الوطأ في عشرين مجلّداً وأخيراً اختصر من هذا الكتاب الإجماء في خمسة مجلّدات .

ومؤلّفنا الباجي الذي قطع المؤرّخون الذين مرّ بنا ذكر بعضهم على أنّه كان للمالكي الوحيد القادر على مجادلة ابن حزم والذي اعتبره القاضي عياض في المدارك الممثل الرئيسي لطبقته المالكية ، ولد سنة 403 / 1012 في قرطبة على أقرب الاحتمالات ، في عائلة أصلها من بطلوس انتقلت منها إلى باجة الأندلس ، أي البرتغال اليوم ، قبل أن تستقرّ نهائياً في قرطبة . وفي العاصمة الأموية تلقّى أبو الوليد سليمان بن خلف دروسه الأولى ، ثم واصل تعلّمه في شرق الأندلس قبل أن يسافر إلى المشرق سنة 426 / 1034 ويقم بمواضره طيلة ثلاث عشرة سنة للأخذ عن علمائها تلك الفنون النادرة في الأندلس والتي ذكرناها منذ قليل .

والجدير بالذكر أن منافسه في رئاسة العلم بالأندلس ، ابن حزم ، لم يقدر له أن يغادر بلاده بالمرّة ، فتلقّى فيها كامل ثقافته الدينية ، مالكية أولاً ثم شافعية وأخيراً ظاهرية ، وذلك حسب تسلسل منطقي فرضه حرصه الدائب والمتزايد على الخامس تشريع إسلامي محكم وثام قد أنعم الله به على البشر وأكمّله بحيث لم يبق للمجتهدين فيه من مجال غير التعلّق تعلّقاً شديداً بنصوصه ، قرآناً كانت أو حديثاً مكلّلاً ومبيناً ومفصّلاً ، ثم الاعراض عن إعمال الرأي بجميع أصنافه من قياس أو استحسان أو استصلاح أو تعليل . إلّا أن ابن حزم وقّع لنبوغه إلى التضرّع في القنون التي سافر الباجي من أجلها إلى المشرق ، والظاهر أنه أخذها عن مصادرها التي

كانت ولا شك نفد على الأندلس عن طريق المشاركة القادمين إليه أو بفضل الأندلسيين أنفسهم إثر رجوعهم إلى وطنهم بعد رحلات يقومون بها للحج والعلم أيضاً في ربوع المشرق المختلفة.

أما الباجي فيذكر المؤرخون أنه أقام أولاً ببغداد ثلاث سنوات اتصل فيها بأهم فقهاء الطبقة المالكية العراقية الأخيرة ، أي التاسعة ، وهي أيضاً الأخيرة بالشرق ، إذ أصبحت العاشرة لا تعد إلّا قتيهاً واحداً ، حسب الشيخ مخلوف صاحب شجرة النور الزكية ، وهو أبو يعلى أحمد بن عبيد البصري (489 / 1095)<sup>1</sup>.

وفي الحجاز اتصل الباجي بالمحدث أبي ثور الهروي (435 / 1043) وخدمه وأخذ عنه علم الحديث وشهد ضبطه الشديد في نقل الحديث ، فيروي عنه قوله الذي سمعه منه : « لو صحت الإجازة لبطت الرحلة »<sup>2</sup>. والهروي هو في الواقع من أصل عراقي وقد أخذ بالعراق عن فقيين من كبار المالكية ، أبي بكر الأبهري (375 / 985) الأصولي ثم أبي الحسن بن القصار (397 / 1007) المشهور بكتبه في الخلاف الفقهي . وقد تلمذ أيضاً على المحدث الكبير الدراقطني (385 / 995) وألف مسندين في الحديث . وأخذ الباجي كذلك عن أبي الفضل بن عمرو (452 / 1060) الذي تلمذ هو أيضاً على ابن القصار وعلى القاضي المالكي المشهور عبد الوهاب (422 / 1031) واختص في الأصول والخلاف . وكان يثني على الباجي ويرى فيه فقيهاً صالحاً عارفاً بالأصول والخلاف<sup>3</sup>.

وكذلك كان الباجي حريصاً على معاينة غير المالكية من أصحاب المذاهب الثلاثة الأخرى والذين تغلب عليهم صبغة الحديث كأبي عبد الله الصوري (440 / 1049) . ولا شك أن الباجي قد أعجب بتعلقه الشديد بالحديث وبحماسه في مناصرته . ولعلّه هو الذي روى لتلميذه ابن فيرة الصّدق هذه الأبيات التي

(1) شجرة النور صص. 103 - 105 وص. 116 رقم 320.

(2) العلة لابن بشكوال ج. 1 ، ص. 198 رقم 453.

(3) للمدائلك لعيّاض ج. 4 صص. 762 - 763.

تنسب للصوري والتي نقلها عنه ابن بشكوال (578 / 1183) صاحب الصلاة  
[الخفيف]:

وَقُلْ لِمَنْ أَنْكَرَ الْحَدِيثَ وَأَضْحَى عَائِلًا أَهْلُهُ وَمَنْ يَدْعِيهِ  
أَبْعَثْ تَقُولُ هَذَا أَيْنَ لِي أَمْ بِجَهْلٍ؟ فَالْجَهْلُ خُلُقٌ الشَّيْءِ  
أَيُّعَابُ الَّذِينَ هُمْ حَقَّقُوا الَّذِينَ مِنَ الثَّرَمَاتِ وَالْثَمَوِيهِ  
وَأَلَى قَوْلِهِمْ وَمَا قَدْ رَوَوْهُ رَاجِعُ كُلِّ عَالِمٍ وَفِيهِ؟<sup>١</sup>

وتلמד الباجي على محدثين آخرين نذكر منهم أبا القاسم التنوخي (447 /  
1055) وخاصة محدث بغداد ، بل الإسلام قاطبة خاصة بعد موت الدارقطني ، أبا  
بكر الخطيب البغدادي (463 / 1071) الحنيلي الأصل ، وقد فارق أصحابه الذين  
كانوا يأخذون عليه اهتمامه بالكلام وخاصة منه الأشعري .

وفي نطاق المذاهب التي كانت تدرس في العراق وبيغداد بالذات فالظاهر أن  
الباجي لم يتأثر كثيراً بالمذهب الحنيلي رغم انتشاره الواسع في ذلك العصر ، فلم  
يأخذ إلا عن أبي إسحاق إبراهيم بن عمر البرمكي (445 / 1054) الذي كان يعتبر  
أستاذاً من الدرجة الثانية ذاع صيته خاصة في الفرائض .

أما المذهب الحنفي فقد خلف أثراً في تكوين الباجي ، وإن لم يبلغ مستوى أثر  
المذهب الشافعي . وقد اتصل الفقيه الأندلسي بيغداد ، إلا أن استفادته الكبرى  
منهم كانت في الموصل التي حل بها في سنة 429 / 1037 للاتصال بعلمها أبي  
عبد الله الحسن بن علي الصيمري (436 / 1044) ، وكان عباسي يعتبره رئيس  
الحنفية<sup>2</sup> بينما يعدّه المؤرّخ المعاصر جورج مقدمي أحد المقشين الثلاثة الذين كانوا  
يؤمنون على مذهبهم في القرن الخامس الهجري ، باعتبار أن الآخرين هما القدوري  
(438 / 1046) والدائماني (478 / 1085)<sup>3</sup> . وقد تلמד الصيمري على الدارقطني

(1) الصلاة ج. 1 ص. 144 رقم 330 .

(2) للدلالة ج. 4 ص. 802 .

(3) ابن عثيمين (بالفرنسية) ص. 165 .

المحدث المشهور وعلى أبي بكر الخوارزمي (403 / 1012) الفقيه الحنفي. وامتنع صناعة التوثيق في 417 / 1026 قبل أن يصبح قاضياً ببغداد. إلا أن شهرته ظهرت في التدريس، خاصة أنه كان يعد من بين تلاميذه الدامغاني وأبا علي الطبري (450 / 1058)، كما ظهرت في تأليفه عن علماء المذهب وفي شروحه للفقه الحنفي<sup>١</sup>.

وقد تتلمذ الباجي أيضاً على الدامغاني وأخذ عنه الفقه الحنفي ولكن تعلم على يديه خاصة في الجدل، وهو من سوف يحكمه على يدي أساتذة شافعية ستعرض لهم فيما بعد. وقد مر بنا أن الدامغاني تتلمذ بدوره على الصبري. وإذا ولد سنة 398 / 1007 فقد كان سنه نحو الثلاثين لما تعرف عليه الباجي. وكان في صغره يعاني من الفقر المدقع، إلا أنه تولى خطة قاضي القضاة ابتداء من سنة 447 / 1055 وطيلة ثلاثين سنة جمع أثناءها ثروة طائلة حتى أصبح بعد من كبار أثرياء بغداد. وقد اختص في الفقه الحنفي وبرع فيه حتى عد من أئمة. وألف المختصرات لطلبة عصره، إلا أنه اشتهر خاصة بمناظراته في الفقه التي يتحدث عنها ابن عقيل الحنبلي (513 / 1119) بعد أن حضرها من سنة 450 إلى سنة وفاة الدامغاني في 478<sup>٢</sup>. وقبل أن نختتم الحديث عن الحنفية لنذكر أبا جعفر السمان (444 / 1052) الذي تلقى عليه الباجي دروساً في أصول الفقه سنة كاملة بالموصل<sup>٣</sup>.

وإذا ما انتقلنا إلى المذهب الشافعي شهدنا التأثير البالغ في تكوين الباجي الشرقي، وإن كان يختلف قوة من إمام لآخر. فإن كان ضعيفاً مع عمر بن إبراهيم المشهور بابن حمامة والمتوفى في بغداد في 434 / 1043، فلا شك أنه كان عميقاً على يدي أبي الطيب طاهر بن عبد الله الطبري (450 / 1058). والإمام أصيل طبرستان، وقد ولد في 348 / 959 وعاش في جرجان ثم نيسابور وأخيراً في بغداد حيث استقر نهائياً للإفتاء والقضاء والتدريس. وهو نفسه قد تتلمذ على أبي حامد

(1) المختصر ذاته صص. 347، 170، 300.

(2) جورج مقدسي ابن عجل صص. 177، 207، 415.



الاسفرائيني (406 / 1016) إلا أن شهرته لم تبلغ أبداً شهرة أستاذه ، والحال أن الشافعية يملونه كل الإجلال حتى إنهم يحلون عليه في كتبه مكثفين بلقب القاضي . وأثنى عليه كل الثناء تلميذه أبو إسحاق الشيرازي (476 / 1083) لفضله وعقله ، إلا أنه كتلميذه قد امتاز خاصة في علم الجدل في أصول الفقه وفروعه ، وكان يجادل بالخصوص الحنفية لكثرة المسائل التي يختلف فيها معهم اختلافاً سيه اعتمد هؤلاء على الرأي في صيغه المختلفة<sup>1</sup>.

والحق يقال إن الباجي مدين لأبي إسحاق الشيرازي خاصة في حذفه لفن الجدل في أصول الفقه . والواقع أن هذا الدّين هو كل ما نستطيع التأكيد من حقيقته ، إذ لم يصلنا في هذا الميدان إلا كتب الشيرازي وخاصة منها الوصول إلى علم الأصول الذي تمكن مقارنته بكتاب المنهاج . ولد أبو إسحاق في فيروزباد في 392 / 1002 ودرس الفقه في شيراز التي إليها ينسب ثم في البصرة واستقر أخيراً في بغداد في 415 / 1024 وأخذ عن عالمها الطبري قبل أن يصبح معيداً له في التدريس . وتلقّى في العاصمة العراقية دروساً في الحديث ، إلا أن تضلّعه كان في الجدل الفقهي أصولاً وفروعاً . وقد لعب دوراً أساسياً في الحياة السياسية والدينية والثقافية في عصره ، إلا أننا لا نستطيع تدقيق الحديث فيه ، إذ إنه لم يبرز إلا بعد سبع عشرة سنة من مغادرة الباجي بغداد والمشرق جملة أي ابتداء من سنة 456 / 1063 ، أي السنة التي دشّن فيها تدريسه في المدرسة النظامية ، وقد بناها له خصيصاً الوزير السلجوقي الشهير نظام الملك ، حسب ما يذكره السبكي (771 / 1370) في طبقات الشافعية<sup>2</sup>.

وكان الشيرازي على ورعه «جميل المعشر» ، لذيذ المجلس ، طيّب الحديث ، حسن الاستشهاد بالوارد والأشعار ، وكان له في قلوب الناس المكانة الرفيعة ، لا فرق في ذلك بين خليفة وسلطان ووزير وعالم وعامة الناس<sup>3</sup> . وكثيراً ما كلّفته

(1) المصدر ذاته، صص. 202 - 203.

(2) طبقات الشافعية ج. 3 صص. 89 - 90.

(3) انظر تحقيقاً لكتاب الوصول للشيرازي ص. 44 وكذلك كتاباً بالفرنسية عن المناظرات بين الباجي وابن حزم ص. 68.

السلطة السياسية بالقيام بمهمات دقيقة وخطرة. وكانت له منازعات شديدة مع الحنابلة اتهم أثناءها بتعصبه على مذهبهم وميله للأشعرية. وقد نسبت له قضية ابن القشيري الأشعري في مشاكل عديدة داخل المدرسة النظامية التي كان يديرها والتي كان ورعه يدفعه إلى تجنبها الخوض في المنازعات الحادة التي كانت تدور بين الشافعية والأشاعرة من جهة وبين الحنابلة أصحاب ما يسمى بالعقيدة السلفية من جهة أخرى<sup>١</sup>.

والشيرازي هو مؤلف التنبية والمهذب في الفروع الشافعية وطبقات الفقهاء، إلا أنه اشتهر خاصة في الجدل في أصول الفقه مثل الوصول إلى علم الأصول، والمعونة في الجدل، والتبصرة وكلها كتب وصلت إلينا وأخر ما طبع منها الوصول<sup>٢</sup>. وقد أثنى عليه السبكي فقال: «وأما الجدل فكان ملكه الآخذ بزمامه وإمامه إذ أثنى كل واحد بإمامه ويدرس سائره الذي لا يفتأله النقصان عند تمامه». ويضيف صاحب طبقات الشافعية: «كان يضرب به المثل في الفصاحة والمناظرة، وأقرب مثل على ذلك قول سائر العقلي أوحده شعراء عصره متحدثاً عن سيفه [الطويل]:

يَقْتُلُ وَيَنْقِرِي فِيهِ الْقَتْلَاءُ كَمَا أَنَّهُ لِسَانُ أَبِي إِسْحَاقَ فِي مَجْلِسِ الْقُظَرِ»<sup>٣</sup>.  
ويلاحظ أنه قد قيل فيه: «إنه كان يحفظ مسائل الخلاف كما يحفظ أحدكم الفاتحة»<sup>٣</sup>.

وفي هذا الصدد من المفيد أيضاً أن نذكر بما يقوله السبكي بالذات عن كتاب المهذب في المذهب: «قيل إن سبب تصنيفه للمهذب أنه بلغه أن ابن الصباغ (447/ 1055) قال: إذا اصطلاح الشافعي وأبو حنيفة ذهب علم أبي إسحاق الشيرازي. يعني أن علمه هو مسائل الخلاف بينهما. فإذا اتفقا ارتفع. فصنف الشيخ حينئذ

(١) أنظر تفاصيل هذه المنازعات في تحقيقنا لكتاب الوصول صص. 35 - 44.

(٢) أنظر قائمة المراجع والمصادر في هذا الكتاب.

(٣) طبقات الشافعية ج. 3، صص. 89 - 92.

المذهب مراراً. فلما لم يوافق مقصوده رمى به في دجلة وأجمع رأيه على هذه النسخة المجمع عليها<sup>١</sup>.

وقيل أن نَحَمَ هذا الباب في الحديث عن الباجي الفقيه الأصولي الجليلي ، وخاصة عن تكوينه المشرقي ، بل العراقي البغدادي ، في هذا الفن ، نرى من التقيد أن نقل نصاً عن السبكي يرويه في طبقاته عن الباجي نفسه يصف فيه الجو الذي كان يسود مجالس النظر ، وخاصة منها واحداً جمع أقطاب المناظرة الذين مرَّ الحديث عنهم في هذه المقدمة. يقول السبكي : « قال أبو الوليد الباجي المالكي - رحمه الله - وقد شاهد هذه المناظرة وحضرها : العادة ببغداد أن من أصيب بوفاة أحد ممن يكرم عليه [يد] قعد أياماً في مسجد رضى بحاله فيها جيرانه وإخوانه ؛ فإذا مضت أيام عزوه وعزموا عليه في التسلي والعودة إلى عادته من نصرته ؛ فذلك الأيام التي يقعد فيها في مسجده للعزاء مع إخوانه وجيرانه لا تقطع في الأغلب إلا بقراءة القرآن أو بمناظرة الفقهاء في المسائل ».

ويستطرد الباجي رايًا ظروف مناظرة خاصة تأن قد حضرها : « فتوفيت زوجة القاضي أبي الطيب الطبري ، وهو شيخ الفقهاء في ذلك الوقت ببغداد وكبيرهم ، فاحتفل الناس بمجالسته ، ولم يكده يقى أحد مَنَمَر إلى علم إلا حضر ذلك المجلس ، وكان ممن حضر ذلك المجلس القاضي أبو عبد الله الصبيري ، وكان زعيم الحنفية وشيخهم ، وهو الذي كان يوازي أبا الطيب في العلم والشيخوخة والتقدم ؛ فرغب جماعة من الطلبة إلى القاضي أن يتكلم في مسألة من الفقه تسمعها الجماعة منها وتقلها عنهما. وقلنا لهما : إن أكثر من في المجلس غريب قصد إلى الترك بهما والأخذ عنهما ، ولم يتفق لمن ورد منذ أعوام جمعة أن يسمع مناظرتهما إذ كانا قد تركا ذلك منذ أعوام وقوضا الأمر في ذلك إلى تلاميذهما ، ونحن نرغب أن يتصدق على الجميع بكلامهما في مسألة يُتَجَمَلُ بتقلها وحفظها وروايتها ».

( ١ ) حقايق الشافعية ج. ٣ ، ص ٩٢ ، وتعليقنا عن المناظرات بين الباجي وابن حزم صص. ٦٨ - ٦٩ . والمعروف أن ابن الصبان الشافعي كان سادساً للشيرازي في التدريس في النخبة وفي تأليف كتب الفروع الشافعية. انظر التفاصيل في مقدمتنا.

ويضيف الباجي قائلاً: «فأما القاضي أبو الطيب فأظهر الاسعاف والإجابة ، وأما القاضي أبو عبد الله فامتنع من ذلك وقال : من كان له تلميذ مثل أبي عبد الله - يريد اللامعاني - لا يخرج إلى الكلام ، وها هو حاضر ، من أراد أن يكلمه فليفعل ! فقال القاضي أبو الطيب عند ذلك : وهذا أبو إسحاق من تلامذتي يتوب عني . فلما تقرر الأمر انتدب شاب من أهل كازرون يدعى أبا الوزير يسأل أبا إسحاق الشيرازي الاعسار بالنفقة هل يوجب الخيار للزوجة ، فأجاب الشيخ : إنه يوجب الخيار ، وهو مذهب مالك خلافاً لأبي حنيفة في قوله : إنه لا يوجه لها . فطالبه السائل على صحة ما ذهب إليه (...)»<sup>١</sup>.

4) تقديم المنهاج في ترتيب الحجاج للباجي : إن المنهاج ليُقسم حقاً بطابع هذه الثقافة الفقهية الأصولية الجدلالية الشاسعة والجامعة والتي تلقاها الباجي في المشرق ، وخاصة ببغداد ، وبفضلها عاد إلى بلده الأندلس وقد أكمل زاده العلمي واستعدّ لفتح جديد في علم الكلام بتكوينه الأشعري ، وكذلك في علم الأصول الفقهية بإحكامه الفن الجدلي . ومن الثابت أنه يتناصر في المنهاج الأقوال المالكية وأنه قد ألّفه خصيصاً لهذا الغرض ، إلا أننا بهذا التأليف قد ابتعدنا عن تلك التصانيف الأندلسية التقليدية التي تغلب عليها صيغة النوازل والأحكام والوثائق والتي سبق أن أشرنا إليها في القسم السابق.

ولقد أراد الباجي أن يعمل من المنهاج كتاب خلاص ، لذا فهو يستعرض فيه الآراء المختلفة من المذاهب الثلاثة الكبرى ليضعها حذو الآراء المالكية . وإن كان أثر الحنبلي يبدو ضعيفاً فيه ، فالشافعية ، على عكس ذلك ، بادية في مظهر ذي شأن ، إذ يتحدث عن شيوخها في شيء من التقدير والإجلال ، خاصة إذا تعلق الأمر بأستاذيه ، أبي الطيب الطبري وأبي إسحاق الشيرازي.

وخلافاً لابن عقيل ، ولكن على مثال الشيرازي ، فالباجي يبيّن غرضه من التأليف ويبرّره . فمن جهة العقل يذكر بأن الله قد نصّر متبع الحق ودحض مبتدع

(١) نسكي . طبقات الشافعية ج. ٣ ص. ١٠٥ - ١٠٩ ومقدمة الوصول لـ شيرازي ص. ٤٥ - ٤٦ .

الباطل ، فبين ذلك الأدلة على السنة الرسل وأظهر الأعلام على أوضح السبل ، فمن الطبيعي أن يتدارس أولو الأبصار والألباب هذه الأدلة ويتعرفوا على هذه الأعلام حتى يتوصلوا إلى نهج الصواب ويدروا الشيات . وإن الحاجة لهذه الدراسة لجد أكيدة ، إذ كتبها الباجي خاصة لمواطنيه الأندلسيين ، ومعظمهم إن لم يكونوا كلهم تقريباً ، يجهلون هذا الفن ، كما لاحظناه في الفصل السابق وكما يمكننا التأكد منه برجوعنا إلى المؤرخين والفقهاء وأصحاب الطبقات وكتب المناظرة من أواخر القرن الخامس الهجري أو من القرون القليلة التالية<sup>١</sup> . ومن الواضح أن الباجي يعينهم إذ يصرح في مقدمته للمناهج : «إني لما رأيت بعض أهل عصرنا عن سبيل المناظرة ناكبين وعن سنن الجادلة عادلين ، خائفين فيما لم يبلغهم علمه ولم يحصل لهم فهمه مرتبكين ارتباك الطالب لأمر لا يدري تحقيقه ، والقاصد إلى نهج لا يهتدي طريقه ، أزمعت على أن أجمع كتاباً في الجدل يشتمل على جمل أبوابه وفروع أقسامه وضروب أسئلته وأنواع أجوبته»<sup>٢</sup>.

أما من باب النقل فيقيم حجية تأليفه على آيات قرآنية حرّم الله في بعضها الجدل على من يحتاج في ما ليس له به علم وفرض في الأخرى على من علم وأتقن فنه أن يجادل بالتي هي أحسن ؛ وكذلك يدعمها بأسنة النبوة التي علمتنا الجدل إذ رتب الأدلة حق تربيها بينا الرسول - صلى الله عليه وسلم - معصوم وجب علينا اتباعه وامثال أوامره دون مطالبته بدليل على أعيان المسائل ؛ وأخيراً يركزها على عمل الصحابة إذ يدعوننا إلى أن نتخذ أسوة من زيد بن ثابت في مناظرته لعلي بن أبي طالب . وهكذا صبح للباجي أن يؤكد لقارئ كتابه أن كل ما فيه مأخوذ من الكتاب والسنة ومناظرة الصحابة<sup>٣</sup>.

إذاً فهو كتاب في صناعة الجدل يهدف إلى بيان أبوابها إجمالاً ثم أقسامها تفريفاً ثم أسئلتها تفصيلاً وأخيراً أجوبتها تدقيقاً . وهو في الواقع عبارة عن رسالة في

(١) أتم كتابنا عن المناظرات بين الباجي وابن حزم (بالقرنية) صص. ٤٥ - ٧٠.

(٢) للمناهج ص. ٧ ف. ٢.

(٣) للمناهج صص. ٨ - ٩ ، فند. ٤ - ٧ .

هذه الصناعة ذات غاية تعليمية ، أو كتاب عن هذا الفن في أصول الفقه كما يؤلف في غيرها من الأصول ، كلاماً كان أو فلسفة أو نحواً أو بلاغة . أما صاحبه فاعتبره علماً من أرفع العلوم وأجلّها إذ رأى فيه « السبيل إلى معرفة الاستدلال وتمييز الحق من الخال »<sup>1</sup> وذلك استدلالاً بالكتاب والسنة واعتقاداً على الإجماع والقياس .

والواقع أن تخطيط الكتاب يذكرنا بتخطيط أي كتاب من كتب أصول الفقه خاصة في التدرج بين أصول الشريعة الأربعة ، إلا أنه يختلف عنها اختلافاً تقتضيه خاصية هذه الصناعة الجدلية . ففي مدخل الكتاب يسعى الباجي إلى تبرير تأليفه وإثبات حجية هدفه ، ثم يأتي على ذكر ما يتأدّب به المناظر من قواعد وشروط يفصلها من نواحي مختلفة ، جسمية ، نفسية ، مادية ومعنوية ، ويصوغها على شكل يجعل منها شبه قانون للمجادل المثالي يذب أخلاقه ويركي أفكاره ، وأخيراً يتقل إلى بيان حدود الألفاظ الدائرة بين المناظرين فيحدّها حدّاً جامعاً مانعاً على الطريقة الأرسطية ، أي حسب عبارة الباجي باعتبار أن « الحدّ يجمع المحدود على جنسه ويحصره ويمنع ما ليس منه أن يدخل فيه وما هو منه أن يخرج عنه »<sup>2</sup> .

وتلك سنة عند الأصوليين الجدليين مثل ابن حزم في الإحكام والغزالي في المستصفى . والباجي في إحكام الفصول ، إذ يستهلون كتبهم بهذه الحدود حتى لتصبح كالمدخل لها ، إلا أن هذه الحدود تستخرج أحياناً من الكتاب لتكوّن تأليفاً صغيراً مستقلاً بذاته يرجع إليه الأصولي المجادل عند الحاجة . وقولاً تقتسب للباجي رسالة في الحدود نشرت منذ أكثر من عقدين<sup>3</sup> .

ويلاحظ القارئ أننا جزأنا المنهاج إلى تسعة أجزاء رئيسية بدت لنا المداور الأساسية التي يدور حولها الكتاب . فبعد المدخل وقد رقناه بالأول ، نأتي إلى الثاني فإذا هو مثل السابق كالمقدمة الممهدة بتقديم فيه المؤلف أقسام أدلة الشرع فيقسمها إلى ثلاثة أقسام : أصل من كتاب وسنة وإجماع الأمة ، وسوف يرجع إليها تباعاً

(1) المنهاج ص. 8 ف. 3 .

(2) المنهاج صص. 10 - 11 ف. 14 .

(3) أنظر عنها قائمة المصادر والمراجع العربية .

في الأجزاء 4 و 5 و 6 لبيان وجوه الاعتراض على الاستدلال بها ، وبعده يأتي **معقول الأصل** من لحن الخطاب ، أي ما يقدره الأصولي في الكلام لينم الاستدلال به ثم فحوى الخطاب أو الاستدلال بالأولى والأخرى ، ثم المحصر وكيفية الاستدلال بالكلام السهل بـ : إنما الحاصرة ، وأخيرًا معنى الخطاب وهو القياس . وهذه كلها مسائل رئيسية سوف يرجع إليها الباجي في الجزء السابع ليبيّن مثلما يفعل بالأصل ، أوجه الاعتراض على الاستدلال بها أثناء المناظرة . وأخيرًا نصل إلى استصحاب الحال ، وهو استصحاب حال براءة الذمة الذي سوف يعود إليه ولنفس الغرض في الجزء الثامن . وما دنا في الحديث عن المقدمات الممهّدة تجدر الملاحظة أن الباجي سوف يخصّص جزءًا تاسعًا وأخيرًا للمقول في الترجيحات دون أن يكون قد بُدئَ عليه في الجزء الثاني . ولعلّ السبب في ذلك أن المؤلف لا يعتبره من أدلة الشرع ، وإنما الترجيح في حيبانه «طريق لتقديم أحد الدليلين على الآخر» كان القدماء من الفقهاء يكثرّون من استعماله ، بينما يكتفي هو بالإشارة إلى ما لا بدّ منه على وجه الاختصار في عشرين صفحة تقريبًا من نصّها!

أما الجزء الثالث فيمكن اعتباره مقدّمة ثالثة ممهّدة ، إذ يتعلّق بأقسام الأسئلة التمهيدية المختلفة والتنوّعة التي يلقيا المناظر على خصمه قبل الشروع في مجادلته ، وهي على خمسة أنواع : فأولاً يسأله إن كان له مذهب في الحادثة أم لا وذلك نحو أن يقول له : «هل لك مذهب في جواز المفاضلة في الفواكه والخضر أو منعه؟» . وثانيًا يستفسره عن ماهية مذهبه ، وذلك بأن يسأله عن الحكم قائلًا : «النيذ حلال أم حرام؟» أو عن طريقه مثل هل يسمّى النيذ خمرًا؟ والثالث أن يسأله عن دليله على ما يقول به من الحكم . أما المسؤول فهو إما عارف بمذهب السائل فيدلّ على دليله ، وذلك ببيان صحة قوله أو ببيان فساد قول خصمه ، وإما جاهل به ، وفي المسألة اختلاف في الأقوال وفي الأدلة : فيسأله عن مذهبه ويدلّ على دليله حسب . والرابع أن يسأله عن وجه الدليل وهو أن يستدلّ الخصم بنصّ قرآن أو حديث فلا يبيّن الدليل منه فيطالبه ببيان وجه الدليل . والخامس والأخير هو

السؤال على وجه القدرح في الدليل ، إما بالمطالبة بتصحيح الأخبار وإثبات أسانيدھا أو تصحيح الإجماع وإثباته ، وإما بالاعتراض في الدليل بالذات بما يطله كالظن في سند الحديث بتضعيف ناقله أو في الإجماع ببيان الخلاف القائم حيث يظن وجود الإجماع ، وإما بالمعارضة بأن يقابل دليله بمثله ، أو بما هو أقوى منه<sup>١</sup>.

ومع الجزء الرابع نصل إلى جوهر الموضوع أو على الأصح ندخل في صلب الجانب الأول منه ، وهو بيان وجوه الاعتراض على الاستدلال بالكتاب . فالمشاكل التي يثيرها الاستدلال بآية قرآنية هي عديدة . فأولها أن المناظر يقول لخصمه المستدل: إن الآية لا يصح الاحتجاج بها لأنها عنده بجملة والمحمل لا يصح الاحتجاج به ؛ والثاني منها يتمثل في المنازعة في مقتضاها فيجمع أن تكون نصاً وإما بدعوى الإجمال وإما بدعوى الاحتمال<sup>٢</sup> ، والإجمال مثل ادعائه أن الغاية مجهولة في قوله - تعالى - ﴿حَتَّى تَصْعَ الْعَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾ الوارد في جواز المن والقضاء ، ولا يجوز دعوى النص حيث يجب الإجمال ؛ ودعوى الاحتمال تتعلق بقوله - تعالى : ﴿تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ أي أنه يحتمل رقبة مؤمن ويحتمل رقبة كافر . والثالث منها هو الاعتراض بدعوى المشاركة في الآية وهو أن يعمل السائل ما استدل به المستدل دليلاً له في المسألة التي سأل عنها<sup>٣</sup> ، فلا يكون لأحد الخصمين مزية على الآخر فيه . والرابع منها هو الاعتراض على الاستدلال بالآية من جهة اختلاف القراءات ، وذلك مثل من أوجب الطهارة بموجب الآية : ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ فيعارضه الخصم بإيجاب الوضوء من اللمس باليد بقرأة : ﴿أَوْ لَمَسْتُمْ﴾<sup>٤</sup> . والخامس منها يتمثل في الاعتراض بدعوى النسخ ، أي نسخ آية يستدل بها بأخرى . والسادس منها يتعلق بالتأويل مثل تأويل الظاهر أو تخصيص العموم . والسابع منها يكون بالمعارضة إما بتعلق أو بعملة ؛ فأما التعلق فإما أن يكون

(١) المناج ص ٣٤ - ٤١ .

(٢) المناج ص ٤٥ .

(٣) المناج ص ٥٨ .

(٤) المناج ص ٦٢ - ٦٣ .



أنخص منه أو أعمّ منه أو مثله في العموم ؛ وأما العلة فذلك أن الآية تكون إما نصّاً لا يحتمل التأويل أو ظاهراً يحتمل التأويل أو عموماً يحتمل التخصيص<sup>١</sup>.

ونصل إلى الجزء الخامس وننتقل إلى الاعتراض على الاستدلال بالسنة ، وذلك من طريق الإسناد ثم المتن. وسيكون حديثنا مقتضباً جداً لأن الاعتراض من جهة المتن يمسّ الوجوه التي مرّت بنا في قسم القرآن ، مع فارق ضئيل هو أن اختلاف القراءات القرآنية يعوّضه هنا اختلاف الرواية الخيرية. أما الاعتراض على الاستدلال بالسنة من جهة الإسناد فيرجع أساساً إلى التفريق المعروف بين أخبار التواتر وأخبار الأحاد. ثم إن الباجي إذا وصل إلى الصنف الثاني من السنة ، أي أفعال النبي - صلى الله عليه وسلم -، رجع إلى نفس أوجه الاعتراض التي ذكرها في الصنف الأول عندما بحث في الاعتراض على الاستدلال على قول النبي من جهة المتن. أما الصنف الثالث وهو الإقرار فلم يخصّص له إلا بضعة أسطر ، لأن الاعتراض هنا لا يختلف عمّا سبق من الصنفين السابقين حسب تصريح الباجي بذلك<sup>٢</sup>.

أما الجزء السادس الذي خصّصه للقسم الثالث من الأصل ، أي الإجماع ، فقد بيّن فيه وجوه الاعتراض على الاستدلال به وصنّفها صنفين: صنف يعرف بالاتفاق ، وصنف يعرف بالاختلاف. فأما الأول فمن ثلاثة أوجه: أحدهما يتمثل في المطالبة بتصحيح الإجماع وظهوره ؛ والظهور يفترض أن الحاكم في القضية ممن تيسر قضاياه وتشرّ ، كالخلفاء والأئمة ، أو أن يكون المحكوم فيه أمراً شائعاً لا يخشى مثله غالباً ، أو أن يطلق الحكم بحضرة الجماعة الكثيرة والشهد العظيم المشهور. وثانيهما يتعلّق بنقل الخلاف الذي تبطل به دعوى الإجماع. وثالثها أن يعامل الإجماع معاملة السنة فتجري عليه وجوه الاعتراض التي مرّت بنا في أبوابها الثلاثة ، القول والفعل والإقرار. وأما الصنف الذي يعرفه بالاختلاف ، وهو

(١) أنظر كامل الجزء الرابع في التلخيص ص ٤٢ - ٧٥ .

(٢) التلخيص ص ٧٥ - ١١٧ .

الثاني ، فهو يتعلق باختلاف الأمة على قولين وما ينجر عن ذلك . ويلحق الباجي بالإجماع بابين : الأول للاعتراض على الاستدلال بإجماع أهل المدينة ، والثاني للاعتراض على الاستدلال بقول الواحد من الصحابة إذا لم يظهر<sup>١</sup>.

ومع الجزء السابع نكون قد انتهينا من أقسام الأصل الثلاثة من قرآن وسنة وإجماع وشرعنا في الخوض في معقول الأصل بأنواعه الأربعة . وقد سبق للباجي أن تحدث في الجزء الثاني عن أقسام أدلة الأصل وكذلك عن أدلة معقول الأصل ، وهو وإن رجع إلى كل هذا وتبعاً في الأجزاء 4 و 5 و 6 و 7 فليس للإعادة ، وإنما لبيان أوجه الاعتراض على الاستدلال بها .

فالنوع الأول من معقول الأصل هو لحن الخطاب . وهو كما سبق أن مر بنا ، ما يُقدَّر في الكلام ليتم الاستدلال به ، وذلك بتوحيه : إما تنبيهاً للكلام به وإما لتصحيح التأويل به . ونكتني بالمثل الذي يسوقه الباجي لتوضيح النوع الثاني وهو الآية : ﴿قَالَ : مَنْ يُحِبِّي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ واعتبار الحني أن المراد بها أصحاب العظام ، لا العظام ذاتها باعتبار أن الروح تحلها وأن بها الحياة حسب استدلال المالكي<sup>٢</sup>.

والنوع الثاني ، أي فعوى الخطاب . فثله إذا كان جلياً كمثل المنصوص عليه وذلك أن الآية : ﴿وَلَا تَقُلْ لَهُمَا : أَفْسٌ﴾ تمثل في فحواها أقل ما يقع الخلاف في متضمنه . أما إذا كان خفياً فمثل استدلالنا بالآية التي يأمر الله - تعالى - فيها بأن لا نأخذ بقول الفاسق ، فثبت بأن لا نأخذ بقول الكافر أولى وأحرى<sup>٣</sup>.

والنوع الثالث ، هو الاعتراض على الاستدلال بالخصر ، وذلك مثل دعوى الحني أنه استدلال بدليل الخطاب وأنه لا يقول به أو أنه يمكن معارضة دليhle

(١) للنجاص ص 138 - 144.

(٢) للنجاص ص 145 - 146.

(٣) للنجاص ص 146 - 147.

بالنطق. والمثال يتعلق بالحديث: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» واستدلال المالكي بالحصر على وجوب النية في الوضوء<sup>١</sup>.

والنوع الرابع، وهو الاعتراض على الاستدلال بمعنى الخطاب، أي القياس وهو من أعظم أدلة العقول شأنه<sup>٢</sup>. ووجه الاعتراض هي خمسة عشر ولا يمكن إلا الإتيان عليها بإيجاز، وذلك تجنباً للإطالة المملة، ثم لأنها أنت على منتهى الدقة والوضوح في الكتاب.

(١) المختلف فيه لا يجوز إثباته بالقياس. وهو سؤال يتوجه من نفاة القياس الذين يدعون أنه لا يمكن إثبات حكم به أصلاً، وكذلك من مثبتيه، وذلك في عدة مواطن، منها المقدمات، أي تقدير الحد الأدنى من الجرمية لإقامة الحد، والكفارات والحدود والأبدال وغيرها.

(٢) ما جعل أصلاً لا يجوز أن يكون كذلك، أي أن ما قاس عليه لا يجوز أن يجعل أصلاً، وذلك أن يدعي السائل أن الأصل منسوخ أو أن علته لا يصح أن تعلم.

(٣) ما جعل حكماً لا يجوز أن يكون حكماً.

(٤) ما جعل علّة لا يجوز أن يجعل علّة.

(٥) الإعتراض بالممانعة بالأصل.

(٦) الاعتراض بالممانعة في الوصف.

(٧) المطالبة بتصحيح العلة، وهو ضرب من أضرب القبح مع الاعتراض

والمعارضة.

(٨) الاعتراض على العلة على القول بموجبها.

(٩) الاعتراض على العلة بالقلب، ويرى الباجي أنه سؤال صحيح، ويذكر

نقلًا عن شيخه أبي علي الطبري أن ذلك من ألطف ما يجري بين المتناظرين<sup>٣</sup>.

(١) التاج صص. ١٤٧ - ١٤٨.

(٢) التاج ص. ١٤٨ ف. ٢٥٩.

(٣) التاج صص. ١٧٤ - ١٧٥.

- (10) الاعتراض على العلة بفساد الوضع .
- (11) الاعتراض على العلة بالنقض .
- (12) الاعتراض على العلة بالكسر .
- (13) الاعتراض على العلة بأنها لا تجري في معلولاتها .
- (14) الاعتراض على العلة بعدم التأثير .
- (15) الاعتراض على العلة بالمعارضة<sup>1</sup> .

أما الجزمان الأخيران الثامن والتاسع فيتعلقان على التوالي بالاعتراض على استصحاب الحال ، وذلك من وجهين : بأن يعارض بمثله أو ينقل عن الحال بدليل ، ثم الاعتراض بالترجيحات ، والترجيح ، كما سبق أن رأينا ، طريق تقديم أحد الدليلين على الآخر ، وقد وقع في الظواهر وكذلك في المعاني<sup>2</sup> .

لا شك أن هذا التخطيط الحكم له ما يماثله في كتابي الشيرازي الآتي الذكر ، وخاصة في تأليف ابن عقيل في الجدل على طريقة الفقهاء الذي سبق أن أشرنا إليه . إلا أن التدرج بين الأجزاء . وإن أتى عادياً في كتاب الوصول حتى إنه ليذكرنا ببناء رسالة عادية من رسائل أصول الفقه التقليدية ، سطحياً في المعونة في الجدل للشيرازي أيضاً ، غير منطقي في خطوطه الكبرى وغير متوازن في أقسامه في كتاب ابن عقيل ، فقد جاء في المهاج على حظ كبير من الإحكام والمنطق . فأجزاؤه الكبرى التسعة قد حطّطت بدقة ووضوح ووضعت على عمد متينة متناسقة متعاضدة وفصلت كذلك بتوازن جلي . فبعد الأجزاء الثلاثة الأولى التي تمثل المقدمات الممهدة الثلاث يأتي الباقي إلى صلب الموضوع ، وهو بيان أوجه الاعتراض على الاستدلال بالأصل بأقسامه الثلاثة ، ثم على معقول الأصل ، ثم على استصحاب الحال ، وأخيراً على الترجيحات . ومن البديهي أن المقدمات أساسية ، فأداب المناظرة ثم الحدود ثم أدلة الشرع بأقسامها وأخيراً الأسئلة المتبادلة

(1) المهاج صص. 148 - 218 .

(2) المهاج صص. 219 - 240 .

بين المتناظرين عن تصوّرهما للمذهب والدليل والقدح ، كل هذا سوف يكون بمثابة القانون الذي يسطر سير المناظرة ويضمن جريانها في جو موضوعي وجذّي . ثم إن الباجي يذكّر ، في مناسبات عدّة بدت له مناسبة ، بالصناعة الجدلية التي هي إما المطالبة ، أو الاعتراض أو المعارضة . كما أنه بالإضافة إلى الحياكة الجيدة العامة يحرص عند مدخل كل جزء أو قسم على تلخيص ما سبق حتى يربطه بما يأتي بكل دقة ووضوح . وداخل الأبواب يصنّف المسائل بعناية فائقة ، بل يمزجها حتى يصل بها إلى ألطف ما تصل إليه التجربة . وهو يحسن وضع المشاكل الفقهية ويحلّل احتجاج المناظر المالكي ويفضّل القول فيه مثلما يحلّل ويفضّل احتجاج الخصم الحنفي أو الشافعي . وفي خاتمة المطاف يسوق ردّ المالكي على الخصم ، فإذا به متنوّع ودمس وكان الباجي يريد أن يفرضه نهائياً بأقوى ما تسمح به أساليب الجدل .

وهنا نثير نقطة لها اعتبارها وأهميتها ، وهي طراقة المنهاج . فما لا شك فيه أن المادّة ليست جديدة وآتت لها أن تكون كذلك ! فالإحالات المختلفة المتعدّدة على الأئمة المالكيين وغيرهم من أصحاب المذاهب السنية الأخرى ، وخاصة على أستاذه أبي إسحاق الشيرازي فيما يتعلّق بمسائل القياس والتزيّجات<sup>1</sup> تقوم دليلاً ناطقاً وبلغاً على مقدار استفادة الباجي من سابقه . إلا أن صياغة الكتاب على الطريقة الجدلية من تحطيط المادّة وبنائها بناء لا يُتصوّر في غير كتاب جدل في أصول الفقه ، ثم هذه الصناعة التي ضبط المؤلف مصطلحاتها بالتحديد الدقيق ، وآلاتها المنطقية ومقاييسها الفنية التي عمل بمقتضاها بدقة صارمة ، ثم هذا البيان التناهي الذي توصّل إليه بفضل الثوب المحكم والتجربة الغلّة والاستشهاد المتقن ، كلّ هذا يمثّل طراقة المنهاج بل جانب الخلق البكر منه . فإذا تجاوزنا كتاب الوصول للشيرازي الذي يُحتمل أن يكون قد ألّف في فترة قريبة من تأليف المنهاج ، سابقة أو لاحقة ، وذلك لأنه بعيد نوعاً ما من المنهاج من ناحية الصياغة الجدلية الفنية ،

(1) عدد الإحالات على الشيرازي 16 ، وفي هذين الميدانين بالذات تقارب الآراء المالكية والشافعية كثيراً .

فلا يبقى من الكتب التي وصلت إلينا والتي تمكن مقارنتها بكتاب الباجي غير تأليف ابن عقيل المتوفى في 513 / 1119. فإذا افترضنا في أحسن الحالات أن هذا الأصولي الحنبلي الذي ولد في 431 / 1040. أي ثلاثين سنة تقريباً بعد ميلاد الباجي، وتوفي أربعين سنة تقريباً بعد وفاته، قد ألف في فترة قريبة من تأليف المنهاج كُتبه في الجدل وخاصة رسالته المطبوعة، فلا مناص من أن نلاحظ أن تحليل صناعة الجدل عند الحنبلي قد أتى جد مقتضب وسريع إلى حد أنه لا يكاد يلفت النظر. ولو تجاوزنا القرن الخامس الهجري الذي كنا قد وضعناه حداً زمنياً لهذه المقدمة في تطور صناعة الجدل، وذلك لكي نتبين مصير كل من كتب الباجي وخاصة منها المنهاج وكتب ابن عقيل وخاصة كتاب الجدل على طريقة الفقهاء ونقدر ما استفاد من كليهما العلماء المتأخرون عنها، فسوف لا نتوصل إلى نتائج قاطعة نهائية ومقنعة تماماً. وذلك أنه قد ثبت أن اعتبارات المذهب في الفقه وأصوله وجدله تغطي غالباً على غيرها من اعتبارات الموضوعية والتجرد العلمي. وإذا فنكتني بدراسة مقارنة لكل منهما، بل حتى بنظرة سريعة على فصولها حتى نتأكد من محاسن هذا أو ذاك من الكتابين<sup>1</sup>.

وقبل أن نطوي صفحات هذه المقدمة التي ما كنا نظن أنها ستجاوز عدد صفحات مقدمة الطبعة الباريسية لهذا الكتاب، بقي لنا أن نصف مخطوطنا بإيجاز. فهي نسخة فريدة محفوظة في المكتبة الوطنية بتونس تحت عدد 16.288 وكذلك تحت عدد 5.207، وهو رقم الأصل من خزنة الأحمديّة التي نقلت من جامع الزيتونة إلى المكتبة الوطنية منذ أكثر من عشر سنوات. والنسخة في حالة جيّدة وتحتوي على 83 ورقة من الورق المقوى، وخطها جميل وواضح.

وناسخها، على ما يظهر، من أصل قسطنطيني، إلا أنه مستر في تونس، وقد أُرّخ نسخته بعام الطاعون أي سنة 749 / 1348 وأنها وفي افتتاح اليوم المكمل

(1) أنظر مكاناً عن الملاحظات بين الباجي وابن عزم مصر. 39 - 45.

للعقد الأول من رمضان يوم الأربعاء<sup>١</sup>، واسمه عيد الله بن علي بن عبد الله بن علي والمالكي مذهباً الأشعري اعتقاداً الغربي بلدًا التونسي موطنًا<sup>٢</sup>، والنص المقدم قليل الأخطاء، وإن وجدت فهو يصلحها بخط يده. وقد حرص على كتابة عناوين الأبواب والفصول والفقرات بالحبر الأحمر وكذلك الكلمات التي بين الباجي حدودها في مدخل الكتاب.

وقد سجل عنوان الكتاب على وجه الورقة الأولى، وهو الذي تبنيته، وإن كان يختلف بعض الاختلاف عن العناوين التي عرف بها الكتاب كل من عياض وابن فرحون (799 / 1397) والمقري (1041 / 1632)<sup>٣</sup>. ويظهر الورقة الأولى فهرس المواد مع الإحالات على الأوراق المناسبة، وهو بخط مغاير لخط النسخ. أما الورقة الثانية فيوجهها ما يفيد عن مالكي النسخة المتعاقبين. وهكذا فبعد أن كانت في حيازة العالم الصوفي التونسي سيدي إبراهيم الرياحي (1266 / 1849)<sup>٣</sup> انتقلت إلى ملك الباي الحسيني أحمد باشا الذي حبسها على جامع الزيتونة في 1268 / 1851.

ولنا قبل الختام كلمة شكر نقدمها لكل من ساعدنا في القيام بهذا العمل ونخص بالذكر منهم الأساتذة ر. برنشفيك وه. لاووست وش. بالا وكلهم الآن أساتذة شرفيون من جامعات باريس.

باريس جويلية / تموز ١٩٨٠

الموافق لشعبان ١٤٠٠

عبد المجيد تركي

(1) الباج ص. 240.

(2) انظار ج. 4، ص. 806: كتاب السراج في عمل الحجاج في مسائل الخلاف، كتاب تفسير النجاشي في ترتيب طرق الحجاج. الديباج ص. 122: كتاب بين المهاج نفع الطيب ج. 2، ص. 274: كتاب سنن المهاج و ترتيب الحجاج.

(3) أنظر ترجمته العزّة في شجرة النور الزكية رقم 1555 ص. 386 - 389.

## [ المدخل ]

[ ٢ ] بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ! صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم !

## [ الدافع لتأليف الكتاب ]

1 قال القاضي أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي - رضي الله عنه ونفعنا به ! :  
الحمد لله ناصر الحق ومتبعية ، وداحض الباطل ومبتدعية ، مبين الأدلة على السنة  
رُسله ، ومظهر الأعلام على واضح سُؤله<sup>١</sup> . ليتذكر بها أولوا الألباب ، ويتوصل بها إلى  
تهنج الصواب ، ويلجأ إليها عند اعتراض الشبهة ، ويتمسك بها عند تفرق السبل ويُدعى  
إليها من تُرجى إجابته . ويستشهد بها على من تُبقيت معاندته هذا أتمد به هدايته ،  
وأستوهد به حفظه ورعايته .

وصلّى الله على نبيّنا محمد المبلغ الرسالة والمخلص من الضلالة وعلى آله وسلّم تسليماً !

2 أمّا بعد ، فلإني لما رأيت بعض أهل عصرنا عن سبل المناظرة ناكبين وعن سنن  
المجادلة عادلين ، خائضين فيما لم يبلغهم علمه ولم يحصل لهم فهمه ، مرتبكين ارتباك الطالب  
لأمر لا يدري تحقيقه ، والقاصد إلى نهج لا يهتدي طريقه ، أزمعتُ على أن أجمع كتاباً  
في الجدل يشتمل على جُمَل أبوابه وفروع أقسامه وضروب أسئلته<sup>٢</sup> وأنواع أجوبته ، وأعفيتُه  
من التطويل المُميل للمريد والاختصار المخل بالمقصود ؛ وجعلته جامعاً لما يحتاج إليه ، مستوعباً  
لما يعودُك عليه في الاستدلال بالكتاب<sup>٣</sup> والسنة والإجماع والقياس وغير ذلك من أنواع الأدلة ؛

(1) في الأصل : مثله .

(2) في الأصل : أسئلته .

(3) في الأصل : الكتب ؛ وكذا كلما وردت .



ورُتبت ذلك ترتيباً قريباً مأخذه ، وسهلاً تناوله ؛ وجعلت لكل فصل من ذلك مثلاً يُبَيِّنُه وشاهداً بحسنة .

3 وهذا العلم من أرفع العلوم قدراً وأعظمها شأنًا ؛ لأنه السبيل إلى معرفة الاستدلال وتمييز الحق من المحال ؛ ولولا تصحيح الوضع في الجدل لما قامت حجة ولا انضحت محجة ، ولا عُلِمَ الصحيح من السقيم ولا المَعُوج من المستقيم .

4 وقد نطق الكتاب بالمنع من الجدل لمن لا علم له والخطر على من لا تحقيق عنده فقال تعالى : « هَاتِنْتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ ، فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ ؟ »<sup>1</sup> وقد ورد الأمر به لمن علم وأتقن فقال تعالى : « وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ »<sup>2</sup> .

5 وقد روي عن النبي - صلى الله عليه [3 و] وسلم ! - أنه أتاه رجل أنكر لون ولده فقال : « يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّ أَمْرًاي وَلَدْتُ غُلَامًا سَوَدًا ! » فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم ! : « هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ ؟ » قال : « نَعَمْ ! » قال : « مَا أَلْوَانُهَا ؟ » قال : « حُمْرٌ ! » قال : « هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْزَقٍ ؟ » قال : « نَعَمْ ! » قال : « فَمِنْ أَيْنَ ذَلِكَ ؟ » قال : « لَعَلَّ عِرْقًا نَزَعَهُ ! » فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم ! - : « وَهَذَا الْغُلَامُ لَعَلَّ عِرْقًا نَزَعَهُ ! » وهذا حقيقة الجدل ، ونهاية تبين الاستدلال من رسول الله - صلى الله عليه وسلم ! - وهو المعصوم الذي يجب علينا اتباعه وامثال أوامره من غير أن نطالبه بدليل على أعيانها ، يبين الأدلة ويرتبها حتى ترتبها ليكون أسبق إلى الفهم وأبعد من الوهم ! فكيف بمن يجوز عليه كثير النسيان والسهو ، بل لا يخلو من الخطأ والقفو .

6 وروي عن زيد بن ثابت<sup>3</sup> أنه ناظر علياً - رضي الله عنها ! - في المكاتب ؛ فقال : « أَكُنْتُ رَاجِعَهُ لَوْ رَزَيْتُ<sup>4</sup> » قال علي : « لَا ! » قال : « وَكُنْتُ تُجِيبُ شَهَادَتَهُ لَوْ

(1) قرآن : من الآية 66 من سورة آل عمران .

(2) قرآن : من الآية 125 من سورة التحف .

(3) صحابي من الأنصار ، اشتهر خاصة بأنه أول من كتب القرآن وقد توفي في ما بين 660/40 و 675/56 .

انظر عنه في E.L.<sup>2</sup> مقال G. Levi Della Vida .

(4) راجع الغلفاء المرادئين ، قبل سنة 660/40 ؛ انظر عنه في E.L.<sup>2</sup> مقال L. Vecchia Vaglieri .

شَهْدٌ؟» قال علي: «لَا!» قال: «فَهَوَّ عَبْدُ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دِرْهَمٌ؟». وهذا من أصحّ طريق الجدل أيضا، لأنّه قرّره على أحكام العبوديّة، فلما سلّمها، حكم بالعبوديّة ورأى أن المسألة قد سلّمت له.

7 ولو تأملت ما في كتابنا هذا من هذه الطريقة، لرأيت كلّ مأخوذا من الكتاب والسنة ومناظرة الصحابة<sup>1</sup>. وإنما للمتأخّر في ذلك تحرير الكلام وتقريبه من الأفهام. والله نسأله التوفيق لما يرضيه والعصمة مما يسخطه بمحبه!

### باب ذكر ما يتأدّب به المناظر

8 ينبغي للمناظر أن يقدّم على جدله تقوى الله - عزّ وجلّ! - ليزكّو نظره، ويحمد الله - عزّ وجلّ! - ويصلّي على رسوله - صلى الله عليه وسلّم! - كثيرا لكثير بركاته وتعظم فوائده؛ ثم يسأله المعونة والتوفيق لنفسه على طلب الحق وتوقيفه لإدراكه، ويقصد بنظره طلب الحق والوكالة عليه ليدرك مقصوده ويحوز أجره؛ ولا يقصد به المباهاة<sup>2</sup> والمفاخرة فيذهب مقصوده ويكتسب إثمه ووزره؛ ويدخل في النظر على جدّ واجتهاد ويُسْرِغ له قلبه ويبدل له وسعه لأن ذلك كله يعينه على إدراك ما يقصده.

9 ويتوفّر في جلوسه ولا يزعج من مكانه فينسب إلى الركّة والخرق ولا يعث بيده ولحيته؛ فإن ذلك يذهب بالوقار؛ ولا يكثر الصياح حتّى يشقّ على نفسه لأن ذلك يقطع له وينسب [3 ط] منه إلى الضجر؛ ولا يحفي صوته جدّا فينسب منه إلى ضعف الثقة؛ وكان بين ذلك قواما؛ ولا يشغف بكلامه ولا يعجب بجداله، فإن ذلك يدعو إلى الخلق.

10 ويُقبل على خصمه، فإنّه أحسن في الأدب. ويحسن الإستماع إلى كلامه، فإنّه ربّما بان له في كلامه ما رآه له على فساد. فيكون له عون على نظره؛ ولا يسمع في

(1) أو أصحاب محمد. انظر عنهم في E.J.1 مقال Goldziher.

(2) في الأصل: الدهات.

(3) في الأصل: يدعوا؛ وكذا كلما ورد في مثل هذا المقام.

النظر ولا ينشأ بقوة وضعف خصمه . فإن ذلك يقضي إلى الضعف والإنقطاع ؛ ولا بداخله في توبته وبصير له حتى يفرغ من كلامه ، فإن المداخلة تذهب بالفائدة وتدعو إلى الوحشة ؛ ويحتمل إظهار العجب من كلام خصمه والتشعيع عليه في جداله ، فإن ذلك يفعله الضعفاء ومن لا إنصاف عنده .

11 ولا يتكلم على ما لم يقع له العلم به من جهته ، ولا يتكلم إلا على المقصود من كلامه ولا يتعرض لما لا يقصده مما جرى في خلاله ، فإن الكلام على ما لم يقصده عدول عن الغرض المطلوب ؛ ولا يستدل إلا بدليل قد وقف عليه وخبره وامتنحه قبل ذلك وعرف صحته وسلامته لأنه ربما يستدل بما لم يعين في تأمله ولا تصحيحه ، فيظفر به خصمه ويبين انقطاعه ؛ ويجتهد في الإختصار ، فإن الزلل مقرون فيه بالإكثار .

12 ولا يناظر في حال الجوع والعطش ، ولا في حال الخوف والغضب ، ولا في حال يتغير فيها عن طبعه ، ولا يتكلم في مجلس تأخذه فيه هبة ولا بحضرة من يزري بكلامه ، لأن ذلك كله يشغل الخاطر ويقطع المادة ؛ ولا يناظر من لا ينصف من نفسه ، ولا من عادته التسف في الكلام ولا من عادته التثقيب ، فإنه لا يستفيد بكلامه فائدة ؛ فإن ظهر له من خصمه شيء من ذلك نهاه عنه بلطف ورفق ، فإن اللطف في الأمور أنفع والرفق أنجع ؛ فإن لم يته عن ذلك ، أعرض عن كلامه ، ولم يقابله في أفعاله ؛ وإذا بان له الحق أذعن له وانقاد إليه ، فإن الغرض بالنظر إصابة الحق .

13 ومنى أخذ المناظر نفسه بما وصفناه ، وتأدب بما ذكرناه . انزع يجده . وبورك له في نظره ، إن شاء الله - عز وجل !

### باب بيان حدود الألفاظ الدائرة بين المتناظرين

14 أول ذلك معرفة الحد ، وبيان حقيقته : الحد هو اللفظ الجامع المانع ، ومعناه : الذي يجمع المحدود على (هـ) و (جـ) ؛ ويحصره ، ويمنع ما ليس منه أن يدخل فيه ، وما

(1) في أحكام النصول في أحكام الأصول للشيخ المصنف مؤلفنا هذا : على معناه . انظر ورقة 1 ظهرها من خطورة الأسكوريال . ومن المعطوفة التي اعتمداها أصلاً لتحقيقنا للنص .

هو منه أن يخرج عنه ؛ والعلم : معرفة المعلوم على ما هو به<sup>1</sup> ؛ والعلم الضروري : ما لزم نفس المخلوق لزوما لا يمكنه الإنفكاك عنه ولا الخروج منه<sup>2</sup> ولا التشكيك فيه ؛ والعلم النظري : ما احتاج الى تقديم<sup>3</sup> النظر والاستدلال ووقع عقبيه بلا فصل<sup>4</sup> ؛ والجهل : هو اعتقاد المعتقد على ما ليس به ؛ والشك<sup>5</sup> : تجويز أمرين فرائدا لا مزية لأحدهما<sup>6</sup> على سائرهما ؛ والظن : تجويز أمرين فرائدا أحدهما أظهر من الآخر<sup>7</sup> ؛ وغلبة الظن : زيادة قوة أحد المخبرات ؛ والسهو : الذهول ؛ والعقل<sup>8</sup> : بعض العلوم الضرورية ومحل القلب ؛ وقال أبو حنيفة<sup>9</sup> : محله الرأس ؛ والدليل على القول الأول : قول الله - تعالى ! - : « أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونُوا لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا »<sup>10</sup> (الآية ! -) ؛ والفقهاء : معرفة الأحكام الشرعية ؛ وأصول الفقه : ما أثبت عليه<sup>11</sup> الأحكام الشرعية ؛ والجدل : تردد الكلام بين اثنين قصد كل واحد منها تصحيح قوله وإبطال قول صاحبه ؛ والنظر والاستدلال : تفكر الناظر في حال<sup>12</sup> المنظور فيه طلبا للعلم بما هو ناظر فيه ، أو لغلبة الظن ، إن كان مما طريقه غلبة الظن ؛ والدليل : ما صح أن يرشد إلى المطلوب<sup>13</sup> ، وهو الحجة والبرهان والسلطان ؛ والدلالة : هو الدليل ؛ والذال : هو الناصب للدليل ؛ والمستدل : هو الطالب للدليل . وقد يكون المحتج بالدليل ؛ والمستدل

(1) ن. م : والعلم المحدث ينقسم قسمين : ضروري ونظري ؛ فالضروري ما لزم ...

(2) ن. م : زيادة : وهو يقع من ستة أوجه : الخواص الخمس التي هي حاسة البصر وحاسة السمع وحاسة الشم وحاسة الذوق وحاسة اللمس ؛ والسادس : ما علمه المخلوق ابتداء من غير أدراك حسنة من هذه الخواص كعلم بحال نفسه من صحته وسقمه وفرجه ومزجه وغير ذلك .

(3) ن. م : تقدم .

(4) ن. م : زيادة : والاعتقاد : تيقن المعتقد من غير علم .

(5) ن. م : ... فا زاد لا مزية لأحدهما على سائرهما .

(6) ن. م : ... فا زاد لأحدهما مزية على سائرهما .

(7) ن. م : والعقل : العلم الضروري الذي يقع ابتداء ويعم العقلاء ومحلّه ...

(8) مؤسس المذهب الذي ينسب اليه والشوق في 767/150 ؛ النظر في 2 E. J. مقال J. Schacht .

(9) قرآن : من الآية 46 من سورة الحج .

(10) إحكام ... : ما أثبت عليه معرفة الأحكام ...

(11) في الأصل : حقل ؛ وفي إحكام ... ؛ والاستدلال هو التفكير في حال المنظور طلبا لثبوت عن حقيقة حكم ما هو ناظر فيه ، أو لغلبة الظن إن كان مما طريقه غلبة الظن .

(12) ن. م : وهو الدلالة والبرهان والحجة والسلطان ؛ ومن أصحابنا من قال : إن الدليل إنما يستعمل فيما يؤدي إلى العلم ؛ وأما ما يؤدي إلى غلبة الظن فاعلمها هي أمانة ؛ وهذا ليس بصحيح لأن [2 و] الأمانة قد تؤدي إلى العلم .

عليه : هو الحكم وقد يكون المحتج عليه ، والمستدل له : يقع على الحكم ، لأن الدليل يطلب له . وقد يقع على السائل .

15 والبيان : الإيضاح<sup>١</sup> ؛ والنص : ما رفع في بيانه إلى أبعد غاياته<sup>٢</sup> ؛ والظاهر : ما سبق إلى فهم سامعه معناه من لفظه ، ولم يمتنع من الفهم له من جهة اللفظ مانع ؛ والعموم : استراق ما تناوله اللفظ<sup>٣</sup> ؛ والمجمل : ما لا يفهم معناه من لفظه ويفتقر في بيانه إلى غيره ؛ والمفسر : ما فهم المراد به من لفظه ، ولم يفتر في بيانه إلى غيره ؛ والمحكم : يستعمل في المفسر . ويستعمل في الذي لم ينسخ ، وللتشابه : هو الشكل الذي يحتاج في فهم المراد به إلى تفكير وتأمل ؛ والمطلق : هو اللفظ الواقع على صفات لم يقيد ببعضها ، والقيّد : هو الذي قيّد ببعض صفاته ؛ والتخصيص : أفراد بعض [هـ ظ] الجملة بالذكر ؛ وتخصيص العموم : هو إخراج بعض ما تناوله اللفظ العام ؛ والتأويل : صرف الكلام عن ظاهره إلى وجه يحتمله ؛ والنسخ : إزالة الحكم الثابت بالشرع المتقدم بشرع متأخر عنه على وجه لولاه لكان ثابتاً ؛ ودليل الخطاب : تعليق الحكم بمعنى في بعض الجنس ، إسما كان أو صفة ؛ ولحن الخطاب : ما فهم من قصد التكلم ما لم يوضع له لفظه ، وقيل : قصر حكم المنطوق به على بعض ما تناوله والحكم للمسكوت عنه بما خالفه ؛ وقيل : هو الضمير الذي لا يتم الكلام إلا به ؛ فحوى الخطاب : تنبيه اللفظ على ما هو أبلغ منه ؛ والحقيقة : تستعمل في الحد وتستعمل في ضدّ الخجاز . وهو كل لفظ بقي على موضوعه ؛ والمجاز : كل لفظ تجوّز به عن موضوعه .

16 والأمر : انتضاء الفعل المأمور به على وجه الاستعلاء والتعهر ؛ والواجب : هو ما كان في تركه عقاب ، من حيث هو ترك له على وجه ما ؛ والفرض : هو الواجب . وهو المكتوب ؛ وقد عبر بعض أصحابنا عن مؤكد السنن بالواجب . وهذا تجوّز في العبارة ؛ والمندوب إليه : هو المأمور به الذي في فعله ثواب ، وليس في تركه عقاب من حيث هو ترك له على

(١) ن.م : ... والهداية ؛ وقد يكون بمعنى الإرشاد ، وقد يكون بمعنى التوطيق .

(٢) ن.م : ... مأخوذة من النص في البحر وهو أرفقه .

(٣) ن.م : زيادة ؛ والتخصيص : أفراد بعض الجملة بالذكر ؛ وقد يكون إخراج بعض ما تناوله العموم

عن حكمه أو لفظ التخصيص أبين فيه . (انظر في ما يلي من النسخ) .

وجه ما ، والمحباح : ما أعلم الفاعل من جهة الشرع أنه لا ثواب في فعله ولا عقاب في تركه من حيث هو ترك له على وجه ما ، والسنة : ما رسم ليُحتذى ، والعبادة : هي الطاعة والتذلل لله بامتثال أمره<sup>١</sup> ، والطاعة : امتثال الأمر ، والمعصية : مخالفة الأمر ، والحسن : ما أمرنا بمُدح فاعله ، والقبيح ما أمرنا بدم فاعله ، والظلم : التعدي ، والجور : العدوان عن الحق ، والجائر : يستعمل فيما لا إثم فيه ، وحده ما وافق الشرع ، ويستعمل في العقود التي لا تُلزم ، وحده كل عقد للعائد فسخه ، والصحيح : ما اعتد به ، والقاسد : ما لا يعتد به ، والشرط : ما بعدم الحكم بعدمه ويوجد بوجوده .

17 والخبر : الوصف للمخبر عنه على ما هو به ، والصدق : الوصف للمخبر عنه على ما هو به ، والكذب : الوصف للمخبر عنه على ما ليس به ، والثواتر : كل خبر وقع العلم بمخبره ضرورة من جهة الخبر<sup>٢</sup> ، والآحاد : ما قصر عن الثواتر ، والمرسل : ما انقطع إسناده ، والمؤلف : ما وقف على صحابي أو تابعي ولم يبلغ به الرسول - صلى الله عليه وسلم<sup>٣</sup> ! والمستند : ما اتصل إسناده ، والصحابي : من صحب الرسول - عليه السلام ! - والتابعي : من تبع الصحابي .

18 والإجماع : إتفاق علماء العصر على حكم الحادثة ، والتقليد : التزام قول المقلد من غير دليل ، والإجتihad : [ 5 و ] بذل الوسع في بلوغ الغرض<sup>٤</sup> ، والرأي : إدراك صواب حكم لم ينص عليه<sup>٥</sup> ، وقيل : استخراج صواب العاقبة<sup>٦</sup> ، والقياس : حل أحد المعلومين على الآخر في إثبات الحكم أو إسقاطه بأمر جامع بينهما ، والأصل عند الفقهاء : ما قيس عليه الفرع بعلّة مستخرجة منه<sup>٧</sup> ، والفرع : ما حل على الأصل بعلّة مستنبطة منه ، والمعلول :

(1) ن.م : باتّباع ما شرع .

(2) ن.م : زيادة : عنه .

(3) ن.م : والمؤلف : ما وقف به عل الراوي ولم يبلغ به النبي - ص -

(4) ن.م : ... الوسع في طلب صواب الحكم .

(5) ن.م : والرأي : اعتقاد صواب الحكم الذي لم ينص عليه .

(6) ن.م : زيادة : الاستحسان : الأعمد بأقوى الدليلين (من أقوال ابن خويزمدة) ؛ والأظهر اختيار القول من غير دليل ولا تقليد ؛ والذواتع : ما يتوصل به إلى محذور العقود من إتمام عقد أو حله .

(7) ن.م : مستنبطة .

هو الحكم عند بعض أصحابنا ، ومنهم من قال : هي العين التي يثبت فيها الحكم ، والحكم : هو وصف ثابت للأمر المحكوم فيه عقليا كان أو شرعيا . والمعتل : هو المستدل بالعلّة وهو المعتل ، ومن أهل الجدل من قال : هو الناصب للعلّة ، والعلّة : هي الوصف الجالب للحكم ، والعلّة المتعدية : هي التي تعدّت الأصل إلى فرع ، والعلّة الواقعة : هي التي لم تعدّ الأصل ، والطرود : وجود الحكم لوجود العلّة ، والعكس : عدم الحكم لعدم العلّة ، والتأثير : زوال الحكم لزوال العلّة في موضع ما ، والنقص : وجود العلّة مع عدم الحكم ، والكسر : وجود معنى العلّة مع عدم الحكم ، والقلب : مشاركة الخصم المستدل في دليله ، والمعارضة : مقابلة السائل المستدل بمثل دليله أو ما هو أقوى منه ، والترجيح : بيان مزية لإحدى الدالّتين على الأخرى<sup>(١)</sup> ، والانقطاع : هو العجز عن نصرّة الدليل<sup>(٢)</sup> .

(١) في الأصل : لأحد ... الآخر .

(٢) ن. م : عجز أحد المتناظرين عن تصحيح قوله .

## II

## باب أقسام أدلة الشرع

19 أدلة الشرع ثلاثة : أصل ومعقول أصل واستصحاب حال .  
 فأما الأصل ، فالكتاب والسنة وإجماع الأمة  
 ومعقول الأصل : لحن الخطاب وفحوى الخطاب والخصر ومعنى الخطاب  
 واستصحاب الحال : هو استصحاب حال براءة الذمة .  
 وقد ألحق بكل واحد من هذه الأبواب توابيع أنا أبينها في مواضعها -- إن شاء الله !

## باب أقسام أدلة الكتاب

20 الكتاب على ضربين : مفصل ومجمل .  
 فأما المفصل ، فعلى ضربين : محتمل وغير محتمل  
 فغير المحتمل هو النص  
 والمحتمل : على ضربين : ظاهر وعام .  
 21 فأما النص فهو الذي رُفِعَ في بيانه إلى أبعد غاياته .  
 وذكره أبو محمد بن اللبان<sup>1</sup> أنه لا يوجد أصلاً .  
 وذكر أبو علي الطبري<sup>2</sup> أنه يعزّ وجوده وإن كان فتل قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ ! »<sup>3</sup>

(1) هو عبد الله بن محمد ، قتيه أصولي سكن بغداد ودولي القضاء ، توفي بإصهان في 1034/446 هـ وله تصانيف كثيرة ؛ انظر عنه مجمل المؤلفين لكحالة ، الجزء السادس ، ص. 125 .

(2) في الأصل : علي ؛ هو الحسن بن القاسم الشافعي ؛ أصولي متكلم ، سكن بغداد ودرس فيها وتوفي بها كهذا في 961/350 هـ وله تصانيف عديدة في الفقه الشافعي وفي أصول الفقه وفي الخلاف بين الفقهاء ؛ انظر عنه مجمل المؤلفين الجزء الثالث ص. 270 و 271 .

(3) قرآن ؛ وهو مطلع عدد كبير من الآيات في عديد من السور .



و «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»<sup>١</sup> ؛ وهذا غير صحيح ، لأنه ليس المراد بقولنا النص أن يكون مبينا لا يحتمل التأويل من جميع وجوهه ؛ فقد يكون النص نصا من وجه ، وظاهرا من وجه ، وعاما من وجه كقوله - تعالى ! - : [ 5 ظ ] «وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَكَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا»<sup>٢</sup> ؛ فهذا ظاهر في وجوب التريص أربعة أشهر وعشرا ، وعام في جميع الزوجات ، ونص في الأشهر والعشر ؛ فهذا النوع إذا ورد وجب المصير إليه والعمل به إلا أن يرد عليه ما ينسخه أو يعارضه .

22 فصل وأما الظاهر : فهو ما سبق إلى فهم سامعه معناه من لفظه ، ولم يمنعه من العلم به من جهة اللفظ مانع .

وهو على ثلاثة أضرب : ظاهر بالوضع ، وظاهر بالعرف ، وظاهر بالدلالة .

23 فأما الظاهر بالوضع ، فهو كل لفظ وضع في اللغة بمعنى واستعمل فيه على حسب ما وضع له كأوامر الشرع ونواهيها ، مثل قوله : « [ قَدْ ] أَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ... »<sup>٣</sup> وقوله : « لَا تَقْتُلُوا الصَّيِّدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ »<sup>٤</sup> مما ظاهره الوجوب ؛ فهذا ممنوع إذا ورد حمل على موضوعه في اللغة ولا يجوز العدول عنه إلا بدليل .

24 وأما الظاهر بالعرف ، فعلى ضربين : ظاهر يعرف اللغة وظاهر يعرف الشرع . فأما الظاهر يعرف الشرع ، فهي الألفاظ التي هي في أصل اللغة موضوعة يحنس من الأجناس ، ثم وردت في الشرع لمعنى من ذلك الجنس بعينه ، مثل قوله - تعالى ! - : « أَقِيمُوا الصَّلَاةَ ... »<sup>٥</sup> ؛ أصل الصلاة في اللغة الدعاء ، ثم ورد في الشرع عبارة عن دعاء مخصوص بقرآن وبركوع وسجود ؛ وكقوله : « كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ... »<sup>٦</sup> وهو في أصل اللغة عبارة عن

(1) قرآن : الآية الأولى من سورة الاعلاص .

(2) قرآن : من الآية 234 من سورة البقرة .

(3) قرآن : من الآية 5 من سورة التوبة .

(4) قرآن : من الآية 95 من سورة المائدة .

(5) قرآن : وردت في كثير من الآيات في عديد من السور .

(6) قرآن : من الآية 183 من سورة البقرة .

كل إمساك ، ثم ورد في الشرع عبارة عن معنى مخصوص في وقت مخصوص ، والحج عبارة عن القصد في أصل اللغة ، ثم ورد في الشرع عبارة عن وقوف وطواف وقصد إلى موضع مخصوص ، وما أشبه ذلك ؛ فهذا إذا ورد حمل على عرفه في الشرع ، ولا يجوز العدول به عما وضع له في عرف الشرع إلا بقرينة ودليل .

وأما الظاهر بعرف اللغة والإستعمال ، فهو قوله تعالى : « أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ ... » ؛ أصل الإتيان من الغائط في كلام العرب ، المجيء من المَطْمَئِنِّ من الأرض على أي وجه كان لغضاء حاجة أو غيرها ، ثم جرى العرف باستعماله عند العرب لكل من جاء من ناحية قضاء الحاجة حتى شُهر ذلك وعُرف به واستعمل فيه مع الإطلاق ؛ فيجب أن يحمل عليه إلا أن يدلّ الدليل على أن المراد به غيره .

25 فصل : وأما الظاهر بالدلالة ، فهو أن يكون اللفظ موضوعا للمعنى ، إلا أن الدليل قد قام على أنه أريد به غير ذلك المعنى مثل قوله - تعالى ! - : « وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ » ؛ فهذا لفظه لفظ الخبر ، إلا أن الدليل قد قام على أن المراد به [6] و [ الأمر ، لأننا لو جعلناه لوقع بخلاف خبره لأننا نرى من المطلقات من لا تربص ، وخبر الله لا يقع بخلاف خبره ، ثبت أنه أريد به الأمر .

26 فصل : وأما لفظ العموم ، فهو كل لفظ عمّ شيئين فزاندا لا مزبة لأحدهما على الآخر وألفاظه ستة : لفظ الجمع كالْمُؤْمِنِينَ والمُسْلِمِينَ والأَبْرَارَ والفَجَّارَ ولفظ الجنس كالْخِيَوَانِ والإِبِلَ والنَّاسَ والألفاظ المهمة كَمَنْ فَيَا يَعْلُ ، وما فَيَا لا يعقل وأي فيها . وأين في المكان ، متى في الزمان

والاسم المفرد اذا دخل عليه الألف واللام ، ولم يعلم أنه أريد به العبد كقوله - تعالى - : « وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ! » ؛

(1) قرآن : جزء من آيتين : الآية 43 من النساء والآية 6 من المائدة .

(2) قرآن : من الآية 228 من البقرة .

(3) قرآن : من الآية 38 من المائدة .

والألفاظ الثغني ، كقوله : لا رجل في الدار  
والمضاف إليه : كقوله : في مال المسلم الزكاة - وحتى المسلم يجب  
أن يؤدي ، فهذه الألفاظ إذا وردت حُملت على عمومها وأُجريت على أحكامها على كل  
واقع تمنعها إلا أن يرد تخصيص ينطق أو استنباط .

27 فصل : ومن الكتاب نوع رابع لا يقع الاستدلال به ، وقد أضافه أهل الجدل  
إلى هذه الثلاثة الأنواع وهو الغمجل ، وذلك نحو قوله - تعالى ! - : « وَتَعَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ » ،  
فهذا غمجل لا يفهم من ظاهر اللفظ جنس الحق ولا قدره . فلا يمكن امتثاله ولا استعماله إلا  
بما يقارنه بما يفسره .

### باب بيان أدلة السنة

28 أدلة السنة ثلاثة أضرب : أقوال وأفعال وإقرار .  
فأما الأقوال فعلى ضربين : مبتدأ وخارج على سبب .  
فأما المبتدأ ، فإنه ينقسم إلى ما ينقسم إليه الكتاب من النص والظاهر والعموم والغمجل .  
29 فأما النص فكقوله - صلى الله عليه وسلم ! - : « أَلَا لَا تَصْرُوهَ الْإِبِلَ وَلَا الْغَنَمَ !  
فَمَنْ أَبْتِغَاهَا بِعَدْلٍ فَلَيْسَ بِمُخْذَرٍّ » ، فهو بخبر الظرفين بعد أن يحلها ثلاثاً ، إن رضيها اشكها ،  
وإن سخطها ردّها وصاعاً من تمر » ، فهذا نص في ثبوت الخيار .

30 وأما الظاهر ، فعلى ثلاثة أضرب ، ظاهر بالوضع ، ظاهر بالعرف ، وظاهر بالدلالة .  
فأما الظاهر بالوضع ، فكبحر بيان قوله - صلى الله عليه وسلم ! - : « أَلَصَّيْدُ كَأَيِّكَ ،  
وَلَوْ لَمْ تَجِدِ الْمَاءَ سَبْعَ حُجَجٍ ، فَإِذَا وَجَدْتَ الْمَاءَ فَلَمْسُهُ جِلْدُكَ » وغير ذلك مما ظاهره  
الوجوب ، فإذا ورد يجب أن يحمل على ظاهره ولا يعدل عنه إلا بدليل .

(1) قرآن : من الآية 141 من الأنعام .

(2) صر الناقة وبالناقة : شد عمرها بحيط يسمى الصرار لتلا يرضعها ولها .

**فصل :** وأما الظاهر بالعرف ، فعلى ضربين : ظاهر بعرف الشرع ، وظاهر بعرف الإستعمال في اللغة .

فأما الظاهر بعرف الشرع فنحو [6 ط] قوله - صلى الله عليه وسلم - : « لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُبَيِّنْ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ » وقوله - صلى الله عليه وسلم - : « لَا صَلَاةَ إِلَّا بِطَهُورٍ » ، فظاهر هذا نفي الصوم الشرعي ، ونفي الصلاة الشرعية ، لأن الصوم إذا أطلق في الشرع ، فإنما ينصرف إلى الصوم الشرعي ، وكذلك الصلاة والحج لا يعدل بهما عن هذا الظاهر إلا بدليل .

**فصل :** وأما الظاهر بعرف اللغة والإستعمال ، فما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه كان يصبح جنباً وهو صائم من وطء غير احتلام<sup>(١)</sup> ، أصل الوطء في كلام العرب اعتماد الأعلى على ما تحته برجل أو يد أو غير ذلك ، ثم جرى العرف باستعمال العرب له بمعنى الجماع وشهر بالإستعمال فيه حتى صار المقهوم منه عند الإطلاق ؛ فإذا ورد حمل عليه إلا أن يدل الدليل على غير ذلك فيحمل على ما يدل الدليل عليه .

**فصل :** فأما الظاهر بالدلالة ، فكقوله - صلى الله عليه وسلم - : « لَا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ » ؛ فهذا وإن كان لفظه لفظ الخبر ، فإن المراد به النهي ، لأنه لو كان المراد به الخبر لكان بخلاف خبره لأنما نجد من يَمَسُّهُ على غير طهارة ، فثبت بذلك أن المراد به النهي .

**31 فصل :** وأما العام فكقوله - صلى الله عليه وسلم - : « الصَّيْدُ الطَّيِّبُ طَهُورٌ أَرَجُلُ الْمُسْلِمِ » ، وَلَوْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ حِجَجٍ ؛ فهذا يحمل على عمومه ولا يخص بشيء منه إلا بدليل .

**32 فصل :** وأما المجمل من السنة فكقوله - صلى الله عليه وسلم - : « أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ! فَإِذَا قَالُوا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا » ، وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ ؛ فهذا لا يصح الإحتجاج به لأنه لا يعلم مقدار الحق الذي استثناه ولا جنسه .

## 33 فصل : وأما الخارج على سبب فعلى ضريرين :

أحدهما : لا يستقل بنفسه دون السبب فيُقصر على سببه مثل ما روي عنه - صلى الله عليه وسلم ! - أنه سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال : « أَيْتَقَصُّ الرُّطْبُ إِذَا جَفَّ ؟ » قيل : « نَعَمْ ! » قال : « فَلَا ! » ، إذا فهذا وما أشبهه لا خلاف بين أصحابنا في أنه يقصر على سببه ولا يتعدى به إلى غيره .

والثاني : ما يستقل بنفسه ولا يحتاج إلى سبب ، وذلك كقوله - صلى الله عليه وسلم ! - وقد سئل عن بثر بُضَاعَةٍ فقال : « خَلَقَ اللَّهُ أَلْمَاءَ طَهُورًا لَا يَنْجَسُهُ شَيْءٌ ! » ، فهذا اختلف أصحابنا فيه ، فقال بعضهم : « إنه يُقصر على سببه » ، وقال إسماعيل : « يُحْمَلُ على عمومهِ ، ولا يقصر على سببه » وهو الصحيح .

## 34 فصل : وأما الأفعال فعلى ضريرين :

أحدهما : أن يكون بيانا لغيره ، كأفعاله في الصلاة والحج وغير ذلك من العبادات التي ورد اللفظ بها جملا عند من قال بذلك ؛ فإما كان من هذا النوع ، فإنه يجري في الوجوب والندب والإباحة [7] و] مجرى ما كان بيانا له .

والضرب الثاني : ما ظهر من فعله ابتداء ، فيقسم إلى قسمين :

فأما كان منه من القرب ، فإنه يعمل على الوجوب في ظاهر المذهب كاستدلالنا باستيعابه لمسح جميع رأسه وغسل رجله على وجوب ذلك ؛ ومن أصحابنا من قال : « هو على الندب ! » ومنهم من قال : « هو على الوقف » .

والقسم الثاني : ما ليس من القرب كالأكل والشرب والبيع ، فهذا يدل على الإباحة .

## 35 فصل : وأما الإقرار فضريران :

أحدهما : أن يَرَى رسول الله - صلى الله عليه وسلم ! - فيُقَرَّ عليه .

(1) بضاعة هي دار لثي ساعدة بالثنية وبشرها سرورة ؛ انظر عنها وعن قصة هذا الحديث معجم البلدان لياقوت .

(2) هو القاضي إسماعيل أبو إسحاق به تفقه المالكية من أهل العراق وانتشر المذهب هناك ؛ له تأليف عديدة في

أحكام القرآن والحديث والفقه وأصوله وفروعه ولد سنة 815/200 وتوفي في 897/284 أو 282 ؛ انظر عنه شجرة النور ،

رقم 55 ص 65 .

— وقد يكون ذلك قولاً ، مثل ما روي أن رجلاً قال : « يَا رَسُولَ اللَّهِ ! الرَّجُلُ يَجِدُ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا ، إِنْ قَتَلَ قَتَلْتُمُوهُ ، وَإِنْ تَكَلَّمَ جَلَدْتُمُوهُ ، وَإِنْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَى غَيْظٍ ، لَمْ كَيْفَ يَصْنَعُ ؟ » فأقره رسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — على إثبات الحدِّ على الزوج القاذف ، فدلَّ على ثبوته .

— وقد يكون فعلاً ، كما روي عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — أنه سلَّم من ركعتين اثنتين فقال ذو البدين<sup>١</sup> : « أَقْصِرْتَ الصَّلَاةَ أَمْ نَسِيتَ ؟ » فلم ينكر عليه — صلى الله عليه وسلم ! — الكلام في الصلاة لفهم الإمام معنى السهو ، وأقره على ذلك على جوازه .

**فصل : والضرب الثاني :** ما فُعل في زمانه واشتهر ممَّا لا يمكن أن يخفى عنه ، مثل ما كانت الصحابة تتخذ الخيل فلا تخرج زكاتها ، فأقرَّها رسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — على ذلك ، وكانت لها الباتين والخضر ، فلا تخرج زكاة الخضر .

**36 فصل :** وقد ألحق بهذا نوع آخر ، وهو ما فعل على عهده ممَّا لا يطلع عليه غالباً ، نحو ما روي عن بعض الصحابة<sup>٢</sup> أنه قال : « كُنَّا نَجَامِعُ وَنُكْسِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ — صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ! — وَلَا نَغْتَسِلُ » ؛ فهذا يدلُّ على الجواز ولا يصحُّ الاحتجاج به لأنَّه من الأمور الخفية ، فيجوز أن لا يعلم بذلك النبي — صلى الله عليه وسلم ! —

## باب بيان وجوه أدلة الإجماع

**37 الإجماع هو إجماع أهل العصر على حكم الحادثة ؛ وهو على ضربين :**

ضرب منه يعلم بالإتفاق

وضرب يعلم بالإختلاف .

(١) ذو البدين السلمي ، يقال هو الخرباق ؛ أما ابن حبان ففرق بينهما ؛ وروى أبو هريرة قوله هذا النبي . انظر عنه الإصابة الجزء الأول رقم 2469 .

(٢) في الجزء الأول من مسند أحمد بن حنبل رقم 263 و359 أن عمر أتى النبي وطلب منه ما يصح إن أصابه الجنابة من الليل ، فقال له : « اغسل ذكرك ثم توضأ ثم ابتدء » .

38 فأما ما يعلم بالإتفاق ، فقل أن يقول العالم مقالة فتظهر وتنتشر وتصبح بحيث لا يغنى علينا انتشارها وظهورها ثم لا يعلم من أحد في ذلك خلافا ولا طعنا ولا رداً ؛ فهذا إجماع من أهل ذلك العصر على صحة ما قال ورضي به ؛ وذلك مثل ما روي عن عمر بن الخطاب<sup>١</sup> - رضي الله عنه ! - أنه قال لعثمان بن عفان<sup>٢</sup> ، يوم الجمعة : « أَيْتُهُ سَاعَةً هَذِهِ ؟ » قال : « مَا زِدْتُ عَلَى أَنْ تَوَضَّأْتُ وَخَرَجْتُ ! » فقال : « وَالْوُضُوءُ أَيْضًا ! » ثم لم يأمر أحد عثمان بأعادة الصلاة ولا أنكر عليه تماديه على ترك الغسل ؛ فلم أنه غير واجب<sup>٣</sup> .

وقال داود<sup>٤</sup> : « لا يكون حجةً إلا إجماع [ 7 ظ ] فقهاء عصر الصحابة خاصة ، بشرط أن يظهر قول جميعهم . »

وقال أبو علي بن أبي هريرة<sup>٥</sup> : « إنّه إن كان القول من إمام ، فلا يكون حجةً ، وإن كان من غير إمام ، فإنه يكون حجة لجواز أن يتركوا الردّ عليه مخافة الإفتيات على الإمام . » وقد دللنا على إبطال ذلك كله في كتاب : « أصول الفقه »<sup>٦</sup> .

39 وأما ما يعرف بالاختلاف ، فهو أن يفترق الصحابة على قولين لا ثالث لهما ، فلا يجوز لغيرهم اختراع قول ثالث ؛ وذلك مثل استدلال المالكي<sup>٧</sup> على الشافعي<sup>٨</sup> في أن أشهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة بأن الصحابة بين قائلين : قائل يقول ما قدمناه ، وقائل يقول : أشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة ؛ فمن قال : وتسع من ذي الحجة ،

(1) هو ثاني الخلفاء الراشدين المشهور ، مات مقتولا في 645/25 .

(2) هو ثالث الخلفاء الراشدين المشهور ، مات مقتولا في 655/35 .

(3) في الجزء الأول من مسند أحمد بن حنبل رقم 91 و 199 و 202 و 312 و 319 و 320 . نفس الحديث بنفس اللفظ ولكن دون ذكر عثمان وإمامه الخليل لعمر هو رجل من أصحاب النبي .

(4) عن أبي سليمان داود بن علي بن خلف الأسدي (200-202/815-18 — 270/284) إمام الظهيرية أو الدروية ؛ انظر في E.J. مقال J. Schacht .

(5) أبو علي الحسن بن الحسين بن أبي هريرة (345/956) ، فقيه شافعي درس بيقاد وتخرج عليه كثير مثل أبي علي الطبري والدارقطني ؛ انظر عنه مسجم المؤلفين لكحالة ج 3 ص 220 .

(6) انظر أحكام القصول ... قباقي ورقة 51 ظهرها و 52 وجهها وظهرها .

(7) انظر نفس المصدر ورقة 55 ظهرها و 56 وجهها .

(8) عن مؤسس المذهب ، مالك بن أنس (708/97-90 — 795/179) انظر في E.J. مقال J. Schacht .

ومن الإمام الشافعي (819/204) انظر في E.J. مقال J. Schacht .

فقد خالف إجماع الصحابة لأنهم لم يسوّغوا الخلاف ولا الإجتihad إلا في ذينك القولين ؛ وقد أجمعوا على بطلان ما خالف ذلك .

وقال أهل الظاهر<sup>١</sup> وبعض أصحاب أبي حنيفة : « يجوز الإتيان بقول ثالث » ؛ وقد بينّا بطلانه في : « كتاب الأصول »<sup>٢</sup> .

**40 فصل : والضرب الثالث من الإجماع ، هو إجماع أهل المدينة على ما طريقته النقل مثل ما احتجّ به مالك - رحمه الله ١ - على أبي يوسف<sup>٣</sup> في مجلس الرشيد<sup>٤</sup> في مسألة الصاع ، فرجع إليه أبو يوسف وانقاد لصحة الاستدلال بإجماع أهل المدينة في هذا طريقه ، وكإجماعهم على نقل الأذان وإجماعهم على ترك الجهر بيسم الله الرحمان الرحيم ؛ فهذه حجة يجب المصير إليها والعمل بها.**

**41 فصل : وقد أُلْحِقَ بذلك قول الصحابي إذا لم يعلم له مخالف ؛ فروي عن مالك أنه حجة .** وقال بعض أصحابنا : « ليس بحجة » وقال أبو حنيفة : « إذا خالف القياس فهو كالنقيض » .

### باب بيان أدلة المعقول

**42 قد ذكرت أن أدلة الشرع ثلاثة : أصل ومعقول وأصل واستصحاب حال ؛ وقد مضى الكلام في الأصل ، والكلام هاهنا في معقول الأصل .**  
وهو على أربعة أضرب : لحن الخطاب ، وفحوى الخطاب ، والإستدلال بالحصر ، ومعنى الخطاب .

(١) من الظاهرية انظر في *E.I.*<sup>١</sup> مقال R. Strothmann .

(٢) انظر البيان رقم 7 من الصفحة السابقة .

(٣) أبو يوسف يقترب بن ابراهيم بن حبيب الكوفي صاحب أبي حنيفة (798/182-731/113) ؛ انظر عنه في *E.I.*<sup>١</sup> مقالا بدون إضفاء .

(٤) عن الخليفة العباسي المشهور (809/193-786/170-763/145) انظر في *E.I.*<sup>١</sup> مقال K. V. Zetterstøfen .



## 43 فأما لحن الخطاب فهو تقدير المحذوف

وهو على ضربين : أحدهما لا يتم الكلام إلا به ، والثاني يتم الكلام دونه .

فأما الذي لا يتم الكلام إلا به ، فإنه على ضربين :

أحدهما : حذف الجواب إذا كان في الكلام ما يدل عليه نحو قوله تعالى : « أَنْ أَضْرِبَ بِعَصَاكَ الْآخَرَ فَتَنْفَلِقَ »<sup>١</sup> معناه : فاضرب ، فانفلق ؛ وقوله : « قَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِئْتَةٌ مِنْ سَيِّئِهِ أَوْ صَلَافٌ أَوْ نُسْكَ »<sup>٢</sup> معناه : فخلق ، فعليه فدية .

والضرب الثاني : حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، وذلك نحو قوله — تعالى ! — « وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ... »<sup>٣</sup> معناه : أهل القرية ؛ فهذا يجب تقديره في الخطاب ، وهو بمنزلة المنطوق به .

## 44 فصل : والضرب الثاني الذي يتم الكلام [ 8 ] دونه ، فهذا لا يجوز تقديره إلا

بدليل كقوله — عز وجل — : « قَالَ : مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ »<sup>٤</sup> لا يجوز أن يحمل على من يحيى أوصاف العظام إلا بدليل ، لأن الكلام يستقل من غير تقدير محذوف .

## 45 فصل : وأما فحوى الخطاب ، ومفهوم الخطاب والتثنية ، فهي ألفاظ متغايرة تترادف

على معنى واحد وهي ما دل عليه الخطاب بالتثنية ، وذلك أن ينص على الأدنى فيُسببه به على الأعلى ، أو ينص على الأعلى فيُسببه به على الأدنى كقوله — تعالى ! — : « وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنُوا بِقِطْعَانِ بُودُوهُ إِلَىكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنُوا بِبِئْسَ بَدِيلًا لَا يُؤَدُّ إِلَيْكَ »<sup>٥</sup> فنص على القنطار ونسبه على ما دونه ، ونص على الدينار ونسبه على ما فوقه ؛ وهذا يسميه الشافعي : القياس الجلي .

(1) قرآن : من الآية 63 من سورة الشعراء .

(2) قرآن : من الآية 196 من سورة البقرة .

(3) قرآن : من الآية 82 من سورة يوسف .

(4) قرآن : من الآية 78 من سورة يس .

(5) قرآن : من الآية 75 من سورة آل عمران .

**46 فصل وأما المحصر :** فهو لفظ واحد ؛ وهو : **إِنَّمَا** ، نحو قوله - صلى الله عليه وسلم ! - « **إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ** » ، فيُفهم منه ألا عمل إذا عري عن النية ؛ وكذلك فُهم من قوله - صلى الله عليه وسلم ! - « **إِنَّمَا أَوْلَاؤُا لِمَنْ أَغْتَقَ** » نفي الولاء عن غير المعنق . وكان أبو محمد بن نصر<sup>1</sup> يقول : « **إِنَّمَا** تدخل لتحقيق المتصل وتحقيق المفصل » . وذكر شيخنا أبو اسحاق الشيرازي<sup>2</sup> أن للمحصر أربعة ألقاظ : **إِنَّمَا** : وقد تقدم ذكرها .

والثاني **الألف واللام** نحو قوله - صلى الله عليه وسلم : « **الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ** » . ولفظة **ذلك** نحو قوله - تعالى - : « **ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ** »<sup>3</sup> . والإضافة نحو ما روي عنه - صلى الله عليه وسلم - أنه قال في الصلاة : « **تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ** » .

قال القاضي أبو الوليد<sup>4</sup> - رحمه الله - : والذي يصح عندي من ذلك لفظة **إِنَّمَا** ؛ وقد

(1) هو القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي (363/973-421/1030/22) ، ويشتهر من أئمة المالكية وقد تلمذ لأبي بكر الأبهري وابن القصار وابن الجلاب والباقلاني وغيرهم ، وتلمذ عليه عدد كبير من مالكية المشرق والمغرب ؛ وتولى القضاء بمدة جهات من العراق ثم توجه آل مصر ونشر علمه بها ؛ وفي طريقه إليها اجتاز مرة أتنان وجا يوشة أبو الملاء الشرقي فأضافه وقال قصيدة منها :

وَالْمَالِكِيُّ إِيمُنٌ نَصْرٌ زَكَرَ فِي سَفَرٍ      بِأَدْنَا فَحَمْدُنَا النَّاسُ وَالسُّفَرُ  
إِذَا تَقَفَتْ أَحِبًّا مَالِكًا جَدًّا      وَيَتَشَرُّ الْمَلِكَ الْفَضِيلُ إِنْ شَعَرَا

ومن تأليفه « النصر للمحب مالك » في مائة جزء ؛ وقد وقع الكتاب بخطه بيد بنس قضاة الشافعية فألقاه في النيل ؛ وله أيضا « المنة بمذهب عالم المدينة » و « الانسادة في أصول الفقه » ومن كتبه المطبوعة « التلقين » و « الاشراف عل مسائل الخلاف » .

انظر حه خيرة النور رقم 266 ص 103 و 104 .

(2) هو أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (393/1002-476/1083) ، من أئمة الشافعية بالعراق فروها وأصولا وجدا . وتلمذ على أبي الطيب الطبري وغيره من كبار العلماء بالعراق وتلمذ عليه الباجي وهو في هذا الكتاب يحمل عليه ست عشرة مرة ؛ ونظرا لقيمه الخاصة ولتأثيره العميق في تفكير الباجي الأصولي والجدلي رأينا من المناسب أن نخصص له صفحات من مقدمتنا لهذا النص ؛ ونرجعه مفصلة في طبقات الشافعية للسبكي بالجزء الثالث ص 88 ال 111 والجزء الأول ص 486 من تاريخ بروكلمان ومعجم سركيس ص 1171 و 72 والمروحة ح . مقدسي عن ابن عتيل ص 152 و 204 و 205 و 206 و 331 و 354 و 370 و 371 و 412 .

(3) قرآن : من الآية 196 من سورة البقرة .

(4) هو طبعنا مؤلفنا الباجي .

بينت ذلك في « أصول الفقه »<sup>١</sup> بما فيه كفاية إن شاء الله !

وقد ورد لما لك - رحمه الله ! - ما يقتضي أن لام كي عتده من حروف الحصر ، وذلك أنه استدلت على المنع من أكل الخليل بقوله تعالى : « وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً »<sup>٢</sup>

47 فصل وأما معنى الخطاب ، فهو القياس وهو على ضربين : قياس علة ، وقياس دلالة .  
- فأما قياس العلة فهو أن يحمل القرع على الأصل بعلة شرعية وهو على ثلاثة أضرب : جلي وواضح وخفي .

فالجلي هو ما عرفت علته إما بنص أو إجماع .

فأما النص ، فمثل ما احتج به عمر - رضي الله عنه ! - في تركة قسمة أرض السواد بقوله تعالى : « كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ »<sup>٣</sup>

وأما الإجماع ، فمثل قوله - صلى الله عليه وسلم ! - : « لَا يَقْضِي الْفَاضِي وَهُوَ غَضَبَان »<sup>٤</sup>  
لا خلاف أن المنع من ذلك إنما كان لأجل أن الغضب مانع له من استيفاء حجة الخصم والإصغاء<sup>٥</sup> إليه فيجب أن يمنعه من الحكم كل ما لحق به ووجدت هذه العلة فيه [ 8 ظ ] .

وأما الواضح ، فما ثبت بضرب من الظاهر ؛ وقد يكون ذلك الظاهر صفة وعموما .

فأما العموم ، فمثل استدلالنا على أبي حنيفة في تحريم الربا في دار الحرب بأن هذا ربا فيها حرم فيه الربا ، فوجب أن لا يجوز كما لو كان في دار الإسلام ؛ وهذا يثبت بقوله تعالى : « وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا »<sup>٦</sup> .

وأما الصفة ، فنحو استدلالنا على منع الشفعة للجار بأن هذا متميز الحق عن ملك البائع ، فلم تصح له الشفعة كالحاذاذي الذي بينها الطريق ؛ وهذا ثبت بقوله - صلى الله عليه وسلم ! - : « الشُّفْعَةُ فِيمَا لَمْ يُقَسِّمْ . فَإِذَا ضُرِبَتِ الْحُدُودُ وَصُرِفَتِ الطُّرُقُ فَلَا شُفْعَةَ »<sup>٧</sup>

(1) انظر إحكام الفصل ... ورقة 58 وبها وظهورا .

(2) قرآن : من الآية الثامنة من سورة النحل .

(3) قرآن : من الآية السابعة من سورة الحشر .

(4) في الأصل : الانصاء .

(5) قرآن : من الآية 275 من سورة البقرة .

وأما الخفي . فهو ما علمت علته بالاستنباط كقولنا في علة تحريم الخمر أنه الشدة المطربة، وهذا يُعلم بالسلب والوجود؛ وذلك أن الشدة المطربة إذا وجدت في الخمر ثبت التحريم وإذا عُدت عدم التحريم ، فكان الظاهر أنها علة له .

#### 48 فصل : وأما قياس الدلالة فعلى ثلاثة أضرب :

أحدها : أن يُستدلّ بثبوت حكم من أحكام الأصل في الفرع على تساويها في الحكم المختلف فيه ؛ وذلك مثل قولنا في نفي وجوب سجود التلاوة بأن هذا سجود بفعل على الراحة . فلم يكن واجبا ، كسجود النافلة ؛ فاستدلّ بمواز كون فعل هذا السجود على الراحة على كونه نافلة ، لأن هذا حكم يختص به النافلة<sup>(١)</sup> .

فصل والثاني : أن يستدلّ بثبوت نظير الحكم المختلف فيه في الفرع على ثبوته في الفرع ؛ وذلك مثل استدلال المالكي على الحنفي في جريان القصاص بين الرجل والمرأة في الأطراف أن كل شخصين جرى بينهما القصاص في الأنفس ، جرى بينهما القصاص في الأطراف كالرجلين . والضرب الثالث : قياس الشبه كاستدلال المالكي في أن العبد يَسْلُك بأن هذا آدمي حي فجاز أن يَسْلُك كالحُر ، وكاستدلال المالكي أيضا في أن التجاسة لا تُزَال بشيء من المائعات .

#### 49 فصل : في ذكر ما يلحق بالقياس من وجوه الاستدلالات : وجوه الاستدلالات كثيرة إلا أن الذي يتكرر منها بين المناظرين ويكثر حجة أوجه :

أحدها : الاستدلال بالأولى وهو أن يُبين في الفرع المعنى الذي عُلّق عليه الحكم في الأصل وزيادة؛ وذلك مثل قول أصحابنا في ردّ شهادة أهل الذمة<sup>(٢)</sup> بأن الفاسق لا تجوز شهادته لأجل فسقه ؛ وقد علم أن فسق الكافر أعظم من فسق المسلم ثم ثبت أن المسلم لا تقبل شهادته للفسق قَبْلَ أن لا تقبل شهادة الكافرين أولى [9 و] وأخرى .

#### 50 فصل والثاني : الاستدلال بالتقسيم وهو على ضربين :

(1) هكذا أصل بالمرة ؛ وبالأصل : يختص بالنوازل .

(2) أو القبيح ؛ انظرهما في E.J. في مقالين ، الأول بدون إشهاد (أهل الذمة) والثاني (ذمة) بإشهاد Cl. Cahen .

(3) انظر في E.J. مقال L. Gardet .

أحدهما : أن يذكر الأقسام التي يمكن أن يعلق عليها الخصم الحكم ويبين فساد جميعها ، فثبت أن الحق في خلافها .

والثاني : أن يذكر الأقسام التي يمكن تعليق الحكم عليها فبين فساد جميعها ، إلا واحدا منها ، فثبت أن الحق في ذلك الواحد .

فأما الأول ، فمثل استدلالنا على الخفي في أن مدة الإيلاء لا تقضي إلى طلاق ؛ فإن الطلاق لا يقع بلفظ إلا بتصريح في الطلاق أو كناية ؛ والإيلاء لا يخلو أن يكون صريحا أو كناية ؛ وليس بتصريح لأن التصريح عندهم وعندنا هو لفظ الطلاق ولا يجوز أن يكون عندهم كناية ، لأن الكناية عندهم تقتضي إلى النية في وقوع الطلاق بها أو إلى شاهد الحال ؛ ولفظ الإيلاء لا يقتضي إلى ذلك عندهم ؛ وأيضا فإن الإيلاء عندهم لو كان من ألفاظ الطلاق لصح أن يقع به الطلاق معجلا ؛ وهذا لا يقع به الطلاق معجلا ؛ وإذا بطل أن يكون من صريح ألفاظ الطلاق أو كناية ، بطل أن يقع به الطلاق .

والثاني : مثل استدلالنا على الخفي في القذف أنه يوجب ردّ الشهادة ، وذلك أنه إذا حُدّ رُدّت شهادته ؛ فلا يخلو من ثلاثة أحوال :

إما أن يكون بالقذف أو بالحدّ أو بها ؛ ولا يجوز أن يكون ردّ الشهادة بالحدّ لأن الحدّ تطهير ، ولا يجوز أن يكون التطهير سببا لردّ الشهادة ؛ ولا يجوز أن يكون الردّ بها جيبا ، لأنّه إذا كان كل واحد منها بانفراده لا يوجب ردّ الشهادة ، فإضافة أحدهما إلى الآخر لا يوجبان ردّ الشهادة ؛ فلم يبقَ إلا أن يكون سبب ردّ الشهادة القذف على ما ذكرناه .

51 فصل : والقسم الثالث ، من أقسام الاستدلال : الاستدلال ببيان العلة ؛ والاستدلال ببيان العلة يكون أيضا على ضربين :

أحدهما : أن يبين علة الحكم ثم يستدل بوجودها في موضع الخلاف على ثبات الحكم .  
والثاني : أن يبين العلة ويستدل بعدمها على انتفاء الحكم .

فأما الضرب الأول : فمثل استدلال المالك على الخفي في وجوب قطع النباش ، بأن القطع في السرقة إنما وضع للردع والزرع حفظا لأموال الناس ، ولذلك لم يشرع في الشيء ؛ وهذه العلة موجودة في الكفن ، فوجب على سارق القطع .

وأما الضرب الثاني ، فتل استدلال المالكي على الحنفي في إسقاط المبتوتة أن النفقة للزوجات إنما تجب بالتسكين وتسقط بالنشوز ؛ وهذا معروف في المبتوتة فلم تجب لها النفقة .

**52 فصل : والقسم الرابع ، من الاستدلال : الاستدلال بشهادة الأصول ، وهو** مثل استدلال المالكي على الحنفي فيمن قذف زوجته ثم أبانها أنه بلاعن . أن ما ذهب إليه أبو حنيفة في هذا خلاف الأصول ، فإنه أهدر [9 ظ] قذفه فلم يوجب فيه حداً ولا لعاناً ؛ وهذا خلاف الأصول لأن الأصول مبنية على أن من قذف حرة عفيفة فلا بد من الحد أو اللعان .

**53 فصل : والقسم الخامس : الاستدلال بالعكس وهو نحو استدلال المالكي في أن الشَّعْر لا ينجس بالموت ، أنه لو كان ينجس بالموت لما جاز أخذه في حال الحياة كاللحم والعظم .**

**54 فصل : في بيان ما يلحق بأدلة المعقول وليس منها : قد مرّ الكلام في أنواع الأدلة الصحيحة من أدلة المعقول ؛ والكلام هنا فيما يلحق بها وليس منها ؛ وحمل ذلك أن** بعض أصحابنا والمذنبين ألحقا بها الاستدلال بالقرائن ؛ وذلك مثل استدلال أصحابنا في أن الإختنان ليس بواجب بما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - أنه قال : «خَمْسٌ مِنَ الْفِطْرَةِ : الْخِتَانُ وَنَتْفُ الْأُظْطِرِّ وَقَصُّ الشَّارِبِ وَخَلْقُ الْمَائَةِ وَتَقْلِيمُ الْأُظْفَارِ» ؛ فقرر بين الختان وبين قص الشارب ؛ وقد أجمعنا على أن قص الشارب ليس بواجب ، فكذلك الختان . والصحيح أن ذلك ليس بطريق لإثبات الحكم وقد بيّنته في «إحكام الفصول»<sup>١</sup> .

**55 فصل : وقد ألحق بعض أصحابنا بذلك حمل المطلق على المقيّد بغير علة وهو على قسمين :**

(١) انظر ورقة 87 وجها ؛ وفيها ذكر لمن يميز - خلافاً لأكثر أصحابه - الاستدلال بالقرائن أي بعض أصحابه ثم بين المراز عن مالك ؛ ويلاحظ كذلك أنه رأى ابن نصر يستدل به كثيراً وأن المالكي يقول به ؛ ويقدم دليلين لدعم رأيه ؛ الأول ؛ أن كل واحد من اللغتين القترتين له حكم نفسه ويصح أن يرد بحكم دون ما قارنه ؛ فلا يجوز أن يجمع بينهما إلا بدليل كما لو وردا مفترقين ؛ والثاني ؛ أن جمع اللغة بين شيئين في حكم لا يوجب الجمع بينهما في سائر الأحكام إلا بدليل ، فإن لا يجب ذلك إذا لم يجمع بينهما بعلّة أولى وأحرى .

أحدهما أن يكون سبيهما مختلفين  
والثاني أن يكون سبيهما من جنس واحد .  
فأما الأول فمثل أن يقول باعتبار الإيمان في كفارة الظهار وقد قال الله - تعالى ! - في  
آية الظهار : « فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ »<sup>١</sup> فأطلق لتقييد الرقة بالإيمان في كفارة القتل  
والثاني ، مثل أن يقول في الظهار : إنه لا يصح إلا من المسلم لقوله - تعالى ! - : « وَالَّذِينَ  
يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مَنْ نَسَاهُمْ »<sup>٢</sup> ثم قال بعد ذلك : « وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نَسَاهُمْ »<sup>٣</sup> فأطلق ،  
فوجب أن يكون هذا الحكم مترجها إلى المؤمنين أيضا ؛ وهذا لا يصح حل أحدهما على الآخر  
إلا بعلة جامعة بينهما .  
وبيان هذا في « أصول الفقه »<sup>٤</sup> .

**56 فصل :** وقد ألحق بذلك بعض أصحابنا الاستدلال بدليل الخطاب ، وهو أن يعلق  
الحكم بصفة ، فيدل ذلك عندهم على انتفاء الحكم عن ما عداها نحو احتياج الشافعي في نفي  
الزكاة عن المعلوفة بقوله - صلى الله عليه وسلم ! - « فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ الزَّكَاةُ » قالوا : وهذا  
يدل على انتفائها عن المعلوفة .  
وهذا ليس بصحيح في الاستدلال وقد بينته في الأصول<sup>٥</sup> .

**57 فصل :** وقد ألحق بعض أصحاب أبي حنيفة هذا الاستدلال ببعض الأصول وذلك  
مثل استدلال أبي حنيفة في أن أكثر الطواف يقوم مقام جميعه في سقوط الفرض بأن أكثر الشيء

(1) قرآن : جزء من الآية الثالثة من سورة المائدة .

(2) قرآن : جزء من الآية الثانية من سورة المائدة .

(3) قرآن : جزء من الآية الثالثة من سورة المائدة .

(4) انظر إحكام الفصول ... ورقة 19 ظهرها و20 وجهها .

(5) انظر إحكام الفصول ... فصل في دليل الخطاب ورقة 58 ظهرها و 59 وجهها وظهرها و 60 وجهها ؛ ولا يمكننا  
في هذا المجال الضيق سيات أدلة الياجي وهي عديدة متنوعة ، إلا أنه من المفيد أن نقدم بداية الفصل فيه بيان للاختلاف  
التفصيلي في هذا الباب ، التالكية منهم والشافعية ؛ « اختلف الناس في هذا الباب ، فذهب الجمهور من أصحابنا إلى القول  
بدليل الخطاب (...) » وجزاز ذلك يفسر أصحابنا كابن خزيمة وأبو القاسم إلى أن تعليق الحكم على الاسم يدل على  
انتفائه عن عدا ذلك الاسم ؛ وبالأول قال أكثر أصحابنا وأصحاب الشافعي ، وبه قال أبو الحسن الأشعري ؛ واختاره  
الذهبي أبو محمد ولسب إلى مالك وبه قال أبو تمام وأبو الفرج ؛ وقال أبو العباس بن سريج وأبو بكر الفخار والشافعي  
أبو بكر والشافعي أبو جعفر : « إن تعليق الحكم بالاسم والصفة لا يدل على انتفاء الحكم عن عداها » ؛ وهو الصحيح عندي .

قد يقوم مقام جميعه في الأصول ؛ ألا ترى « أن مَنْ أَدْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ مَعْظَمَ الرُّكْعَةِ كَالْمُتْرِكِ لِجَمِيعِهَا » ! وكذلك هاهنا .

وهذا ليس بشيء لأنه إن كان في هذه المسألة أقيم أكثر الركعة مقام جميعها ففي عامة الأصول [10 و] بخلاف ذلك ؛ ألا ترى أن أكثر الأعضاء في الطهارة لا يقوم مقام الجميع وأكثر الركعات في الصلاة لا يقوم مقام جميعها ، وصوم أكثر النهار لا يقوم مقام جميعه ؛ فليس حمل الطواف على ما ذكره بأولى من حله على سائر الأصول .

### باب بيان وجوه أدلة استحباب الحال

58 وجهته أن استحباب حال العقل ينقسم على قسمين :  
أحدهما : استحباب الحال في براءة الذمة وتخلو الساحة وعدم الشرع الموجب لاشتغال الذمة .

والثاني : الإنفاق على مقدار ما من حق ثابت في الذمة والإختلاف فيما زاد عليه . فالأصل ما اتفق عليه وما اختلف فيه فروع مفتقر إلى دليل .

فالأول : مثل أن يستدل المالكي على أن قاتل العبد لا كفارة عليه بأن الأصل براءة الذمة وفراغ الساحة ، وطريق اشتغالها الشرع ؛ وقد طلبت في الشرع فلم أجد ما يدل على الوجوب ، فوجب أن يبقى على حكم .

والثاني : مثل أن يستدل المالكي في أن دية المجوسي ثمانمائة درهم خلافا للحنفي في قوله إنها مثل دية المسلم ؛ فيقول : ما ذكرته متفق عليه وما ادّعيته من الزيادة ، فالأصل فيه براءة الذمة ، فيحتاج في اشتغالها إلى دليل شرعي ؛ وهنا يسميه أهل الجدل أن الحكم بأقل ما قبل .

59 فصل : وقد يلحق بهذا ما ليس منه وهو استحباب حال الإجماع ، مثل استدلال بعض الشافعية على الحنفية في أن التيمم إذا رأى المساء في أثناء صلاته ، لا يبطل تيممه وصلاته . لأننا أجمعنا على صحة إحرامه وانعقاد صلاته ، فن ادّعى بطلانه احتياج إلى دليل ؛



فهذا ليس بدليل لأن الإجماع حصل في غير موضع الخلاف ، وموضع الخلاف لم يقع فيه إجماع .

**60 فصل :** وقد ألحق بذلك بعض الشافعية الإستصحاب لحال العموم ، وبه قال أبو بكر<sup>1</sup> ، مثل أن يقول فيمن جامع في رمضان ثم مرض أو جنَّ أنه لا تسقط عنه الكفارة لما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - أنه قال : « مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ فَعَلَيْهِ مَا عَلَى الْمُظَاهِرِ » فأوجب الكفارة على من أفطر ، فن زعم أنها تسقط عنه بالمرض أو الجنون احتاج إلى دليل ؛ وهذا ليس من استصحاب الحال ، وإنما هو استدلال بعموم اللفظ ، لأن قوله : « مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ فَعَلَيْهِ مَا عَلَى الْمُظَاهِرِ » ، يقتضي إثبات هذا الحكم لمن جنَّ ولمن لم يجنَّ فيحمل على عمومهِ إلا ما خصه الدليل ؛ وهو صحيح إذا ورد على وجهه .

**61 فصل :** وما يلحق به الإستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفسه وذلك مثل استدلال الشافعي - رحمه الله ! - على نفي الزكاة في الخضراوات [10 ظ] بأن قال : « لو كانت الزكاة واجبة في الخضراوات لكان عليها دليل ، ولو كان عليها دليل لعرفناه مع البحث » فلما لم يعرف دلَّ على أنه لا دليل فيه ، فوجب أن لا يجب ؛ وهذا إنما هو استدلال باستصحاب الحال في براءة الدعة .

**62 فصل :** وقد ألحق بعض أهل الظاهر بهذا الباب أن يقول : « أنا نأف ، فلا يلزمني إقامة دليل ، وإنما الدليل على المثبت » وذلك مثل أن يسأل الداودي عن تحريم التفاضل في الأرز والذرة فيقول : « لا يحرم ! » فيطالب بالدليل فيقول : « أنا نأف فلا يلزمني دليل » فيقال له : « هذا غلط ! لأنك قد أثبت حكم الإباحة بنفيك حكم التحريم ، والثاني يجب أن لا يقدم على النفي إلا بدليل كالمثبت ؛ والدليل على ذلك قوله - تعالى ! - « وَقَالُوا : لَنْ

(1) هو القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاقي المتوفى في 1013/403 ؛ ويصير « شيخ السنة » و « المتكلم على مذهب أهل السنة وأهل الحديث وطريقة الأشعرية » الذي « انتهت إليه رئاسة المالكيين بالعراق » ؛ وقد ألف في الفقه الأصولي ، وأمال إجماع أهل المدينة و « الإرشاد في أصول الفقه » و « المنقح في أصول الفقه » ؛ أما عن مؤلفاته الأخرى في أصول الدين وكذلك عن شيوخه وتلاميذه المشاركة والمقاربة فانظر « جريدة النور » رقم 209 ص 92 و 93 ويقال R. J. McCarthy في E.J.<sup>2</sup> .

يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى، يَلِكْ أَمَانِيهِمْ، قُلْ: هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ! <sup>١</sup> وقد بينتُ هذا كله في: «إحكام الفصول...» <sup>٢</sup>.

## باب

63 قد ذكرنا بين يدي الجدل حدوداً وفصولاً من الأصول ملخصة يحتاج إلى معرفتها صاحب الجدل ليعلم ما يستدل به ثم يشرع في كيفية الاستدلال. وحذفنا منها الأدلة كراهة التطويل، وكثيراً من مسائل الأصول وأحلنا طالب ذلك على كتابنا في «أصول الفقه». ثم نبداً الآن، فنذكر أقسام الموال والجواب وكيفيتها. ثم نشرع بعد ذلك في سائر أبواب الجدل، وبالله التوفيق!

(1) قرآن: الآية 111 من البقرة.

(2) ورقة 90 ظهرها 91 وبها: «وقيل أن مجادل الظاهرية يقدم دليلين أساسيين: «والدليل على ذلك أن الثاني لا يخلو أن يكون عالماً بانتفاء الشيء أو غير عالم به؟ فإن كان عالماً بانتفائه فلا يخلو أن يعلمه ضرورة أو بدليل؟ فإن علمه ضرورة وجب اشتراك العقلاء في العلم بتفنيه، كما نعلم أنه لا قيل يحضرنا وأنا لسنا على حناح شيء يظهر لنا وبغير ذلك؟ وإن كان يعلمه بدليل وجب عليه أن يبين الدليل الذي علمه من جهة كما يجب ذلك على المثبت؟ وإن لم يكن عالماً به فلا يجوز له الاندفاع على تفني ما لا يعلم تفنيه كما لا يجوز للمثبت إثبات ما لا يعلم إثباته؟ وما يدل على ذلك أن الثاني يثبت حكماً وهو تفني المنفي وضد حكم إثباته؟ فلو جاز أن يقال له: «إنه لا دليل عليه وهذا حكمه» لحاز أن يقال: «إنه لا دليل على المثبت؟» وفي علمنا بطلان ذلك دليل على وجوب الدليل على الثاني».

### III

#### باب أقسام السؤال والجواب

64 السؤال على خمسة أضرب :

الأول : السؤال عن إثبات مذهب المسؤول .

والثاني : السؤال عن ماهية مذهبه .

والثالث : السؤال عن دليل المذهب .

والرابع : السؤال عن وجه الدليل .

والخامس : السؤال عن وجه القدح في الدليل .

وعلى مذهب من أجاز التقليد تكون الأمثلة ستة .

فالثالث : السؤال : هل له دليل في المسألة أم هل يقلد فيها ؟

ولكل ضرب من السؤال ضرب من الجواب يخصه .

وأنا أبين ذلك وأرتبه - إن شاء الله ! - على وجه يقرب فهمه ويبين حكمه . وبالله

التوفيق !

#### باب السؤال عن إثبات مذهب المسؤول

65 السؤال : هل للمسؤول مذهب في الحادثة أم لا ؟ ينقسم على قسمين :

أحدهما : أن يسأله : هل له في هذه المسألة مذهب ؟ نحو أن يقال له : « هل لك مذهب

في جواز المفاضلة في الفواكه والخضر أو منعه ؟ »

والثاني : أن يورد عليه قولين لمن يتقلد المسؤول مذهبه ويسأله هل يختار أحدهما نحو أن

يقول : « لِمَآلِكَ - رحمه الله ! - روايتان في المسح على الخفين في الخضر . فهل تختار

أحدهما أو يشاوي الدليلان عندك ، فلا تختار أحدهما ؟ »

وهذه كلها أسئلة<sup>١</sup> صحيحة في النظر وطرق [١١] و مقصودة .

**66 فصل :** ويجب على السائل أن يبين سؤاله ليفهم المسؤول مراده ، ويمكنه جوابه ؛ فإذا بين السؤال وجب على المسؤول الجواب ؛ ثم ينظر ، فإن كان له في المسألة مذهب قال : « نعم ! » وإن لم يتقرر له فيها مذهب أخر إلى أن ينظر ويتقرر مذهبه ؛ وإن اختار أحد القولين أجاب به أيضا ، وإن اختار غيرها ، كان مخيرا بين أن يقول الذي اختار غيرها وبين أن يبدأ ببيان ما يختاره من غيرها .

### باب السؤال عن ماهية<sup>٢</sup> المذهب والجواب عنه

**67 السؤال** يقع عن الحكم مرة وعن طريق الحكم آخرًا :  
**فأما السؤال عن الحكم** فهو أن يقول : « النبيذ حلال أم حرام ؟ وهل يجري الربا في الفواكه أم لا ؟ » وما أشبه ذلك مما اختلف فيه الفقهاء من الأحكام .  
**وأما السؤال عن طريق الحكم** فقد يكون عن اسم ، مثل أن يسأل عن النبيذ ، هل يُسمّى خرا ؟ وعن المعدن : هل يُسمّى ركازا ؟<sup>٣</sup> وما أشبه ذلك ؛ وقد يكون عن صفة يتعلق بها الحكم . فيختلف في الصفة كالخلاف في الشعر : هل يحله الروح ؟ وعن العظم : هل يحله الروح ؟ وقد يكون عن علة فيقول له : « ما علة تحريم التفاضل في البئر ؟ » وما علة تحريم الخمر ؟<sup>٤</sup> وقد يكون طريق الحكم خبرا فيسأل عنه ، كالسؤال عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — هل كان مفردا أو قارنا ؟ والسؤال عن فتح مكة : هل كان صلحا أو عتوة ؟ والسؤال عن هذا كله صحيح لأن ثبوته يُغضي إلى ثبوت الحكم والسؤال عنه كالسؤال عن الحكم .

**68 فصل :** وينبغي للسائل أن يتحرز في سؤاله عن كلام تلزمه به الحجة في أثناء المناظرة فكثيرا ما يطلق السائل سؤاله ثم يرجع عما أطلق فيقبح به ؛ وذلك مثل أن يسأل الحنفي عن

(١) في الأصل : أسئلة .

(٢) في الأصل : ماهية .

(٣) الركاز : ما ركزه الله أي أحده ودفعه في العادن من ذهب أو فضة ، وبغيرها الواحدة ركزة والمجمع أركنوز كركان .

ترويح المرأة نفسها فيقول : « هل يصحّ النكاح بغير ولي ؟ » فإذا استدلّ عليه المالكي بقوله - صلى الله عليه وسلم ! - : « لَا نِكَاحَ بِغَيْرِ وَلِيٍّ » قال : « هذا عندي نكاح بولي » ويرجع عما قال .

ويجب ألاّ يُجمل سؤاله ولا يُبهمه ، لأنّه إذا أبهم ذلك لم يمكن الجواب عنه ؛ وذلك مثل أن يقول : « ما تقول في الرّبا ؟ » وفي الرّبا مسائل كثيرة ، وفصول شتى ؛ فلا يدري المسؤول عن أيّ الفصول سئل ؛ فلا بد من أن يكون السؤال مبيناً .

**69 فصل :** فإذا بيّن السائل السؤال ، توجه على المسؤول الجواب ؛ ثم ينظر المسؤول ، فإن كان له في المسألة قول واحد أجاب به ، وإن كان له فيها قولان أو أكثر اختار أحسبها وأجاب به ؛ ولا يجب بالأضعف إلّا أن يقصد بيان الطريقة وتعليم النظر ، فيجوز أن يفعل ذلك ثم ينظر فيه ؛ فإن كان مذهبه مطابقاً [ ١١ ظ ] للسؤال أجاب عنه على الإطلاق ، على حسب ما وقع السؤال عليه ؛ وإن كان جوابه يختلف وفيه تفصيل ، كان بالخيار ، إن شاء فصله وأجاب عنه ، وإن شاء قال له : « هذا الذي سألتني عنه مُختلف فيه ، فته ما يجوز ، ومنه ما لا يجوز . فعن أي القسمين تسأل ؟ » فإذا بيّن له القسم الذي يسأل عنه أجاب ؛ ويتحرّز المسؤول في الجواب ، كما يتحرّز السائل في السؤال ، فإنه ربّما لزمه بالجواب ما لا يمكنه أن يرجع عنه ؛ مثل أن يسأل الحنفي عن الإجارة : هل تنفسخ بالموت ؟ فيقول : « تنفسخ » ؛ فإذا عورض دليله بالقياس أنه عقد لازم فلا يطل بالموت مع سلامة المعقود عليه كالبيع ، قال : « أنا أقول بموجبه ، بأنّ عندي لا تبطل الإجارة بالموت وإنّما تبطل بانتقال الملك » فيرجع عما قال .

### باب السؤال عن الدليل والجواب عنه

**70** السؤال عن الدليل هو أن يقول السائل للمسؤول بعد الجواب عن المذهب : « ما الدليل على ذلك ؟ » فيرجعه على المسؤول إقامة الدليل ؛ ولا يحلو إما أن يعرف مذهب السائل أو لا يعرف .

فإن عرف مذهبه دلّ عليه ، ثم هو بالخيار ، إن شاء دلّ على صحته قوله ، وإن شاء دلّ على فساد قول خصمه . وأبها فعل من ذلك جاز .  
وإن لم يعرف مذهبه ، وفي المسألة أقوال مختلفة ومذاهب شتى ، واختلف الدليل باختلاف مذهب من يكتّمه ، سأل السائل عن مذهبه ليكون الدليل على حسبه ؛ فإذا عرف مذهبه دلّ عليه على ما قدمناه .

## 71 فصل : والمسؤول في الدلالة ثلاثة طرق :

أحدها : أن يدل على المسألة بعينها .

والثاني : أن يفرض الدلالة في بعض شعبها وفصولها .

والثالث : أن يبني المسألة على غيرها .

فإن اختار الدلالة على المسألة ، حسب ما سئل ، جاز بلا إشكال ؛ ثم هو بالخيار ، إن شاء دلّ عليه بدليل يخصّ المسؤول عنه ، وذلك مثل أن يستدلّ المالكي على وجوب النية في الطهارة أن هذه طهارة تتعدّى محلّ موجبها ، فافتقرت إلى النية كالتيمم ؛ وإن شاء دلّ على مسألة الخلاف بدليل يعمّها ويعمّ غيرها ، وذلك مثل استدلال المالكي على وجوب النية في الطهارة أن هذه عبادة ، فافتقرت إلى النية كالصلاة .

72 فصل : وإن أراد أن يفرض الكلام في بعض شعب المسألة وفصولها جاز ؛ وذلك مثل أن يستدلّ المالكي عن الربا في المطعومات المدخّرة للعيش غالباً ممّا لا يُكّال ، يفرض الدليل في قليل البصر وما أشبه ذلك مما يقع الخلاف في مواضع منه ، يفرض الدلالة في بعضها ؛ وإنّما [12] و [13] جاز ذلك لأنّه دلّ على المسؤول عنه بما سلّكه من الطريق ؛ وذلك أنّه إذا كان الخلاف في الجميع واحداً وثبت بعضها بما ذكره من الدليل ثبت الباقي بالإجماع .  
وإن أراد أن يفرض الدلالة في غير شعبة من شعب المسألة وفي غير فصل من فصولها لم يجوز ؛ وذلك مثل أن يُسأل الحنفي عن إزالة النجاسة بغير الماء فيقول : « أنا أفرض الدلالة في إزالتها بماء الزعفران ، فإن الخلاف فيه وفي سائر المائعات واحد ؛ وإذا ثبت هذا في ماء الزعفران ثبت في سائر المائعات » . فهذا لا يجوز ؛ وإنّما كان كذلك لأن القصد بهذه المسألة إثبات جواز إزالة النجاسة بغير الماء ، وماء الزعفران عندهم من جملة المياه ولهذا أجازوا الوضوء به ؛ فإذا ثبت لهم جواز إزالة النجاسة بماء الزعفران ، لم يثبت لهم بذلك جواز إزالة النجاسة بغير الماء .

73 هذا الكلام إذا بدأ<sup>١</sup> بالفرض في ابتداء الدلالة ؛ فأما إذا أطلق ولم يفرض ثم يقع الدليل في بعض مواضع الخلاف ، فعينه في موضع يسلم له ، لم يكن له ذلك لأنه فرض مسألة بعد الشروع في المسألة ، وذلك رجوع عما ضمن نصرته ؛ بذلك عليه أنه لما طوّل بالدليل قال : « الدليل على ذلك كذا » وهذا يقتضي الدليل على جميع ما دخل في الجواب ؛ فإذا عيّن بعد ذلك في بعض المواضع فقد رجع عما ضمن نصرته ، وعجز عن بلوغ ما قصده ، فحكم عليه بالإقطاع .

74 فصل : فإن أراد أن يبني المسألة على غيرها جاز ، وإنما كان كذلك لأن البناء بيان طريق من طرق المسألة ، فهو بمنزلة سائر طرق المسألة .  
وهذا على ضربين :

أحدهما : أن يبنيها على المسألة من الأصول ، مثل أن يسألنا الظاهري عن الربا في العسل فنقول له : « هذا مبني عندنا على صحة القول بالقياس ، فإن سلمت لي القول بالقياس ، بنيت عليه هذه المسألة ، وإن لم تسلم دلت عليه » .

والثاني : أن يبنيها على مسألة من مسائل الفروع ، مثل أن يسأل المالكي عن الشعر : « هل ينجس بالموت ؟ » فيقول : « هذه المسألة عندي مبنية على أن الشعر لا يحلحله الروح فإن سلمت لي وإلا نقلت الكلام إليه . »

هذا إذا كانت المسألتان طريقتيها واحدة ؛ فإن اختلفت طرق المسائل ، لم يحز بنسأ بعضها على بعض ، نحو أن يسأل الحنفي : « هل يقتل المسلم بالكافر ؟ » فيقول : « أنا أبني ذلك على أن الحر يقتل بالبعد » فهذا لا يصح فيه البناء . لأنها مسألتان مختلفتان ، وليست إحداهما طريقا للأخرى ، فلا يجوز أن يبني عليها .

75 فصل : بناء مسألة على مسألة يكون على ضربين :

أحدهما : أن يبنيها عليها قبل الشروع في الاستدلال فلا خلاف [ 12 ظ ] في جواز ذلك ؛ فأما إذا ابتدأ الدلالة ولم يذكر أنه يريد البناء ، فهذا لا يتخلو أن يكون من الأصول الظاهرة مثل أن يستدل المالكي على الحنفي بإجماع أهل المدينة في مسألة الأذان ؛ فإن سلم الحنفي

(١) في الأصل : بدأ .

تسليم جدل عدل إلى غيره من الأسئلة ، وإن لم يسلم قال له المسؤول : « هذا أصل من أصولي ، وأنا أبني فروعي على أصولي ، فإن سلمتَ ولأنا نقلت الكلام إليه ، فإن نقل الكلام إليه جاز لأنه يتناظره على طريق من طرق المسألة ، وإن قال : « لا أسلمه ولا أنقل الكلام إليه » لم يكن له ذلك ، وكان ممتعا ، لأنه قد بينَ له طريقا من طرق المسألة يمكنه إثبات الحكم من جهته ، وإن كان الذي بنى عليه مسأله فرعا من الفروع ، فأنعه السائل ، فأراد أن ينقل الكلام إلى مسألة البناء ، فهل له ذلك أم لا ؟

قال أبو علي الطبري<sup>2</sup> : « ليس له ذلك لأنه انتقال . »

وقال أبو اصحاق<sup>3</sup> : « له ذلك » .

وهو الصحيح عندي اعتباراً بينائهما على أصل من الأصول الظاهرة .

### باب السؤال عن وجه الدليل والجواب عنه

76 السؤال عن وجه الدليل هو أن يستدل بآية أو خبر ، فلا يبيِّن دليله منه فيطالب ببيان وجه الدليل ، ووجه ذلك أن وجه الدليل لا يغلو إما أن يكون واضحا أو غامضا .

فإن كان واضحا قُبِحَ أن يطالب بوجه الدليل .

وهو على ثلاثة أوجه : النص والظاهر والعموم .

فالنص : مثل أن يستدل المالكي على أن التفاه الختانين يوجب الغسل بما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - أنه قال : « إِذَا قَعَدَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأُرْبَعِ وَمَسَّ الْخِتَانُ الْخِتَانُ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ أَنْزَلَ أَوْ لَمْ يُنْزَلْ » .

والظاهر : مثل أن يستدل المالكي على أن الجنب والحائض لا يقرآن القرآن بما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - قال : « لَا تَقْرَأُ الْحَائِضُ وَلَا الْجَنْبُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ » .  
والعام : نحو قوله - صلى الله عليه وسلم ! - « مَنْ بَدَّلَ دِيْنَهُ فَاقْتُلُوهُ ! » .

(1) قد تقدم الحديث عنه في فقرة 21 بيان 2 .

(2) قد تقدم الحديث عن أبي اصحاق لإبراهيم الشيرازي في فقرة 46 بيان 2 .



فهذا يستغني بظهور وجه الدليل عن السؤال عنه إلا أن يكون في الآلة أو الخبر وجهان من الدليل، فيسأل عن أيهما يعتمد؛ نحو استدلالنا في وجوب الثبة في الطهارة بقوله - صلى الله عليه وسلم ! : « الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مَّا نَوَى » ؛ ففي الخبر دليلان .

أحدهما : « الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » والثاني قوله - صلى الله عليه وسلم ! : « وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مَّا نَوَى . » فيجب على المسؤول إذا سأله السائل عن وجه الدليل ، أن يبين على أيهما يعتمد لتكون المكاملة عليه . والضرب الثاني : أن يكون وجه الدليل غامضاً نحو استدلال المالكي على أن المحال لا يرجع على الخيل بموت المحال عليه مفلساً بقوله - صلى الله عليه وسلم ! - : « مَطْلُ الْأَعْنَى ظَلَمٌ ، وَإِذَا أُحِيلَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ » ؛ فيقال له : « ما وجه الدليل من هذا الخبر ؟ » فيبين المستدل ذلك ، فتحسن المطالبة بالبيان في مثل هذا ، لأن ظاهر اللفظ لا يبنى عن الدليل حتى يكشف عنه بأن يقول : « شرط [ 13 و ] الملاعة في الحوالة » ؛ ومعلوم أنه إنما شرط لثلاث ي تلف مال المحال ؛ ولو كان إذا تعذر من جهة المحال عليه ثبت له الرجوع ، لم يكن لشرط الملاعة معنى لأنه حقه لا ي تلف سواء كانت الحوالة على ملي أو غيره .

77 فصل : وهذه الأسئلة مرتبة على ما ترتبها فيخرج من الأول إلى الثاني ، ومن الثاني إلى الثالث وهكذا إلى آخرها ؛ ولا يجوز أن يبدأ بالسؤال عن المذهب ، ثم يتبعه السؤال عن وجه الدليل لا يسعه بعد فيسأل عن وجهه ؛ وكذلك لا يجوز له أن يبدأ بالظعن على المذهب حتى يسأل عن الدليل ، وعن وجهه إن لم يكن بيئاً ؛ وقد أجاز بعض أهل النظر الاعتراض بالقدح قبل السؤال عن الدليل ووجهه ؛ وهذا خطأ لأن السائل حينئذ يعود مسؤولاً وليس له ذلك .

### باب السؤال على وجه القدح والجواب عنه

78 والسؤال على وجه القدح في الدليل على ثلاثة أضرب : المطالبة ، والإعتراض ، والمعارضة . فأما المطالبة فهي المطالبة بتصحيح الأخبار وإثبات أسانيدها ، والمطالبة بتصحيح

(١) ورد الحديث في مسند أحمد بن حنبل بالجزء السابع ورمز 5395 وبرواية نافع عن ابن عمر هكذا : « مَطْلُ الْأَعْنَى ظَلَمٌ ، وَإِذَا أُحِيلَ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ » ؛ وقد فسر الأثر نقلًا عن ابن الأثير المثلث . باللفظة التي قد ملأ فهمهم .

الإجماع وإثباته ، والمطالبة بإيجاد العلة وتصحيحها وغير ذلك من وجوه المطالبات ؛ فينتج عنه على المسؤول تصحيح ذلك على ما أبيته في مواضعه .

وأما الاعتراض ، فهو الاعتراض في نفس الدليل بما يبطله ؛ وذلك مثل الطعن في أسانيد الحديث بتضعيف ناقله أو الطعن في الإجماع ببيان الخلاف أو الطعن في العلة بالنقض والكسر وغير ذلك ؛ فيلزم المسؤول إسقاط السؤال ودفعه بما يوقفه ليسلم له الدليل .

وأما المعارضة ؛ فهو أن يقابل دليله بمثله أو بما هو أقوى منه ، فيجيب المسؤول عنه بكل ما يورده السائل على دليل المسؤول من المطالبات والاعتراضات أو يرجح ذكره من الدليل على ما عورض به ؛ فهذه جملة وجوه التدح والجواب .

وأما تفاصيل ذلك ، فإني أذكره على ترتيب الأدلة واحداً واحداً وأبين الجواب عنه إن شاء الله !

79 فصل : وأعلم أن السائل قد يسأل عن الدليل سؤالين وثلاثة ؛ وذكر القاضي أبو جعفر المرتضى العلوي<sup>(١)</sup> - رضي الله عنه ! - أنه كان يقول : « ليس للسائل أن يسأل عن الدليل أكثر من سؤال واحد ، كما ليس للمستدل أن يستدل أكثر من دليل واحد . » قال القاضي أبو الوليد<sup>(٢)</sup> : وهذا ليس بصحيح عندي ، لأن السائل مسترشد ، وكل شبهة تعرض له في الدليل لا بد له من إظهارها للمستدل ليزيلها ويبين سلامة دليله منها ؛ وإن بين له سلامة دليله من بعضها دون بعض لم يتم إرشاده .

وأما المسؤول . فإنه يدعي أنه ثبت عنده الحكم المختلف فيه بالدليل الذي يستدل به ، فيجب أن يقتصر عليه ؛ فإذا لم يقتصر عليه ، تبين أنه غير واثق به ولا متيقن بتعليق الحكم به ، فإن سأل [13 ظ] السائل أسئلة ، فالأولى أن يبدأ بالمطالبة ثم بالاعتراض ثم بالمعارضة ؛ فإن قدم الاعتراض على المطالبة أو المعارضة على أحدهما لم يجر لأن في الاعتراض تسليمًا لوجود العلة ، فلا يجوز له إنكارها بعد الإقرار بها ، وكذلك في المعارضة إقرار بالعلة وتسليم لسلامتها من الطعن فلا يجوز له أن يرجع في ذلك .

(١) لم نبت أن نتعرف عليه .

(٢) الباجي .

## IV

## باب بيان وجوه الإعتراض على الإستدلال بالكتاب

80 قد ذكرنا - فيما تقدم - وجوه الأدلة وأقسامها ؛ ولكل قسم منها اعتراض يخصه أو يشاركه فيه غيره من الأدلة .  
 ونحن نبين ما يعترض على كل نوع من الأدلة مفردا ، ليقرب فهمه ؛ ونبدأ بذكر أنواع الإعتراض على الإستدلال بالكتاب وذلك على سبعة أوجه :  
 أحدها : الاعتراض عليه بأن المستدل لا يقول به .  
 والثاني : القول بموجبه والمنازعة في مقتضاه .  
 والثالث : الإعتراض عليه بدعوى المشاركة في الإستدلال .  
 والرابع : الإعتراض عليه بدعوى النسخ .  
 والخامس : الإعتراض عليه باختلاف القراءة .  
 والسادس : الإعتراض عليه بالتأويل .  
 والسابع : الإعتراض عليه بالمعارضة .  
 وأنا أذكر كل فصل من ذلك في بابه . وأبين الكلام عليه إن شاء الله !

## باب الإعتراض على الإستدلال بالكتاب بأن المستدل لا يقول به

81 القدح في الدليل بأن المستدل لا يقول به . طريق صحيح في إبطال الدليل ، إذ لا يجوز أن يثبت الحكم من طريق وهو يعتقد بطلانه ؛ وجملة ذلك أن هذا الإعتراض على الكتاب قد يكون في أصل من الأصول كالعموم والأمر ودليل الخطاب ، وقد يكون في فرع من الفروع .

82 فأما الذي في أصل من الأصول ، فثل أن يستدل الحنفي في جواز بيع درهمين

بدرهم ومدّ تمر بقوله - تعالى ! - « وَلَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ »<sup>١</sup> فيقال له : « هذه الآية لا يصحّ احتجاجك بها لأنها عندك جملة ، والمحمل لا يصحّ الإحتجاج به . »  
والجواب عن ذلك أن يقول : « إن هذا ليس عندنا عن أبي حنيفة فيه نصّ ، وهو أصل من الأصول ، وعندني أنها عامة فلا أسلم ! »

وجواب ثان : « وهو أن المحمل ما لا يفهم المراد به من لفظه ويفتقر في بيانه إلى غيره ، والبيع من المفسّر الذي يعلم المراد به من لفظه ، لأن البيع معلوم الجنس فلا يصحّ ما قلتموه . »

**83** ولأما الذي في فرع من الفروع ، فمثل أن يستدلّ بدليل لا يقول بمقتضاه في الموضع الذي ورد فيه ، وذلك مثل أن يستدلّ الحنفي في قبول شهادة أهل الذمّة بينهم بقوله - تعالى - ! : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ »<sup>٢</sup> ، [ 14 ] أي من غير أهل دينكم ، فدلّ على جواز شهادة أهل الذمّة . فيقال له : « أنت لا تقول بمقتضى هذه الآية لأنها نزلت في قبول شهادة أهل الذمّة على المسلمين وأنت لا تقول به ، فلا يصحّ احتجاجك بها . »  
وهذا أصعب ما في هذا الباب على المستدلّ .

وقد أجاب بعض أصحاب أبي حنيفة عن هذا بأن هذه الآية دلّت على جواز قبول شهادة أهل الذمّة على المسلمين من طريق النطق ، ودلّت على قبول شهادتهم على أهل الذمّة من طريق التنبيه ؛ وذلك أنّه إذا قبلت شهادتهم على المسلمين من طريق النطق ، فلأن تقبل على أهل الذمّة من طريق التنبيه أولى ؛ ثم دلّ الدليل على بطلان شهادتهم على المسلمين فيقبل قبول شهادتهم على أهل الذمّة على ما كان عليه .

وهذا ليس بشيء لأن قبول شهادة أهل الذمّة على أهل الذمّة فرع لقبول شهادتهم على المسلمين ؛ فإذا بطلت شهادتهم على المسلمين ، وهي الأصل ، فلأن تبطل شهادتهم على أهل الذمّة ، وهي فرعها أولى وأحرى .

**84** فصل : وما يلحق به على وجه المغالطة أن يستدلّ بلفظ يقتضي أمرين ، وهو لا يقول

(1) قرآن : من الآية 273 من سورة البقرة .

(2) قرآن : من الآية 106 من سورة المائدة .

بمقتضاه في أحدهما ، وذلك مثل أن يستدل المالكي في شهادة القاذف أنها تقبل إذا تاب لقوله - عز وجل - : « وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً قَوْلَيْكَ هُمْ الْفَاسِقُونَ . إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا »<sup>١</sup> فأمر الله - تعالى ! - بردّ شهادته إلا أن يتوب ؛ فثبت أنه إن تاب قبلت شهادته ؛ فيقول المخالف : « أنت لا تقول بهذا ، لأن ذلك يقتضي أنه إذا تاب سقط عنه الجلد أيضا لأنه - تعالى ! - قال : « فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ، إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا »<sup>٢</sup> ولا خلاف أن الجلد لا يسقط بالثوبة ، فلم يجز الإحتجاج به .

والجواب أن يقال : « ليس هذا من ترك القول بمقتضى الدليل ، وإنما هو ترك بعض ما اقتضته الآية ؛ وذلك أن الآية اقتضت أنه إذا تاب القاذف ، قبلت شهادته ، وسقط عنه الجلد ، إلا أن الدليل دلّ على أن الجلد لا يسقط بالثوبة ، فأخرجناه من الآية بدليل . وبقي قبول الشهادة على ظاهرها . »

**85 فصل :** وما يغالط به في هذا الباب أيضا أن يستدلّ بعموم ؛ فيقال له : « أنت لا تقول به لأنك قد خصصته في موضع كذا وكذا ، فلا يجوز أن تحتج به ؛ وذلك مثل أن يستدلّ المالكي على أن القصاص يجري بين الرجال والنساء في الأطراف بقوله - تعالى ! - : « وَكُتِبَ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ »<sup>٣</sup> ؛ فيقول الحنفي : « هذا لا تقول به لأنّ ذلك يقتضي جري القصاص [4 ط] بين المسلم والكافر ، والخمر والعبد في الأطراف ، وأنت لا تقول به ، فلا يجوز أن تحتج بهذه الآية . » والجواب أن هذا ليس بترك لمقتضى الدليل وإنما هو ترك لبعض ما يتناوله العموم بدليل ؛ وذلك أن الآية اقتضت جريان القصاص بين الرجال والنساء في الأطراف ، وبين العبيد والأحرار ودلّ الدليل على أنه لا يجري بين الأحرار والعبيد ، فأخرجناه بدليل . وبقي ما لم يخصه الدليل على أصله .

(1) قرآن : من الآيتين 4 و5 من سورة النور .

(2) قرآن : من الآيتين 4 و5 من سورة النور .

(3) قرآن : من الآية 45 من سورة المائدة .

## باب القول بموجب الدليل من الكتاب والمنازعة في مقتضاه

86 المنازعة في مقتضى اللفظ أفقه .

فصل : يتكلم فيه على الظاهر وينتج ذلك على جميع أنواع أدلة الكتاب وهو النص والظاهر والعام والمجمل .

87 فأما النص . فالمنازعة فيه أن يمنع كونه نصا إما بدعوى الإجمال وإما بدعوى الإحتال .

فأما منع النص بدعوى الإجمال ، فمثل أن يستدل المالكى في جواز المن والفداء بقوله عز وجل ١- : « فَأَمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِنَّا فِدَاءٌ حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا » ٢ ؛ وهذا نص في جواز المن والفداء . فيقول الحنفى : « هذه الآية ليست بنص » ، بل هي جملة ؛ وذلك أنه أباح المن والفداء إلى غاية مجهولة لأنه قال : « حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا » ، وهذه غاية مجهولة ويحتمل أن تكون قد وُجدت ويحتمل أن تكون لم توجد ، فأوجب ذلك إجمال ، فلا يجوز دعوى النص فيها . والجواب : أن يبين أنه لا إجمال فيها ، وذلك أن يقول : « إنه قد روي عن ابن عباس ٣ أنه قال في تفسير هذه الآية : « حتى ينزل عيسى بن مريم ٤ - عليه السلام ! - » ورؤي : حتى لا يبقى مشرك . » وهذا يبين معنى الغاية ويزيل الإجمال ، فبقيت نصا على ما ادّعاء . وجواب آخر : وهو الذي عليه الموعك ، وذلك أن قوله : « حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا » لا يقتضي الإجمال لأنه معلوم الجنس لأن الأوزار معلومة وهي السلاح ، ووضعها معلوم أيضا وإنما يدخل الإجمال في العموم التخصيص بالمجمل ؛ فأما التخصيص بالمفسر ، فلا يدخل فيه الإجمال كما لو قال : « اقتلوا المشركين إلا السودان » لم يعد ذلك بإجمال ما بقي من اللفظ العام ، ولو قال : « اقتلوا المشركين إلا من أريد قتله » لعاد ذلك بإجمال ما

(1) قرآن : من الآية 4 من سورة همد .

(2) عن عبد الله بن عباس (686/688) انظر في E.J. مقال L. Vecchia Vaglieri .

(3) من التقليد أن نحمل هنا على مقال عيسى بن مريم في E.J. بانضاء D. B. Macdonald .

بقي بعد التخصيص؛ وإذا كانت الآية مفسرة ورأينا الحرب لم نضع أوزارها إلى الآن، وجب استصحاب حكم الآية.

**88 فصل:** وأما المنع بدعوى الإحتمال، فهو مثل استدلال أبي حنيفة في جواز الرقة الكافرة في الظاهر بقوله - عز وجل - : «فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ!» وأن هذا نص في جواز ما يسمى رقة، فمن زاد فيها الإيمان، فقد زاد في النص، فيقال له: «هذا ليس بنص»، بل هو مطلق واقع على صفات لم يقيّد ببعضها [15] وذلك أن قوله: «فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ» يحتمل رقة مؤمنة ويحتمل رقة كافرة، وإذا احتمل الأمرين على وجه واحد جاز أن يقصر على الرقة المؤمنة بدليل.

**والجواب:** عن ذلك أن بُيِّنَ أن ذلك نص بأن يقول: «قوله: «فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ» لا يحتمل أكثر من الرقة» والرقبة اسم لهذه الجنة المعروفة، والإيمان زيادة صفة لا يبنى اللفظ عنها ولا يحتملها، فمن زاد فيها الإيمان، فقد زاد في النص. وهذه طريقهم في إثبات كون الآية نصاً، وقد بينت فساد هذا في أصول الفقه بما يغني!

**89 فصل في المنازعة في الظاهر:** قد قدمنا الكلام في المنازعة في النص، والكلام هاهنا في المنازعة في الظاهر؛ وجهه أن الظاهر على ثلاثة أضرب: ظاهر بالوضع، وظاهر بالعرف، وظاهر بالدلالة.

**90 فأما الظاهر بالوضع،** فالذي يختص به من المنازعة أمران: أحدهما الحمل على العرف؛ والثاني أن يحمل السائل على غير المعنى الذي حمل عليه المسؤول في اللغة. فأما الحمل على العرف فعلى ضربين: أحدهما أن يحمل على عرف الشرع؛ والثاني أن يحمل على عرف اللغة.

**91 فأما الحمل على عرف الشرع،** فمثل استدلال ابن الجهم<sup>2</sup> من أصحابنا وابن

(1) قرآن: من الآية الثالثة المطلقة بالظهور من سورة المجادلة.

(2) هو القاضي أبو بكر محمد بن أحمد بن المهمل يعرف بابن الوراق المروزي (329/940) اشتهر بانتقائه لأسول الفقه ويمسكه في القضاء؛ وقد ألف في القلع المالكى «كتاب مسائل الخلاف» واجبة في مذهب مالك وغيره؛ انظر عن شيوخه وتلاميذه شجرة النور رقم 135 ص. 78 و79.

القصار<sup>١</sup> على أن التسمية ليست بشرط في صحة الذبيحة بقوله - تعالى ! - : « وَمَا أَكَلَ السَّعْبُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ »<sup>٢</sup> وهذا الذي لم يسمّ قد ذكّي ، فوجب أن يباح أكله ، فيقول له ابن نصر<sup>٣</sup> وغيره من أصحابنا : « لا نسلم أنه إذا ترك التسمية عامداً أنه قد ذكّي لأن الذبيحة إذا أطلقت في الشرع ، فلما أريد بها الذكاة الشرعية ، ومتى تعمد الذابح ترك التسمية ، لم توجد منه الذكاة الشرعية .

والطريق في الجواب عن ذلك أمران :

أحدهما : أن يقول : « لا أسلم أن لفظة الذكاة لها عرف في الشرع غير ما وضعت له في اللغة ؛ ومن ادعى ذلك فعليه الدليل . »

والثاني : أن يبين أن الذكاة في الشريعة لا تقتضي التسمية ، وإنما تقتضي التطيب فقط . بدلتك على ذلك ما روي عنه - صلى الله عليه وسلم ! - : أنه قال : « دَبَّاحُ الْأَدِيمِ ذَكَاةٌ »<sup>٤</sup> ولا خلاف أنه لا يراد بذلك التسمية ؛ وكذلك يقولون أيضاً : « تَرَابُ ذَكِيٍّ »<sup>٥</sup> إذا كان طيب الریح ؛ وإذا كان ذلك مقتضاه في الشرع واللغة لم يجز اشتراط التسمية في اسم الذكاة .

## 92 فصل : وأما الحمل على عرف اللغة ، فنحو استدلال الحنفي على أن من خرج

منه دم فعليه الوضوء بقوله - تعالى ! - : « أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ »<sup>٦</sup> ولم يفرق بين من خرج منه دم أو غيره ؛ فيقول المالكي : « إن هذه اللفظة كانت موضوعة لكل من أتى من المظلمين من الأرض سواء أحدث أو لم يحدث ؛ إلا أنه جرى عرف استعمالها [15 ط] في اللغة لمن أتى من قضاء الحاجة ، لأنه لم تكن لهم مواضع يسترون فيها لقضاء الحاجة ؛ فكان من أراد منهم ذلك أتى مظلمتها من الأرض فاستتر فيه لقضاء حاجته ؛ فكثر استعمالهم لهذه

(1) هو قاضي بغداد أبو الحسن علي بن أحمد البغدادي المعروف بابن القصار الأحمري الشيرازي (1007/398) وله كتاب في مسائل الخلاف ، « لا يعرف المالكيين كتاب في الخلاف أكبر منه » ؛ انظر عن شيوخه وتلاميذه ، وكلهم من كبار المالكية ، شجرة النور رقم 208 ص. ص. 92 .

(2) قرآن : من الآية الثالثة من سورة المائدة .

(3) سبقت ترجمته في فقرة 46 بيان 3 .

(4) قرآن : من الآية 43 من سورة النساء .



اللفظة بمعنى قضاء الحاجة حتى صار ذلك عرفاً فيها ؛ واللفظة إذا كان لها عرف في اللغة حلت عليه ولم يتعدَّ بها إلى غير موضوعها في كلام العرب إلاً بدليل .  
والجواب عن ذلك أمران : أحدهما : أن يمنع عرف اللغة إن استطاع ذلك .  
والثاني : أن يبيِّن الدليل الذي به عده عرفه إلى ما وضع له في أصل اللغة .

**93 فصل : وأما المنع من الظاهر بالحمل على غير المعنى الذي حل عليه المسؤول في اللغة فهو على ثلاثة أضرب :** أحدها أن يكون اللفظ في اللغة موضوعاً لمعنيين وهو في أحدهما أظهر ، ومنها أن يكون اللفظ موضوعاً لمعنيين لا مزية لأحدهما على الآخر ومنها أن يكون اللفظ متنازع الوضع يدعي كل واحد منهما أنه موضوع للمعنى الذي يدعيه .

**94 فلما الأول** فكاستدلال المالكي في جواز العفو عن القصاص على الدية من غير رضى الجاني بقوله - تعالى ١ - : « فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءُ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ » ٢ ، فدلَّ على أنه إذا أعفي له جازت المطالبة بالدية فيقول الحنفي : « ما أنكرت على من يقول : « إن المراد بالعفو هنا البذل ، لأن العفو في اللغة قد يراد به البذل ، ولهذا قال الله - عز وجل ٣ - : « خُلِيَ الْأَعْفَوُ » ٤ والمراد به ما سهل . وقال أبو الأسود الدؤلي : [الطويل] ٥ :  
خُلِيَ الْيَوْمَ الْأَعْفَوُ مِنِّي تَسْتَدْبِرِي مَوَدَّتِي . . . . .

وأراد به ما تيسر . »

فكأنه قال : « إن الولي متى بذل له فليقبل وليتبع بالمعروف » .  
والجواب عن هذا أمران : أحدهما : أن يبيِّن أن العفو ، وإن كان يستعمل في معنى البذل ، إلا أنه في الترك والصنح أظهر ؛ ولهذا قال الله - عز وجل ٦ : « فَأَعْفُوا وَاصْفَحُوا »

(١) قرآن : من الآية 178 من سورة البقرة .

(٢) قرآن : من الآية 199 من سورة الأعراف .

(٣) خُلِيَ الْعَفْوُ مِنِّي تَسْتَدْبِرِي مَوَدَّتِي وَلَا تَنْطَلِقِي فِي مَوَدَّتِي حِينَ أَغْضَبُ فَإِنِّي وَجَدْتُ الْحُبَّ فِي الصَّدْرِ وَالْأَذَى إِذَا اجْتَمَعَا لَمْ يَكُنْ الْحُبُّ يَذْهَبُ

ديوان أبي الأسود الدؤلي ، غلاً عن عيون الأضيال لابن قتيبة ، ج ٤ ، ص 77 من طبعة القاهرة 1346/1928 .

أما عن الشاهر المولود قبيل الهجرة والمتوفى في 688/69 فأنظر عن ترجمته الشيعة في J. W. Fock مقال E.J. في (٤) قرآن : من الآية 109 من سورة البقرة .

وقال : « وَأَعْفُ عَنَّا وَأَغْفِرْ لَنَا » أي اترك لنا واصفح عنا ، وروي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : « عَفَوْتُ لَكُمْ عَنْ صَدَقَةِ الْحَيْلِ وَالرَّقِيقِ » ، والمراد به تركت لكم ؛ واللفظ اذا احتمل معنيين وجب حمله على أظهرهما وأشهرهما ولا يحمل على الآخر إلا بدليل .  
والثاني أن يبين ما يمنع من حمله على ما ذكره بأن يقول : « إن قوله - عز وجل - : « فَمَنْ عَفِيَ لَهُ » متعلق بما تقدم ذكره ، وإنما تقدم ذكر القاتل في قوله : « الْحَرْبُ بِالْحَرْ » ولم يجر للولي ذكر ، فلا يجوز حمله عليه .

95 فصل : والثاني ، مثل أما يستدل المالكى على وجوب الجزاء على من قتل الصيد في الحرم بقوله - عز وجل - : « لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ » ، وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ » ؛ فيقول الداودي [ 16 و ] : « ما أنكرت على من قال : إن المراد بالحرم الحرمون بالحج والعمرة . »

والجواب : أن الحرم ينطلق على الدخلين في الحرم كما ينطلق على الحرمين بالحج . يقال : « أحرمت الرجال ، إذا أتى الحرم ، وأحل : إذا أتى الحيل » ، وأتجد : إذا أتى نجد ، وأغار : إذا أتى الغور - قال الشاعر : [الكامل]

قَدَلُوا ابْنَ عَفَانَ الْخَلِيفَةَ مُحَرِّمًا . . . وَدَعَا قَلَمٌ أَرْمَلُهُ مَخْذُولًا .<sup>6</sup>

فقال : محرمًا ، ولم يكن ابن عفان محرمًا بحج ولا بعمرة ، وإنما كان في حرم المدينة ؛ وإذا كان اللفظ يحتملها جميعًا مع احتمالًا واحدًا ، حملناه عليها ، وأجربنا الحكم فيها ، لأنه لا تنافي بينهما ؛ ثم يبين أن المراد به ما ادعاه إن وجد إلى ذلك سبيلًا .

96 فصل : والثالث ، مثل أن يستدل المالكى في أن الإحرام بالحج يصح في غير أشهر الحج

(6) ويرويه ابن منظور : مَخْذُولًا كما في اللهاج اللباني ، وينسب للرابع ، وذلك في مادة حرم . ولما أيضا بيان لا ينسبها لقائل ، أحدهما يفيد أن قصد المشرع أنهم قطوه في آخر ذي الحجة ، وثانيهما يؤكد معنى أهم وهو أن الخليفة لم يحمل من نفسه شيئاً يوجب به ، فهو محرم . وينسب ابن منظور قولاً لأبي عمرو يفيد أن عفان كان صائماً ساعة مقلته .

(1) قرآن : من الآية 286 من سورة البقرة .  
(2) في الأصل : الدقيق ، والاصلاح من مستد ابن حنبل الجزء الأول رقم 82 ، 113 و 218 .  
(3) قرآن : من الآية 178 من سورة البقرة .  
(4) قرآن : من الآية 178 من سورة البقرة .  
(5) قرآن : من الآية 95 من سورة المائدة .

بقوله - تعالى ! - : «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِةِ ، قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ» . « فقد جعلها كلها مواقيت للحج ، فصَحَّ أَنْ يُحْرَمَ فِي جَمِيعِهَا الْحَجُّ ؛ فيقول الشافعي : « هذه الآية حجة عليكم لأنه - تعالى ! - قال : « قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ » . وهذا يقتضي أَنْ يَكُونَ بَعْضُهَا مَوَاقِيتَ لِلنَّاسِ ، وَبَعْضُهَا مَوَاقِيتَ لِلْحَجِّ ! أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ : هذه الجارية لزيد وعمرو لاقْتَضَى أَنْ يَكُونَ بَعْضُهَا لزيد وَبَعْضُهَا لعمرو ، وَلَمْ يَجْزْ أَنْ يَقَالَ إِنَّ جَمِيعَهَا لزيد وَجَمِيعَهَا لعمرو ؛ وَأَنْتُمْ تَجْعَلُونَ جَمِيعَ الْأَهْلِةِ مَوَاقِيتَ لِلنَّاسِ وَجَمِيعَهَا مَوَاقِيتَ لِلْحَجِّ ؛ وَهَذَا مُخَالَفَةٌ لظاهر الآية .

والجواب أَنْ يَقَالَ : إِنَّ ظَاهِرَ قَوْلِهِ - تعالى ! - : « قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ » ؛ يَقْتَضِي كَوْنَ جَمِيعِهَا مَوَاقِيتَ لِلنَّاسِ وَجَمِيعَهَا مَوَاقِيتَ لِلْحَجِّ ؛ وَلَوْ أَرَادَ الشَّيْخُ لِقَالَ : بَعْضُهَا مَوَاقِيتَ لِلنَّاسِ وَبَعْضُهَا مَوَاقِيتَ لِلْحَجِّ ؛ وَهَذَا كَمَا تَقُولُ : « إِنَّ شَهْرَ رَمَضَانَ مِيقَاتُ لَصُومِ زَيْدٍ وَعَمْرُو ؛ وَلاَ خِلَافَ أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ أَنَّ جَمِيعَهُ مِيقَاتُ لَصُومِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا ؛ وَبِذَلِكَ عَلَى صَحَّةِ هَذَا التَّأْوِيلِ أَنَّ جَمِيعَهَا بِلاَ خِلَافٍ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ ، وَلَيْسَ فِي الْأَمَّةِ مَنْ يَقُولُ : « إِنَّ بَعْضُهَا مَوَاقِيتُ لِلْحَجِّ وَلاَ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَوَاقِيتَ لِلنَّاسِ فِي بَيُوعِهِمْ وَأَشْرِيَتِهِمْ . « وَأَمَّا مَا ذَكَرُوهُ مِنْ قَوْلِهِ : « هذه الجارية مِلْكُ لزيد وعمرو وَإِنْ ذَلِكَ يَقْتَضِي كَوْنَ بَعْضِهَا لزيد وَبَعْضُهَا لعمرو ؛ فَصَحِيحٌ لِأَنَّ كَوْنَهَا لعمرو مَعَ كَوْنِهَا لزيد جَمْعًا لزيد مُسْتَحِيلٌ ؛ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فِي مَسْأَلَتِنَا ، فَإِنَّ الزَّيْمَانَ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مِيقَاتًا لزيد وَمِيقَاتًا لعمرو ، فَيُطْلَقُ مَا قَالُوهُ .

97 فصل : قد ذكرنا أَنَّ الظاهر على ثلاثة أضرب : ظاهر بالوضع ، وظاهر بالعرف وظاهر بالدلالة . وقد مضى الكلام في الظاهر بالوضع ؛ والكلامُ هنا في الظاهر بالعرف وبذلك أَنَّ الظاهر بالعرف على ضربين : ظاهر بعرف اللغة .  
ظاهر بعرف الشرع .

فأما الظاهر بعرف اللغة ، فإن المنازعة [ 16 ظ ] في مقتضاها تكون بأمرين :  
أحدهما : منكرة العرف .  
والثاني : دعوى عرف الشرع .

**98 فصل :** وأما الظاهر يعرف الشرع ، فالذي ينفصه من ذلك منكرة العرف وحله على مقتضاه في اللغة ، وذلك مثل أن يستدل المالك في أن الحر الموسر لا يجوز أن يتزوج الأمة بقوله تعالى ! - « وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ »<sup>١</sup> فأباح نكاح الأمة بشرط ألا يجد طولا . فيقول المخالف : هذا لا حجة فيه لأن النكاح في اللغة هو الوطء ، ولهذا تقول العرب : « أُنْكِحْنَا الْفَرَا فَسَرَى »<sup>٢</sup> إذا حملوا بعضها على بعض ، فكانه قال : « ومن لم يستطع منكم أن يطأ الخرابير فليطأ بملك اليمن ، وهذا إذا لم تكن عنده حرة غير مستطيع لوطئها ، فلا يدخل في التحريم . »

**والطريق في الجواب عن ذلك أمران :** - أحدهما أن يقول : « إن النكاح في عرف الشرع عبارة عن العقد ، والدليل عليه أن كل موضع ورد الشرع به ، فالمراد به العقد ، قال الله - عز وجل - : « فَانْكِحُوا مَا طَلَبَ لَكُمْ مِنْ نِسَاءٍ »<sup>٣</sup> والمراد به العقد ، وقال - تعالى - : « وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ »<sup>٤</sup> والمراد به العقد ، وروي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ! أنه قال : « لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ » ، وَكُلُّ نِكَاحٍ لَمْ يَحْضُرْهُ أَرْبَعَةٌ فَهُوَ سِفَاحٌ . » والمراد به في هذا كله العقد ، واللفظ إذا كان واردا من جهة الشرع ، وجب حمله على عرف الشرع دون مقتضاه في اللغة كما تقول في الصلاة : « لما كانت في الشرع عبارة عن الدعاء مع هذه الأفعال ، وفي اللغة عبارة عن الدعاء فقط ، حمل إطلاقها على عرف الشرع ، فكل ذلك هنا . »

- والثاني : أن يبين ما يمنع الحمل على ما ذكره من الوطء بأن يقول : « قد قال في آخرها : « ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ مِنْكُمْ »<sup>٥</sup> وهذا لا يعتبره المخالف ، وأيضاً فقد بين - تبارك وتعالى ! - أنه إنما أراد بالنكاح العقد بقوله : « وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا . »<sup>٦</sup> والطول : المال ، وإنما يقتصر إليه العقد دون الوطء . »

(1) قرآن : من الآية 25 من سورة النساء .

(2) ورد في لسان العرب لابن منظور (مادة فرأ) ما به أصلها شكل اللث ولفظا منها : « أُنْكِحْنَا الْفَرَا فَسَرَى » . والفرأ حقة تكون موافقة لسرى ، وهو ما يحدث في اللث . هذا ما ضبطه ابن منظور خلا عن الأصمعي . وقد ورد عن ثعلب ما يفيد أن معناه : « قد طلبنا عالي الأمور فسرى أعماها بعدة . وبهذه اللسان نقلنا عن الأصمعي : « يضرب مثلاً »

للرجل إذا غرر بأمر ظمير ما يجب ، أي صنعنا المزمع قال بنا إلى عاقبة سوء . » وينقل رأيا ثالثا دون نسبة إلى قتلة معناه وآنا قد نقلنا في الأمر فستنظر عما يتكشف . »

(3) قرآن : من الآية الثالثة من سورة النساء .

(4) قرآن : من الآية 32 من سورة النور .

(5) قرآن : من الآية 25 من سورة النساء .

**99 فصل :** قد ذكرنا أن الظاهر على ثلاثة أضرب : ظاهر بالوضع . وظاهر بالعرف . وظاهر بالدلالة . وقد مضى الكلام في الظاهر بالوضع والظاهر بالعرف ، والكلام هنا في الظاهر بالدلالة . وذلك أن الظاهر بالدلالة هو ما لا يستدل به إلا بدلالة . والذي يكثر من ذلك ضربان : أحدهما : لا يتم الدليل منه إلا بتقدير محذوف مضمرة . والثاني : ما لا يتم الدليل منه إلا بإبدال لفظ مكان لفظ .

**100 فاما الأول** فمثل أن يستدل المالكى على أن الحاكم في جزاء قتل الصيد لا يكون المحكوم عليه بقوله - تعالى ! - : « يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ » .<sup>١</sup> ووجه الدلالة من الآية أن الحاكم يقتضي محكوما عليه فكأنه قال - تعالى ! - : « يَحْكُمُ بِهِ [ ١٧ ] ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ عَلَيْكُمْ » . وهذا يوجب أن يكون الحاكم غير المحكوم عليه لأن الإنسان لا يحكم على نفسه ؛ ونحو أن يستدل المالكى على جواز الإحرام بالحج في جميع السنة بقوله - تعالى ! - : « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ »<sup>٢</sup> والمراد به : قل هي مواقيت لبيع الناس وضيوعهم وللإحرام بالحج ؛ وهذا يقتضي جواز الإحرام به في جميع الأهلة إلا ما خصه الدليل ؛ ولا يجوز أن يكون المراد به أفعال الحج لأنه لا يكون في أهلة ، وإنما يكون في أيام . والطريق في الجواب عنه من وجهين : أحدهما : أن يضر السائل غير ما أضمره المسؤول ، فيعارضه به .

والثاني : أن يجري اللفظ على ظاهره من غير إضمار وتناول الآية .

**101 فاما الأول** ، فمثل أن يقول الشافعي في آية الإحرام بالحج : « إن المراد بالآية أنها مواقيت للناس وللأفعال الحج » ، وإنما أراد أن « بالأهلة تتوقف أفعال الحج ويعلم أوانها كما يعلم بها أوان حلول الدين وانقضاء العدة » . والطريق في الجواب عن ذلك أن يبين أن المراد بالآية ما ذكره ، ويتكلم على كلام السائل ومعارضته بما يفقه ليسلم له دليله ؛ وذلك أن يقول : « إن المراد بالآية أن الأهلة مواقيت للناس وللإحرام بالحج » ، وعلى هذا الوجه يصح أن تحمل لفظة الأهلة على مقتضاها كما أنه

(1) قرآن : من الآية 95 من سورة المائدة .

(2) قرآن : من الآية 189 من سورة البقرة .

لما قال - تعالى ! - : « قُلْ هِيَ مَوَاقِيْتُ لِلنَّاسِ » حل اللفظة على مقتضاها في أن جميع الأهلة مواقيت لدبونهم وعِدَّة نساءهم وسائر تصرفاتهم ؛ وما يبيِّن ذلك أن السؤال إنما كان عن جميع الأهلة ، فيجب أن يكون الجواب مقتضياً لجميعها ، وذلك لا يكون إلا على ما نقوله ؛ وقولهم : « إن المراد بذلك أفعال الحج » ليس بصحيح ، لأن أفعال الحج لا تقع في أشهر وأهله ، وإنما تقع في أيام من شهر واحد ؛ وإنما الذي يقع في الأشهر هو الإحرام ؛ وقولهم : « إن المراد بقوله : « مَوَاقِيْتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجَّ » إنما أراد أن بها يعلم وقت أفعال الحج » غير صحيح ، لأن الذي يعلم به وقت أفعال الحج هلال واحد وهو هلال ذي الحجة ؛ ولو جهلت الأهلة كلها وعلم هذا ، لكان قد علم وقت الحج ؛ ولو علمت الشهور كلها وجُهِل هلال ذي الحجة لكان جهلاً بوقت الحج ؛ وحله على هذا عدول عن الظاهر في قوله تعالى ! : « قُلْ هِيَ مَوَاقِيْتُ لِلنَّاسِ »<sup>١</sup> لأن ظاهر ذلك يقتضي جميع الأهلة .

وجواب آخر ، وهو أن ظاهر إطلاق المواقيت في الحج يتعلق بالإحرام ؛ ألا ترى أن إطلاق ميقات المكان إنما بفهم منه تعلق الإحرام به ، فكذلك ميقات الزمان .

**102 فصل : وأما الضرب الثاني ، وهو أن يتأول اللفظ من غير إضمار ، فهو مثل أن يقول الشافعي في آية التحكيم في جزاء الصيد : « إنه لا تسلم أن المراد بالآية ما أردتم لأنَّه يستقل من غير تقدير محذوف ولا إضمار وذلك أن قوله : « يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ »<sup>٢</sup> خطاب للمسلمين ، فيجب [ 17 ظ ] أن يعمل ذلك على كل عدل من الخاطئين وأحكامهم عليه من جهلهم ؛ فيصح أن يكون أحد الحكمين ولا يمتنع أن يحكم الإنسان على نفسه ولذلك يقول التامس : « أَحْكُمْ عَلَى نَفْسِكَ قَبْلَ أَنْ يَحْكُمَ عَلَيْكَ الْحَاكِمُ »<sup>٣</sup>**

والجواب : أن يبيِّن أن الكلام لا يستقل بنفسه إلا بالمضمر . ويتكلم على كلامه بما يفقه ؛ وذلك أن يقول : « قوله - تعالى ! - : « يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ »<sup>٤</sup> يقتضي أن يكون الحكمان غير

(1) قرآن : من الآية 189 من سورة البقرة .

(2) قرآن : من الآية 189 من سورة البقرة .

(3) قرآن : من الآية 95 من سورة المائدة .

(4) لم نثر على هذا القول السائر في مجاميع الأشكال .

المحكوم عليه ، لأنه يستحيل أن يحكم الإنسان على نفسه ، لأن معنى الحكم عليه الفهر له والرد عن الباطل إلى الحق ؛ وذلك يستحيل من الإنسان في نفسه كما يستحيل أن يامرأها وبناها ؛ فاقضى ذلك أن يكون المحكوم عليه غير الحكمين ، كما اقتضى ذلك في قوله - تعالى ! - : « وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ »<sup>١</sup> أن يكون ذوا العدل غير المشهود عليه . وأما قول الناس : « أَخْكُمْ عَلَى نَفْسِكَ قَبْلَ أَنْ يَحْكُمَ عَلَيْكَ الْحَاكِمُ » ، فهذا من ألفاظ العوام والسوقة ومن لا تثبت الحجة بقوله ولا نسلمه ؛ وإن سلمناه : فإن معناه : رد الحق إلى أهله وأخرج حقوق الناس عندك فان ذلك يقوم مقام الحكم به عليك ؛ فان فعلت وإلا حكم بالواجب عليك . فبطل ما تعلقوا به .

**103 فصل :** وأما ما لا يتم الاستدلال معه إلا بإقامة لفظ مكان لفظ ، فذلك مثل استدلال المالكي على أن الحديث لا يمس المصحف بقوله - عز وجل ! - : « لَا يَمْسُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ »<sup>٢</sup> . وتزيل من رب العالمين<sup>٣</sup> . ووجه الاستدلال منه ، أن لفظه لفظ الخبر ولا يصح أن يراد به الخبر لأن مخبره يكون بخلاف خبره ، لأننا نشاهد اليوم من يمس غير طاهر ؛ وخبر الباري - سبحانه ! - لا يكون بخلاف مخبره ، ثبت أن لفظه لفظ الخبر ، ومعناه النهي عن أن يمس إلا طاهر .

ووجه المنازعة في ذلك أن يحمل اللفظ على ظاهره ويتأول ما ذكره من الدليل فيقول : « لَا يَمْسُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ »<sup>٤</sup> : إخبار وليس بنهي ؛ ولو كان نهياً لقال : لَا يَمْسُهُ وَلَا يَمْسُهُ ؛ وإذا ثبت أنه إخبار كان المراد به الإخبار عن اللوح المحفوظ ولا يمس إلا طاهر وهم الملائكة كما قال - تعالى ! - : « فِي صُحُفٍ مُكَرَّمَةٍ . مَرْفُوعَةٍ مُطَهَّرَةٍ . بِأَيْدِي سَفَرَةٍ . كِرَامٍ بَرَرَةٍ »<sup>٥</sup> . والطريق في الجواب عن ذلك ، أن يبطل ما حمل عليه اللفظ بأن يبين أن المراد به ما ذكره ؛ ويقوي دليله ويدفع سؤال الخصم فيقول : « مما يبين أن المراد به المصحف أنه قال

(1) قرآن : من الآية الثانية من سورة الفلق .

(2) قرآن : الآيات 79 و 80 من سورة الواقعة .

(3) قرآن : الآية 79 من سورة الواقعة .

(4) قرآن : الآيات 13 إلى 16 من سورة عبس .

— تعالى ! — : « تَنْزِيلُ قُرْآنٍ رَبِّ الْعَالَمِينَ »<sup>١</sup> والصحف لم تنزل إلينا ولا هي مُنزلة . . وبرجح بعض الترجيح .

**104 باب الفصل الثالث في المنازعة في العموم :** قد مضى الكلام في المنازعة في النص والظاهر ، والكلام هاهنا في المنازعة في العموم ، وهو أن يستدل بلفظ ويدعي أنه يتناول موضع الخلاف لعمومه ، فيمنع السائل أن يكون عاماً في موضع الخلاف [18 و] وذلك من وجهين : أحدهما : بدعوى الإجمال .

والثاني : أن يسلم كونه عاماً ويمنع أن يتناول موضع الخلاف .

**105 فأما دعوى الإجمال** فتل استدلال المالكي على جواز صوم رمضان بيته في أوله بقوله : « كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ »<sup>٢</sup> ، وهذا اللفظ عام في كل ما يسمى صياماً ؛ فني أنى المكلف بما يقع عليه الاسم ، فقد أتى بما كُتِبَ عليه ، ويرث ذمته منه إلا ما خصه الدليل . فيقول له الشافعي : « الصيام مجمل لأن المراد به صوم شرعي وذلك لا يعلم من ظاهره ، بل يقتصر في معرفته إلى بيان ، فصار في الإجمال كقوله — تعالى ! — : « وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ »<sup>٣</sup> ؛ [و] لما لم يعلم المأمور جنس الحق من ظاهر اللفظ واقتصر في البيان إلى غيره كان مجعلاً ولم يصح الاحتجاج به على قدر الحق ولا جنسه ، وكذلك هاهنا .

والطريق في الجواب عنه أن يبين أن هذا ليس من الإجمال بسبيل ، وإنما الصوم هو الإمساك في كلام العرب ؛ ومن ذلك قول الشاعر : [البيط]

خَيْلٌ صِيَامٌ وَخَيْلٌ غَيْرُ صَائِمَةٍ    تَحْتَ أَلْعَاجٍ وَأُخْرَى تَعْلِكُ أُلْجُمَا<sup>٤</sup>

لأن الشرط قد ورد بتخصيص بعض الأوقات واعتبار شرائط ، فيجب أن يجعل على كل صوم إلا ما خصه الدليل ؛ وليس من هذا الباب قوله — تعالى ! — : « وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ »<sup>٥</sup> ولا يتمكن من امتثال الأمر به ، فبطل ما تعلقوا به .

(1) قرآن : الآية 80 من سورة الواقعة و43 من سورة الحاقة .

(2) قرآن : من الآية 183 من سورة البقرة .

(3) قرآن : من الآية 141 من سورة الأنعام .

(4) يشبه ابن منظور إلى الثابتة الليثي ، وذلك في مادة (صوم) .

(5) قرآن : من الآية 141 من سورة الأنعام .



**106 فصل :** وقد يدعي الإستدلال بالعموم أهل الوقف ، وذلك مثال أن يستدل المالكي على أنه لا يجوز الجمع بين الأخنتين بملك اليمين بقوله - تعالى ! - : « وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ »<sup>١</sup> فيقول الدأودي : « هذه الآية مجعلة ، لأنه يحتمل أن يريد الجمع بملك اليمين ، ويحتمل الجمع بالنكاح فلا يجوز الحكم بأحد المحتملين إلا بدليل » .  
والجواب أن هذا غير صحيح لأن اللفظ إذا احتمل أمرين ولم يكن بينها تنافٍ ، وجب حله عليها .

وقد بينت هذا في كتاب الأصول<sup>٢</sup> .

**107 فصل :** وأما الوجه الثاني فتل أن يستدل المالكي على جواز التيمم بالحصى بقوله - تعالى ! - : « فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا »<sup>٣</sup> والحصى من الصعيد ، فوجب حمل ذلك على عمومه . فيقول الشافعي : « لا أسلم أن الحصى من الصعيد ، وإنما الصعيد اسم لشراب خاصة » .  
والطريق في الجواب عنه أن يبين أن الاسم ينطلق على الحصى ليصح له المراد وذلك أن يقول : « إن هذا الذي ذكره أهل اللغة . وقال أبو اسحاق الزجاج<sup>٤</sup> - وهو من أوثق [18 ظ] الناس في نقل اللغة وأعلمهم باختلاف الناس فيها - : « لا خلاف بين أهل اللغة في أن اسم الصعيد ينطلق على جميع أجزاء الأرض من الحصى والتراب وغير ذلك » ؛ ويدل عليه أيضا أن الصعيد مأخوذ من : تصاعد الشيء إذا علا ؛ فما علا على وجه الأرض فهو صعيد ؛ فإذا ثبت ذلك دخل الحصى وغيره تحت عموم اللفظ ؛ وأيضاً فإن الباري - تعالى ! - إنما أراد التوسعة على خلقه والتفضل عليهم ، فعلق ذلك بجميع أنواع الأرض ليكون موجودا على كل حال ؛ ولو علقه بالتراب وحده لكان ذلك تضييقا عليهم ؛ وهذا ضد الظاهر من حال الرخصة والتوسعة .

(١) قرآن : من الآية 23 من سورة النساء .

(2) انظر إحكام الفصول ... ورقة 12 ظهرا .

(3) قرآن : من الآية 43 من سورة النساء والآية السادسة من سورة الثالثة .

(4) إبراهيم بن سهل أبو اسحاق إبراهيم الزجاج ، عالم بالحنو واللغة ولد ومات ببغداد (241/855 - 311/923) ؛

أدب ابن وزير المعتضد العباسي حتى أصبح بلوره وزيرا فبعثه من كتابه فأنرى ؛ ومن كتبه « مداني القرآن » و « الاشتقاق » انظر الأعلام للزركلي الجزء الأول ص. 33 .

**108 فصل في كون اللفظ مجعلاً والمنازعة فيه :** قد ذكرت أن المنازعة تقع في جميع أنواع الكتاب من النص والظاهر والعام والمجمل ؛ وقد مضى الكلام في النص والظاهر والعموم ؛ وبقي الكلام في المجمل ؛ وذلك أن المستدل قد يستدل بالآية ويدعي فيها الإجمال لحاجته إلى ذلك ؛ وهو أن يرى المستدل أن أفعال النبي - صلى الله عليه وسلم - لا تقتضي الوجوب ؛ فإذا أخرجها النبي - صلى الله عليه وسلم - مخرج البيان للواجب كانت على الوجوب ؛ مثال ذلك أن يستدل من يقول بذلك من المالكين على أن الإحرام بقوله : « **الله أكبر** » لا يجوز ، ولا يجزي من ذلك إلا « **الله أكبر** » ؛ فيستدل بقوله - تعالى ! - : « **أقيموا الصلاة** »<sup>١</sup> ويدعي في ذلك الإجمال ، وأن النبي - صلى الله عليه وسلم - فسر هذا المجمل بفعله ، والذي كان يفتح به « **الله أكبر** » ؛ وبيان المجمل الواجب على الوجوب ، فوجب أن يكون هذا اللفظ هو الواجب لا يجزي غيره ؛ وهذا النوع من الاستدلال إنما يكون بمجموع الآية والسنة .

والمنازعة فيه من وجهين :

**109 أحدهما أن يمنع إجمال الآية ويقول :** « إنها ليست بمجمل بل هي عامة لأن الصلاة في كلام العرب هي الدعاء ؛ وإنما أضيف إليه شروط ، وذلك لا يخرجها عن موضوعه كما لا يخرج اشتراط الطهارة من المصحف عن موضوعه ؛ فوجب أن يحمل ذلك على كل دعاء إلا ما خصه الدليل . »

والطريق في الجواب عن ذلك أن يقرر ما ادعاه من الإجمال وينصره بأن يقول : « إن الصلاة في الكلام العرب هي الدعاء ، والمراد به في الشرع غير ما وضع له من أفعال وركوع وسجود ، فلا يعلم المراد بها من هذا اللفظ ، واقتصر في بيانه إلى غيره ؛ وهذا بمنزلة قوله - تعالى ! - : « **وَأَنذَرُوا حَفَّهٗ** » [19] و « **يَوْمَ حَصَادِهِ** »<sup>٢</sup> لما لم يفهم المراد من لفظه واقتصر في بيانه إلى غيره ، انتفى على إجماله ؛ فكذلك في مسائلنا مثله . »

**110 والوجه الثاني من المنازعة أن يمنع كون الخبر بيانا للآية بأن يقول :** « لا أسلم

(1) قرآن : وردت في كثير من الآيات في عديد من السور .

(2) قرآن : من الآية 141 من سورة الأنعام .

أن ما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم ١ - بيان للآية ، بل يجوز أن يكون بيانا ويجوز أن يكون فعلا مبتدأ على وجه الإستحباب ؛ وإذا احتمل الأمرين بطل دعوى البيان ؛ ولو كان بيانا للأمر لوجب جميع أفعاله لأنه خرج على وجه واحد ؛ ولما لم يجب الجميع دل أنه ليس على وجه البيان .

والطريق في الجواب عن هذا أن يقال : « إذا ثبت بما ذكرناه أن الآية مجملة وأنها مفتقرة إلى البيان وفعل ما فعله باسم الصلاة ، وجب أن يكون بيانا للصلاة المجملة بالمأمور بها ؛ ولا يلزم أن يكون جميع ما فعله واجبا لانتا لو تركنا ذلك الظاهر لحملنا الكل على الوجوب ، ولكنه دل الدليل على العدول عن الظاهر في بعض الأفعال ، وبقي الباقي يحمل على ظاهره . »

### باب الاعتراض على الاستدلال بالكتاب بدعوى المشاركة فيه

111 المشاركة بالاستدلال بالكتاب هو أن يجعل السائل ما استدل به المستدل دليلا له في المسألة التي سأل عنها ؛ وذلك على ضربين :  
أحدهما أن يستدل كل واحد منهما بدليل من جهة الظاهر لا مزية لأحدهما على الآخر فيه .  
والثاني أن يستدل كل واحد منهما بدليل من جهة العموم لا مزية لأحدهما على الآخر فيه .

112 فأما المشاركة في الدليل من جهة الظاهر فعلى ضربين :  
أحدهما : أن يكون لفظا واحدا مشتركا بين معنيين فيحمله كل واحد منهما على المعنى الذي يذهب إليه .

والثاني : أن يكون عمل الدليلين لفظين يتعلق كل واحد منهما بلفظ يتناول اللفظ الآخر .

113 فأما المشاركة بين معنيين ، فتل أن يستدل أصحاب مالك على أن الولي يجوز أن يغفو عن الصداق قبل الدخول وبعد الطلاق بقوله - تعالى ١ - : « إِنْ أَنْ يَغْفِرَ أَوْ يَغْفُوَ الَّذِي يَنْكِحُ عَقْدَةَ النِّكَاحِ »<sup>١</sup> والذي بيده عقدة النكاح هو الولي ؛ وأما الزوج والزوجة فلكل

واحد منها اسم يختص به من جهة العقد ، وهذا ليس فيه مدخل إلا أن بيده عقدة النكاح ؛ فإذا ثبت أن الولي هو الذي بيده عقدة النكاح ، جاز عفو عن الصداق بحق الظاهر ؛ فيقول الشافعي والحنفي : « هذه الآية حجة لنا لأن الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج لأنه أملك بالعقد وأحق به من الولي » فكانت نسبته إليه أولى ؛ وإنما أراد بذلك : إلا أن يعفو الزوجات أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح ، وهو الزوج ؛ فذكر العفو من كلا الوجهين لتصح المقابلة .  
والطريق في الجواب عنه ، أن يبين أن الذي بيده عقدة النكاح [ 19 ظ ] هو الولي ، وأن هذا الاسم به أليق بأن يقول : « إن الزوج له حظ من جهة العقد بالزوجية ، والولي ليس له حظ في النكاح إلا العقد ، فكانت نسبته إليه أولى ؛ ولهذا يقال له ولي » ، وإن كان الزوج أيضا وليا لنفسه لما انفرد بالولاية وكانت حظه من العقد ؛ وقولهم إن الزوج أقعد بالعقد وأملك به غير صحيح ، بل كل واحد منها ينفرد بما يليه من ذلك .

وجواب آخر ، وهو أنه — تعالى ! — قال : « وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ <sup>١</sup> فواجه الأزواج بالخطاب ثم قال : « أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ » <sup>٢</sup> فخطب غائبا ؛ ولو أراد الأزواج لذكرهم بخطاب المواجهة .

وجواب ثالث ، وهو أن الباري — سبحانه ! — ذكر العفو من جميع الجهات واستوعب جميع مواضعه . فلو كان جهة الزوج يصح فيها العفو من الإثنين قال : « إِلَّا أَنْ يَعْفُوَ » <sup>٣</sup> يريد الزوجات « أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ » <sup>٤</sup> يريد الولي ؛ ثم قال : « وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى » <sup>٥</sup> يريد الأزواج ؛ ولو كان الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج لكان قد أحل بعض الأقسام وهو خطاب الولي وكرر خطاب الزوج ، وحل الخطاب في قوله : « أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ » <sup>٦</sup> على فائدة غير ما حل عليه . « وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى » <sup>٧</sup> أولى من حله على مجرد التكرار والتأكيد .

**114 فصل :** والضرب الثاني ، وهو أن يتعلّق كل واحد منها من الآية بلفظ غير ما يتعلّق به الآخر ويتأوّل لفظه ؛ فقل أن يستدل المالكي على أن ما يخرججه قاتل الصيد

كفارة بقوله - تعالى ١ - : « يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ »<sup>١</sup> ؛ فيقول الشافعي : « هذه الآية حجة لي وذلك أن الله - تعالى ١ - قال : « فَبِزَاءٍ مِّثْلُ مَا قُتِلَ مِنَ النَّعَمِ »<sup>٢</sup> ؛ وهذا تصريح بأنه جزاء عن نفس الصيد وبدل منه لا كفارة .  
والطريق في الجواب عنه أن يقول : « إن الجزاء إنما معناه العدل ؛ يقال : هذا يجزي عن كذا ، أي يقوم مقامه ويجري مجراه ؛ وإذا ثبت ذلك فإن المراد بالجزاء هاهنا تقدير الكفارة ؛ فكانه قال : إن القاتل للصيد متعمدا كفارته أن يهدي هديا يعادل مثل ما قتل من الصيد ؛ فليس في ذلك مانع من كون المخرج على وجه الكفارة .

**115 فصل :** وأما الضرب الثاني من المشاركة في الدليل من جهة العموم ، فهو مثل أن يستدل المالك في أن اعتبار الطلاق بالرجال بقوله - عز وجل ١ - : « الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَبِأَسَاكَةٍ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ »<sup>٣</sup> . إلى ... قوله : « فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ »<sup>٤</sup> ؛ فجعل لكل زوج أن يطلق زوجته ثلاثا ، ولم يفصل بين أن تكون الزوجة حرة أو أمة ؛ فوجب أن يحمل ذلك على عمومها ، واقتضى ذلك أن الحر إذا كانت تحته (20 و) أمة أن يطلقها ثلاثا ؛ وعندهم لا يملك إلا طليقتين . فيقول الحنفي : « هذه الآية حجة لنا ، وذلك أنه جعل لكل زوج أن يطلق زوجته ثلاثا ولم يفصل بين أن يكون الزوج حرا أو عبدا ؛ وهذا يقتضي أنه إذا كان عبدا وتحته حرة أنه يملك ثلاث تطليقات ، وعندهم لا يملك إلا طليقتين ، فكل واحد منها قد تعلقت بعموم الآية . »

والطريق في الجواب عن ذلك أن يبين أنه لا دخول للعبد في الآية وذلك من وجهين :  
أحدهما أن يسلط طريق من يقول : « إن الخطاب المطلق لا يدخل فيه العبد إلا بدليل . »  
والثاني أن يقول : « إن الخطاب بهذه الآية هم الرجال ، فالظاهر أنهم إنما مخاطبون بأحكامهم وما يعتبر بصفاتهم ؛ ولو كان معتبرا بصفات النساء لمخاطبين به وقد ثبت أن العبودية تأثيرا في الطلاق ، فوجب أن يكون ذلك في الرجال المخاطبين . »

(1) قرآن : من الآية 93 من سورة المائدة .

(2) قرآن : من الآية 229 من سورة البقرة .

(3) قرآن : من الآية 230 من سورة البقرة .

**116 فصل :** وقد يلحق بهذا ما ليس منه ، وهو أن يستدل أحدهما بالظاهر من الآية ، فيشاركه الآخر بعمومها ؛ وذلك مثل أن يستدل المالكي في أن الحكمين في جزاء الصيد يجب أن يكونا غير المحكوم عليه كالآمر يجب أن يكون غير المأمور .

فيعارضه الشافعي فيقول : وعموم الآية حجة لنا لأنه قال : «يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عِلَلٍ مِنْكُمْ» وهذا خطاب للمؤمنين والمحكوم عليه منهم ، فجاز أن يكون حاكما في هذه القضية .

والجواب : أن هذا اعتراض على الدليل بالعموم وذلك لا يجوز ؛ بل العموم يخص بالدليل ، لأنه لا خلاف في التعلق بالظاهر ، والتعلق بالعموم مختلف فيه ؛ ولأننا لو قلنا بالعموم هاهنا لجوزنا أن يكون الحاكم هو المحكوم عليه والآمر هو المأمور والشافع هو المشفع ؛ وهذا مما لا خلاف في بطلانه ؛ فيجب أن يحمل هذا على مقتضاة ويخص به عموم قوله منكم .

**117 فصل :** ومما يلحق بهذا الباب مما [لا] يلحق به أن يستدل بنطق ، فيعارضه السائل بدليله ؛ وذلك مثل أن يستدل المالكي في الخلوة أنها لا تقرر المهر بقوله - عز وجل ١ - : «وَأِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ ، وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً ، فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ» فأوجب الله - تعالى - نصف المفروض للمطلقة قبل المسيس ، وهذه مطلقة قبل المسيس فوجب أن يكون لها نصف المفروض .

فيقول المخالف : « هذه الآية حجة لنا لأنها تنضي أنها إذا مستها بيده أنه يجب جمع المفروض . وعندكم لا يجب ؛ فإذا ثبت لنا ووجب جمع المفروض هاهنا سقط قولكم . »

والجواب أن يقال : « هذا استدلال بدليل الخطاب وأنتم لا تقولون به فلا يجوز لكم الاحتجاج به ؛ ألا ترى أنك لو بدأت بالإستدلال بدليل الخطاب ، وأنت مستدل ، ما جاز لك ذلك ؛ فكذلك [20 ظ] إذا استدلت أنا لم يجر لك أن تعارض به ؛ وعلى أن دليل الخطاب إنما يصح التعلق به عند القائل بدليل الخطاب إذا لم يؤد إلى إسقاط النطق ؛ فأما إذا أدى إلى إسقاط النطق فإنه لا يصح التعلق به لأنه فرع للنطق ولا يجوز أن يعترض بالفرع على أصله . وفي هذا الموضع متى أخذنا بدليل الخطاب أدى ذلك إلى إسقاط الخطاب ،

(1) قرآن : من الآية 95 من سورة المائدة .

(2) قرآن : من الآية 237 من سورة البقرة .

وذلك أننا لو قلنا : « إنها إذا دخل بها وسها بيده وجب لها جميع المهر ، لزمنا أن نوجب الجميع وإن لم يسها بيده لأن أحداً لم يفصل بين الموضعين ، وإذا فعلنا ذلك أبطلنا قوله : « وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ ، وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً ، فَنِيصِفُ مَا فَرَضْتُمْ »<sup>(١)</sup> وذلك لا يجوز لما بيناه .

### باب الإعتراض على الإستدلال بالكتاب باختلاف القراءات \*

**118** الإعتراض على الإستدلال بالكتاب من جهة اختلاف القراءات يكون من وجهين :  
— أحدهما : أن يستدل المستدل بقراءة فيعارضه السائل بقراءة أخرى ليتناول القراءة التي استدل بها المستدل .

— والثاني : أن يستدل المستدل بقراءة فيعارضه السائل بقراءة أخرى ليوقف استدلاله بالقراءة التي استدل بها ، كما يعارض الخبر بالخبر والآية والآية والقياس بالقياس .

**119** فأما الأول فنل أن يستدل المالكي على وجوب الوضوء بلمس النساء بقوله : « أَوْ لَأَمْسْتُمْ النِّسَاءَ »<sup>(٢)</sup> فيقول الخالف : « المراد بالآية الجماع والدليل عليه أنه قرئ : « أَوْ لَأَمْسْتُمْ النِّسَاءَ » ، وهذا لا يستعمل إلا في الجماع ، لأنه من فاعلت ، وذلك لا يكون إلا في الجماع لأنه من اثنين ، فأما اللمس باليد فإنه من فاعل واحد ، فلا تستعمل فيه المفاعلة .  
والطريق في الجواب عن ذلك أمران :

أحدهما : أن يبين أن ذلك لا يقتضي الجماع ، فإن الملامسة قد تستعمل في اللمس باليد ، ولهذا روي أن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - نهى عن بيع الملامسة ، والمرد بذلك اللمس باليد ، وإذا كان يستعمل في الأمرين حل عليها .

(١) قرآن : من الآية 237 من سورة البقرة .

(٢) هذا الباب الذي يأتي في المرتبة الرابعة سبق أن أعلن عنه في مرتبة غاشية (انظر الفقرة 80) . وفي نفس الفقرة أعلن مرتبة الرابع مما سيأتي بعد هذا برتبة الخامس ، أي « باب الإعتراض على الإستدلال بالكتاب بدعوى النسخ » .

(٣) قرآن : من الآية 43 من سورة النساء والآية السادسة من سورة المائدة .

والثاني أن يقول : « أنا أجمع بين القرامتين ، فأوجب الوضوء من اللمس باليد بقراءة من قرأ : « أَوْ لَمَسْتُمُ »<sup>١</sup> وأوجب الطهارة بالجماع بقراءة من قرأ : « أَوْ لَمَسْتُمُ » والجمع بينهما أولى من إسقاط أحدهما » .

**120 فصل : والضرب الثاني من الإعتراض على الإستدلال بالكتاب باختلاف القراءة ؛** وذلك مثل استدلال المالكي على أن الحائض إذا انقطع دمها لم يجز وطؤها حتى تغتسل ، بقوله - تعالى ١ - : « وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ »<sup>٢</sup> (بالتشديد) - وأصله يَطْهُرْنَ ، فأبدل التاء طاء وأدغمها في الظاء الثانية ، والتطهر هو الإغتسال بالماء - فيقول [21 و] المخالف : « هذه القراءة معارضة بقراءة أخرى وهي : « وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ »<sup>٣</sup> (بالتخفيف) فإِذَا تَطْهُرْنَ فَاتُّوهُنَّ »<sup>٤</sup> فعلى إباحة الوطء على غاية وهي انقطاع الدم ، فدل على جواز الوطء بعد الغاية ؛ فليس لكم أن تتعلقوا بذلك القراءة الأولى [إلا] ولنا أن تتعلق بهذه » .

والطريق في الجواب عن ذلك أن يبين أن القرامتين لا تناف بينهما ؛ وذلك أنه على إباحة الوطء بالقراءة التي عارضوا بها بشرطين : أحدهما : انقطاع الدم ، والثاني : التطهر بالماء ؛ ألا ترى أنه قال : « وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ ، فإِذَا تَطْهُرْنَ »<sup>٥</sup> فذكر الطهر من الحيض ثم استأنف بعد الغاية لاشتراط الإغتسال في الماء فصار كقولہ - تعالى ١ - : « حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النُّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ »<sup>٦</sup> لما استأنف شرط إيتائهم الرشد بعد النكاح صار [١] شرطين ، فكذاك هاهنا .

وجواب آخر أنه لو لم تقتض تلك القراءة إلا شرطاً واحداً ، وهو الطهر من الحيض ، لأضفنا إليه التطهر بقراءتنا ، لأن حكم القرامتين حكم الآيتين ، فجاز أن يراد بأحدهما حكم سوى ما تقتضي القراءة الأخرى .

**121 فصل :** وقد ألحق بعض المخالفين بهذا الباب ما ليس منه ؛ وهو مثل أن يستدل

(١) قرآن : من الآية 43 من سورة النساء والآية السادسة من سورة المائدة .

(٢) قرآن : من الآية 222 من سورة البقرة ؛ والقراءة المتداولة هي « يَطْهُرْنَ » بالتخفيف .

(٣) قرآن : من الآية السادسة من سورة النساء .



المالكي في إسقاط التابع في صيام كفارة اليمين بقوله - عز وجل - : «فَصِيَامُ ثَلَاثَةٍ»<sup>١</sup> ،  
 فيعارضه الحنفي بما روي عن ابن مسعود<sup>٢</sup> أنه قرأ : «فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِتَابَعَاتٍ»<sup>٣</sup> ،  
 أو يستدل المالكي في الإيلاء بقوله - عز وجل - : «لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّعُ أَرْبَعَةٍ  
 أَشْهُرٍ ، فَإِنْ فَادُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ»<sup>٤</sup> ، وإن ذلك يقتضي أن تكون الفسقة بعد المدة ؛  
 فيعارضه الحنفي بقراءة أبي<sup>٥</sup> فيما روي عنه أنه قرأ : «فَإِنْ فَادُوا فِيهِمْ» .

والجواب عن هذا أن هذه زيادة في القرآن بخبر الواحد ، وذلك لا يصح .  
 وجواب آخر أنهم لم يقرؤوه على أنه من القرآن ، وإنما قرأه على وجه التفسير ، كما روي عن ابن  
 مسعود أنه لقن رجلاً «طَعَامُ الْأَنْثِيمِ»<sup>٦</sup> ، ولم يفهم ، فقال : «طَعَامُ الْفَاجِرِ» وإذا كان تفسيراً  
 منهم لم يلزمنا قبوله مع وجود الخلاف فيه من الصحابة - رضي الله عنهم أجمعين !

### باب الإعتراض على الإستدلال بالكتاب بدعوى النسخ

122 المنازعة بدعوى النسخ تقع من أربعة أوجه :  
 أحدها ، أن ينقل نقلاً صريحاً نسخ آية بآية .  
 والثاني ، أن يدعي نسخ آية متقدمة بآية متأخرة .  
 والثالث ، أن يدعي نسخها بأن ذلك شرع من قبلنا .  
 والرابع أن يدعي [21 ظ] نسخ جميع أحكام الآية بنسخ حكم من أحكامها .  
 وهي كلها اعتراضات غير قاذحة في الإستدلال بالآية ، إلا أن يدلّ الدليل على صحة  
 النسخ .

(1) قرآن : من الآية 89 من سورة المائدة .

(2) هو الصحابي عبد الله بن غافل بن حبيب بن النسخ (32-35/35-55) من فقهاء مكة يعتبر من أوائل من  
 احتق الإسلام ؛ وقد شهد الشاهد كلها وشارك في معركة البرسوك ؛ وكان ملازماً للنبي يحذره إلا أنه شديد الحشية  
 في رواية الحديث ينصب جيبه عرقاً إذا ما حدث به غولاً من أن يكون قد حركه ؛ مات قريباً من اثنين ؛ انظر عنه في  
 E.J. مقال A. J. Wensinck .

(3) قرآن : الآية 226 من سورة البقرة .

(4) قرآن : من الآية 44 من سورة النحل .

(5) انظر أسفله البيان 1 من الفقرة 217 .

**123 فأما الأول ،** فمثل أن يستدل المالكى على إيجاب التقية على الموضع بقوله - تعالى ! - [ «وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ ، طَعَامٌ مَسْكِينٍ» .<sup>١</sup> فيقول الحنفي : « هذه الآية منسوخة بقوله - عز وجل ! - : «فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ»<sup>٢</sup> ، والدليل عليه ما روي عن سلمة بن الأكوع<sup>٣</sup> أن الناس كانوا في ابتداء الصوم يخبرين بين الصوم والقطر ، ثم نسخ بقوله - عز وجل ! - : «فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ»<sup>٤</sup> والطريق في الجواب عن ذلك أن يبين أن النسخ إنما حصل في حق غير الحامل والمرضة والدليل عليه أمران :

- أحدهما : النقل .

- والثاني : الدليل .

**فأما النقل ،** فما روي عن ابن عباس أنه قال : « أثبتت هذه الآية في حق الحامل والمرضع ، أي لم تنسخ .

**والدليل :** هو أنه قال : « فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ »<sup>٥</sup> وهذا يقتضي انقضاء الصوم ، ولا خلاف أن الصوم غير مباحم عليها ، بل هي مخيرة بين أن تصوم وبين ألا تصوم ، وهذا يدل على أن الآية النافذة غير متوجهة إليها ولا رافعة لحكمها من الآية المنسوخة .

**124 فصل :** وأما دعوى النسخ بآية متأخرة ، فهو مثل استدلال أصحابنا في جواز المن والفداء بقوله - جل وعز ! - : «فَأَمَّا مَنْ بَعْدُ وَإِمًا فِدَاءً»<sup>٦</sup> وهذا نص في إباحة المن والفداء ، فيقول الحنفي : « هذه الآية منسوخة بقوله - عز وجل ! - : «[وَأَقْلُوا الْمُشْرِكِينَ»<sup>٧</sup> لأن هذه الآية نزلت في سورة «براءة» ، وهي آخر سورة نزلت ، فكانت نافذة لما قبلها . والجواب أن يبين أنه لا يجوز دعوى النسخ مع إمكان الجمع ، وهاهنا يمكن الجمع بين

(1) قرآن : من الآية 184 من سورة البقرة .

(2) قرآن : من الآية 185 من سورة البقرة .

(3) سلمة بن عمرو بن الأكوع ؛ أول مشاهد الحديبية وقد بايع النبي على الموت عند الشجرة ؛ وقد توفي سنة 693/74 أر 683/64 أر في نهاية عهد معاوية أي عند سنة 679/69 ؛ انظر الإصابية الجزء الثاني رقم 6078 .

(4) قرآن : من الآية 185 من سورة البقرة .

(5) قرآن : من الآية الرابعة من سورة محمد .

(6) قرآن : من الآية الخامسة من سورة التوبة .

الآيتين بأن تحمل إحداها عليه إذا رأى الإمام المصلحة في قتلهم والأخرى إذا رأى المصلحة في المنّ عليهم إلى المفاداة بهم . والجمع بين الآيتين أول من إسقاط حكم إحداها .

125 فصل وأما دعوى النسخ بأنه شرع من قبلنا فهو مثل أن يستدل المالكى على وجوب قضاء الفوات في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها بقوله - عز وجل - : « أقيم الصلاة ليذكرني »<sup>1</sup> فيقول الحنفي : « هذا ليس بشرع لنا ، لأنه خوطب به موسى<sup>2</sup> - عليه السلام ! - وقد نسخت شريعته . »

والجواب عن هذا من وجوه :  
أحدها : أن يبين - إن أمكنه - أن ذلك ليس بمتوجه إلى موسى ، وحده ، بل هو متوجه إلى جميع العباد .

والثاني : أن يقول : « إن الشرع من قبلنا شرع لنا ما لم يثبت نسخه ، وهذا أصل من أصولنا ونحن نبي عليه فروعا ، فإن سلمت وإلا نقلنا الكلام إليه . »

وقد بينّا الكلام [ 22 و ] في هذا في : « أحكام الفصول في أحكام الأصول . »<sup>3</sup>  
والثالث : أن يبين أن هذه الآية محكمة في شرعنا ، معمول بها ، والدليل على ذلك ما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - أنه قال : « مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا ، فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا » فإن الله - تعالى - يقول : « أقيم الصلاة ليذكرني . »<sup>4</sup> فجعلها - صلى الله عليه وسلم ! - حجة ودليلا على قضاء الصلاة عند الذكر ، وهذا يدل على أنها محكمة ؛ ولو كانت منسوخة لم يكن لذكرها في هذا الموضع فائدة .

(1) قرآن : من الآية 14 من سورة طه .

(2) من المذهب أن يقال هنا على Bernard Heller مقال .

(3) انظر ورقة 37 ظهرا و38 ورجها وظهرها ؛ وقد قدم الفصل هكذا : « اختلف الشككيون والنفهاء في أن النبي - من - متعب بشريعة من قبله من الرسل ؛ فذهب طائفة من أصحابنا وأصحاب الشافعي وأبي حنيفة إلى أن النبي غير متعب بشريعة أحد من الأنبياء قبله وأن شريعته بجملة ما ناسخه لجميع شرائع من تقدم من الأنبياء إلا الإيمان وحده ؛ وإلى هذا ذهب القاضي أبو بكر والقاضي أبو جعفر وأبو تمام البصري وذهب [ 38 و ] طائفة أخرى من أصحابنا ومن سائر المذاهب إلى أن شريعة من قبله من الأنبياء شريعة له إلا ما قام الدليل على نسخه . »

قال أبو الوليد [ إلياسي ] - رحمه الله - : وهذا الظاهر عندي وقد تعلق به مالك (...) . ؛ وبه هذا يعظم في سرد أدلة التنوع .

(4) قرآن : من الآية 14 من سورة طه .

**126 فصل :** وأما دعوى نسخ أحكام الآية بنسخ حكم من أحكامها ، فنحو استدلال بعض أصحابنا على أن منفعة الحر يجوز أن تكون صداقا بقوله - عز وجل ١ - : « إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تاجرني ثماني حجج » ١ ؛ فدل على أن رعي الغنم يجوز أن يكون صداقا .

فيقول المخالف : « هذه الآية منسوخة » والدليل عليه أنه جعل الصداق للولي ، ولا خلاف أن ذلك منسوخ . »

والطريق في الجواب عن ذلك من وجهين :  
أحدهما أن يقول : « ليس في الآية شيء منسوخ لأنه يجوز أن يكون قد أضاف الصداق إلى أبيها بحق الولاية ، كما يضاف مال الموكل إلى الوكيل بحق التصرف ، وإذا أمكن الإستعمال لم يجز دعوى النسخ . »  
والجواب الثاني : أنه لو صح أن ذلك منسوخ ، لم يجب أن ينسخ جميع الآية من الأحكام إلا بدليل .

### باب الاعتراض على الاستدلال بالكتاب من جهة التأويل

**127** إعلم أن الاعتراض على الاستدلال من جهة التأويل يكون من وجهين :  
أحدهما : تأويل الظاهر .  
والثاني : تخصيص العموم .

**128** فأما تأويل الظاهر فإنه يكون من وجهين :  
أحدهما : أن يستعمل اللفظ فيما يستعمل فيه كثيرا .  
والثاني : أن يتأول اللفظ ويحملة على ما لا يستعمل فيه كثيرا .

**129** فأما الأول فهو مثل أن يستدل المالكى على وجوب السكنى المطلقة البائن

(١) قرآن : الآية ٢٧ من سورة النقص .

بقوله - تعالى ! - : « أَشْكِرُونَهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ » . « فيقول ابن أبي ليلى :  
« إجمله على التذنب بدليل كذا وكذا » وذكر أدلته في المسألة .

ففي هذه الآية لا يحتاج إلى ذكر مثال لأن لفظ الأمر يستعمل في التذنب كثيرا .  
والجواب عن مثل هذا أن يتكلم المستدل على كلام السائل ودليله بما يفقه ليسلم له دليله .

**130 وأما حمل اللفظ على ما لا يستعمل فيه اللفظ كثيرا ، فمثل أن يستدل المالكي**  
على أن الذي بيده عقدة النكاح هو الولي بقوله - تعالى ! - : « وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ  
تَسُوهُنَّ ، وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً ، فَلَيْسَ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَيْكُمْ مَبْرَأَةٌ ، لَوْلَا أَنْ يَبْلُغَ الْوَلِيُّ  
بِيَدِهِ عَقْدَ النِّكَاحِ » . « ولو كان الذي بيده عقدة النكاح أريد به الأزواج [ 22 ظ ] لقال :  
« إلا أن يعفو أو يعفو » لأنه بدأ مخاطبا الأزواج خطاب مواجهة ، فكان لا يعدل عن  
خطاب المواجهة إلى خطاب الغيبة ، فلما رأيت أنه عدل إلى خطاب الغيبة علمنا أنه أراد غير الأزواج .  
فيقول الشافعي : « ما أنكرت على من يقول : « إن المراد به الأزواج » وإن كان عدل  
عن المواجهة في الخطاب إلى الغيبة ، لأن العدول في الخطاب عن المواجهة إلى الغيبة جائز في لغة  
العرب ، ولهذا قال الله - تعالى ! - : حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَبِئَةٍ »  
ففي مثل هذا يحتاج إلى أن تذكر مثالا لما نريد أن نحمله عليه لنبين أن ذلك جائز في كلام  
العرب ، ثم نذكر بعض أدلته في ذلك ليصح له صرفه عن الظاهر . »

والطريق في الجواب عنه أمران :

أحدهما أن يمنع من مثل هذا في كلام العرب إن أمكن ويتكلم على المثال الذي به مثل ،  
ويفرق بينه وبين ما تأول من الآية .

والثاني أن يتكلم على دليله بما يفقه وليسلم له الظاهر .

(1) قرآن : من الآية السادسة من سورة الطلاق .

(2) هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى القاضي ، ويرى القاضي في ميزان الاعتدال ( الجزء الثالث رقم 3793 )  
أن أبا عبد الله بن أبي ليلى لغة وكذلك ابن عمه عبد الله بن عيسى . ويلاحظ نفس المؤلف في تذكرة الحفاظ ( الجزء الأول ،  
ص 171 ، رقم 165 ) أن « حديثه في وزن الحسن ولا يرتقي إل الصحة لأنه ليس بالمتفق عندهم » وأن وفاته كانت  
في سنة 765/148 .

(3) قرآن : من الآية 237 من سورة البقرة .

(4) قرآن : من الآية 22 من سورة يونس .

**131 فصل :** وقد أُلْحِقَ بعض المخالفين بباب التأويل ما ليس منه ، بأن يستعمل اللفظ على وجه لا يستعمل عليه ؛ وذلك مثل أن يستدل المالكى على أن الأقراء هي الأطهار بقوله - تعالى ! - : « فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ »<sup>١</sup> فأمر الله - تعالى ! - بالطلاق في حال العدة ، ولا خلاف أن الزمان الذي أمر الله بالطلاق فيه زمان الطهر ؛ فدلّ على أن ذلك زمان العدة .

فيقول المخالف : « أحمله على أن المراد به عدة الطلاق لا عدة النساء بدليل كذا وكذا . » ويذكر بعض ما يستدل به على أن الأقراء هي الخيض ؛ وهذا غير صحيح لأن عدة النساء لا تستعمل في أعداد الطلاق في لغة ولا في شرع ؛ ومن حكم التأويل أن يقيله اللفظ ويستعمل فيه ؛ وهذا التأويل لا يليق باللفظ ؛ وأيضاً فإنه قال : « فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ »<sup>٢</sup> وهذا إنما يستعمل في الأزمان . تقول : « افعل كذا قبل الصيف ، ولفي الشتاء » ولا وجه لاستعماله فيما ذكره .

**132 فصل :** وقد مضى الكلام في تأويل الظاهر ؛ والكلام هاهنا في تخصيص العموم . وجهه أن تخصيص العموم لا يحتاج فيه إل أكثر من ذكر الدليل على تخصيص ما يدعيه المخصّص ولا يحتاج أن يبيّن احتمال اللفظ للتخصيص ؛ وذلك مثل أن يستدل المالكى على جواز اللعان بين أهل الذمة بقوله - تعالى ! - : « وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ »<sup>٣</sup> ولم يخص مسلماً من كافر . فيقول الحنفى : « هذا مخصص بالقياس لأن الذمّي ليس من أهل الشهادات ، فلم يكن من أهل اللعان كالمجنون . »

والطريق في الجواب عنه ، أن يتكلم المالكى على القياس بما يبطله ليسلم له الإستدلال بالعموم ؛ وذلك [ 23 و ] مثل أن يقول : « علكم تبطل بالأعمى المجنون »<sup>٤</sup> والفاستق ، فإنها ليس من أهل الشهادة ومع ذلك هما من أهل اللعان ؛ ثم يقول : « إن المعنى في المجنون أنه ليس بمكلف ، فلم يكن من أهل اللعان ، وليس كذلك فيما عاد إلى مسائلتنا ، فإن الذمّي من المكلفين ، فأشبهه المسلم العدل . »

(1) قرآن : من الآية الأولى من سورة الطلاق .

(2) قرآن : الآية السادسة من سورة النور .

(3) أي الأكمة ، المولود أعمى .

**133 فصل :** وقد أجاب بعض أصحاب أبي حنيفة عن هذا بما ليس بجواب ؛ وذلك مثل أن يستدل الحنفي أن الصبي إذا مات وكان ممن لا يؤلد له ، وترك زوجه حاملاً أن اعتدادها يكون بالحمل بقوله - تعالى ! - : « وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ » . فيقول المالكي : « أخصّه بالقياس أن هذا حمل يتيقن انتفاؤه ممن تعدد منه ، فوجب ألا يقع الإعتداد به ، كما لو جاءت به لأكثر من ستين . »  
 فيقول الحنفي : « لا يجوز ابتداء تخصيص القرآن بالقياس ، وهذه الآية لم يدخلها التخصيص فلا يجوز ابتداء تخصيصها بالقياس ؛ وهذا ليس بصحيح . »

والطريق في الجواب عنه من وجهين :  
 أحدهما : أن يقول : « إن عندي يجوز تخصيص الآي بالقياس ، ويدل ذلك إن شئت ، بأن القياس دليل شرعي ، فجاز أن يبتدأ تخصيص الآية العامة به كآية الخاصة والخبر . »

والوجه الثاني : أن يبين أنه دخل الآية التخصيص ، فيسلم له حيثل ما أراد وذلك أن يقول : « هذه الآية قد دخلها التخصيص بالإجماع لأنه لا خلاف بين الأمة أن الحمل لو ظهر بعد موته لم يعتد به ؛ فإذا ثبت هذا ، بطل ما قالوه . »

### باب الإعتراض على الإستدلال بالكتاب بالمعارضة

**134** الإعتراض على الإستدلال بالكتاب بالمعارضة لا يخلو أن يكون ينطق أو بعلته . فإن كان ينطق لم يخل من ثلاثة أحوال : إما أن يكون أخص منه أو أعم منه ، أو مثله في العموم .

**135** فإن كان أخص فهو مثل أن يستدل الشافعي أو الحنفي على أن البيع يوم الجمعة إذا قعد الإمام على المنبر وأخذ في الخطبة صحيح بقوله - تعالى ! - : « وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ »

وَحَرَّمَ الرُّبَا»<sup>١</sup> فيعارضه المالكي بقوله - تعالى - : «فَاسْتَعِزَّوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ»<sup>٢</sup> والذي يقضي الفساد ، فوجب أن يكون البيع في ذلك الوقت فاسدا ؛ وربما أجاب بعض أصحاب أبي حنيفة في مثل هذا : «إن آيتنا متفق عليها وآيتكم مختلف فيها ، والعام المتفق عليه أولى من الخاص المختلف» .

وهذا غير صحيح لأن ما يقابل الخاص من هذا العموم مختلف فيه ؛ فلا معنى لقولهم : «وإذا تعارض في هذا القدر الخاص والعام ، كان الخاص أولى» لأنه يتناول موضع الخلاف على وجه غير محتمل ، والعام يتناوله على وجه محتمل ، فكان ما قلناه [ 23 ظ ] أولى ؛ ولأن في الأخذ بالخاص جمعا بين الآيتين واستعمالا لهما ، وفي الأخذ بالعام اطراح إحدى الآيتين ؛ وذلك غير جائز مع القدرة على استعمالها .

**136 فصل : وإن كان أعم منه ، فتل أن يستدل المالكي على تحريم وطء الخائض قبل الغسل بقوله - تعالى - : «فَاغْتَسِلُوا الشَّاءَ فِي الْمَجِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ»**<sup>٣</sup> فيعارضه الحنفي بقوله - تعالى - : «يَسْأَلُكُمْ خُرْتُ لَكُمْ فَأَنُتُوا خُرْتُكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ»<sup>٤</sup> والجواب أن يقال : «إن آيتنا يقضي بها على آيتكم لأنها تتناول موضع الخلاف على وجه خاص ، وآيتكم تتناول موضع الخلاف بعمومها على وجه محتمل ، فتحمل آيتكم على غير الخائض بدليل ما استدللنا به .»

**137 فصل : وإن كان مثله ، لم يخل من ثلاثة أحوال : إما أن يكونا عامين أو خاصين ، أو كل واحد منهما خاص من وجه ، عام من وجه .**

**138 فأما كونها عامين ، فتل أن يستدل المالكي في جواز المن والقداء بقوله - عز وجل - : «فَأَمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِنَّا فِدَاءٌ حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا»**<sup>٥</sup> فيعارضه الحنفي بقوله

(1) قرآن : من الآية 225 من سورة البقرة .

(2) قرآن : من الآية التاسعة من سورة الجمعة .

(3) قرآن : من الآية 222 من سورة البقرة .

(4) قرآن : من الآية 223 من سورة البقرة .

(5) قرآن : من الآية الرابعة من سورة محمد .



— عز وجل! — : « مَا كَانَ لِشَيْءٍ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُخْرَجَ فِي الْأَرْضِ ، تُرِيدُونَ عَرَصَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ »<sup>١</sup>.

والطريق في الجواب في مثل هذا من وجوه : أحدها أن يقول : « أنا أجمع بين الآيتين فأحل آيتكم على أن ذلك حكمه إذا رأى المصلحة فيه ، وأحل آيتنا على أن ذلك حكمه إذا رأى في المنّ والفداء المصلحة والجمع بين الآيتين واستعمالها أول من إسقاط إحداها . »  
والثاني أن ينسخ الأول من الآيتين بالثانية بأن يقول : « آيتنا متأخرة وآيتكم متقدمة ، وذلك أن آيتكم نزلت في بدر وآيتنا نزلت بعدها » . ولهذا قال ابن عباس — رضى الله عنه ! — في آيتهم : « إنها كانت في يوم بدر والمسلمون يومتد قليل . فلما كثروا ، واشتد سلطانهم أنزل الله — تعالى ! — : « فَإِنَّمَا مِنَّا بِعَدُوٍّ وَإِنَّمَا فِدَاءٌ حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا »<sup>٢</sup>.

والثالث أن يرجح استعمال آيته على آيتهم ببعض أنواع الترجيح ، إن وجد إلى ذلك سبيلا .  
**139 فصل :** فإن كانا خاصين لا يمكن استعمالهما ؛ ولم أجد لذلك مثالا في الكتاب في « مسائل الخلاف »<sup>٣</sup> ؛ والطريق في الجواب إن وجد أن ينسخ الأول منها بالثاني إن عرف التاريخ ؛ وإن لم يعرف التاريخ رجح الحكم بإحداها على الحكم بالأخرى بوجه من الوجوه الترجيح .

**140 فصل :** وإن كان كل واحد منها عاما من وجه خاصا من وجه ! وذلك مثل أن يستدل المالكي على أنه لا يجمع بين الأختين بملك اليمين بقوله — تعالى ! — : « وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ »<sup>٤</sup> ولم يفرق بين النكاح وبين ملك اليمين ؛ فيعارضه المخالف [ 24 ] بقوله — تعالى ! — : « وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ »<sup>٥</sup> ولم يفرق بين الأختين وغيرهما ؛ فليس للمستدل أن يحمل آية المسائل على غير الأختين بأن آيته خاصة في الأختين ، إلا وللسائل أن يحمل آية المستدل على غير ملك اليمين بأن آيته خاصة في ملك اليمين .

(2) قرآن : من الآية الرابعة من سورة محمد .

(1) قرآن : من الآية 67 من سورة الأعداء .

(2) ذكر الياحي هذا الكتاب ثلاث مرات ، أي كذلك في القرنين 168 و 441 . ولما عُدِّي إن كان بعض كتابنا من تأليفه أو من تأليف شيعته لم يسعنا الشرح .

(4) قرآن : من الآية 36 من سورة النساء .

(3) قرآن : من الآية 23 من سورة النساء .

والطريق في الجواب عن مثل هذا ، إن وقع ، أن يرجح المستدل استعمال آيته على آية السائل وذلك بأن يقول : « في هذا استعمال آيتنا أولى ، لأنه قصد بها بيان ما أبيع جمعه في النكاح ، وما منع منه ، وآيتكم إنما قصد بها بيان الحالة التي أجز فيها نكاح الإمام ، والآية التي قصد بها بيان الحكم اختلف فيه أولى من الآية التي لم يقصد بها ذلك ، ولهذا قال علي وعثمان : « أحلتها [ما] آية وحرمته [ما] آية والتحريم أولى » ؛ أو يقول : « آيتكم مخصوصة بالأمهات والبنات وآيتنا لم يطرأ عليها تخصيص فكان الأخذ بها أولى » .  
وقد بينته في : « إحكام الفصول ... »<sup>1</sup>

#### 141 فصل : فأما إذا كانت المعارضة بعلة ، فلا يخلو أن تكون الآية المستدل بها :

نصاً لا يحتمل التأويل  
أو ظاهراً يحتمل التأويل  
أو عموماً يحتمل التخصيص

142 فإن كان نصاً لا يحتمل التأويل ! وذلك مثل أن يستدل المالكي على جواز نكاح حرائر أهل الكتاب بقوله - تعالى - : « وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْنَهُنَّ أَجُورَهُنَّ » .<sup>2</sup> فيعارضه من يذهب إلى رأي الحسن البصري - رحمه الله ! - بأن هذه كافرة فلا يجوز نكاحها إذا كانت أمة ، فيقول المالكي : « هذه معارضة الكتاب بالقياس ، وذلك غير جائز ولا خلاف بين أهل العلم في أنه لا يجوز معارضة نص الكتاب بالقياس ولا بغيره من الأدلة » .

143 فصل : وإن كانت الدلالة ظاهراً يحتمل التأويل ! مثل أن يستدل المالكي على وجوب السكنى للمطلقة المبتونة بقوله - عز وجل - : « أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ

(1) ورقة 15 ظهرها و16 ورجها .

(2) نذكر القارئ بفصل G. Vajda ، أهل الكتاب في E.J. .

(3) قرآن : من الآية الخامسة من سورة المائدة .

(4) الحسن بن أبي الحسن البصري (21/641 - 110/728) من أبرز شخصيات القرن الأول ، انظر عنه في

E.J. مقالاً بعنوان إقصاء .

مِنْ وَجِدْكُمْ . « فيعارضه الخنيلي<sup>2</sup> بأن يقول : « احمله على التدب بدليل أن من لا نجب لها النفقة لا نجب لها السكنى كالأجنبية » .

والطريق في الجواب عنه . أن يتكلم على القياس بما يفقه ليسلم له الإستدلال بالآية فيقول : « إن النفقة في مقابلة التمكين من الإستماع ، والمبتوتة غير ممكنة ، فلذلك لم نجب لها ، وليس كذلك هذا فإنه حرز القسب وحفظه ثابت » .

**144 فصل :** فإن كان عاما يحتمل التخصيص كاستدلال المالكي على أن الحر إذا عدم الطول أو خاف العنت جاز له نكاح أربع إماء لقوله - تعالى ! - : « فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ » فيقول الشافعي : « هذا مخصوص بالقياس ، وهو أن هذا حر متمسك بنكاح فلم يجز له نكاح أمة كما لو كانت تحت حرة . »  
والطريق في الجواب عن ذلك أن يتكلم على القياس بما يفقه ليسلم له الدليل .

وقد أجاب [24 ظ] عن ذلك بعض الأصوليين بأن لا أجيز ابتداء تأويل الظاهر ولا تخصيص العموم بالقياس ؛ وليس بصحيح ؛ وقد بينت هذا في « إحكام الفصول في أحكام الأصول . »<sup>4</sup>

### باب الكلام على ما يلحق بالإستدلال بالكتاب وليس منه

**145** إعلم أنه قد يلحق بالإستدلال بالكتاب ما ليس منه ، وذلك نحو أن يستدل أبو حنيفة في وجوب التتابع في صيام كفارة اليمين بما روي عن ابن مسعود أنه قرأ : « قَصِيَامُ

(1) قرآن : من الآية السادسة من سورة الطلاق .

(2) عن مؤسس المذهب من القيد أن تحيل على E.I.<sup>2</sup> مقال H. Laoust .

(3) قرآن : من الآية الثالثة من سورة النساء .

(4) ورقة 17 وجهها وظهرا .

ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ<sup>١</sup> متتابعات ؛ وهنا وما أشبهه لا يصحّ التعلّق به ، لأن القرآن لا يثبت بأخبار الآحاد وإنّما يثبت بطريق مقطوع به ؛ وإذا لم يثبت أنّه قرآن لم يثبت حكمه ؛ وعلى أنّ هذا لو ثبت أنّ ابن مسعود قرأ به لحمل على أنّه قرأ به تفسيراً للآية ، كما روي عنه أنّه كان يقرأ : « إِنَّ شَجَرَةَ الزُّقُومِ طَعَامُ الْيَتِيمِ »<sup>٢</sup> ، طَعَامُ الْكَافِرِ على وجه التفسير ، لما لم يفهم المتلفّس منه. اليتيم ؛ فكان يقول : « طعام اليتيم » فقال ابن مسعود : « طعام القاجر » ليفهمه به معنى اليتيم .

(١) قرآن : من الآية ٨٩ من سورة المائدة .

(٢) قرآن : الأيتان ٤٣ و ٤٤ من سورة البقرة .

## V

## باب الاعتراض على الاستدلال بالسنة

146 قد مضى الكلام في الاستدلال بالكتاب والاعتراض عليه والجواب عنه .  
والكلام هاهنا في الاعتراض على الاستدلال بالسنة وذلك في فصلين :  
أحدهما : الإسناد  
والآخر : المتن  
وأنا أفرد كل واحد منها في باب آيين فيه وجوه الاعتراضات والأجوبة .

## باب الاعتراض على الاستدلال بالسنة من جهة الإسناد

147 الإسناد على ضربين : تواتر وآحاد .  
فأما التواتر ، فهو ما يقع العلم بمخبره ضرورة من جهة الخبر به ، وهو ما ترويه الجماعة عن الجماعة ، وهو على ضربين : أحدهما : تواتر على اللفظ . والآخر : تواتر على المعنى .  
فأما التواتر على اللفظ ، فهو أن تنقل الجماعة لفظا واحدا ومعنى واحدا وذلك مثل استدلال المالكي بنقل أهل المدينة للصاع ، وهذا مما لا يصح أن يعارض جملة ولا يتلقى إلا بالقبول والعمل ، ولذلك لما احتج به مالك - رحمه الله ! - على أبي يوسف رجع إليه ، واعتقد مخالفة أبي حنيفة .  
وأما التواتر على المعنى ، فمثل أن تنقل جماعة أخبارا مختلفة تنفرد كل طائفة بخبر . وتستحق الأخبار كلها في معنى من المعاني ، ويقصد المستدل بها إثبات ذلك المعنى الذي اتفقت الأخبار عليه ، فإن ذلك يكون تواترا من جهة المعنى ، وذلك مثل استدلالنا في غسل الرجلين على الرافضة<sup>1</sup> ، وفي المسح على الخفين مع الخوارج<sup>2</sup> والرافضة بالأخبار المروية في ذلك عن النبي - صلى الله عليه وسلم !

(1) فرقة من عللة الشيعة ترفض إمامة ثلاثة الخلفاء الراشدين السابقين لعلي .

(2) أقدم فرقة دينية إسلامية ، انظر عنها في E.L.<sup>3</sup> مقال G. Levi Della Vida .

والإعتراض على ذلك بأن يقال : « هذه أخبار آحاد ونحن لا نقول بها . »  
والطريق في الجواب عنها أن يقال [ 25 و ] : « إن أخبار الآحاد عندنا طريق لإثبات الحكم ، فإن سلمتم لنا وإلا فقلنا الكلام إليه . »

والجواب الثاني أن يقال : « ليست بأخبار آحاد ، بل هي متواترة على المعنى ، لأن هذه الأخبار ، وإن كانت مختلفة ، إلا أنها متفقة في غسل الرجلين ومسح الخفين ؛ وبهذه الطريقة ثبت لنا العلم بشجاعة علي بن أبي طالب وحماء حاتم<sup>١</sup> ، وغير ذلك . »

وجواب ثالث : وهو أن هذه الأخبار مع اختلافها لا يجوز أن تكون كلها زورا وكذبا ، وإن كان كل واحد منها خبر آحاد ، ألا ترى أن الجماعة الكثيرة إذا أخبروا عن اعتقادهم لا يجوز أن يكون جميعهم كذبة ، بل يجب أن يكون فيهم صادق ، فكذلك هاتان ؛ وإذا ثبت الصدق في واحد منها<sup>٢</sup> ، كفى ذلك في وجوب النصير إليه والعمل به .

**148 فصل : في الإعتراض على أسانيد الأخبار المحتج بها :** الإعتراض على أسانيد الأخبار من وجهين :

أحدهما : من جهة المطالبة والتصحيح

والثاني : من جهة القدح والتجريح .

فأما المطالبة ، فهو أن يروي حديثا ، فيطالبه بتصحيح إسناده وبيان طريقه . والإخبار على ضربين : منها ما تحسن المطالبة بتصحيح إسناده وبيان طريقه . ومنها ما لا يحسن ذلك فيها .

**149 فأما المواضع التي يحسن فيها ، فهو أن يستدل بحديث منكر ، أو يستدل بحديث لم يشتهر ولم يعرف بالصحة ، وذلك مثل أن يستدل الحنفي بما يرويه عن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - أنه قال : « الْمُخْتَلِعَةُ يَلْحَقُهَا الطَّلَاقُ مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ وَكُلُّ نَيْءٍ خَطَأٌ إِلَّا السَّيْفُ . »** وغير ذلك من الأخبار المنكرة ؛ فيحسن أن يطالب في مثل هذا بتصحيحه وبيان طريقه .

(1) عن حاتم بن عبد الله بن سعد الشاعر القارس الجاهلي الذي عاش في النصف الثاني من القرن السادس إلى بداية السابع والاشتهر ببسنائه ، انظر E.I.I. مقال حاتم الطائي بإسعاد G. Van Arensdonk .  
(2) في الأصل : منه .

والطريق في الجواب عن هذا ، أن يبين إسناده أو يحيل على كتاب مشهور ، وقد اشترط صاحب[ه] الصحة واعتمد مؤلفه صحيح الحديث وعرف بذلك ، مثل أن يحيل على الموطأ أو أحد الصحيحين ؛ أو غير ذلك من الكتب التي تجري مجرى الصحيحين ؛ فإن أحال على الكتب التي تشتمل على الصحيح وغير الصحيح ، لم يثبت بذلك الحديث ولم يصح الاحتجاج به .  
هذا الذي ذكره أصحابنا في صدر هذا الفصل ، وذلك لا يصح عندي إلا مع القول بالمراسيل ؛ فأما من لم يقل بالمراسيل ، فإنه يجب عليه تبين الإسناد لينظر فيه المستدل عليه كما ينظر في سائر الأدلة .

**150 فصل :** وأما ما لا تحسن المطالبة بالإسناد فيها من الأحاديث ، فما شهر منها وانتشر وعُلمت صحته ، نحو أن يستدل المالكي بقوله - صلى الله عليه وسلم ! - : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » وبأن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - مسح جميع رأسه [25 ط] في الوضوء ؛ فهذا وما أشبهه من الأخبار المشهورة يستغنى عن طلب إسناده لشهرتها ؛ فإن تعنت مُعْتَمِدُهَا بالمطالبة بالإسناد دل ذلك على ضعفه وتعلقه بما لا فائدة في التعلق به .  
وإجواب عنه أن يقال : « قد أجمعت الأمة على قبوله ، فمنهم من عمل به ، ومنهم من تأوله ؛ والإجماع على صحة الإسناد كالإجماع على صحة الحكم ؛ ولو أجمعوا على صحة الحكم ، لم يكن للخصم المطالبة بالدليل عليه ولا النظر في صحته ؛ فإذا أجمعوا على صحة الإسناد لم يكن له أيضا النظر في صحته . »

**151 باب في الطعن والتقدح في الإسناد :** قد مضى الكلام في المطالبة ببيان الإسناد ، والكلام هاهنا فيما يقدح به في الإسناد ويرد به الحديث .  
والتقدح في إسناد الحديث من وجهين :  
أحدهما : أن يقدح في الراوي بظن يوجب رد حديثه .  
والثاني : أن يذكر أنه مجهول .

(1) نلاحظ أن المؤلف الباجي لا يحيل على كتب الصحاح إلا نادرا ؛ فبالإضافة إلى إحاطته هنا إلى موطأ مالك وال صحيح مسلم وصحيح البخاري ، لم يحل إلا مرة ثالثة على سنن الدارقطني في فقرة 264 .  
(2) هكذا بالأصل وهو صحيح ، والأحسن منه : متعنت .

## 152 فأما الطعن في الراوي فن وجوه :

أحدها : أن يقول : « إنه كذاب » ؛ وذلك مثل أن يستدل الشافعي في قتل من وقع على بهيمة بما روي أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : « مَنْ وَقَعَ عَلَى بَهِيمَةٍ فَأَقْتُلُوهُ وَأَقْتُلُوا الْبَهِيمَةَ مَعَهُ ! » فيقول المالكي : « هذا يرويه إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة المدني » ؛ وقال جماعة من أصحاب الحديث<sup>2</sup> : « هو كذاب يضع الحديث » .

والجواب عنه أن يبين للحديث طريقا آخر من غير جهة إبراهيم إن أمكنه .

فصل : والثاني : أن يذكر طعنا في دينه ، فيوجب ذلك رد حديثه ، مثل أن يستدل أصحاب أبي حنيفة في مسألة القهقهة في الصلاة بما روى معبد الجهني<sup>3</sup> أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أمر من قهقهه خلفه بإعادة الوضوء والصلاة . فيقول المالكي : « هذا يرويه معبد الجهني وهو قدري<sup>4</sup> دأية ، فلا يصح الاحتجاج به » .

فصل : والثالث : أن يذكر أنه معروف بكثرة الخطأ والغفلة ، مثل أن يحتج الحنفي في وجوب الوتر بما يروي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : « إِنَّ اللَّهَ زَادَكُمْ صَلَاةً إِلَى صَلَوَاتِكُمْ وَهِيَ الْوُتْرُ » . فيقول المالكي : « هذا يرويه أحد بن عبد الرحمن بن وهب<sup>5</sup> عن عمه ، وكان تغير حفظه وساء ؛ وهذا الحديث من جملة ما أنكر عليه وعرف به اختلاطه فلا يصح الاحتجاج به » .

والطريق في الجواب عنه أن يبين للحديث طريقا آخر إن وجد إلى ذلك سبيلا .

(1) هو إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأنصاري المدني ؛ وفي ميزان الاعتدال ( الجزء الأول رقم 36 ) تعرض لاختلاف رجال الحديث في صحة ما ينقل ؛ فإن كان البعض يرى مروياته متأكرا أو ضعيفة فبقدره يجد فيه ثقة .

(2) من الحديث أن فيه التناقض إلى مقال أهل الحديث في E.J.<sup>2</sup> بإسناد J. Schacht .

(3) في ميزان الاعتدال ( الجزء الثالث رقم 1629 ) معبد الجهني تابعي صدوق في نفسه لكنه من سنة سيئة فكان أول من تكلم في القدر إلى حد أن الحسن بنى الناس عن مجالسته وقال : هو ضال مضل . ويذكر أنه قد يكون معبد بن عبد الله بن عزم الذي قتله الحجاج صبرا لخروجه مع ابن الأشعث بعد أن قاتل معه المرواني كلها وأن ابن معين قد وثقه ؛ أما صاحب الإصابة ( الجزء الثالث رقم 4005 ) فيقدم معبد بن خالد الجهني أبا زهرة وينقل عن الواقدي أنه أسلم قديما وكان أحد الأربعة الذين حلوا ألوية جهنية يوم فتح مكة ؛ ويضيف أنه يلزم البادية وقد مات سنة 691/72 ، وهو ابن بضع ومئتين سنة ؛ ويرى أن له صحة ورواية عن أبي بكر وعمر إلا أنه يشك في أنه القدري الذي قتله الحجاج . ومن القدري الذي هو لقب للمعتزلي انظر في E.J.<sup>2</sup> مقال قدريه بإسناد D. B. Macdonald .

(4) في ميزان الاعتدال ( الجزء الأول رقم 426 ) أبو عبيد الله المصري يختلف في صحة ما يروي من الحديث وقد توفي في 577/264 .



**153 فصل :** وأما دعوى الجهالة ، فقل أن يستدل الحنفي على جواز الوضوء بالنبذ بما روي عن ابن مسعود أنه قال : « كنت مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم ! - ليلة الجن » فقال : « أَمَعَكَ مَاءٌ يَا أَبَنَ [26] مَسْعُودٍ ؟ فَقُلْتُ : لَا وَلَقَدْ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِلَّا إِذَا وَءَ فِيهَا نَبِيذٌ ! فَقَالَ : تَمَرَةٌ طَيِّبَةٌ وَمَاءٌ طَهُورٌ . »<sup>١</sup> ثم توضحاً وصلى ! فيقول له المالكي : « هذا يرويه أبو زيد » وهو مجهول ، فلا يصح الاحتجاج به .  
والطريق في الجواب عنه أن يعرف بالراوي ويبين من حاله ويذكره بما يشهد به مثله .  
والثاني : أن يبين للخبر طريقاً غير هذا .

**154 فصل :** وقد يلحق بهذا ما ليس بقدرح في الحديث وذلك على أوجه :  
منها أن يقول : « إن هذا الحديث مرسل » ، وذلك مثل استدلال المالكي على أنه لا يحس القرآن إلا طاهر بما روى مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله - صلى الله عليه وسلم ! - لعمر بن حزم : « لَا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ . » فيقول الداودي : « هذا مرسل ، وليس بحجة » .  
والطريق في الجواب عن ذلك أن يقول : « إن المرسل حجة » ، وهذا أصل من أصولنا ، ونحن نبي فروعنا على أصولنا ؛ فإن سلمتم وإلا نقلنا الكلام إليه .

- (١) ابن حنبل في مسنده بالجزء الخامس ورقم 3810 : نفس الحديث مع إضافة : « كنت مع النبي - ص - ليلة بقي الجن » .  
(2) بنسب المصدر شليق الناشر أحمد محمد شاكر يفيد أن الحديث إسناده ضعيف فيلزم من أن أبا داود والترمذي قد خرجاه وأن من رواه أبا خزامة البصري راشد بن كيسان وهو ثقة وثقه ابن معين وغيره ، إلا أن أبا يزيد مجهول لا تعرف له رواية غير هذا الحديث .  
(3) في ميزان الاعتدال (الجزء الثالث رقم 3179) أبو زيد مولى عمرو بن سريث لا يعرف ولا يصح حديثه وأن البخاري قد ذكره في الصفراء وأن أبا أحمد الحاكم حكم عليه بأنه رجل مجهول . وبليت التعهي أن لم يفت له حل غير هذا الحديث الذي يرويه عن ابن مسعود ورويه عنه أبو خزامة .  
(4) في مسند ابن حنبل (الجزء الخامس رقم 3782) إسناده آخر يراه الناشر صحيحاً وهو : حدثنا يحيى بن اسحاق حدثنا ابن طيبة عن قيس بن الحجاج عن حشاش الصنعاني عن ابن عباس عن ابن مسعود . أما عن النبي فيذكر الناشر أنه غير ما يفهم الناس عادة من هذا اللفظ ويؤكد نقله عن أبي العالية أنه ماء تلقى فيه تمرات فيصبر حلوا .  
(5) في تقريب التهذيب لابن حجر (ج 1 ، ص 405 ، ر 215) نسب إلى الأصناف وذكر كفاً في الاعتبار لتعذ من الطبقة الخامسة بدون في 752/135 من سنة .

والثاني أن يقول : « إن هذا أقوى من المسند لأن هذا الكتاب بمنزلة المتواتر عندهم بتواترته ، وبه ثبت أهل المدينة أسنان الزكاة ، فبطل ما تعلقوا به . »

**155 فصل :** ومن ذلك أيضا أن يقال : « إن هذا مجهول لأنه لم يرو عنه إلا واحد ؛ وذلك مثل استدلال المالكي على أنه لا يجوز بيع الرطب بالتمر بما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - أنه سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال : « أَيْتَقَصُّ الرُّطْبُ إِذَا جَفَّ ؟ » قَالُوا : « نَعَمْ ! » قَالَ : « فَلَا إِذَا ! » فيقول الحنفي : « هذا الخبر لم يروه إلا زيد أبو عياش وهو مجهول لأنه لم يرو عنه إلا عبد الله بن يزيد<sup>١</sup> ومن لم يرو عنه إلا واحد لا يقبل خبره . كما أن من زكاه وأخير بعدائه واحد لا يقبل خبره . »

والجواب عنه أن يقول : « إنه ليس من شرط الراوي عند أكثر أصحابنا أن يروي عنه اثنان ولا أن يخبر بعدائه اثنان ، بل تثبت عدالته بخبر الواحد ، وذلك بخلاف الشهادة ؛ ألا ترى أن الشهادة يعتبر في إثبات الأحكام بها عدد الشهود ، ولا يعتبر ذلك فيا طريقه الخبر . »  
**جواب آخر** وهو أن يبين شهرته ، وذلك أن يقول : « إن هذا زيد أبو عياش مول بني مخزوم روى عند عبد الله بن يزيد وعمران بن أبيس<sup>٢</sup> وغيرهما . »

**جواب آخر** وهو أن يبين للحديث طريقا أخرى من غير طريق زيد أبي عياش ، إن أمكنه .

**156 فصل :** وما يقدح به في الحديث وليس يقدح أن يقول : « هذه الزيادة انفرد بها فلان وقد خولف فيها ، وذلك مثل أن يستدل المالكي على أن قراءة الإمام قراءة للمأموم بما رواه أبو خالد الأحمر<sup>٣</sup> عن محمد بن عجلان<sup>٤</sup> عن زيد بن أسلم<sup>٥</sup> عن

(١) في لسان الميزان لابن حجر (الجزء السابع ، رقم 3831 ، ص 224) ذكر زيد بن عياش الزرقي أبو عياش السدي .

(٢) لم نستطع التعرف على المعنى بالذکر لكثرة من يحمل هذا الاسم .

(٣) لم نلق عليه ، وإنما على من يحمل اسم عمران بن أس وهما اثنان في ميزان الاعتدال (الجزء الثاني) ، والطاهر أن صاحب رقم 2185 هو الأول لأنه صدوق وثوقي في 735/117 ، أما الثاني فقد سجلت عليه مأخذ .

وقد يكون عمران بن أبي أس القرشي العامري المدني . وهو ثقة وثوقي كذلك في 117 . انظر تقريب التهذيب (ج 2 ، ص 82 ، ر 715) .

(٤) ذكره الذهبي في الطبقة السادسة من تذكرة الحفاظ (الجزء الأول ، رقم 258 ، ص 272) وقال عنه ثقة جماعة ومن مشاهير محدثين ؛ ولد في سنة 732/114 وتوفي سنة 805/189 .

(٥) في ميزان الاعتدال (الجزء الثالث رقم 925) إمام صدوق مشهور يروي عنه مالك .

(٦) في ميزان الاعتدال (الجزء الأول رقم 2938) ذكر يزيد بن أسلم مول عمر ، وهو ثقة روى عن حماد بن يزيد . وفي تذكرة الحفاظ (الجزء الأول رقم 118) أنه من علماء الأبرار ، وأنه توفي في 754/136 .

أبي صالح<sup>١</sup> عن أبي هريرة<sup>٢</sup> قال : « قال [26 ظ] رسول الله - صلى الله عليه وسلم ! -  
« إِنَّمَا جُعِلَ الْإِيمَانُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا وَإِذَا قَرَأَ فَاتَّقِصُوا . » فيقول  
الشافعي : « هذا انفرد به أبو خالد الأحمر . وقد خولف فيه . »  
والجواب عنه من وجهين :

أحدهما أن زيادة الثقة مقبولة لجواز أن ينفرد بسياعها ، وقد بينا ذلك في « إحكام الفصول... »<sup>٣</sup>  
والثاني أن يبين متابعة غيره له ، فيقول : « لم ينفرد . بل قد تابعه عبد الله بن المبارك<sup>٤</sup>  
عن محمد بن سعد<sup>٥</sup> عن محمد بن عجلان<sup>٦</sup> . »

**157 فصل :** وما يقدح به في الحديث وليس يقدح أن يقول : « الحديث ضعيف »  
أو يقول : « هذا الحديث مما قد اختلف أهل العلم بالحديث في قوله في التضعيف » ولا يبين  
وجه الضعف ؛ وذلك مثل أن يستدل المالكي في الوضوء من مس الذكر بما روي عن النبي  
- صلى الله عليه وسلم ! - أنه قال : « مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ » فيقول الحنفي : « هذا  
الحديث لا يحتاج به لأن يحییى بن معين<sup>٧</sup> قال : « ثلاثة أخبار لا تصح عن النبي - صلى

(1) في ميزان الاعتدال (الجزء الثالث) ذكر لاثنتين يحملان هذه الكنية وكلاهما يروي عن أبي هريرة ؛ إلا أنه  
من الأول أن يكون الثاني (رقم 3275) أي أبا صالح الأشعري الأزدي يروي أيضا عن أبي عبد الله الأشعري ؛  
فهو ثقة ، أما الآخر أبو صالح الحوزي (رقم 3273) فقد ضعفه يحيى بن معين .

(2) من الذين ترجم لهم صاحب ذخيرة الثور لكثرة ما يروي عنهم مالك ؛ ويري أن اسمه يختلف فيه وقد يكون  
عبد الرحمن بن حضر ؛ وقد لازم النبي كثيرا حتى إن البخاري يؤكد أن قد روى عنه أكثر من ثلاثمائة رجل بين صحابي  
وتابعي ؛ وقد مات بالمدينة في 677/57 على بعض الأقوال (رقم 2 ص 44) ؛ انظر أيضا في E.J. مقال J. Robson .  
(3) ورقة 36 ظهرا و 37 وجها .

(4) في لسان الميزان (الجزء الثالث رقم 1372) : شيخ ليس بالمعروف ؛ إلا أن نص التبايني يدل على أن الحديث  
هذا مشهور وثقة ؛ وقد فكرنا في الإمام عبد الرحمن صاحب كتاب الزهد والرقائق والشمس في 797/181 ؛ ولكن  
كيف يمكن أن يروي عن ابن سعد المولود سنة 704/168 ؟

(5) لم نستطع أن نتعرف على المعنى بالذكر لكثرة من يحمل هذا الاسم ؛ والأقرب أنه ابن سعد صاحب الطبقات ،  
وقد توفي في 845/230 .

(٦) في تقريب التهذيب (ج 2 ص 190 ، و 524) محمد بن عجلان المدني . قد اعتبره ابن حجر صدوقاً وإن انحطت عليه أحاديث لم  
هريرة وعضد من الطبقة الخامسة إلا توفي في 765/144 . ولكن كيف يروي عنه مباشرة محمد بن سعد إن كان صاحب الطبقات ؟

(7) في ميزان الاعتدال (الجزء الثالث رقم 2614) تأكيد أنه « العالم ثبت الحجة » ولكن إقرار بأن « استنكرت  
له بعض الأحاديث » وأن أحد بن حنبل يقول : « أكره الكتابة عن أبياب في المنة كبحري » ؛ إلا أن الذهبي يعلق  
قائلا : « ليس كل كلام وقع في حافظ كبير لوثقة فيه ويحيى قد فطر القسرة بل قل من الجانب الشرقي إلى الجانب  
الغربي . » وفي ذكره الحفاظ (الجزء الثاني رقم 437) تأكيد لأن « يحيى أشهر من أن تطول الشرح بمناقبه » وتأريخ وفاته  
سنة 847/233 .

الله عليه وسلم ! - « لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ - وَمَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ - وَكُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ » .  
وهذا ليس بظعن في الحديث حتى يبين وجه الظعن ؛ وأيضاً فإنهم إن قنعوا منا بمثل  
هذا ، فإن هذه الحكاية لا تنصح عن ابن مَعِينٍ لأنه لا يرويهما عنه إلا ابن عون القرافي ؛  
وقد قال أصحاب الحديث : « ضعيف ! »

158 فصل : ولما اعترض به أصحابنا وأصحاب أبي حنيفة وليس باعتراض أن يقول  
المخالف : « هذا الخبر ظعن فيه السلف ، فلا يحتج به ؛ وذلك مثل استدلال المالكي على أن  
المبتونة لا نفقة لها بما روي عن أبي سلمة » أنه قال : « سألت فاطمة بنت قيس \* فأخبرتني  
أن زوجها الخزومي \* طلقها ، فأبى أن ينفق عليها ؛ فجاءت رسول الله - صلى الله عليه  
وسلم ! - فأخبرته فقال رسول الله - صلى الله عليه - « لَا نَفَقَةَ لَكَ فَإِذَا هَبَيْتِ إِلَى أَبْنِ أَبِي  
مَكْنُومٍ فَكُونِي عِنْدَهُ ! » فيقول الحنفي : « هذا الخبر لا يحتج به لأنه ظعن فيه السلف لأن  
عمر قال : « لا ندع كتاب ربنا ولا سنة نبينا لقول امرأة لا ندرى أصدقت أم كذبت . »  
والجواب أن خبر الثقة حجة على من أنكره ؛ وأيضاً فعمد بن الخطاب إنما رد قولها في  
السكنى لقوله - تعالى ! - « اسْكُنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ » . وذكر أنه لا يعرف  
عذلتها ؛ وإن عرف غيره عذلتها ، وجب المصير إلى روايتها .

159 فصل : ولما يعترض به على الحديث وليس بصحيح أن يقول : « إن الراوي  
أنكر هذا الحديث . » مثل أن يستدل المالكي على أنه لا نكاح إلا بولي بما روي عن النبي  
- صلى الله عليه وسلم ! - أنه قال : « أَيُّمَا أَمْرَأَةٍ نِكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنِي وَلَيْسَ بِهَا نِكَاحٌ بَاطِلٌ ،

(1) في تقريب التهذيب (ج 1 ، ص 439 ، و 527) عبد الله بن عون بن أبي عون الهذلي الحزالي ، أبو محمد ، البغدادي . وقد اختاره ابن حجر ثقة  
عليه أئمة ، من الطبقة العاشرة إذ قد توفي في 232/846 . ولعله المقصود بالذكر ؛ ومن المحتمل تاريخياً أن يكون ابن معين قد روى عنه . كما في بحث .

(2) لم يند إلى المعنى بالذكر لكثرة من يحمل هذه التسمية . ولعله أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزمري المدني . وقد روى عن كثير من الصحابة  
ويُعتبر من كبار التابعين توفي في حق وأولى النصف الأول . وقد ترجم له الذهبي في لذكره الحفاظ (ج 1 ، ص 63 ، و 53) .

(3) في الإصابة (الجزء الرابع رقم 843) فاطمة بنت قيس بن خالد القرشية القهريّة أمت الصحابة بن قيس ، كانت من الهجرات الأولى ولشهرت  
بالجمال والعقل ، وكانت عند أبي بكر بن حفص الخزومي فطلقها فتزوجت بعد أسامة بن زيد بعد أن عطلت وأُشْرِبَ به عليها النبي ، ونقل ابن حجر  
هذه القصة نفسها مضياً أن النبي قال لها : « عدي عدي أم شريك » ثم قال : « عدي بن أم مكتوم » ؛ وذكر أن في بينها الجتمع لعن الشوري لما قتل عمر .

(4) النظر البان السابق . وفي الاستيعاب لابن عبد البر (ج 4 ، ص 1901 ، و 4062) وفيه أن زوجها الأول الذي طلقها هو أبو عمرو ابن  
حفص بن القهري وأن أبا سلمة قد روى عنها في جملة من روى مثل الشعبي والشعبي .

(5) قرآن : الآية السادسة من سورة الطلاق .

فَنِكَاحُهَا بِاطِلٌ ، فَنِكَاحُهَا بِاطِلٌ [27 و] وَلَكِنَّا أَلْمَهُهُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْهَا ؛ فَإِنِ اسْتَجَرُوا  
فَالسُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَ لَهُ . فيقول الحنفي : « هذا رواية سليمان بن موسى<sup>١</sup> عن الزهري<sup>٢</sup> ؛  
قال ابن جريج<sup>٣</sup> : « ولقيت الزهري فسأته عن هذا الحديث فقال : « لا اعرفه » ؛ والراوي  
إذا أنكر ما روي عنه سقطت رواية من روى عنه ، كما أن شاهد الأصل إذا أنكر الشهادة لم  
يحكم له بشهادة شاهدي القرع . »

والطريق في الجواب عن ذلك من وجهين :

أحدهما أن يقال : « إن إنكار الراوي لا يقدر في الحديث إذا كان الراوي عنه ثقة  
لجواز أن ينسب الحديث بعد أن يحدث به ؛ ونسيانه لا يبطل الإحتجاج بالحديث كما أن  
موته لا يبطله أبضا ؛ ولهذا كان سهيل بن أبي صالح<sup>٤</sup> يروي حديث اليمين مع الشاهد عن  
ربيعة بن أبي عبد الرحمن<sup>٥</sup> عنه عن أبيه عن أبي هريرة لأنه كان حدث به ربيعة فنسب ثم  
سمعه من ربيعة ، فكان يحدث به عن ربيعة عنه ؛ ولم يقل أحد من أصحاب الحديث : « إن  
هذا طعن في الحديث ! »

(1) سليمان بن موسى الأشعث أبو أيوب القشيري ؛ ويفصل القهبي ما جرى حوله من اختلاف (ميزان الإحتلال  
الجزء الأول رقم 3463) ؛ فأحاديثه منكوبة عند البخاري وهو ليس بالقوي عند القسائي بينما يرى ابن حنبل أن هذا  
الحديث بالذات من أبي يثد بعضها بعضا ؛ ويرى غيره أن سليمان بن موسى عن الزهري ثقة وأن هذا الحديث برواية  
ابن جريج لا يصح إلا عن طريق سليمان ؛ ويحتم القهبي حديث قائله : « كان سليمان فقيه أهل الشام في وقته قبل الأوزاعي ؛  
وهذه الغرائب التي تستنكر له يجوز أن يكون حنظلا . »

(2) أبو بكر محمد بن مسلم بن شهاب الزهري القرشي ؛ ذكره صاحب شجرة النور عن الذين يروي عنهم مالك  
وترجم له كأحد أعلام الفقهاء المحدثين الثابطين بالقدية ؛ وقد رأى عشرة من الصحابة منهم أنس ( رقم 3 ص. 46 ) ؛ وانظر  
أيضا في E.I.A. مقال Harowitz ج. وفيه تعيين لسنة ولادته بين 670/50 و 677/57 وبسط لسنة وفاته أي 741/124 .

(3) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج أبو خالد المكي ؛ يرى فيه صاحب ميزان الإحتلال أحد الأعلام  
الثقات ، يجمع على ثقته مع كثرة تزوج نحو من تسعين امرأة فكاح الله ، كان يرى الرخصة في ذلك ؛ ويعتبره فقيه  
أهل مكة في زمانه وإن كان أحد من سبيل قد أخذ عليه ونسبه لأحاديثه المرسلة . (الجزء الثاني رقم 1157) .

(4) سهيل بن أبي صالح ذكره النسائي ؛ هو في نظر القهبي (ميزان الإحتلال الجزء الأول رقم 3548) أحد  
علماء الثقات والأكثر تقدیره وإن كان أصحاب الحديث قد اختلفوا في صحة ما يروي ؛ فالنسائي يقدّره والبخاري  
يتركه وسلي يروي له الكثير . ويحتم القهبي قائله : « قد روى عنه شعبة ومالك وكان قد احتل بعة فني بعض حديثه . »

(5) أبو حنن ربيعة بن عبد الرحمن فروخ مولد المكشور [إقرأ المكشور] المدني المعروف بربيعة الرأي مغمي  
المدنية ؛ يذكره صاحب شجرة النور عن من أخذ عنهم مالك ويترجم له ( رقم 1 ص. 46 ) فيذكر أنه أدرك جماعة من الصحابة  
وأخذ عنهم ؛ منهم أنس وينسب مالك هذا القول : « ذهبت حلوة الفقه سنة مات ربيعة الرأي . » وقد توفي سنة 753/136 .  
أما القهبي (ميزان الإحتلال الجزء الأول رقم 2704) فلا يذكر غير اسمه .

والثاني : أنه لا يصح اعتبار الحديث بالشهادة ؛ ألا ترى أنه لا يصح أن يحكم بشهادة شاهدي الفرع مع القدرة على شاهدي الأصل ويجوز ذلك في الأخبار ! .

**160 فصل :** وما يعترض به على الحديث وليس بقدرح أن يقال : « إن هذا الخبر لم يعمل به راويه ؛ وذلك نحو أن يحتج المالكي بخبر عائشة<sup>١</sup> : « أَيْمًا أَمْرَأَةً تُكِيحَتُ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلَيْسَ بِهَا فَنِكَاحُهَا بِأَطْلٍ » فيقول الحنفي : « لا يصح الاحتجاج بهذا الخبر لأن الراوي له عائشة ، وقد أنكحت حفصة بنت عبد الرحمان بن أبي بكر<sup>٢</sup> من المنذر بن الزبير<sup>٣</sup> في غيبة أبيها ؛ فلما قدم عبد الرحمان بن أبي بكر قال : « مثلي يفتات عليه » فكلمت في ذلك المنذر بن الزبير فقال : « قد جعلت الأمر إليه » فأعلمت بذلك عبد الرحمان فقال : « ما كنت لأرد أمرا أمصيته . » والراوي إذا ترك العمل بالخبر دل ذلك على ضعفه . »

والجواب : أن هذا الخبر حجة على راويه وعلى غيره ؛ ويدل على ذلك أن ابن عباس كان يرى أن بيع الأمة طلاقها ؛ وكان يروي أن بريرة<sup>٤</sup> اعتقت ، فخيرها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ؛ وأجمعنا على الاحتجاج به ؛ وأيضا فإن المشهور من مذهب عائشة - رضي الله عنها - أنها كانت لا ترى عقد النساء للزواج وكانت تقرر العقد ثم تقوم وتقول : « اعقدوا ، فإن النساء لا يعقدن ! » وما ذكره في الخبر من إضافة العقد إليها ، فعلى هذا الوجه ؛ والعاقبة إنسا كان غيرها من عصبته .

**161 فصل :** وما يلحق بذلك وليس منه أن يقول : « هذا الخبر يروي موقوفا على الراوي فلا يصح الاحتجاج به ؛ وذلك مثل أن يستدل المالكي على أنه لا حد على من وطئ امرأة وجدها على فراشه [ 27 ظ ] فظننها امرأته بما روي عن الزهري عن عروة<sup>٥</sup> عن عائشة

(1) عن عائشة بنت أبي بكر (حوالي 614 -- 678/54) انظر في E.J. مقال W. Montgomery Watt : وهي ، كما هو معروف ، من أفقه النساء وأحب أزواج النبي إليه .

(2) عن حيدة ابنة بكر الخليفة انظر الإصابة (الجزء الثاني رقم 9455) في ترجمة أبيها .

(3) لا يترجم صاحب ميزان الاعتدال إلا لابنه محمد الذي يروي عن أبيه (الجزء الخامس رقم 1275) .

(4) جارية عتقت نفسها وله قبلت عائشة أن تنفع ثمنها كاملا ؛ انظر التفاصيل في E.J. مقال J. Robson .

وله توطيت في ما بين 60 و 83-680/54 .

(5) هو عروة بن الزبير العمالي الكبير .

أنها قالت : « قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم ! : « إِذْ رَأَوْا الْحُلُودَ بِالشَّجَرَاتِ ! فَإِنْ كَانَ لَهُ مَخْرَجٌ فَخَلُّوا سَبِيلَهُ ! » فيقول الحنفي : « هذا رواه وكيع » من قول عائشة فلا يصح الاحتجاج به .

والطريق في الجواب عنه أن يقال : « إن كان وكيع قد وقفه ، فغيره قد رفعه وهو محمد بن ربيعة » وليس بينها تناقض لأن الصحابي ثارة يروي الخبر وثارة يفتي به ، فهو حجة على كل حال .

162 فصل : وما يعترض به على الخبر وليس بقدرح في الحديث أن يقول : « بعض هذه الألفاظ أدرجه الراوي في حديثه ، وذلك مثل أن يحتج المالكي بما روي عن ابن عمر » أن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - نهى عن المزانية ، والمزانية بيع الثمر بالثمر كيلا وبيع الكرم بالزبيب كيلا » ، فيقول الحنفي : « تفسير المزانية إدراج من الراوي في الحديث وليس من لفظ النبي - صلى الله عليه وسلم ! - ؛ ومثل أن يحتج المالكي بأنه لا يجوز بيع المصحف من الذمي بما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - أنه نهى عن أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو مخافة أن يناله العدو ؛ فيقول الدأودي : « قوله : « مخافة أن يناله العدو » ليس من لفظ النبي - صلى الله عليه وسلم ! - وإنما أدرجه الراوي في حديثه ، فلا يصح الاحتجاج به .

والطريق في الجواب عن ذلك أن يقال : « إن الظاهر أن الكل من لفظ النبي - صلى

(1) يذكر صاحب ميزان الاعتدال (الجزء الثالث) ثلاثة يحملون هذا الاسم ، قلل صاحبنا أشهرهم أي وكيع بن الجراح (رقم 2332) بن ميثع أبو سفيان الراسي الكوفي الحافظ « أحد الأئمة الأعلام » وهو يروي عن عائشة إلا أن قد صيب عليه تشويه .

(2) يذكر القسبي الثمين (الجزء الثالث رقم 505 و506) ، والأقرب ألا يكون الأول لأنه مجهول ، أما الثاني فهو محمد بن ربيعة الكلبي ، وهو ثقة لا بأس به صالح الحديث ، وإن كان قد جرحه بعضهم .

(3) صه الله من عمر بن الخطاب (رقم 693/73) من كبار محدثين ومن أشهر التابعين . انظر عنه في E.I. مقال Veccia Vaglieri ص 6 وشمرة النور (رقم 6 ص. 45) إذ يعتبر فيه صاحباً أشهر من يروي عنه مالك من التابعين .

(4) في مسد أحد من حنبل (الجزء السادس) اختلافات في تفصيل معنى المزانية : « فهي أن يباع ما في رؤوس النخل بثمر بكليل مسي إن زاد ثل وإن نقص فثل » (رقم 4490) ؛ وهي أيضا الشراء بالثمر بالثمر كيلا والكرم بالزبيب كيلا (رقم 4320) أو « بالثمر بالثمر » (رقم 4541) ؛ وأخيراً فهي « بالثمر بالكرم كيلا والحنطة بالزروع كيلا » (رقم 4667) .

الله عليه وسلم ! - لَيْسَتْ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ ؛ فَمَنْ ادَّعَى أَنَّ بَعْضَهُ مِنْ لَفْظِ النَّبِيِّ - صَلَّى  
الله عليه وسلم ! - وَبَعْضُهُ مِنْ غَيْرِ لَفْظِهِ ، فَعَلَيْهِ الدَّلِيلُ .

**163 فصل :** وما يعترض به على الخبر وليس بقدر فيه أن يقال : « هذه الزيادة  
لم تنقل نقل الأصل ؛ وذلك مثل أن يستدل المالكي على أن التسبيح في الركوع والسجود  
ليس بفرض بما روي عن النبي - صَلَّى الله عليه وسلم ! - أنه علم الرجل الصلاة فقال له :  
« إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ ثُمَّ اقْرَأْ مَا تَبَسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ  
رَأْسَكَ ثُمَّ ارْقَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا ، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ سَاجِدًا ثُمَّ اجْلِسْ حَتَّى  
تَطْمِئِنَّ جَالِسًا ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا ! فَإِذَا فَعَلْتَ هَذَا فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُكَ ،  
وَمَا أَنْتَقَصْتَ مِنْ هَذَا فَإِنَّمَا تُنْقِصُهُ مِنْ صَلَاتِكَ » ولم يذكر التسبيح ؛ فيقول الداودي : « هذه  
الزيادة قوله : « فَإِذَا فَعَلْتَ هَذَا فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُكَ » لم تنقل نقل الأصل لأنه ليس كل  
الناس ينقلها من رواية هذا الحديث ؛ ولو كان لها أصل لنقلها جميع الرواة .

والجواب : أنه يجوز أن يكون قد ذكر هذه الزيادة من روايته عنه في وقت لم يحضر  
جميع الرواة ويجوز أن يكون نسيتها بعضهم ؛ والزيادة من العدل مقبولة ، فبطل ما اعترضوا به .

**164 فصل :** وما يعترض به على الخبر وليس بقدر فيه ما يعترض به أهل الظاهر  
من أن هذا ليس بلفظ النبي - صَلَّى الله عليه وسلم ! - وذلك مثل أن يستدل المالكي على  
المنع من صلاة النافلة بعد العصر بما روي عن النبي [ 28 و ] - صَلَّى الله عليه وسلم ! -  
أنه نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ؛ فيقول الظاهري : « هذا اللفظ للرأوي  
ويجوز أن يكون رسول الله - صَلَّى الله عليه وسلم ! - أورد لفظاً ليس بنهي ، فاعتقده  
الرأوي نهياً ، فيجب أن يذكر لفظ النبي - صَلَّى الله عليه وسلم ! - حتى ينظر مقتضاه . »  
والجواب أن يقال : « إن معرفة النهي من غيره طريقه اللغة ، وابن عمر من أهل اللسان ،  
ومن يؤخذ عنه هذا الشأن ؛ وإذا لم يعرف النهي من غير النبي فأحرى ألا يعرفه غيره . »

**165 فصل :** وما يعترض به على الخبر ولا يقدر فيه أن يقول : « لا أدري سنة  
من هي ! » وذلك مثل أن يستدل المالكي على أن الحر لا يقتل بالعبد بما روي عن علي  
أنه قال : « مِنَ السُّنَّةِ أَلَّا يَقْتُلَ حُرٌّ عَبْدًا » . فيقول الحنفي : « لا أدري سنة من هي ! »



وهذا لا حجة فيه لأنه يحتمل أن يريد به سنة النبي - صلى الله عليه وسلم ! - ويحتمل أن يريد به سنة أبي بكر<sup>١</sup> وعمر وليست بحجة لازمة إذا خالفها غيرها من الصحابة ! ولذلك روي عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه ! - أنه قال : « جلد رسول الله - صلى الله عليه وسلم ! - في الخمر أربعين وجلد أبو بكر أربعين ، وجلد عمر ثمانين ؛ وكل سنة ! » وإذا احتمل الأمرين وجب التوقف حتى يعلم سنة من هي .  
والجواب : أن السنة إذا أطلقت ، فإنما تنصرف إلى سنة النبي - صلى الله عليه وسلم ! - وإنما أن يراد بالسنة سنة غير النبي - - - صلى الله عليه وسلم ! - بأن تقرر بذكره ؛ وأما إذا أطلقت فظاهرها سنة النبي - صلى الله عليه وسلم ! - وقد بيناه في كتاب الأصول .<sup>٢</sup>

**166 فصل :** وثما يعترض به على الخبر وليس بقدرح فيه أن يستدل المالكي على أن الإقامة وتر بما روى أنس<sup>٣</sup> : «أمر بلال<sup>٤</sup> أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة ؛ فيقول الحنفي : ليس فيها ذكر الأمر ويجوز أن يكون غير النبي أمره بذلك .  
والجواب أن الذي كان يأمر بالأحكام ويشرع الشرائع هو النبي - صلى الله عليه وسلم ! - والظاهر أنه هو الذي أمر ، فوجب حمل الخبر عليه ؛ وأيضا فإن بلالا كان لا يقبل إذا أمره غير النبي - صلى الله عليه وسلم ! - ؛ ولو قبل لم ترض به الصحابة ، فيطل ما تعلقوا به .

**167 فصل :** وثما يعترض به بعض أصحابنا على الخبر وليس بقدرح أن يقول : « إن هذا الخبر يخالف القياس ؛ وذلك مثل أن يستدل ابن وهب<sup>٥</sup> من أصحابنا والشافعي بما روي أن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - - أتني بصبي لم يأكل الطعام فبال على ثوبه ، فأتبعه ماء

(1) عن ثوبى الخلفاء الراشدين (13/ 634) من المفيد أن نحيل على E.J.<sup>2</sup> لقائل W. Montgomery Watt .

(2) انظر إحكام النصول ... ورقة 36 ظهرا و 37 وجها .

(3) أبو حنيفة ، من أشهر الفقهاء وأخروهم رواية (91-709/11) ؛ انظر عنه في E.J.<sup>2</sup> مقال (J. Robson) A. J. Wensinck .

(4) الصنعاني ومؤيدان الرسول ؛ توفي في ما بين 17 و 21/ 638 و 642 ؛ انظر عنه في E.J.<sup>2</sup> مقال W. 'Arafat .

(5) أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم ، جمع بين الفقه والحديث ويعتبر أثبت الناس في مالك الذي تلقاه به وصحبه عشرين سنة ؛ وقد ألف في سماعته وولد سنة 125/ 742 وتوفي في 197/ 812 ؛ انظر ترجمة انور رقم 25 ص. 58 و 59 .

ولم يغسله ؛ فيقول له بعض أصحابنا : « هذا يخالف القياس ، وذلك يدلّ على ضعفه وغلظ نأقيله فلا آخذ به » .

والجواب أن خبر النبي - صلى الله عليه وسلم ! - مقدّم على القياس ، وكذلك الصحابة الذين إجماعهم ثبت لنا القياس كانوا إذا ظفروا بالخبر تركوا القياس ورأوا الخبر مقدّمًا عليه ؛ وما أدعاه من غلط الراوي فعليه الدليل .

**168 فصل :** وما يعترض به بعض أصحاب أبي حنيفة وليس بقدرح أن يقول : « إن هذا يخالف للأصول » ؛ وذلك مثل [28 ظ] أن يستدلّ المالكي في ثبوت الخيار بالثعري بما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - أنه قال : « مَنْ اشْتَرَى مُحَقَّلَةً فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثًا : إِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا وَإِنْ سَخِطَهَا رَدَّهَا وَرَدَّ مَعَهَا صَاعًا مِنْ تَمْرٍ »<sup>1</sup> فيقول الحنفي وهو سؤال عيسى بن أبيان<sup>2</sup> : « إن هذا الخبر يخالف الأصول ، والخبر إذا خالف الأصول المقطوع بصحتها ، وجب اطراحه » .  
والجواب : أن هذا غير صحيح ، بل يجب أن يقدم الخبر على الأصول لأننا نعلم قصد صاحب الشرع بالحمل على الأصول من جهة الاستنباط والإستدلال وغلبة الظن ؛ فإذا صرح النبي - صلى الله عليه وسلم ! - بمقصوده في الخبر ، كان ذلك أول ؛ وأيضًا فإننا لا نسلم أن الخبر يخالف للأصول بل هو موافق لما ؛ ونحن نبين ذلك في « مسائل الخلاف » ؛ وأيضًا فإنهم قد ناقضوا في ذلك ، فأثبتوا الوضوء بالنيب بخبر أبي زيد<sup>3</sup> ، وهو يخالف للأصول .

**169 فصل :** وما يعترض به وليس بصحيح أن يقول المعترض : « هذا غير آحاد ولا يصحّ العمل به فيها نعم » به البلوي ؛ وذلك مثل أن يستدلّ المالكي على جواز استقبال القبلة للغانط في البنيان بخبر ابن عمر : « وقت على ظهر بيت لحفصة<sup>4</sup> فرأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم ! - قاعدا حاجته على لينتين مستقبل القبلة » . فيقول الحنفي : « هذا ممّا نعم » به البلوي ولا أقبل فيه خبر الآحاد » .

(1) حفل ثلاثة : ترك حلبها أيا ما ليجمع اللبن في ضرعها .

(2) الذهبي (الجزء الثاني رقم 2466) : « هو الفقيه صاحب عهد بن الحسن ، ما علمت أحدًا ضعفه ولا وثقه » .

(3) مر الحديث عنه في فقرة 153 بياناً وعامة<sup>3</sup> .

(4) من صفحة ثلث عمر بن الخطاب وزوج النبي المتوفاة في 45/665 من نحو الستين ، انظر في E.L. مقال

والجواب أن يقال : « إن هذا أصل من أصولنا ونحن نبي فروعنا على أصولنا ، فإن سلمتم وإلا نقلنا الكلام إليه . »  
 والثاني : أن يبين جواز ذلك بإجماع الأمة على العمل بغير الآحاد في الصوم والصلاة والزكاة والحج وغير ذلك مما تعم به البلوى .  
 والثالث : أن يبين أنهم ناقضوا في ذلك فجوزوا الوضوء بالنيل بغير ابن مسعود وقالوا : « السنة المشي خلف الجنائز بغير الواحد . » وهذا كله مما يعم به البلوى .

### باب وجوه الاعتراض على متن السنة

170 قد ذكرنا أن الكلام في الاعتراض على السنة من طريقين : أحدهما : الاعتراض على السند . والآخر : الاعتراض على المتن .  
 وقد مضى الكلام في الاعتراض على الإسناد بما فيه كفاية .  
 والكلام هاهنا في الاعتراض على المتن .  
 وجهه أن الاعتراض على متن السنة من سبعة أوجه :  
 أحدها : الاعتراض عليه بأن المستدل لا يقول به .  
 والثاني : الاعتراض عليه بالمنازعة في مقتضاه .  
 والثالث : الاعتراض عليه بالمشاركة في الدليل .  
 والرابع : الاعتراض عليه باختلاف الرواية .  
 والخامس : الاعتراض عليه بدعوى النسخ .  
 والسادس : الاعتراض عليه من جهة التأويل .  
 والسابع : الاعتراض عليه من جهة المعارضة .

171 باب الاعتراض على الاستدلال بالسنة بأن المستدل لا يقول به : أعلم أن الاعتراض [29 و] على متن السنة من هذا الوجه يكون في أصل من الأصول أو يكون في فرع من القروع .

فأما الذي في أصل من الأصول ، فمثل أن يستدل الحنفي في أن لا زكاة في المعلقة بما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : « في سَائِمَةِ الْعَتَمِ أَلْزَمَةُ » ، وهذا يدل على انتفائها عن المعلقة ، فيقول له المالكي : « لا يصح احتجاجك بهذا الخبر ، لأن وجه الدليل منه لا تقول به ، وذلك أن هذا الاستدلال دليل الخطاب ، وأنت لا تقول به » . وطريق الجواب عنه قد تقدم .

172 فصل : وأما الذي هو في فرع من الفروع ، فمثل استدلال أصحاب أبي حنيفة في أن الحر يقتل بالعبد بقوله - صلى الله عليه وسلم - « مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلَنَاهُ ، وَمَنْ جَدَعَ عَبْدَهُ جَدَعَنَاهُ » ، فيقول له المالكي : « أنت لا تقول به لأنه لا خلاف بيننا وبينك أنه لا يقتل الحر بعبد » ، والذي اقتضى نطق الخبر متروك بإجماع ، وهذا أشد ما في هذا الباب .  
وقد أجاب عن هذا بعض أصحاب أبي حنيفة فقال : « لما أوجب القتل على الحر بقتل عبده دل على أن قتله يقتل عبد غيره أول ؛ ثم دل الدليل على أنه لا يقتل بعبد ، وبقي عبد غيره على حكم التنبيه . وهذا غلط لأن وجوب قتله يقتل عبد غيره مفهوم الخطاب ، ووجوب قتله بعبد نفسه نفس الخطاب ؛ فإذا سقط الخطاب سقط المفهوم منه لأنه فرع له ولا يجوز أن يسقط الأصل ويبقى الفرع .

173 فصل : وقد يلحق بهذا ما ليس منه ، وهو أن يكون اللفظ يقتضي أمرين ، ثم قام الدليل على ترك أحدهما فيمنع الإحتجاج بالخبر في المعنى الآخر ، وذلك مثل أن يستدل المالكي على جواز إخراج البر في صدقة الفطر بما روى ثعلبة<sup>١</sup> عن أبيه قال : « قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « صَاعٌ مِنْ بُرٍّ أَوْ قَمْحٍ عَنْ كُلِّ اثْنَيْنِ ، صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ » ، فيقول له الداودي : « لا يجوز احتجاجك بالخبر لأن عندك لا يحزى صاع عن اثنين ، وإنما يكون عن واحد ، فلا يصح احتجاجك بما لا تقول به » .

وهذا ليس بصحيح لأن الخبر يتضمن معنيين : أحدهما جواز إخراج البر في الفطرة ،

(١) لم نعتد إليه لكثرة من يحمل هذا الاسم المفرد . ويذكر منهم ابن حجر ثلاثة ، ثعلبة ابن عباد العبدي البصري ، وثلثة بن سلم الشمسي الشامي وثلثة بن يزيد الهذلي الكوفي . انظر لسان الميزان ، الجزء السابع ، ص . 187 ، أرقام 2484 و 2485 و 2486 .

والثاني : إخراج صاع عن اثنين ، فقام الدليل على العدول عن أحدهما ، وبقي الثاني على أصله .

**174 فصل :** وما يلحق بذلك أن يقول : « هذا الخبر لا تقول بعمومه » ؛ كاستدلال المالكي في أن الجلد يظهر بالدباغ بقوله - صلى الله عليه وسلم ! - « أَيْمًا إِهَابٌ دُبِغَ فَقَدْ طَهَّرَ » فيقول الحنفي : « هذا الخبر لا تقول به لأن جلد الخنزير عندك لا يظهر بالدباغ فلا يصح لك الاحتجاج به » .  
والجواب أن يقال : « هذا ليس من ترك القول بالدليل وإنما هو تخصيص بعض ما تناوله العموم وذلك لا يمنع من الاستدلال به في الباقي » .

**175 باب المنازعة في مقتضى لفظ الستة والقول بموجها :** [29 ظ] وجملة ذلك أن الاعتراض يتوجه على : النص - والظاهر - والعام - والجمل .

**176 فأما النص** فإنه يتوجه عليه على ضربين :  
أحدهما : بأن يدعي إجماله .  
والثاني : أن يدعي احتماله معنى غير ما استدل فيه المستدل .

**177 فأما الأول** فمثل أن يستدل المالكي في المنع من بيع الرطب بالتمر بقوله - صلى الله عليه وسلم ! - « وَقَدْ مَثَلَ عَنْ ذَلِكَ : « أَيْنُقْصُ الرُّطْبُ إِذَا جَفَّ ! فَقِيلَ : « نَعَمْ ! » قَالَ : « فَلَا إِذَا ! » ؛ فيقول الحنفي : « هذا مجمل لأن قوله : « فَلَا إِذَا » غير مستقبل بنفسه بل يفتر إلى تمام ، فيحتمل أن يريد : فلا يجوز إذا ؛ ويحتمل أن يريد به « فَلَا بَأْسَ إِذَا » ، وهذا يعود بإجماله لأنه لا يفهم المراد به من لفظه ويفتر في بيانه إلى غيره ، فلا يجوز دعوى النص فيه » .

والجواب : أن يبين أن هذا غير محتمل ، لأن ذلك جواب عن سؤال وهو أنه قيل : « يجوز ذلك أم لا ؟ » فإذا قال : « فَلَا إِذَا ! » وجب أن يكون راجعا إلى السؤال ؛ ومتى جمع بين السؤال والجواب كان نصا ؛ وأيضا فإن التعليل المتقول وهو قوله : « أَيْنُقْصُ الرُّطْبُ إِذَا جَفَّ » لا يجوز أن يكون علّة للجواز .

**178 فصل: وأما الثاني،** فمثل أن يستدل المالكي على المنع من الصلاة في المقبرة والحمام بما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: «الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْحَمَامُ وَالْمَقْبَرَةُ» وهذا نص، فيقول الداودي والمراد بقوله «إِلَّا الْحَمَامُ وَالْمَقْبَرَةُ»: «وَالْحَمَامُ وَالْمَقْبَرَةُ»، فإن «إِلَّا» تستعمل بمعنى الواو. قال الله - تعالى - : «وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ»<sup>١</sup>، والمعنى: «وَالَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ» وقال الشاعر<sup>٢</sup>: [الوافر]  
وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ.  
والمراد: والفرقدان؛ فكل ذلك هاهنا.

**والجواب:** أن يمنع أن تكون «إِلَّا» بمعنى الواو؛ وإنما معنى الآية: «وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ، إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ»<sup>٣</sup> فالسيف بينكم وبينهم؛ قال المبرد<sup>٤</sup>: «والبيت لعمر بن معد يكرب»<sup>٥</sup>، قاله قبل الإسلام، فيحتمل أن يعتقد بقاء الفرقيدين ودوامها فبطل ما تعلقوا به؛ وأيضاً فإن في الخبر ما يمنع من هذا التأويل لأنه قال: «الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ» وهذا يشتمل على المقبرة والحمام وغيرهما، فقوله بعد ذلك: «وَالْحَمَامُ وَالْمَقْبَرَةُ» لا فائدة فيه، وحمل الكلام على فائدة أولى.

**179 فصل في المنازعة في الظاهر:** قد مضى الكلام في المنازعة في النص، والكلام هاهنا في المنازعة في الظاهر؛ وحملته أن الظاهر على ثلاثة أضرب:

— ظاهر بالوضع.

— وظاهر بالعرف.

— وظاهر بالدلالة.

(1) قرآن: من الآية 46 من سورة التكوير.

(2) انظر ما يلي من النص.

(3) قرآن: من الآية 46 من سورة التكوير.

(4) أبو العباس محمد بن يزيد الهذلي الأزدي من علماء اللغة (826/210 — 898/285)؛ انظر عنه في E.I.

مقال C. Brockelmann.

(5) أبو ثور بن عبد الله الأزدي؛ من القرامطة الفزاة للعرب والشعراء المحضرين؛ اتجه إلى المدينة ليعلم إسلامه فلبى سنة 631/15 ثم ارتد بعد موت محمد ثم رجع إلى الإسلام وشارك في معركة البرمك في 15 ثم القادسية في 16 ففر بها حيث أبلى البلاء الحسن؛ ويحتمل أن يكون قد مات في 641/21 مقالاً؛ انظر في E.I. مقال Ch. Pellat.

180 فأما الظاهر بالوضع ، فالذي يخصه من وجوه المنازعة أمران :

أحدهما : أن يحمله السائل على العرف .

والثاني : أن يحمله على غير المعنى الذي حمله عليه المسؤول في اللغة .

فأما الحمل [30] على العرف ، فعلى ضربين :

أحدهما : أن يحمله على عرف الشرع .

والثاني : أن يحمله على عرف اللغة .

181 فأما الحمل على عرف الشرع ، فمثل أن يستدل بعض المالكيين على أن

التسمية بيان ليست بشرط في صحة الذكاة بما روى البراء<sup>(١)</sup> عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : « أَوَّلُ مَا نَبْدَأُ بِهِ فِي يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نُصَلِّيَ ثُمَّ نَرْجِعُ فَنُحْشِرُ ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ أَصَابَ » ولم يذكر التسمية .

فيقول الحنفي : « هذا إنما أراد به النحر الشرعي » ، متى تعمّد الذابح أو التاجر ترك التسمية فليست بذكاة شرعية ، فلا يصح الإحتجاج بالخبر .

والطريق في الجواب عنه أن يقال : « يَبَيِّنُ أَلَّا عَرَفَ فِي الشَّرِيعَةِ يَقْتَضِي التَّسْمِيَةَ فِي الذَّبْحِ وَالنَّحْرِ وَلِذَلِكَ لَوْ قِيلَ : « ذَبَحَ فَلَانُ ابْنَهُ أَوْ نَحَرَ فَلَانُ عَدُوَّهُ » لَمْ يَقْتَضِ ذَلِكَ أَنَّهُ سَمَى عِنْدَ ذَبْحِهِ وَلَا عِنْدَ نَحْرِهِ » أو يقول : « إذا استعمل الذابح والنحر في الأمرين جميعا حل عليها . »

182 فصل : وأما المنازعة في الظاهر بالوضع بأن يحمل اللفظ على غير ما حمل عليه

المستدل في اللغة فعلى ثلاثة أضرب :

أحدها : أن يكون اللفظ موضوعا لمعنيين هو في أحدهما أظهر .

والثاني : أن يكون اللفظ موضوعا لمعنيين لا مزية لأحدهما على الآخر .

والثالث : أن يتنازعا في مقتضاه ، فبدعي كل واحد منهما أنه موضوع لما يدعيه .

183 فأما الأول فمثل أن يستدل المالكي على أن فضيلة إتيان الجمعة لا تكون في

أَوَّلِ الشَّهَارِ بما روى أبو هريرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : « إِذَا كَانَ يَوْمٌ

(١) البراء بن الحارث الأوسي الأنصاري (32-691/72) من الصحابة توفي بالمدينة شهرا قبل هجرة محمد إليها ؛

انظر حقه في E.J. مقال K. V. Zetterstéen .

(2) في الأصل : لا يكون .

الْجُمُعَةِ كَانَ عَلَى كُلِّ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ مَلَائِكَةٌ يَكْتُمُونَ : الْأَوَّلَ قَالُوا : فَمَنْ الْمُهْجَرُ كَالَّذِي يُهْدِي الْبَيْتَ ثُمَّ كَالَّذِي يُهْدِي بَعْرَةَ ، ثُمَّ كَالَّذِي يُهْدِي الْكَبْشَ ، ثُمَّ كَالَّذِي يُهْدِي الْكَبْشَ ، ثُمَّ كَالَّذِي يُهْدِي الْبَيْتَ . » ؛ فوجه الدليل منه أنه جعل أعلى القضاة وهو إهداء البنية للمهجر ، وذلك لا ينطلق على من أتى الجمعة في أول النهار ، وإنما يقال له : مبكر وغادر ، وإنما يقال : مهجر ، لمن أتاه في الهاجرة .

فيقول الشافعي : « يحتمل أن يريد بالمهجر الذي يهجر منزله ويأتي الجمعة ، فيقال عنه : « هَجَرَ مَنْزِلَهُ » لمن وصف بالمبالغة في ذلك كما يقال : « ضَرَبَ » في تكثير ضرب « وقتل » في تكثير قتل . »

والجواب عن ذلك أن يبين المالك أن لفظة المهجر أظهر في ما ذكره ؛ فيقال : « إن لفظة المهجر أظهر فيما ذكرناه ؛ يقال : هَجَرَ الرجل ، إذا أتى هاجرةً ؛ كما يقال : هَجَرَ ، إذا أتى بكرةً ؛ ولا يستعمل ذلك فيمن هَجَرَ مَنْزِلَهُ ، وإنما يقال فيه بالتخفيف ؛ ولذلك لم يوصف أحد ممن هاجر من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - ! - « مِنْ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ » ؛ وإذا كان الظاهر من استعمال هذه اللفظة ما ذكرناه فحمل عليه ولا يعدل عنه إلا بدليل . »

وجواب ثان : وهو أن المسير لا يوصف في الأغلب والأظهر إلا بالمقصود منه ؛ فيقال : « هاجر الرجل من وطنه » إذا خرج منه لما كان المقصد في خروجه من بلده الكفر ؛ ويقال : « حج » لما كان المقصد من سفره الحج ، ولم يكن المقصد منه خروجه من وطنه ؛ ولما كانت القرية في التعجيل إلى الجمعة في هذا الوقت ، وجب أن يكون الخروج موصوفاً به سواء كان له منزل أو لم يكن له منزل .

**184 فصل والثاني :** مثل استدلال المالك في طلاق المكره بقوله - صلى الله عليه وسلم - : « لَا طَلَّاقَ فِي إِغْلَاقٍ . » والإغلاق ؛ الإكراه ؛ هكذا ذكر أبو عبيدة<sup>2</sup> وغيره

(1) قرآن : من الآية 100 من سورة التوبة .

ويجوز في هذا المقام أن نذكر يقال E.I.<sup>2</sup> بانضمام W. Montgomery Watt والمعلق بالأنصار .

(2) أبو عبيدة معمر بن الأثير التيمي (110/728 - 210/825) من علماء اللغة المشهورين ؛ انظر في E.I.<sup>1</sup>

مقالاً بدون إضمار .



من أهل اللغة. فيقول الحنفي: «الإغلاق: الجنون»؛ يقال: «أغلق على الرجل عقله» إذا جن<sup>١</sup>.

والجواب أن يقال: «إذا وقع الإسم على الأمرين جميعاً، حمل عليها لا تناف بينهما؛ وحمل اللفظ الواحد على معنيين مختلفين غير متضادين جائز»؛ وإن أمكنه أن يبين أنه لا يكون المراد بالإغلاق الجنون، فقل.

**185 فصل: وأما الثالث فتل استدلال المالكي على بيع العرايا بخرصها<sup>٢</sup> تمراً من المخرى إلى جدّها بما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه نهى عن بيع الرطب بالتمر، إلا أنه أخص في العرايا أن تباع بخرصها تمراً<sup>٣</sup> بأكلها أهلها رطباً فيما دون خمسة أوسق.**

فيقول الحنفي: «لا حجة في الخبر، وذلك أن معنى العرايا الهيات والعطيات من الإعارة، وهي هبة المتاع؛ فأجاز ذلك رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في الرجل يهب الرجل تمر نخلة ثم يرجع في هبته قبل أن يحدّها الموهوب له، ويهبه تمراً غير ذلك، وهذا جائز». والطريق في الجواب عنه أن يبين [أن] العرايا ليست من الهيات بسبب، ثم يبين أن في الخبر ما يمنع من حله على ما ادّعى؛ وذلك أن أبا عبيدة<sup>٤</sup> قال في الغريب: «إن العرايا: واحدتها عريّة، وهي النخلة يعريها صاحبها محتاجاً؛ والإعراء أن يجعل له ثمرتها عامها؛ وأما العارية وجمعها عواري، فهو بذل المتاع. فالعريّة غير العارية؛ ويقال من العارية: أعرت الرجل عارية، ومن العيرية: أعريت الرجل لإعراء».

فيقل ما قالوه؛ ولذلك قال الشاعر<sup>٥</sup>: [الطويل]

[د] لَيْسَتْ بَسْتَهَاءَ وَلَا رُجِيَّةَ [31] وَلَكِنْ عَرَايَا فِي أَكْسَيْنِ الْجَوَائِعِ

وأيضاً فإن في الخبر ما يمنع من ذلك التأويل، وذلك أنه قال: «أرخص في العرايا أن تباع بخرصها»؛ وعلى ما قلتموه لا يكون بيعاً، وإنما يكون هبة مبتدأة.

ومن هذه المادة ومن مادة (سنة) نستفيد ما يساعدنا على فهم

البيت:

الشم: قصد به الطول من النخل. الجلاذ: الصابرة من على العطن والحار والبرد. القراوخ: التي تجرد كثرها أي أصول سطحها التلاط المراض التي تقطع منها. الشهاء: التي أصابها السة الجدية، وقد تكون النخلة التي جعلت عاماً ولم تحمل أكثر. وقد تكون التي أصابها الجدب وأضر بها. ورجية: غلة ورجية ورجية: [ب] بني نعتاً ورجية، والرجية: هو الباء من

(1) الغرض: جريدة الخيل.

(2) في الأصل: أنا صيد وهو تحريف؛ فأبو عبيد الوحيد الذي يذكر صاحب الأعلام (الجزء الخامس ص. 87) هو علي بن الحسن طه يجتهد من القضاة عاش في القرنين الثالث والرابع.

(3) وقد أوردته صاحب لسان العرب (مادة رجب) مسوقاً بالبيت:

وأبين وأمسأ فنبش عليكم بيتكم  
ولكن على الشمر الجلاذ القراوخ

**186 فصل :** قد ذكرنا أن الظاهر على ثلاثة أضرب : ظاهر الوضع ، وظاهر بالعرف وظاهر بالدلالة ، وقد مضى الكلام في الظاهر بالوضع ، والكلام هاهنا في الظاهر بالعرف. وجهه أن الظاهر بالعرف على ضربين :  
 - ظاهر بعرف الشرع .  
 - وظاهر بعرف اللغة .

**187 فأما الظاهر بعرف الشرع .** فالذي يخصه من المنازعة هو أن يجعل السائل على مقتضاه في اللغة ، وذلك مثل أن يستدل المالكعي على أن اليد إذا قطعت من الحي فإنه لا يحل أكلها بما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - أنه قال : « مَا أُبَيِّنَ مِنَ الْحَيِّ وَهَوَّ حَيٌّ فَهَوَّ مَيِّتٌ » . وهذا يدل على أنه لا يجوز أكله .  
 فيقول الشافعي : « ليس في هذا ما يدل على أنه لا يجوز أكله ، لأن المذككي مَيِّتٌ ويجوز أكله ، واليِّت اسم لكل ما فقد منه الروح ، سواء كان ذلك بدكاة أو بغير ذكاة . »  
**والجواب :** « أن المَيِّت إذا أطلق في الشرع ، فإنما ينصرف إلى ما لا يجوز أكله ؛ يدل على ذلك قوله - تعالى ! - : « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمَيِّتَةُ ... »<sup>١</sup> وقوله : « إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيِّتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا . »<sup>٢</sup> وقال - صلى الله عليه وسلم ! - : « أَحَلَّتْ لَكُمْ مَيِّتَتَانِ : السَّمَكُ وَالْجَرَادُ » ؛ ولو كان المَيِّت ينطلق على المذككي ، لم يصح هذا الكلام ؛ ويقول الفقهاء : لا يجوز أكل الميتة إلا للمضطر ؛ فوجب حمله على ذلك .

**188 فصل :** وأما الظاهر بعرف اللغة ، فإن الذي يخصه من المنازعة في مقتضاه أمران :  
 - أحدهما : أن يجعل السائل على عرف الشرع .  
 - والثاني : متاكرة عرف اللغة .

**189 فأما الحمل على عرف الشرع** فذلك مثل أن يستدل من قال من أصحابنا : « إن زكاة الفطر تجب بغروب الشمس من آخر يوم من رمضان ، بما روي عن عبد الله بن

١ - حجارة ترسب . ٢ - أي تمتد إذا حوت عليها أن تقع لطولها وكثرة حمها . **القرآن :** حج غرة ، وهي التي يوجب كرمها . **الحوادث :** السون الشداد التي تيج المال . ويكون معنى البيت كما ضبط ابن منظور : أمد بدني ولا أكلفكم بغضائه مني ، وإما أؤذيه من غرة على الطول ، الصادرة على الشداد .

المسرة والتي لم يأت عليه العبد ولم تنجح إلى تعبد بالبناء أو العشب ولكن يوجب من ثمرها في السنين الشداد .  
 والشاعر هو شوبن بن الصامت ، كما في اللسان . انظر عه الاستيعاب لابن عبد البر (ج 2 ، صص 677 و 678 ، و 1116) . هذا وإن شك المؤلف في إسلام إلا أنه يؤكد أنه كان شاعراً شيعياً كبير الجهم في شعره .

عمر: «فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ! - زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ» فعلق الوجوب بالفطر من رمضان ، فوجب أن يتعلق ذلك بأوك فطر موجود منه ، وذلك هو الفطر من آخر يوم منه .

فيقول من يرى تعلقه بطلوع الفجر من أوك يوم من شوال : « وذلك أن لفظ الفطر إذا أطلق في الشرع ، فإنما يقتضي الفطر يوم الفطر لأنه المستعمل في الشرع » فيقال : « يوم الفطر وعيد الفطر » ، كما يقال : « عيد الاضحى ويوم الاضحى » ، وإذا كان هذا الفطر الشرعي . وجب أن يكون إطلاق لفظ الفطر في الشرع يقتضيه .»

والجواب عنه أن يستدل المستدل [على] أن اسم الفطر ينطلق عليه كما ينطلق على ليلة الفطر فيقول : « إن اللفظ يستعمل [31 ظ] فيها على حد واحد ، فيقول : « ليلة الفطر » كما يقال : « يوم الفطر » ، فلا يقتضي ذلك عرف الشرع في أحدهما دون الآخر ، وأيضا فإن هذا اللفظ يختص بالليل لأن الفطر لا ينطلق من جهة عرف اللغة على كل أكل ، وإنما ينطلق على الأكل الذي يتعمق الصوم ، وقد ثبت أن هذا المعنى موجود في الأكل عند غروب الشمس من أول ليلة من شوال دون الأكل عند طلوع الفجر من يومه ، فوجب أن يكون هذا الحكم مختصا به .»

**190 فصل :** وأما المنازعة في الظاهر بعرف اللغة بمناكرة العرف فثبت أن يستدل المالكى على أن الواجب في صدقة الفطر صاع من قح بما روي عن أبي سعيد الخدري<sup>1</sup> أنه قال : « كنّا نخرج ، إذ فينا رسول الله - صلى الله عليه وسلم ! - ، زكاة الفطر عن كل صغير وكبير حر أو مملوك ، صاعاً من طعام أو صاعاً من اقط ، أو صاعاً من شعير ، أو صاعاً من تمر أو صاعاً من زبيب » .

فيقول الحنفي : « اسم الطعام واقع على كل ما يتطعم من تمر ومن غير ذلك ؛ ولذلك يقال لأهل البلد : « ما طعامكم ؟ » - فيقولون : « التمر والعسل واللبن وغير ذلك » . وفي الخبر أن إبراهيم<sup>2</sup> - عليه السلام ! - قال لزوج إسماعيل<sup>3</sup> : « ما طعامكم وما شربكم ؟ » فقالت :

(1) أبو سعيد سعد بن مالك بن سنان الخدري الحنفي الأنصاري الصحابي ابن الصحابي كثير الرواية عن النبي وأصحابه ومن أفقه أحداث الصحابة ، وقد استصر يوم أحد؛ توفي في 63 أو 84/65 84682 ؛ انظر حقه الاسمية (الجزء الثاني رقم 4068) وكذلك غيره النور إذ يتبرع له صاحبها ضمن من يروي عنهم مالك (رقم 8 ص. 46) .  
(2) تذكر القارئ بوجود مقالين منها في E.J. انشاء A. J. Wessink .

« طعامنا اللحم وشرابنا الماء » ، فقال : « اللهم بارك لهم في طعامهم وشرابهم ! » فليس فيه دليل على أنه أراد البر .

والجواب أن يبين أن عرف هذه اللفظة في اللغة القمح ، وذلك أن يقول : « إن ظاهر هذا اللفظ إذا أطلق يتناول البر » ، وإن كان معنى الطعم في غيره موجودا ، كما أن اسم الدابة يتناول نوعا مخصوصا من الحيوان ، وإن كان المعنى موجودا في سائر الحيوان ؛ ألا ترى أن رجلا لو قال لآخر : « من أين جئت ؟ » فقال له : « من سوق الطعام » ، لفهم منه سوق البر دون سوق السمن والزبيب ؛ فبان أنه أظهر بعرف اللغة في البر دون سائر المطعومات ؛ وأيضا فإن الخبر قد تضمن سائر أنواع الأقوات ، فلم يبق ما يحمل عليه اسم الطعام إلا البر .

**191 فصل :** قد مضى الكلام في الظاهر بالوضع ، والظاهر بالعرف ، والكلام هاهنا في الظاهر بالدلالة ؛ وحملته أن الظاهر بالدلالة هو ما لا يستدل له إلا بضرب من الدليل يصرف الكلام عن ظاهره إلى وجه يحتمله ؛ وهو على ضربين :

— أحدهما يقتصر إلى تقدير محذوف .

— والآخر يقتصر إلى إبدال لفظ مكان لفظ .

**192 فأمّا الأول** فمثل أن يستدل المالكى في أنه لا يجوز بيع الرطب بالتمر بما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - أنه سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال : « أُبْتَعْصُ الرُّطْبُ إِذَا جَفَّ ؟ » فقبل له : « نعم ! » قال : « فكلا إذا » ، والتقدير فيه : فلا يجوز إذا ، ومثل أن يستدل المالكى [32 و] في أن البائع إذا وجد عين ماله عند المشتري ، رجع فيها بقوله - صلى الله عليه وسلم ! - : « أَيْمًا رَجُلٍ أَفْلَسَ ، فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ أَحَقُّ بِمَتَاعِهِ إِذَا وَجَدَهُ بِعِيْنِهِ » فهذا تقديره فالذي كان صاحب المتاع ؛ وبدل عليه بأنه لا يجوز أن يكون المراد به صاحب المتاع في الحال لأنه شرط فيه الإفلاس ، وذلك لا يشترط في صاحب المتاع في الحال ، فيثبت أن المراد به الذي كان صاحب المتاع .

والمنازعة في هذا تقع من وجهين :

- أحدهما أن يضم السائل غير ما أضمره المستدل .
- والثاني أن يحمله على ظاهره من غير إضمار فيه ويتأول دليل المستدل .

**193 فأما الإضمار فقل أن يقول في الأول: «إن المراد به: فلا بأس إذا.»**

والجواب عنه من وجهين:

أحدهما أن النبي - صلى الله عليه وسلم! - سئل: هل يجوز بيع الرطب بالتمر، فإذا قال: «فلا إذا»، وجب أن ينصرف الجواب إلى السؤال، فيكون معناه: فلا يجوز إذا. وجواب ثان، وهو أن هذا التعليل لا يصح على إضماركم، لأن كون الرطب مما ينقص في ثاني حال ليس بعلة في جواز بيعه، لأنه لو لم ينقص أيضا لكان أصح، ولو أراد ما قلتموه لوجب أن يقول: «أيتساويان حال العقد؟» لأن علة جواز البيع عندهم هو التساوي في حال العقد، ولما عدل عنه إلى ما ذكرناه، دلّ على بطلان قولهم.

**194 وأما الثاني، فقل أن يقول في مسألة الإفلاس: «ما أنكرت على من يقول: «إن**

المراد بصاحب الشئ المشتري الذي هو صاحب له في الحال، وإنما شرط الإفلاس حتى لا يظن ظان أنه لما أفلس صار البائع أحق به.»

والجواب عن ذلك أن ينصر الدليل الذي ذكره، ويسقط ما أورده السائل من تأويل الدليل بأن يقول: «قوله: «أما» من حروف الشرط، فالظاهر أن إفلاسه شرط في الإستحقاق» ويقول: «لو كان ما قلتموه صحيحا لقال: «أيتساويان حال العقد؟» فهو أحق به.» ولم يقل: «فصاحب ألمشاع» لأن ذكره قد تقدم.»

**195 فصل: وأما ما لا يتم الاستدلال به إلا بإبدال لفظ مكان لفظ فهو مثل**

استدلال الشافعي على أنه لا يجوز بيع الأعيان الغائبة بالصفة بما روي أن النبي - صلى الله عليه وسلم! - قال لحكيم بن حزام<sup>1</sup>: «يَا حَكِيمُ! لَا تَبِعْ مَا لَيْسَ بِعِنْدَكَ!» فهذا لا يتم الاستدلال به إلا بإبدال لفظ مكان لفظ وذلك أن يقول: «إن لفظ الخبر: «لَا تَبِعْ مَا لَيْسَ بِعِنْدَكَ»، والمراد به ما ليس بيدك بدليل أنه يجوز أن يقال: «هذا ملكي وليس عندي، وهذا عندي وليس ملكي.» وإذا دلّ ذلك على أن المراد به: «لَا تَبِعْ مَا لَيْسَ بِيدك» لم يحز بيع الغائب الموصوف.»

(1) في لسان الميزان لابن حجر (الجزء الثاني رقم 1393) نقلًا عن أبي حاتم: «متروك الحديث» وعن البخاري: «متروك الحديث يروى القدر». وعن هذا الصحابي، ابن أبي خديجة زوجة النبي - صلى الله عليه وسلم - عام الفتح، أنكر تقرب التهليل لابن حجر (ج 1، ص 194، ر 532). وانظر كيف الإستيعاب (ج 1، ص 362 - 363، ر 535) حيث خصه ابن عبد البر ببيان شبهة نسبته. والذي لأخيه منه بل ما سبق موافقه كان من التوفقة فلو فهم وأنه توفي سنة 673/54 من حياة.

والطريق في الجواب عنه أمران :

أحدهما : أن يبين أن اللفظ يُحمل على مقتضاه ولا يحتاج [32 ظ] إلى إبداله بإبدال لفظ آخر وذلك أن يقول : « إن معنى « ما ليس عندك » : ما ليس في ملكك ؛ وهو أن حكيم بن حزام كان يبيع سلعا في ملك غيره ثم يشتريها ويسلمها ، فتناه النبي - صلى الله عليه وسلم ! - عن ذلك ؛ وإذا صح أن يُحمل اللفظ على مقتضاه لم يحز نقله إلى معنى غيره إلا بدليل . »

والثاني : أن العلة عندكم في المنع من البيع عدم الرؤية لا عدم كونها بيده ، لأنه لو تقدمت الرؤية ، جاز عندكم البيع وإن كانت السلعة غائبة ؛ ولو كانت السلعة بيده ولم يرها المشتري لم يحز بيعه إياها ؛ فلا يصح الاحتجاج بهذا الخبر .

**196 فصل في المنازعة في عموم السنة :** قد مضى الكلام في المنازعة في النص والظاهر ، والكلام هاهنا في المنازعة في العموم ؛ وهو أن يستدل بلفظ ويدعي أنه يتناول موضع الخلاف بعمومه ، فيمنع السائل من الاحتجاج به ؛ وذلك من وجهين :

— أحدهما أن يسلم كونه عاما ويمنع أن يتناول موضع الخلاف .

— والثاني أن يدعي فيه الإجمال .

**197 فأما المنازعة في العموم بأنه لا يتناول موضع الخلاف** فمثل أن يستدل المالكي على جواز التيمم بالخصى بما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - أنه قال : « الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ وَصُوءُ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ وَلَوْ لَمْ يَجِدْ أَلَمَاءَ عَشْرِ حِجَجٍ » ولم يخص حجارة من غيرها ، فوجب حمل ذلك على كل ما وقع عليه اسم الصعيد من حجارة أو غيرها إلا ما خصه الدليل . » فيقول الشافعي : « لا أسلم أن اسم الصعيد واقع على الحجارة ، وإنما يتناول التراب فقط ، ولذلك قال ابن عباس : « الصعيد التراب . »

والجواب أن هذا غلط لأن أهل اللغة الذين يرجع إليهم في ذلك قد ذكروا أن الصعيد وجه الأرض ؛ وقال أبو اسحاق الزجاج - وهو إمام هذا الشأن - : « لا أعلم في ذلك خلافا في أهل اللغة » ؛ وقول ابن عباس غير محفوظ عنه ؛ ولو ثبت لكان معناه أن معظم الأرض التراب كما قال النبي - صلى الله عليه وسلم ! - : « الْحَجُّ عَرَفَاتُ » ، وإنما أراد أنها معظم الحج

عرفة ؛ ولو أراد به أنه لا يسمى غير التراب صعيدا لما قال الزجاج : « لا أعلم في ذلك خلافا » ؛ وابن عباس من أهل اللغة ؛ وأيضا فإن قول ابن عباس : « الصعيد التراب » ليس فيه دليل على أن غير التراب لا يسمى صعيدا ، وإنما فيه إثبات هذا الاسم للتراب فقط .

**198 فصل :** وأما المنازعة في العموم بدعوى الإجمال فمثل أن يستدل المالكي على أن صوم رمضان بنسبة في أوله تجزئ عنه بما روي عنه - صلى الله عليه وسلم ! - أنه قال : « صَلُّوا حَمْسَكُمْ وَصُومُوا شَهْرَكُمْ » ، وهذا قد صام . فيقول له الشافعي : « هذا الخبر يعمل لأن المراد به غير [33 و] معقول من ظاهره لأن ظاهر الصوم الإمساك ، والمراد به بإجماع غير مجرد الإمساك ، ولا بد فيه من تقديم نسبة من الليل وإمساك في أوقات مخصوصة ثم معان مخصوصة على وجه مخصوص ؛ وهذا مما لا ينبغي عنه اللفظ بنفسه ويفتقر إلى بيان ؛ فصار في الإجمال بمنزلة قوله - صلى الله عليه وسلم ! - : « أَمِيرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ! ، فَبِذَا قَالُوا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا » ؛ لما كان المراد بالحق لا يعقل من اللفظ وافتقر في بيانه إلى غيره كان محتملا ، كذلك في مسألتنا مثله .

والطريق في الجواب عن ذلك أن يبين أن الإمساك يسمى في كلام العرب صياما ، وإنما ورد الشرع باعتبار شروط فيه ؛ وذلك لا يخرج عن موضوعه في كلام العرب كقوله - تعالى ! - « وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنْ اللَّهِ » ؛ لما كانت السرقة معروفة في كلام العرب والقطع واليد معروفان ؛ مفهوم المراد بذلك كله لم يخرجها [الآية] إلى الإجمال اعتبار شروط ورد الشرع بها من نصاب وحرز وغير ذلك ، بل تحمل الآية على عمومها إلا ما خصه الدليل ؛ فكذلك في مسألتنا مثله ؛ وأيضا فإن القدر الذي يذهب إليه من الإمساك يسمى صوما في عرف الشرع ؛ ولذلك يقول الشافعي : « لا يميزه صومه » ؛ وإذا تناول الاسم في عرف الشرع وجب أن يعمل اللفظ عليه إلا أن يمنع من ذلك دليل .

**199 فصل :** وقد ألحق بعض العراقيين بهذا الباب ما ليس منه ، وذلك مثل أن يستدل

المالكي بقوله - صلى الله عليه وسلم ! - : « لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ » ويقول - صلى الله عليه وسلم ! - : « لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ » وما يجري مجرى ذلك ؛ فقال : « هذا كله مجمل لا يحتاج به إلا بدلالة ، وذلك أن المنفي في الخبر الصوم والنكاح ، وذلك كله موجود مشاهد ، فيجب أن يكون المراد بالمنفي غير المذكور ، واحتج في معرفته إلى معنى بيّنه ، وهذا يعود بإجماله . »

والطريق في الجواب عن ذلك أن يقول : « إن المفهوم من هذا الكلام في عرف المتأخرين نفى الصوم والنكاح . وهو نفى الإجزاء والإنتفاع بالمنفي فوجب حمله عليه . »  
 وجواب آخر : وهو أن صاحب الشرع لا يجوز أن ينفي ما شاهده من الإمساك والإيجاب والقبول ، وإنما يقصد إلى نفى الصوم الشرعي والنكاح الشرعي المطلق ، وما وجد شيء من ذلك ولا شهده .

وقد أجاب بعض أصحابنا وبعض الشافعية في هذا أن جميع ما يقتضيه اللفظ نفى الإجزاء ونفي الكمال ، ونحن نحمل الخبر عليها .

وأنكر ذلك القاضي أبو بكر<sup>١</sup> وقال : « لا يصح » [33 ط] هذا الجواب ، لأن نفى الكمال يقتضي وجود الإجزاء على غير وجه الكمال ، ونفي الإجزاء يقتضي عدمه ، وهما حكمان متضادان . »

**200 فصل :** وما أحق بهذا وليس منه تعليق التحليل والتحريم بالأعيان ؛ وذلك مثل أن يستدل المالكي على تحريم قليل النبيذ بما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - : « مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ » .

فيقول الحنفي : « هذا الخبر مجمل لأنه علق التحريم على الأعيان [...] »<sup>٢</sup>  
 [الجواب]<sup>٣</sup> : والتحليل والتحريم إنما ينصرف إلى التصرف المعهود ؛ وهذا معلوم من كلام العرب جار في البيان مجرى المنطوق به في عرف المتأخرين عند أهل اللسان ؛ ولذلك إذا قال : « حرمت عليكم الطعام » فهم منه تحريم أكله ؛ وإذا قال : « حرمت عليك المرأة » فهم منه تحريم الاستمتاع بها ؛ فبطل ما قالوه .

(1) هو عليه القاضي أبو بكر الباقلي وقد سبق الحديث عنه في فقرة 60 بيان 1 .

(2) ما وضعه بين معقولين يمثل نقصاً في النص يسيراً .



**201 فصل في المنازعة في كون اللفظ مجعلا:** وذلك مثل أن يستدل المالكي على اعتبار الموالاة في الوضوء بقوله - صلى الله عليه وسلم ! - « لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ بَغِيرِ طَهُورٍ » ، بأن ذلك مجمل ، لأنه لا يفهم من هذا الكلام جنس الطهور ولا صفته ؛ وقد بين النبي - صلى الله عليه وسلم ! - هذا المجمل بوضوئه على الموالاة ، فوجب أن يعتبر ذلك في الوضوء . فيقول الشافعي : « لا أسلم أن هذا مجمل يل هو عام في كل ما يسمى طهورا إلا ما قام عليه الدليل . »

والطريق في الجواب عنه أن يبين أن ذلك في حيز المجمل لأنه لا يفهم المراد به من لفظه ويفتقر في البيان إلى غيره ؛ والدليل على ذلك أنه يعتبر أعضاء مخصوصة ويعتبر مسح بعضها وغسل بعضها ، وهذا لا يفهم من مجرد قوله : « تطهروا » .

**202 باب المشاركة في الاستدلال بالسة :** اعلم أن المشاركة في الدليل تكون على ضربين :

- أحدهما أن يتعلّق كل واحد منها بالدليل من جهة الظاهر .
- والثاني أن يتعلّق كل واحد منها بالدليل من جهة العموم .

**203 فأما الضرب الأول فهو أن يتعلّق كل واحد منها بالظاهر .**  
فانه ينقسم قسمين :

- أحدهما : أن يكون لفظ الدليل مشتركا بين معنيين فيحمل كل واحد من الخصمين على المعنى الذي يذهب إليه الآخر .
- [والثاني] : وهو أن يتعلّق كل واحد منها بلفظ من الدليل غير اللفظ الذي ذهب إليه الآخر .

**204 فأما القسم الأول وهو التعلّق بلفظ المشترك ، فمثل أن يستدل المالكي في وقت العشاء بما روي أن جبريل<sup>1</sup> - صلى الله عليه وسلم ! - صلى بالنبي - صلى الله عليه وسلم ! - العشاء حين غاب الشفق ، وهذا يقتضي أنه إذا غابت الحمرة ، فإن الوقت قد دخل .**

(1) ذكر القاري بمقال J. Pederson في E.J. .

فيقول الخالف : « هذا حجة لنا لأنه قال : « حين غاب الشفق » والشفق هو البياض [34] ويستدل عليه بأن الشفق مأخوذ من الشفقة وهي الرقة ، والرقة إنما تكون في البياض لأن الحمرة نجية . »

والطريق في الجواب عن ذلك من وجهين :  
أحدهما : أن يبين أن الشفق في الحمرة أظهر وأشهر ، ويستدل عليه بالآثار المروية عن شذاد<sup>١</sup> ، وعباد بن الصامت<sup>٢</sup> وابن عمر - رضي الله عنهم أجمعين ! - لأنهم قالوا : « هو الحمرة » - وقال الشاعر<sup>٣</sup> : [خفيف]

قَدْ تَغَطَّتْ بِكُمُهَا خَجَلًا كَالشَّمْسِ وَارَتْ فِي حُمْرَةِ الشَّفَقِ .  
وقال آخر<sup>٤</sup> : [رمل]  
أَحْمَرُ اللَّوْنِ كَحُمْرَةِ الشَّفَقِ<sup>٥</sup> .

والطريق الثاني أن نقول : « إن الحكم إذا علق على اسم يتناول أمرين ، تعلق بأولها وجردا كما أن القطع في السرقه لما تعلق بمطلق اسم اليد ، وكان هذا الإسم يقع على جميع الجارحة وعلى الكوع ، تعلق القطع بأول ذلك وهو الكوع . »

**205 فصل :** وأما تعلق كل واحد منها بأحد لفظي الخبر فمثل أن يستدل المالكى على أن المسلم لا يقتل بالكافر قصاصا بما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - أنه قال : « لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ » ، وهذا نص في موضع الخلاف .

فيقول الحنفي : « المراد به الحربي » بدليل قوله في آخر الخبر : « وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ » وقد أجمعتا على أن اللتمي يقتل بالنمسي فثبت أنه أراد به : « وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ » بحربي<sup>٦</sup> .

(1) هو شذاد بن أوس بن ثابت ، ابن أخي حسان بن ثابت الأنصاري : نزل الشام بدعوة فسطون ومات بها - حسب إحدى الروايات - في 677/58 . وقد روى عنه أهل الشام . الفرقة الاستيعابية لابن عبد البر ج 2 ، ص 694 - 695 ، و 1158 .

(2) عبادة بن الصامت بن قيس الأنصاري الخزرجي أسد بني النضير ، شهد المشاهد كلها بعد بدر وقد روى عن النبي كثيرا ؛ توفي في 34 أو 65-654/45 ؛ انظر الإصابة الجزء الثاني رقم 8974 .

(3) لم نهت إليه .

(4) لم نهت إليه .

(5) في الأصل : نصف بيت مستقل بـ و . ويؤسفنا حذف المعطف يصبح البحر من الرجز

(6) انظر في E.J. مقال دار الحرب بامضاء A. Abel .

وإذا ثبت ذلك وجب أن يحمل قوله : « لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ » على الكافر الحربى ليصح عطف آخر الكلام على أوله .

والجواب عن ذلك أن يبين أنه ليس المراد بقوله : « وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ » ما ذهب إليه السائل ليسلم له التعلق بأول الخبر ؛ وذلك أن يقول : « وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ » لم يرد به أنه لا يقتل بالحربي ؛ ولو أراد ذلك لم يكن لتخصيصه بوقت العهد فائدة ، لأنه لا يقتل أيضا في غير عهده بقتل الحربى ، وإنما يقتل بكفره ؛ ومعنى الخبر ؛ لا يقتل ذو عهد في عهده بكفره ، فتظهر حينئذ فائدة تعليق هذا الحكم بوقت العهد ، فيكون معنى الخبر : لا يقتل مؤمن بكافر قصاصا ، ولا ذو عهد في عهده بكفره .

**206 فصل :** وأما القسم الثاني من المشاركة في الدليل ، وهو المشاركة في العموم ، فهو مثل أن يستدل المالكي في وضع الجائحة بما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : « لَا يَطِيبُ مَالٌ أَمْرِي إِلَّا بِطِيبِ نَفْسٍ مِنْهُ » فلا يجوز أن يأخذ البائع من المشتري ماله إلا بطيب نفس منه . فيقول الحنفي : « هذا مشترك الدليل ، فإنه لا يطيب للمشتري أيضا إمساك مال البائع إلا بطيب نفس منه . »

والجواب عنه أن يبين المستدل أن استدلاله بالخبر أولى من استدلال السائل ، ويتكلم على كلام السائل بما يفقه ليسلم له الدليل ؛ وذلك أن يقول : « إن مال [34] ذَا البائع إنما كانت الثمرة ، وذلك لا يطيب للمشتري إلا بطيب نفس من البائع ؛ فإذا أصابها الجائحة فلم تحصل للمشتري ، فلم يعتبر طيب نفس البائع بذلك ؛ وليس كذلك الثمن ، فإن البائع أخذه بغير طيب نفس ، فوجب ألا يحل له ؛ وأيضا فإن حمله على ما قلناه أولى بما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : « إِذَا بَعْتَ مِنْ أَخِيكَ تَعَرًّا فَأَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا ! لِمَ تَأْخُذُ مِنْ مَالِ أَخِيكَ بِغَيْرِ حَقٍّ ؟ »

**207 فصل :** وقد يلحق بهذا ما ليس منه ، وهو أن يستدل أحدهما بالنطق والآخر بدليل الخطاب ؛ وذلك مثل أن يستدل المالكي على أن المحارب المسلم الحر إذا قتل عبدا أو ذميا قتل به لما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : « مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلَنَاهُ ،

وَمَنْ جَدَعَ عَبْدَهُ جَدَعَنَاهُ » وهذا قد قتل عبده ، فوجب أن يقتل به .

فإن قال الحنفي أو الشافعي : « هذا حجة لنا عليكم ، لأن هذا الخير يقتضي أنه إذا قتل عبدٌ غيره لا يقتل به . »

والجواب : أن هذا استدلال بدليل الخطاب ، ونحن لا نقول به ؛ ومن قال بدليل الخطاب فإنما يقول به إذا لم يعارض النطق ؛ فإذا عارض نطقه فإنه لا يصحّ التعلّق به ؛ وذلك أما لو قلنا : « إنه إذا قتل عبد غيره لم يُقتل » لوجب أن نقول : « إنّه إذا قتل عبده أبضا لم يقتل به لأنه إذا لم يُقتل بعيد غيره فبأن لا يقتل بعيد أول وأخرى » ؛ فكان يؤدي ذلك إلى إبطال النطق ، وإذا أدّى دليل الخطاب إلى إبطال نطقه ، وجب أن يبطل لأن في إبطال نطقه إبطاله لأنه فرع منه .

**208 فصل :** وما يلحق بهذا الباب أيضا وليس منه أن يستدلّ أحدهما بدليل من مسألة فيجعل الآخر دليلا يفرض مسألة أخرى غير المسألة المتنازع فيها ؛ وذلك مثل استدلال المالكي على أن الإمام إذا أحدث في الصلاة أو ذكر حدثا قديما لم تبطل الصلاة على من وراه بما روي أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم ! - كبر في صلاة من الصلوات ثم أشار إليهم أن امكثوا ، ثم رجع وعلى جلده أثر الماء .

فيقول المخالف : « نحن نشاركك في هذا الدليل ، فإنّ هنا يوجب أن يجوز البناء في الصلاة من الحدث كما يجوز من الرعاف ، وأنت لا تقول به » .

وهذا ليس من باب المشاركة بسبيل ، لأن المشاركة إنّما تكون في نفس المسألة المستدلّ عليها ونحن لا نمنع أن يكون الخبر دليلا في مسألة ويكون لكم به تعلّق في مسألة أخرى .

**209 باب الاعتراض على الاستدلال بالسنة باختلاف [35] الرواية :** الاعتراض على الاستدلال بالسنة باختلاف الرواية على ضربين :

أحدهما : بإبدال لفظ مكان لفظ .

والثاني : بإبدال حركة مكان حركة .

**210 فأما إبدال اللفظ فعلى ضربين :**

— أحدهما : أن يورد السائل الخبر على وجه يمنع من الاستدلال المستدلّ به .

— والثاني: أن يرويه على وجه بصير حجة له .

فأما الأول فمثل أن يستدل المالكى في ثبوت خيار الشفعة للورثة بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ! — أنه قال : « مَنْ تَرَكَ حَقًّا فَلْيُورَثْهُ » ، وَالشُّعْهُ حَقٌّ يُوْجِبُ أَنْ يَكُونَ للورثة .

فيقول الحنفى : « قد روي : « مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلْيُورَثْهُ » ولا يمنع أن يثبت المال لورثته .  
والطريق في الجواب عن ذلك أن يقال : « إنه إذا رُوي هذا ورُوي هذا ، وجب استعمال الخبرين جميعاً لأنه لا تناف بينهما ؛ وأيضاً فإنه لو لم يكن بدٌّ من استعمال أحدهما لكان خبرنا أولى لأن الراوي إذا شك في الخبر رواه على أخص أخباره لأنه يقين عنده ، ولا يجوز أن يشك في الأخص فيرويه على الأعم لأن ذلك يكون كذباً . »

212 فصل: والضرب الثاني مثل أن يستدل المالكى على جواز التيمم بالحجارة بما روي عن النبي — صلى الله عليه وسلم ! — قال : « جُعِلَتِ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا » ، فيجب بحق هذا الخبر أن يجوز التيمم بكل ما يقع عليه اسم أرض .  
فيقول الشافعى : « وقد روي : « جُعِلَتِ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَتَرَابُهَا طَهُورًا » ، فيصير الخبر حجة لنا ، لأن عدوله في التيمم عن جميع الأرض إلى التراب يدل على تخصيص التيمم به . »

والجواب عنه أن يبين السائل أن خبره أشهر وأظهر ، إن تمكن من ذلك أو يقول : « خبرنا يجب أن يكون الأصل ، إن لم يكن بدٌّ من الأخذ بأحدهما لأن راويكم يجوز أن يشك فيعلت التيمم بالتراب لأنه متيقن ، ولا يجوز أن يشك راوي خبرنا فيعلت التيمم على الأرض لأن ذلك كذب » أو يقول : « إذا روى هذا وروى هذا ، قلنا بالخبرين فيقول : « الأرض طهور وترابها طهور » لأنه لا تناف بين الخبرين . »

213 فصل: فأما أن يكون اختلاف الرواية فيه بحركة فمثل أن يحتج المالكى في أن الأمة تصير فرياشا بالوطء وأن ولدها يلحق بالسيد من غير أن يستلحقه بما روي أن سعد بن

أبي وقاص<sup>١</sup> وعبد بن زعمة<sup>٢</sup> تحاكما إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم ! - فقال عبد ابن زعمة : « أخي وابن وليدة أبي وُلِدَ على فراشه » فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم ! - [35 ظ] : « هُوَ لَكَ عَبْدٌ بَنَ زَمْعَةَ ! أَلَوْلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ » .

فيقول الحنفي : « الرواية : « هُوَ لَكَ عَبْدٌ ابْنُ زَمْعَةَ » وهذا يدل على ما نقوله لأنه قضى به عبدا له ، ولهذا قال لسودة :<sup>٣</sup> « أَخْتَجِبِي مِنْهُ » .

والجواب أن هذا غير صحيح لأنه يستحيل أن يدّعيه أخا فيفضي النبي - صلى الله عليه وسلم ! - له به عبدا ؛ وأيضا فإن تعليل النبي - صلى الله عليه وسلم ! - بنفي ما ادعيتم لأنه قال : « أَلَوْلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ » والولد لا يكون عبدا للفراش .

وجواب ثالث وهو أنه قد روي : « هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بَنَ زَمْعَةَ » والأخذ بالزائد أولى ؛ وهذه الرواية مفسّرة لروايكم لأن حرف النداء يجوز إسقاطه كقوله - تعالى ١ - : « يُوسُفُ » أغرض عن هذا<sup>٤</sup> ؛ وأما قوله لسودة : « أَخْتَجِبِي مِنْهُ » ، فإنما كان ذلك لأن زعمة لم يستلحقه وإنما أقرّ به ابنة عبد ؛ فثبت ذلك في حقه وهو ألا يملكه ويعطيه حصته من ميراث أبيه على ما أقرّ به ، ولا يثبت بذلك نسبة من زعمة ، فلذلك لم يجوز أن يرى سودة بنت زعمة ولا يكون بذلك من ذوي محارمها ؛ والله أعلم ! .

**214 فصل :** وما يلحق بالإعتراض باختلاف الرواية ، وليس منه أن يحتج المستدل بخبر فيذكر له المخالف اختلاف راويه في ذلك الخبر فلا تطابق الرواية التي احتج بها ؛ وذلك

(1) في الإصابة ( الجزء الثاني رقم 4006 ) سعد بن مالك بن أبيب ويقال : وهيب ؛ آخر أصحاب النبي المنتشرة موتا ؛ وكان حل رأس من فسخوا للعراق ؛ وقد ولي الكوفة لعمر وهو الذي بناها ؛ توفي بين 51 و 58 و 67-77 وعمل الأصح في 55 / 674 ؛ انظر أيضا في E.J.<sup>1</sup> مقال K. V. Zetterstéen الذي اختار كتاريخ لقولها 50 و 55 .

(2) في الإصابة ( الجزء الثاني رقم 9640 ) عبد بن زعمة بن قيس بن عبد شمس القرشي العامري ؛ أغر سودة زوج النبي وأم المؤمنين ؛ ومات أبوه زعمة قبل فتح مكة وأسلم هو يوم الفتح ، وقد تنازعه سعد بن أبي وقاص في ابن وليدة زعمة كما هو مفصل هنا ؛ ويعتبره ابن عبد البر من سادات الصحابة .

(3) سودة بنت زعمة زوج النبي وأم المؤمنين ؛ وهي قرشية عامرية وقد توفيت في 54 / 673 بالمدينة ؛ انظر عنها في E.J.<sup>1</sup> مقال V. Vacca .

(4) نذكر القارئ يقال في E.J.<sup>1</sup> بإسناد Bernhard Heller .

(5) قرآن : الآية 29 من سورة يوسف .

مثل أن يستدل المالكى على أن السارق إذا وُهب له ما سرق أو ملكه بأي نوع كان من أنواع الملك ، لم يسقط القطع عنه بما روي أن صفوان بن أمية<sup>(١)</sup> قيل له : « من لم يهاجر إلى المدينة فقد هلك » ؛ فهاجر إلى المدينة ، فدخل مسجد رسول الله - صلى الله عليه وسلم ! - فنام فيه ونسب رداءه ؛ فجاءه سارق فسرقت رداءه ، فأخذه ، فأثنى به النبي - صلى الله عليه وسلم ! - فأمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم ! - أن يقطع ؛ فقال : « يا رسول الله ، والله ما هذا أردت ! هو عليه صدقة » فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم ! - « قَهْلًا قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ ؟ »

فيقول الحنفي : « هذا الحديث مختلف الألفاظ ؛ قد روي فيه « حَلَّة » وروي فيه : « رداء » وروي : « حَمِيصَة » ؛ وروي في بعض الروايات أنه قال : « يَا رَسُولَ اللَّهِ هُوَ صَدَقَةٌ عَلَيْهِ » ؛ وروي : « هُوَ لَهُ هِبَةٌ » وروي : « فَأَنَا أُبِيعُهُ » .  
والطريق في الجواب عنه من ثلاثة أوجه :

أحدها أن اختلاف الألفاظ مع اتفاق المعاني يدل على شهرة الحديث وصحته لأنه يدل على أنهم حفظوه وشهر فيما بينهم وعرف بنقل كل واحد منهم على حفظه بلفظه وراعى المعنى .

والثاني أن اختلاف هذا كله يرجع إلى معنى واحد لأن الحلة والرداء والحميص كلها شيء واحد وقوله : « هو عليه صدقة أو هبة أو أبيع » كل ذلك معناه التملك .

وجواب ثالث وهو أنه [36 و] يحتمل أن هذه الألفاظ كلها وجدت من صفوان ؛ فقال : « هو عليه صدقة » ؛ فلما علم أن ذلك لا يسقط القطع قال : « هو له هبة » ؛ فلما علم أيضا أن ذلك لا يسقط الحد قال : « فأنى أبيع » .

**215 فصل :** وما يلحق بهذا وليس منه أن يستدل بخبر يتناول موضع الخلاف وليس منه موضع الخلاف فيروي السائل خبرا آخر يدعي أنه اختلاف رواية وإنما هو من خبر

(١) صفوان بن أمية بن خلف بن وهب بن حذافة الجهمي ، أحد عشرة الذين انتهى إليهم شرف الجاهلية ؛ وكان النبي ينادي عليه الساميات عند قسمة الغنائم وقد توفي في 41 أو 662-661/42 ؛ انظر عنه الإصابات ، الجزء الثاني ، رقم 8565 .

آخر ؛ وذلك مثل أن يستدل المالكى على أنه لا يجوز بيع الرطب بالتمر بما روي أن النبي - صلى الله عليه وسلم - سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال : « أَيْتَقَصُّ الرُّطْبُ إِذَا جَفَّ ؟ » فقالوا : « نعم » قال : « قَلَّا إِذَا ! »

فيقول الحنفي : « قد روي في هذا الخبر ما يسقط الإحتجاج به ؛ وذلك أنه روي ما قلتم ، وروي : « لَا يَجُوزُ بَيْعُ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ نَسِئَةً » ونحن كذلك نقول . » والطريق في الجواب عن ذلك أمران :

أحدهما أن يبين أن ذلك خبر آخر لأن ما رواه أن سعد بن أبي وقاص سئل عن بيع الرطب نسيئة فقال : « سئل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن بيع الرطب بالتمر فتنبى عن ذلك » ؛ وهذا معنى صحيح لأنه إذا منع منه النبي - صلى الله عليه وسلم - بدأ بيد ، فإن لا يجوز نسيئة أولى وأحرى .

والثاني أن يقول . « لو سلمت أن ذلك اختلاف من الروايتين لوجب أن آخذ بالروايتين جميعا لأنه لا تناف<sup>١</sup> بينهما ، فأقول : « لا يجوز أن يباع نسيئة لما ذكرته ولا يجوز أن يباع يبدأ بيد لما ذكرناه . »

216 باب الإعتراض على الإستدلال بالسنة بدعوى النسخ : الإعتراض بدعوى النسخ يقع من ثلاثة أوجه :

أحدها أن ينقل النسخ صريحا .

والثاني أن ينقل عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ما ينافي الخبر المستدل به متأخرا عنه .

والثالث أن ينقل عن الصحابة العمل بخلافه ، فيدل ذلك على نسخه .

217 فأمّا دعوى النسخ بنقل الصريح فمثل أن يستدل الداودي في ترك الغسل من التيمم المختارين بما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : « إِنَّمَا أَلْمَأَمَةٌ مِنْ أَلْمَأَمَةٍ » فيقول المالكى : « هذا منسوخ ؛ والدليل على ذلك ما روي عن أبي بن



كعب<sup>1</sup> أنه قال : « إن الفتيا التي كانوا يفتون أن أئمة من أئمة رخصة رخصها رسول الله - صلى الله عليه وسلم ! - في بدء الإسلام ، ثم أمر بالإعتقال بعد . »

**218 فصل :** وأما الضرب الثاني من النسخ ، فهو أن ينقل عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم ! - ما يخالفه متأخراً عنه ، ولا يمكن الجمع بينه وبين المتقدم ، فبعلم بذلك بنسخه ؛ مثل أن يستدل الزهري بما روى أبو موسى<sup>2</sup> عن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - أنه قال : « تَوَضُّؤُوا وَمَا مَسَّتِ الْأَنَارُ » . فيقول : « [36 ظ] المالكي : « هذا منسوخ ؛ والدليل على ذلك ما روى محمد بن المنكدر<sup>3</sup> عن جابر<sup>4</sup> أنه قال : « كان آخر الأمرين من رسول الله - صلى الله عليه وسلم ! - ترك الوضوء مما مسَّت النار . » وهذا من أين ما يريد في أبواب النسخ للسنة .

والطريق في الجواب عنه بأن ينقل معارضا له أو يقدح في الرواية إن وجد الى ذلك مبيلا .

**219 فصل :** وأما الضرب الثالث ، وهو الاستدلال على نسخه بعمل الصحابة بخلافه ، فهو مثل ما روى أصحاب أبي حنيفة أن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - قال : « إِذَا زَادَتْ الْإِبِلُ عَلَى مِائَةِ وَعِشْرِينَ اسْتَوَيْفَتِ الْقَرِيضَةُ فِي كُلِّ خَمْسٍ شَاةً » . فيقول المالكي : « إن ثبت هذا فهو منسوخ بما روى أن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - قال : « إِذَا زَادَتْ الْإِبِلُ عَلَى مِائَةِ وَعِشْرِينَ فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ يَنْتُ لَبُون وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ » ، والدليل على أنه منسوخ أن أبا بكر وعمر - رضي الله عنهما - عملا به ولم يعملوا بخبر الاستئناف وهذا مما لا يخفى على

(1) غفك عن ترجمته في فقرة 121 ؛ وهو أبي بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية الأنصاري ، توفي في ما بين 19 و 30/40-50 وأقرب التاريخ الثاني ؛ ويثير سيد القراء ؛ وهو من أصحاب العقبة الثانية وأول من كتب كتب ؛ انظر عنه الإصابة الجزء الأول رقم 31 .

(2) عن أبي موسى الأشعري بن قيس (42/614 تقريباً) انظر في E.J. مقال L. Vecchia Vaglieri .  
(3) في الأصل : المنكر وهو خطأ . وهو أبو عبد الله محمد بن عبد الله الهذلي الصبيعي القرشي المدني ؛ ويذكر صاحب جمة النور (رقم 10 ص 47) أنه روى عن جابر وعنه روى مالك ؛ وتوفي 130/747 ؛ وترجم الذهبي (ميزان) الجزء الثالث رقم 1784 لأبيه فقط .

(4) جابر بن عبد الله بن عمر الأنصاري الصحابي ابن الصحابي ؛ توفي في المدينة حوالي 74/693 وذكره صاحب جمة النور (رقم 4 ص 45) ضمن من روى عنهم مالك .

(5) في الأصل : حقه ، وألقى ؛ الثلاثة سقطت أسنانها .

الصحابة أجمعين العمل به ، ولم ينكر منهم منكر ، فثبت أنه إجماع منهم على العمل بخبرنا .

**220 فصل :** في بيان ما يعترض به من جهة النسخ وليس بفسخ ؛ وذلك مثل أن يقول : « إن راوي خبرك قديم الإسلام وراوي خبرنا حديث الإسلام ، وذلك يدل على كون خبرك منسوخا ، وذلك مثل استدلال من لا يرى الوضوء من مس الذكر من أصحابنا بما روي عن طلق بن علي<sup>(١)</sup> أنه قال : « أتيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم ! - وهو يؤسس مسجد المدينة ، فجاءه رجل فسأله عن مس الذكر : أَيْتَقَضُّ الْوُضُوءُ ؟ فَقَالَ : « لَا ! هَلْ هُوَ إِلَّا بَضْعَةٌ مِنْكَ ! »

فيقول له من يرى الوضوء منه من أصحابنا : « هذا منسوخ بما روى أبو هريرة أن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - قال : « إِذَا أَقْضَى أَحَدُكُمْ بِيَدِهِ إِلَى ذَكَرِهِ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ شَيْءٌ حَائِلٌ فَلْيَتَوَضَّأْ ! » وهذا متأخر ، لأنه يروي أبو هريرة وهو متأخر الإسلام ، لأنه قدم على النبي - صلى الله عليه وسلم ! - بخير<sup>(٢)</sup> . وهذا ينقسم قسمين :

**221 فإن كان في الخبر المروي متأخرا ما يدل على سماع الصحابي الحديث من النبي - صلى الله عليه وسلم ! - مثل أن يقول : « سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم ! - أو ما جرى مجرى ذلك ، وكان في سماع المتقدم الإسلام ما يدل على تقديم سماعه ، فإنه يدل على نسخ ما قبله إذا لم يكن الجمع بينها .**

**222 وإما إن قال :** « قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم ! - » ولم يكن فيه ذكر السماع منه ، فإنه لا يدل على تأخير الخبر ، ولا على كونه نائحا ، لأن الصحابة كانت تأخذ بعضها عن بعض ويسمع بعضها من بعض ويقول في ذلك كله : « قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم ! - » ؛ فيحتمل أن يكون أبو هريرة سمعه ممن كان متقدما للإسلام ؛

(١) طلق بن علي بن طلق بن عمرو أو طلق بن قيس بن عمر بن عبد الله ... الخلفي السجستاني أبو علي ، مشهور له حجة ورواية وقد شارك في بناء مسجد المدينة . انظر الإصابة ، الجزء الثاني رقم 8772 .

(٢) عن خبر النضر معجم البلدان الجزء الثاني ص . 409 .

وأيضاً فإن المتقدم الإسلام يجوز أن يسمع ذلك من قول النبي - صلى الله عليه وسلم ! - بعد أن أسلم المتأخر الإسلام ؛ فلا يدل ذلك على تقدمه .

**223 فصل :** وما يلحق بدعوى النسخ وليس منه : أن يدعى نسخ الحكم بالقياس على نسخ غيره ؛ وذلك مثل أن يستدل [ 37 و ] المالكي في طهارة سُرور السباع بما روى جابر أن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - سئل فقيل له : « أَيَتَوَضَّأُ بِمَا أَفْضَلَتِ الْحُمْرُ ؟ » قال : « نَعَمْ ! » وَبِمَا أَفْضَلَتِ السَّبَاعُ كُلُّهَا ! » فيقول المخالف : « هذا كان قبل أن تحرم لحوم السباع فلماذا حُرِّمَ أكلها حُرِّمَ سُرورها . »

والجواب أن يقال : « هذا نسخ حكم بالقياس على نسخ حكم آخر لأن إباحة السور حكم وإباحة أكل اللحم حكم آخر ، فلا يستدل بنسخ أحدهما على نسخ الآخر ؛ ولهذا حُرِّمَ عندكم لحوم سباع الطير ولم يحُرِّم سُرورها ؛ وهل هذا دعوى نسخ بالإحتمال لأنه يجوز أن يكون ذلك في الوقت الذي ادَّعوا ، ويجوز أن يكون بعده ، ولا يجوز نسخ السنة الثابتة بالإحتمال . »

**224 فصل :** وما يلحق بدعوى النسخ وليس منه : أن يدعى نسخ جميع الخبر بنسخ بعضه ؛ وذلك مثل أن يستدل المالكي في المنع من الصلاة في القبور بما روي أن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - قال : « لَا تَصَلُّوا إِلَى الْقُبُورِ وَلَا تَجْلِسُوا إِلَيْهَا » فيقول الظاهري : « هذا الخبر منسوخ بدليل قوله - صلى الله عليه وسلم ! - : « وَكُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا وَلَا تَقُولُوا هُجْرًا . »

والجواب أن هذا لا يصح ادعاء النسخ في مثله لأن النسخ إنما يدعى إذا لم يمكن الجمع بين الخبرين ؛ فأما مع صحة الجمع بينها فلا يصح ادعاء النسخ ؛ وليس بين الإباحة لزيارة القبور وبين المنع من الصلاة فيها تناف ، فيدعى فيه النسخ .

**225 فصل :** ومن ذلك أيضاً أن يدعى نسخ الخبر بأمر لا يعرف ؛ وذلك مثل أن يستدل المالكي على مسألة المُصَرَّات بما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - أنه قال : « أَلَا لَا تَصْرُوهَا إِلَّا بِلٍ وَأَلْعَنِمُ ! فَمَنْ أَشْرَاهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلِبَهَا ثَلَاثًا : فَإِنْ رَضِيَهَا أَتَمَّكَهَا ، وَإِنْ سَخِطَهَا رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمَرٍ . »

فيقول الحنفي : « هذا منسوخ ووجه كونه منسوخا أن العقوبات كانت في صدر الإسلام بالأموال ؛ والدليل على ذلك قوله - صلى الله عليه وسلم ! - « مَنْ سَرَقَ حَرِينَدَ الْخَيْلِ أَوْ حَرَقَ رَحْلَهُ » . قالوا : « فكأن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - عاقب البائع بذلك ؛ فقال « يَرُدُّ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ » ولا يكون له الرجوع فيما حلب من ماشيته عقوبة له لتدليسِهِ . »  
والجواب عنه من أربعة أوجه :

أحدها أن يقول : « إن هذا دعوى نسخ فيحتاج إلى نقل . »  
وجواب ثان وهو أن الظاهر من هذا الخبر كونه آخر الإسلام لأن رواه أبو هريرة وهو متأخر الإسلام .

وجواب ثالث وهو أنه ليس في هذا عقوبة لأنه قد أمر أن يردَّ إليه صاعا من تمر ، وربما كان أفضل مما حلب من لبن شاته .

وجواب رابع : أنه لو كان على وجه العقوبة لكان حكمه باقيا ، وكانت العقوبة تنتقل فيه من المال إلى الجلد ؛ فبطل ما قالوه .

**226 فصل :** ومن ذلك أن يدعي النسخ بتأخير الخبر المعارض عن « خبر المستدل » مع صحة الجمع بينهما ؛ وذلك مثل أن يستدل المالكي [37 ع] على أن « سجود السهو في الزيادة بعد السلام بما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - أنه سلم من اثنتين فأخبره ذو اليمين « فرجع رسول الله - صلى الله عليه وسلم ! - فصلتي ركعتين أخريين ثم سلم ثم سجد سجدتين لسهوه . »  
فيقول الشافعي : « هذا منسوخ . » والدليل عليه ما روى الزهري أنه قال : « كان آخر الأمرين من رسول الله - صلى الله عليه وسلم ! - السجود قبل السلام » ، والآخر من القائلين بنسخ الأول منهما . »

والجواب عنه أن هذا خطأ لأن دعوى النسخ إنما يصح إذا لم يمكن الجمع بين الأول والآخر من فعله - صلى الله عليه وسلم ! - أو قوله ؛ فأما إذا أمكن الجمع بينهما فلا

(1) هكذا بالأصل ولم تهتد إلى تحقيقه .

(2) من الحديث عنه في فقرة 35 بيان .

(3) في الأصل : السلام .

(4) في الأصل : فعله .

يجوز ذلك ؛ ونحن نحمل صموده قبل السلام على أنه كان منه في التقصان وصموده بعد السلام لزيادة للصلاة فبطل ما تعلقوا به ؛ وأيضاً فإن الزهري إنما أراد بذلك أنه نسخ الخبر المغيرة<sup>١</sup> أنه سجد في التقصان بعد السلام ، فحمله على ذلك .

**227 فصل :** وما يلحق بذلك وليس منه : أن يدعي نسخ الخبر بأنه ورد لعلته كانت موجودة عند الحكم ، وقد زالت العلة ، فوجب أن يزول الحكم ؛ وذلك مثل أن يستدل المالكي في إراقة الخمر بما روي أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم ! - نهى أبا طلحة<sup>٢</sup> أن يخلل الخمر وأمره بإراقتها ، فدل على أن ذلك لا يجوز .

فيقول الحنفي : « إنما ورد هذا أول ما حرمت الخمر ، وكانوا قد ألفوا شربها ، فنهى عن تحليلها وأمر بإراقتها تغليظاً لأمرها ليرتدع الناس عن شربها ؛ والدليل على ذلك أنه أمر بتخريق الظروف ولا خلاف أن ذلك لا يجب إلا أن يدل على أن المنع من التحليل إنما كان لما ذكرناه ، وقد زال هذا المعنى فزال الحكم . »

**والجواب أن لا نسلم أنه إنما حرّم التحليل لهذه العلة ؛** فإن الصحابة كانوا لا يخالفون رسول الله - صلى الله عليه وسلم ! - فما يأمرهم به وينهاهم عنه ، فلا يحتاج مع النهي إلى تغليظ آخر لمنعهم ؛ وأيضاً فاته لو جاز أن يقال : « إن ذلك لهذا المعنى ، وقد زال ، لجاز أن يقال أيضاً في الحد : « إنما شرع لقرب عهدهم بشربها ، فأوجبه ليرتدعوا عنها ، وقد تقدم العهد بالتحريم فيجب أن يزول ذلك . »

وأيضاً فلو سلمنا أنه منع من التحليل لهذه العلة إلا أنه يجوز أن يزول المعنى ويبقى الحكم ؛ كما أن الإضطباع كان لإظهار الجلد للكفّار حين قالوا : « إن حُمّي يثرب نهكت أصحاب محمد » وقد زال هذا المعنى ، ولم يزل الإضطباع والرمل ؛ وكذلك أيضاً أمر بغسل الإناء من ولوغ الكلب لعادة الأنصار عن اقتنائها ، وقد زال وبقي الحكم .

وأما الظروف فلا نسلم أنها لا تخرق على إحدى الروايتين ، وإن سلمنا على الرواية الأخرى ؛ فلو تركنا الظاهر قلنا بالكل ، ولكنه دللت الدلالة على أن هذا غير واجب ، وبقي الباقي على أصله في الوجوب .

(1) هو للغير بن شعبة 48 - 51 / 668 - 71 تولى عن سبعين سنة؛ انظر عنه في E.I. مقال H. Lénizena.

(2) ترجم له ابن عبد البر في الإستيعاب (ج 2، ص 553 - 555، ر 850) وهو زيد بن سهل بن الأسود، أبو طلحة الأنصاري البجلي. روى عنه أشعث بن عيسى وكثير بن خالد. والقاهر له توفي بعد 30/650.

228 باب الإعتراض على الإستدلال بالسنة بالتأويل: الكلام في هذا الباب على فصلين:

— تأويل الظاهر .

— وتخصيص العام .

229 فأما تأويل الظاهر فعلى ضربين [38 و]:

أحدهما: أن يحمل اللفظ على وجه يستعمل كثيرا .

والثاني: أن يحمله على وجه لا يستعمل عليه إلا نادرا ومجازا .

فأما الأول فنقل أن يستدل المالكي على وجوب الرجعة على من طلق حائضا بما روي عن

النبي — صلى الله عليه وسلم ! — أنه قال لعمر مرة "فَلْيُرَاجِعْهَا حَتَّى تَطْهَرَ" ؛ فقد أمره بالرجعة ، والأمر يقتضي الوجوب .

فيقول الحنفي: ؛ أحله على التدب والإستحباب بدليل كذا وكذا ؛ ويذكر بعض أدلته

في ذلك من القياس وغيره ؛ ففي هذا لا يحتاج إلى مثال لأن هذا مما يستعمل اللفظ فيه كثيرا .

والجواب عنه أن يتكلم المستدل على دليل السائل بما يفقه ليسلم له حل الأمر على ظاهره

من الوجوب .

والثاني مثل أن يستدل المالكي على المنع من بيع الحيوان باللحم فيقول الحنفي: ؛ أراد

به الذي كان حيا ، وهو الآن مذبوح ؛ ففي مثل هذا يجب عليه أن يمثل ويبين أن الحيوان

يجوز أن يراد به ما كان حيا ، وهو الآن ميت ؛ ثم حيث يدل دليل آخر على العدول عن

الظاهر .

230 فصل: وقد يلحق بالتأويل ما ليس منه: وهو أن يحمل اللفظ على معنى لا يعرف

استعماله في مثله ؛ وذلك مثل أن يستدل أصحابنا في إيجاب الزكاة في مال الصبي بما روي عن

النبي — صلى الله عليه وسلم ! — أنه قال: "أَبْتَاغُوا فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى لَا يَأْكُلُهَا الزُّكَاةُ" .

فيقول الحنفي: ؛ يُحْتَمَلُ أن يكون المراد بالزكاة النفقة ، فإن النفقة تأكل المال ، فأمر

بالتجارة فيها حتى لا تأكله النفقة ، فأحله على ذلك بدليل كذا وكذا ؛ ويذكر بعض أدلته .

وليس هذا من باب التأويل لأن الزكاة لا تستعمل في النفقة لا حقيقة ولا مجازا ؛ وأكثر ما

يقدرين عليه من الكشف عن ذلك أن يقولوا: ؛ روي عن النبي — صلى الله عليه وسلم ! —

أنه قال : « نَفَقَةُ الرَّجُلِ عَلَى عِيَالِهِ صَدَقَةٌ » ، فَسُمِّيَتِ الثَّقَفَةُ صَدَقَةً ، وهذا لا يكفي في هذا التأويل لأنه سمّاه صَدَقَةً لا زَكَاةً ، وليس إذا سُمي صَدَقَةً وجب أن يسمّى زَكَاةً ، وإنّما سُمي نفقة الرجل على عياله صَدَقَةً لأنّ ذلك شيء من ماله يعول به غيره فكان بمثابة من يعول المساكين والفقراء من ماله .

فأمّا نفقة الولي على اليتيم فهي من ماله ، فلا يجوز أن تسمّى صَدَقَةً ولا يصحّ أن يعمل الخبير عليه ، وفي مثل هذا لا ينبغي للمستدلّ أن يتكلّم على الدليل الذي تأوّلّه ، لأنّ التأويل لم يصحّ بعد ، وإنّما يتكلّم على الدليل عند صحّة التأويل .

**231 فصل : والضرب الثاني من التأويل :** وهو تخصيص العموم ، فليس فيه أكثر من تبين الموضع الذي يعمل فيه التخصيص من العموم ، ويذكر دليل التخصيص ، وذلك مثل أن يستدلّ المالكي على قتل المرتدّ بما روي عن النبيّ - صلى الله عليه وسلم - [ 38 ظ ] أنه قال : « مَنْ بَدَّلَ دِيْنَهُ فَاقْتُلُوْهُ ! » ، وهذا عامّ في الرجال والنساء .

**فيقول الحنفي :** « أخصّه بالدليل وذلك أنّ هذا كفر ، فلم تقتل به المرأة كالكافر الأصلي » ، ففي هذا لا يحتاج السائل إلّا أن يبيّن مثالا لأنّ تخصيص العموم شائع ذائع في كلام العرب .

وعلى المسؤول أن يتكلّم على القياس بما يفقه ليسلم له الإستدلال بالعموم ، وذلك أن يقول في هذا : « لا يتمتع ألا تقتل بالأصلي وتقتل بالطّارئ ! ألا ترى أنّ أصحاب الصّوامع لا يقتلون بالأصلي ويقتلون بالطّارئ ، وكذلك أهل الجزية<sup>١</sup> يقرّون على الأصلي ولا يقرّون على الطّارئ ، وإذا بطل اعتبار الكفر الأصلي بالطّارئ بطل القياس وصحّ التعلّق بالعموم . »

**232 باب الإعتراض بالمعارضة على الإستدلال بالسنة :** وجلة ذلك أنّه لا تخلو المعارضة من أحد أمرين :

— إما أن تكون بنطق .

— أو بعلّة .

233 فإن كان ينطق لم يحل أن يكون النطق : معلوما من جهة القرآن أو خبر التواتر - أو مظنونا كخبر الآحاد .

وإن كان معلوما لم يحل أن يكون :

- أعم من الدليل ،

- أو أخص منه ،

- أو مثله في العموم والخصوص .

234 فإن كان أعم منه وذلك مثل أن يستدل المالكي على تحريم نكاح الشغار بما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - أنه نهى عن نكاح الشغار ، ونهى يقتضي التحريم ، فوجب أن يكون حراما .

فيعارضه الحنفي بقوله - تعالى 1- : « فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ » 2 ، وهذا أعم فيحمله على عمومه .

فيقول المالكي : « استدلالنا أولى لأن خبرنا خاص وأنتكم عامة ، فتحمل الآية في النكاح على غير وجه الشغار 3 ، ويعمل الخبر على الشغار ، فيستعمل الخبر والآية جميعا ، وهو أولى من أطراح الخبر لأنها دليلان على الآيتين . »

235 فصل : وإن كان أخص منه ، وذلك مثل أن يستدل الداودي على أن الصغيرة المتوفى عنها زوجها لا عدة عليها بما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - أنه قال : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ، وَإِنَّمَا لِامْرَأَةٍ مَا نَوَتْ » 4 ، والصغيرة ليست ممن تصح منها نية ، فلم يكن لها عمل من عدة ولا غيرها .

فيعارضه المالكي بقوله - تعالى ! - : « وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا » 5 ، وهذا خاص في موضع الخلاف ، فيجب أن يقدم على

(1) ابن حنبل : مسند ، الجزء السابع رقم 4918 ، قال مالك : « وشغار أن يقول : « أنكحي ابنتك وأنكحك ابني » .

(2) قرآن : من الآية الثالثة من سورة النساء .

(3) قرآن : من الآية 234 من سورة البقرة .



عموم الخبر الذي احتججتم به ، ولأنه لو تعارض الخبر والآية على وجه لا يمكن الجمع بينهما لكان الأخذ بالآية أولى لأنها معلومة ؛ فإذا كان في الأخذ بالآية استعمال لهما فحمل الخبر على غير العدة أولى .

**236 فصل :** وأما إن كنا عاتين فلا يخلو أن يكون عمومها يتناول شيئاً واحداً أو يكون أحدهما عاماً من وجه خاصاً من وجه آخر [39 و] والثاني مثل ذلك ؛ فإن كانا يتناولان معنى واحداً بعمومها ، وجب تقديم المعلوم على المظنون ؛ ولم نجد لذلك مثالا ؛ وإن كان أحدهما عاماً من وجه خاصاً من وجه آخر والآخر كذلك ، وذلك مثل أن يستدل الحنفي والشافعي على تحريم لحوم السباع بقوله - صلى الله عليه وسلم ! - : « كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ حَرَامٌ » ، فيعارضه المالكي بقوله - تعالى ! - قُلْ : لَا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مُسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ »<sup>١</sup> فكل واحد منهما بدعي أن ما احتج [به] متناول لموضع الخلاف دون ما احتج به خصمه ، فيقول الحنفي : «الخبر أولى لأنه خاص في السباع والآية عامة في كل شيء ، فيبني العام على الخاص» ، والمالكي يقول : « الآية أولى لأنها خاصة في المذكي ، لأنه قد أخرج من جملة المظنومات الميتة ، فيحمل خبركم على تحريم أكل ميتة السباع . »

فإن كان الحنفي هو المبتدي بالإستدلال ، وجب عليه أن يتكلم على ما أورده المالكي ليفقه ويسلم له دليله فيقول : « تحمل الخبر على ما قلتم بسقط فائدة التخصيص لذكر السباع لأن الميت من السباع والأنعام وغيرها حرام ، وتعلق هذا الحكم بها خاصة يفيد تعلقه بها على وجه لا يتعلّق بغيرها عليه ، وهو كونها سباعا . »

وإن كان المالكي هو المستدل وجب عليه أن يتكلم عن كلام الحنفي بما يفقه ليسلم له الدليل فيقول : « الآية أولى لأنها إذا تساوى في وجه الإستعمال ولم يكن ترجيح أحدهما على الآخر كان استعمال الآية أولى لأنها معلومة والخبر مظنون ، لا سيما وقد طلعت فيه عائشة - رضي الله عنها ! - وأتكررت روايته على ثعلبة ؛ وعند أبي حنيفة أن الخبر إذا طعن فيه

(1) قرآن : من الآية 145 من سورة الأنعام .

(2) في الأصل : لأنه .

السلف لم يحز الإحتجاج به ؛ وما تأولوه من أن حمل الخبر على ميت السباع يبطل فائدة التخصيص غير صحيح ، لأن فائدة ذلك ألا يظن ظان أن السباع لما كانت ممنعة ومغوفة لما فيها من الإفتراس أرخص في أكل ميتها لأنه لا سبيل الى تناولها والقدره على ذكائها في غالب الأحوال إلا بالزئى والحبايل التي لا يستباح الصيد بمثلها ؛ فاعلموا بهذا الخبر أن السباع وإن كانت هذه صفتها فإنه يحرم تناولها على غير الوجه الذي يتناول عليه غيرها من الوحش ؛ فبطل ما قالوه ؛ وأيضاً فإن حمل الخبر على ميت السباع استعمال للدليلين وجمع بينهما ؛ وذلك أولى من استعمال أحدهما واطراح الخبر الآخر .

237 فصل : وإذا كانت المعارضة بخبر آحاد [ 39 ظ ] فلا يخلو أن يكون :

— أعم من الدليل ،

— أو أخص منه ،

— أو مثله في العموم والخصوص .

238 فإن كان أعم منه ، وذلك مثل أن يستدل المالكى على تحريم نكاح المرأة على عمتها بقوله — صلى الله عليه وسلم ! — « لَا تُنْكَحُ الْأُمْرَأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا عَلَى خَالَئَتِهَا » فيعارضه الداودي بقوله — صلى الله عليه وسلم ! — « مَنْزِلُ أَسْتَطَاعَ يَنْكُحُ الْبَنَاتِ فَلْيَتَزَوَّجْ ! فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصْرِ وَأَخْصَنُ لِلْفَرْجِ » .

فيقول المالكى : « ما قلناه أولى لأنه نص » يتناول موضع الخلاف على وجه غير محتمل وما قلتموه عام محتمل ، ولأن فيما قلناه الجمع بين الخبرين لأننا نحمل خبركم على غير العمات والخالات ؛ وما قلتم يودى إلى إسقاط ما روينا عنه — صلى الله عليه وسلم ! — وذلك غير جائز .

239 فصل : وإن كان أخص منه فمثل أن يستدل الحنفى في إيجاب العشر من القليل والكثير بقوله — صلى الله عليه وسلم ! — « فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرَ وَفِيمَا سُقِيَ يَنْضَحِ أَوْ غَرَبَ يَضْفُ الْعُشْرُ » ؛ فيقول المالكى : « هذا يعارضه قوله — صلى الله عليه وسلم ! — « لَيْسَ فِي مَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ الثَّيْرِ صَدَقَةٌ » وهذا أخص منه .  
والطريق في الجواب عنه أن يتكلم على الخاص بما يفقه ليس له الدليل بالعموم ؛

وأصحاب أبي حنيفة يقولون في هذا : « إن خبرنا عام متفق عليه ، وخبركم وإن كان خاصاً مختلف فيه ؛ والعام المتفق عليه أولى من الخاص المختلف فيه » ؛ وهذا غلط لأن خبرهم في ما قابل الخبر الخاص خاص مختلف فيه أيضاً ؛ فبطل ما قالوه .

#### 240 فصل : وإذا كان كل واحد منها مثل الآخر ، لم يخل :

— إما أن يكونا عامين ،

— أو خاصين ،

— أو كل واحد منهما عاملاً من وجه ، خاصاً من وجه .

#### 241 فإن كانا عامين فمثل استدلال المالكي في أن الحجامة لا تفطر بما روي عن

النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : « ثَلَاثٌ لَا يُفْطِرْنَ الصَّائِمَ : الْحِجَامَةُ وَالْقِيَاءُ وَالْأَخِيلَامُ » فيعارضه الحنيلي بما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : « أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ » .

والطريق في الجواب عنه أن يتكلم المستدل منها على حديث السائل بما يفقه ليسلم له دليل ؛ وذلك مثل أن يقول المالكي « إنه أراد به أن فطره . بغير الحجامة ، وإنما جعل الحجامة تفرعاً له ليعرفه به من يشاركه إليه ، كما قال - صلى الله عليه وسلم - : « الْجَالِسُ وَسَطَ الْخَلْقَةِ مَلَكٌ » ولم يرد أنه يجلسه وسط الحلقة ملعون ، وإنما أراد بذلك إنساناً مخصوصاً عينه وعرقه يجلسه وسط الحلقة .

#### 242 وفصل : وإن كانا خاصين فكمثل أن يستدل المالكي بما روي عمرو بن شعيب<sup>3</sup> عن

أبيه عن جده أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : « دَبَّةٌ أَيْهُودِيَّةٌ [40 و] وَالنَّصْرَانِيَّةُ مِثْلُ دَبَّةِ الْمُسْلِمِ »<sup>4</sup> .

والطريق في الجواب عن ذلك من وجهين :

— أحدهما أن يدعي فيه التسخ إن عرف التاريخ ؛ وإن لم يعرف أن يجمع بين الخبرين

(1) عنه : (تريفاً) . (2) هكذا في الأصل . ولعلها : يشاءه . فقط . (3) في ميزان الاعتدال (الجزء الثاني رقم 2296) عمرو

ابن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاصي أحد علماء زمانه . حديثه من قبيل الحسن ؛ وقد توفي بالطائف في 118 / 736 .

(4) سقط المثال الثاني في النسخ . انظر مثالين كاملين من هذا الفصل في التلخيص للشيرازي ؛ ج 1 ، ص 413 - 414 .

ويستعملها؛ وذلك أن يقول في مثل هذا: «إنما يحمل خبركم على أنه أراد المثل من جهة الجنس بمعنى أنها من الإبل والذهب والورق، وأن حكمه في ذلك حكم دينات المسلمين، ولم يرد أن تقديرها تقدير دينة المسلم. فيستعمل خبركم في الجنس ويستعمل خبرنا في القدر وهو أولى من إسقاط أحد الخبرين.»  
— والثاني أن يرجح المستدل خبره ببعض وجوه الترجيح.

**243 فصل :** وإن كان كل واحد منها عاماً من وجه خاصاً من وجه، مثل أن يستدل المالكي في قضاء الفوائت في أوقات النهي بما روي عن النبي — صلى الله عليه وسلم — قال: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، فَإِنْ ذَلِكَ وَقَّتْهَا» فيعارضه الحنفي بما روي أن النبي — صلى الله عليه وسلم — نهى عن الصلاة في هذه الساعات. فيقول المالكي: «أحمل خبرك على التوافل بدليل خبرنا فإنه خاص في الفوائت.» فيقول الحنفي: «وأنا أحمل خبرك على من ذكرها في غير وقت النهي بدليل خبرنا، فإنه خاص في ساعات النهي.»

فكل واحد منها يختص عموم خبر خصمه بخصوص خبره.  
والطريق في الجواب عن ذلك أن يرجح المستدل خبره ببعض وجوه الترجيح بأن يقول المالكي: «خبرنا أولى لأنه قد قضي به على خبركم في عصر يومه؛ ألا ترى أنه يجوز فعلها في وقت النهي، وخبركم لم يقض به أصلاً على خبر.»

**244 فصل :** وأما معارضة السنة بالعادة، فإن السنة لا يخلو أن تكون:

— نصاً لا يحتمل التأويل،

— أو قاهراً يحتمل التأويل،

— أو عموماً يحتمل التخصيص.

**245 فإن كان نصاً لا يحتمل التأويل،** وذلك مثل أن يستدل المالكي في تحريم بيع الرطب بالتمر بما روي عن النبي — صلى الله عليه وسلم — أنه سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال: «أَيَنْفَعُ الرُّطْبُ إِذَا جَفَّ؟» قالوا: «نعم!» قال: «فلأ إذا»، فيعارضه الحنفي بأنه قد وجد فيه التساوي حين العقد فيها يحرم فيه التفاضل، فوجب أن يصح كائناً بالتمر.

والطريق في الجواب عن هذا عندي أن يقال : « إن ما استدلالنا به نص » ، والنص لا يجوز معارضته بالقياس ؛ وقد قال القاضي أبو بكر<sup>١</sup> : « إذا تعارض النص والقياس وقف الاستدلال بكل [منهما] ووجب أن يعدل إلى دليل آخر » ؛ قال أبو بكر الأبهري<sup>٢</sup> وأبو الفرج<sup>٣</sup> وابن عوز مناد [40 ظ] « وجلة من أصحابنا : « يقدم القياس على هذا . »  
طريق الجواب عن هذا أن يتكلم على العلة بما يطلها ليسلم له الاستدلال بالنص أو يرجع على طريقة القاضي أبي بكر ؛ والأول عندي أولى وقد بيته في كتاب : « إحكام الأصول » [ ... ]<sup>٤</sup> بما يقف عليه الناظر فيه إن شاء الله !

**246 فصل :** وإن كان ظاهراً يحتمل التأويل ، وذلك مثل أن يستدل المالكى على وجوب غسل الثوب من المني بما روي عنه - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : « إِنْ كَانَ رَطْبًا فَأَغْلِيهِ ، وَإِنْ كَانَ يَابِسًا فَحُثِّهِ »<sup>٥</sup> ؛ والأمر يقضي بالوجوب ؛ فيعارضه الشافعي بأن المني أصل خلقه ابن آدم ، فوجب أن يكون طاهراً كالتراب .  
والطريق في الجواب عن هذا أن يتكلم على القياس بما يفقه ليسلم له الاستدلال بالظاهر ؛ وقد أجاب بعض المخالفين عنه « بأن لا أعدل عن الظاهر ولا أنص العموم » ؛ وهذا ليس بصحيح وقد بيته في « كتاب الأصول »<sup>٦</sup> .

- (1) هو طحا القاضي أبو بكر البقلائي وقد مر التعريف به في فقرة 60 بيان 1 .
- (2) أبو بكر محمد بن عبد الله الأبهري ؛ يعتبر فقها مغرنا حائطا نظارا فيما رأي ماك وقد انتهت الرئاسة إليه ببغداد ؛ ومن تلاميذه البقلائي والقاضي عبد الوهاب وه « كتاب الأصول » و « كتاب إجماع أهل المدينة » ؛ وقد طلب لفتاه ببغداد فاستمع من ذلك ؛ وله قبل 290 / 902 وتوفي حوالي 375 / 985 ؛ انظر عن تلاميذه وتبويته وبعدهم من كبار المالكية وعن بقية تلاميذه وسائر أعيان شجرة النور رقم 204 ص. 91 ، وتاريخ المالكية بالشرق لأحمد باكثير ص. 112 و 113 ؛ وبه الاحالات على كتب المراجع المالكية ؛ ويعتبر أحمد باكثير أنه ابن أبي زيد المشرقي وأن المالكية قد عاشت على عبده فترتها للفتية وأنها زالت بزواله وزوال تلاميذه ؛ وكان مجلس علي بن الحسين القاضي ببغداد الذي كان يستشيره في المعضلات الشافعية والحنفية .
- (3) القاضي أبو الفرج عمر بن محمد الطبري البغدادي ، تفقه بالقاضي إسماعيل وكان من كتابه ، ومنه أخذ أبو بكر الأبهري ؛ وقد أتى « الخواري في مذهب مالك » و « التلح في أصول الفقه » ؛ وتوفي في 331 / 942 ؛ انظر عند شجرة النور رقم 136 ص. 79 .
- (4) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله بن عوز مناد ؛ متكلم ، فقيه وأصولي ، أخذ عن أبي بكر الأبهري ؛ وقد أتى كتابا في الخلاف وكتابا في أصول الفقه وكتابا في أحكام القرآن ؛ انظر عند شجرة النور رقم 265 ص. 103 ولم يستطع صاحبها أن يبين تاريخاً قوفاً ولكن من التثبت أنه عاش في القرن الرابع وقد توفي في حدود 390 / 999 . وانظر أيضا تاريخ المالكية بالشرق ص. 86 ، وبه أن أبا يحيى مؤلفنا لم يسمح بإمامه يذكر عندما كان يدرس ببغداد .
- (5) انظر لإحكام الأصول ورقة 85 عليها و 86 وبها وظهور .
- (6) في الأصول : فمكة .

**247 فصل :** وإن كان عامًّا يحتمل التخصيص ، وذلك مثل أن يستدلّ المالكي في قتل المرتدّ بقوله - صلى الله عليه وسلم ! - : « مَنْ بَدَّلَ دِيْنَهُ فَأَقْتُلُوهُ ! » فيعارضه الحنفي بأن هذا أحد نوعي الكفر ، فلم تقتل به المرأة كالكفر الأصلي .  
والطريق في الجواب عنه أن يتكلم على القياس بما يفقه ليسلم له الإستدلال .

### سبب

#### الإعترض على الإستدلال بالسنة الواردة على سبب

**248** قد بينّا في صدر الكتاب أن السنة على ضربين :

— سنة واردة في غير معين ،

— سنة واردة في معين .

وقد مضى الكلام في السنة الواردة في غير مُعَيَّن . والكلام هاهنا في السنة الواردة في مُعَيَّن ، وجملة ذلك أنّه قد ينقل حكم النبي - صلى الله عليه وسلم ! - في عين ، فيكون ذلك على ضربين :

— أحدهما ألا يُنقل مع الحكم سبب .

— والثاني أن يُنقل معه سبب .

**249** فأما ما لا يُنقل معه سبب ، فالذي يختصّ به من الإعترض أن يقول : « إن

هذه قضية عين في عين والحال محتملة . فلا يصحّ تعليق الحكم على بعض الأحوال دون بعض إلا بدليل » . وسنذكره فيما بعد ، إن شاء الله !

وأما الضرب الثاني ، وهو الحكم الوارد في عين المعين بسبب ، فالإعترض عليه من وجهين :

— أحدهما أن يمنع تعليق الحكم بذلك السبب المنقول جملة .

— والثاني أن يجعل لسبب المنقول فيه تأثيراً ويدّعي فيه زيادة اللفظ زيادة على السبب المنقول ويدّعي اختصاص الحكم به .

— والثالث أن يعدل عن السبب [ 41 و ] المنقول إلى سبب غير منقول بدليل .

**250 فأما** نقل زيادة اللفظ فمثل أن يستدل الحنفي على ثبوت الخيار للأمة المعتقدة تحت الحر بما روي أن<sup>1</sup> بريدة<sup>2</sup> أعتقت فخيرها رسول الله - صلى الله عليه وسلم ! - وقالت عائشة - رضي الله عنها ! - : « كَانَ حُرّاً » ؛ فيقول المالكي : « قد روى ابن عباس أنه كَانَ عَبْدًا أَسْوَدَ يُسَمَّى مُبَيْشًا »<sup>3</sup> .  
والطريق في الجواب عن ذلك أن يرجع رواية عائشة على رواية ابن عباس إن أمكنه أو يجمع بينهما .

**251 فصل :** وأما زيادة على السبب وادعاء تخصيص الحكم بالزيادة ، فمثل أن يستدل الحنبلي في إيجاب القطع على المستعبر إذا جحد العارية بما روي أن امرأة من بني غزوم<sup>4</sup> كانت تستعبر الحلبي فتجده ، فقطعها رسول الله - صلى الله عليه وسلم ! - فيقول المالكي : « قد روي في هذا الخبر أنها كانت تستعبر فتجده ، فسرت فقطعها رسول الله - صلى الله عليه وسلم ! - ؛ وهذا يدل على أن القطع كان للسرقة ؛ وأما الاستعارة والحدود فليسا<sup>5</sup> بسبب للقطع ، وإنما نقل ذلك لتعريف المرأة ؛ كما روي أنه قال : **الْجَالِسُ وَسَطُ الْحَلْقَةِ مَلْعُونٌ** » وكان ذلك تعريفا للرجل الملعون ، فكذلك هاهنا .  
والجواب في مثل هذا أن يقال : « قد نقل السبيان معا مع الحكم ؛ فالظاهر أنه يتعلق بأحدهما دون الآخر ، فقد خالف الظاهر . »

**252 فصل :** وأما الدول عن السبب بالدليل فمثل أن يستدل الحنبلي على أن<sup>6</sup> الحجامة تفطر الصائم بما روي أن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - مرّ برجل يجمع آخر فقال : « أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ » ؛ فيقول المالكي : « هذه قضية عين ويحتمل أن يكون فطره بغير الحجامة وذكره النبي - صلى الله عليه وسلم ! - على وجه التعريف له كقوله - صلى الله عليه وسلم ! - : **الْجَالِسُ وَسَطُ الْحَلْقَةِ مَلْعُونٌ** . » ؛ وكان ذلك تعريفا للرجل الملعون ،

(1) مر التعريف بهذا في فقرة 160 ، بيان 4 .

(2) عنه ابن عبد البر في الإستهباب (ج 4 ، ص 1443 ، و 2475) بحديث في البيان الخاص ببريدة وتعرض القول الحجازيين بعبوديته ولقول الكوفيين بغيرته وروى أن الأول أصح .

(3) في نهاية الأرب ، ص 416 ؛ يعنى من لوى بن غالب بن قريش ؛ ومن بني مغزوم خالد بن الوليد وأبو جهل وأخوه العامر ومنهم أيضاً سعيد بن المسيب التابعي المشهور .  
(4) في الأصل : فليست .

وإن كان الظاهر أن تعليق الحكم على هذه الصفة يقتضي اختصاصه بها وكونه علته له ، إلا أننا نعدل عن هذا الظاهر بدليل ، وذلك أن الحجة جراحة ، فلم يقع بها القطر كسائر الجراح . »

وطريق الجواب عن مثل هذا أن يتكلم على الدليل بما يمنع الاستدلال ليسلم له التعلق بالظاهر .

**253 فصل :** وأما الوجه الثاني ، وهو أن يكون للسبب المنقول تأثير في الحكم يدعي فيه زيادة منقولة ، فقل أن يستدل الشافعي على أن المحرم إذا مات لا يحتبط ولا يخمر رأسه بما روي أن محمداً وقصت به ناقته<sup>١</sup> ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم ! - [ 41 ظ ] : « لَا تُحْطِئُوهُ وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ ! » فيقول المالكي : « تمام الحديث : « فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّيًّا » ، والحكم يتعلق بجميع هذا السبب ، فلو علمنا اليوم من يبعث ملبيًا من المحرمين لفعلنا به كذلك ، ولكن لا طريق لنا إلى معرفته .

### باب

الإعتراض على الاستدلال بأفعال النبي - عليه السلام ! -

**254** وجهه أن الإعتراض على الاستدلال بأفعال النبي من تسعة أوجه :

- أحدها : أن يمنع الاستدلال بها .
- والثاني : أن المستدل لا يقول به .
- والثالث : المنازعة في مقتضاه .
- والرابع : دعوى الإجمال .
- والخامس : المشاركة في الدليل .
- والسادس : اختلاف الرواية .

(١) في مسند ابن حنبل في الجزء الثالث رقم 1830 : فوقصته ناقته ، وفي الجزء الرابع رقم 2600 : قَاتَمَتْهُ .



– والسابع : دعوى النسخ .

– والثامن : التأويل .

– والتاسع : المعارضة .

255 فأما الأول وهو الإعتراض عليه بالمنع من الإحتجاج به ، فهو اعتراض أصحاب أبي حنيفة وبعض أصحاب الشافعي<sup>١</sup> ، وذلك مثل أن يستدل المالك في وجوب استيعاب الرأس بما روي عن النبي – صلى الله عليه وسلم – أنه ترضاً فشح رأسه بيديه ، بدأ بمقدم رأسه ثم ذهب بها إلى قفاه ثم ردها إلى المكان الذي بدأ منه ، فيقول له الحنفي : « هذا لا يصح الإحتجاج به لأن أفعال النبي – صلى الله عليه وسلم – لا تقتضي الوجوب وإنما تقتضي الإستحباب ، وهو عندنا مستحب » .

والجواب أن أفعال النبي – صلى الله عليه وسلم – عندنا على الوجوب ، فإن سلمتم وإلا نقلنا الكلام إليه .

والثاني : لا خلاف أن أفعاله إذا كانت بيانا للمجمل الواجب إنما تكون على الوجوب ؛ وهذا بيان للمجمل من قوله – صلى الله عليه وسلم – : « لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ رَجُلٍ يَغْتَبِرُ طَهُورًا » .

256 فصل : وأما الإعتراض على الإستدلال بأفعال النبي – صلى الله عليه وسلم – بأن المستدل لا يقول به ، فهو أن يستدل الظاهري على جواز التقصير في ثلاثة أميال بما روي عن النبي – صلى الله عليه وسلم – أنه صلى العصر بذي الحليفة ركعتين ؛ فيقال له : « أنت لا تقول بمقتضاها لأن عندك لا يجوز القصير إلا في غزو أو حج أو عمرة ؛ وليس في السفر إلى ذي الحليفة شيء من ذلك » .

والطريق في الجواب عن ذلك أن يقول : « إن الخير يقتضي أمرين :

أحدهما : جواز القطر في مثل هذه المسافة .

والثاني : جواز القصير في غير حج أو غزو .

ثم دلّ الدلائل على إبطال أحدهما ونفي الآخر على أصله من الجواز . »

(١) عن الشافعي من الثبوت أن نحول على B.J. فقال Heffening .

**257 فصل :** وما يلحق [42] بهذا وليس منه أن يقول : «أنت لا تقول بجميع الفعل» ؛ وذلك أن يستدل المالكى على أن ابن مخاض لا مدخل له في دينة الخطأ بما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - أنه ودّى قتيلا من الأنصار بمائة من إبل الصدقة فيقول الحنفي : «وهذا لا تقول به لأنّ عندنا وعندك لا يجوز أن تصرف إبل الصدقة إلى الذبّات» .

والجواب أن الخبر يتضمن معنيين :

أحدهما : أن الدبّة من مثل أسنان إبل الصدقة ، وذلك ينفي دخول بني مخاض فيها .

والثاني : أنها تؤدّى من إبل الصدقة ؛ فدلّ الذكيل على انتفاء أدائها من إبل الصدقة ، وبقي الباقي على أصله .

وجواب ثان : يحتمل أن يفترضها حتى يؤدّيها .

**258 باب الاعتراض على الاستدلال بأفعال النبي - صلى الله عليه وسلم ! - بالمنازعة في مقتضاها :**

وذلك يكون على ضربين :

أحدهما : أن ينازعه في ما فعل .

والثاني : أن ينازعه في مقتضى الفعل .

**259 فأما الأول** فتل استدلال المالكى على أن المولاة شرط في صحة الوضوء ، لما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - أنه توضأ مرة وقال : «هَذَا وَضُوءٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ» ؛ ولا يجوز أن يكون وضوؤه ذلك منفردا لإجماع الأمة على أن المولاة أفضل ؛ فلم يبق إلا أنه والى الطهارة ؛ فيقول المخالف : «إنما كان قوله ذلك راجعا إلى عدد الأفعال دون مولاتها وسائر هيئاتها ؛ يدلّ على ذلك أنه علّق الحكم على مرة ؛ ولو أراد به المولاة لعلّق الحكم عليه» .

والجواب أن الحكم إنما علّقه بالوضوء . فقال : «هَذَا وَضُوءٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ» .

وهو يشمل على عدد الأفعال وصفاتها من الموالاة وغيرها ، فيجب أن يحمل على جميعها إلا أن يخص الدليل بعضها .

**260 فصل :** وأما الضرب الثاني من المنازعة في الفعل فهو أن يسلم له ما روي ، ولكن ينازعه في مقتضاها ؛ وذلك مثل أن يستدل المالكي على وجوب استيعاب الرأس في الطهارة بما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - أنه توضأ فح رأسه بيديه جميعاً ، فأقبل بها وأدبر ، بدأ بمقدم رأسه حتى ذهب بها إلى ففاه ثم ردها إلى الموضع الذي بدأ منه ، وأفعاله - صلى الله عليه وسلم ! - تقتضي الوجوب ، فيقول له المخالف : « لا أسلم أنها تقتضي الوجوب ، وإنما تقتضي الإستحباب ؛ ألا ترى أنه قد كرر غسل أعضائه ، وليس ذلك بواجب » .

والجواب أنها عندنا على الوجوب بدليل قوله - تعالى - ! : « وَأَتَّبِعُوا لِعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ » والأمر يقتضي الوجوب [ 42 ظ ] ؛ وأيضاً ، فإنه إذا دل الدليل على أن بعض أفعاله في الوضوء على الإستحباب . لا يمنع ذلك من حمل سائرهما - عند الإطلاق - على الوجوب ؛ ألا ترى أن بعض أوامره يحمل - بدليل - على التنب ، وإن كان سائرهما يحمل - عند الإطلاق - على الوجوب ؛ وكذلك فإن بعض أفعاله في الصلاة يحمل على التنب بدليل ؛ وإن كان سائرهما يحمل على الوجوب عند عدم دليل التنب بما روي عنه - صلى الله عليه وسلم ! - أنه قال : « صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي » !

**261 باب الإعتراض على الإستدلال بأفعال النبي - صلى الله عليه وسلم ! -**  
بدعوى الإجمال : وذلك أن يستحيل الفعل أن يقع على وجهين وليس في أحدهما حجة ، وليس في اللفظ ما ينفي عن أحد الوجهين ، فيدعي السائل إجماله ليمنع من التعلق به ؛ وذلك مثل أن يستدل الشافعي على الصلاة على القبر بعد أن صلى على الميت بما روي أن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - صلى على قبر امرأة سوداء كانت تقف المسجد ؛ فيقول المالكي : « لا يصح الإحتجاج بهذا الخبر لأننا لا نمنع الصلاة على كل قبر ، وإنما نمنع الصلاة

على قبر من صُلِّيَ عليه قبل دفنه ، ويُجِز الصلاة على قبر من لم يُصَلِّ عليه ، ولا نعلم أن هذه المرأة صُلِّيَ عليها قبل الدفن ، فيحتمل أن يكون قد صُلِّيَ عليها ويحتمل ألا يكون صُلِّيَ عليها ، وإذا احتمل الأمرين وجب التوقف حتى يقع اليان .  
والطريق في الجواب عنه بالنقل أنه قد كان صُلِّيَ عليها ، إن وجد إلى ذلك سبيلا .

**262 فصل :** وقد يلحق بهذا ما ليس منه ، وهو أن يدعي الإجمال فيما يحتمل أمرين ولكنّه في أحدهما أظهر ، وذلك مثل أن يستدل المالكي على أن الدبّة مقدّرة باثني عشر ألف درهم بما روي أن رجلا من بني عمرو بن عوف قُتِل ، قضى رسول الله - صلي الله عليه وسلّم ! - في دينه باثني عشر ألف درهم ، فيقول الحنفي : « يحتمل أن تكون قيمة الإبل في ذلك الوقت اثني عشر ألف درهم ، فأوجبها على جهة القيمة . »  
والجواب أن هذا غير صحيح لأن الظاهر أن هذا تقدير الدبّة لأنّه لم يذكر في الخبر الإبل . فالظاهر أنّه فرض الدبّة التي عشر ألف درهم لا على طريق القيمة ، ولا يجوز العدول عن الظاهر بمجرد الدعوى .

**263 باب الإعتراض على الاستدلال بأفعال النبي - عليه السلام ! - بدعوى المشاركة :**  
وذلك مثل أن يستدل المالكي في جواز ترك قسمة الأرض المغنومة بما روي أن النبي - صلي الله عليه وسلّم ! - ترك قسمة [43 و] بعض خيبر . ولو كان ذلك واجبا لما ترك ، فيقول له الشافعي : « هذا مشترك الدكيل . فإنّه إن كان ترك قسمة البعض فقد قسم البعض ، وإن جاز لكم أن تتعلّقوا بما ترك ، جاز لنا أن نتعلّق بما قسم . »  
والطريق في الجواب عنه أن يقول : « إن القسمة تجوز عندنا إذا رأى الإمام ذلك مصلحة وأدّاه اجتهاده إلى ذلك ، وأنتم توجبون القسمة على كل حال ، ولو كان ذلك واجبا لما جاز له الترك . »

**264 باب الإعتراض على الاستدلال بأفعال النبي - صلي الله عليه وسلّم ! - باختلاف الرواية :** وذلك مثل أن يستدل المالكي في أن التكرار في مسح الرأس غير مننون

(1) في نهاية الأربع بطن من الخروج (ص. 371) وبطن من الأوس (ص. 372) وبطن من دينا بن ثعلبة من علي من القطمانية (ص. 373) .

بما رُوِيَ عن النبي - صَلَّى الله عليه وسلم ! - أنه تَوَضَّأَ ثَلَاثًا وَسَحَّ رَأْسَهُ مَرَّةً وَاحِدَةً ؛ وهذا ليس بِمُسْنُونٍ تَكَرَّرَ الْمَسْحُ ؛ فَيَعَارِضُهُ الشَّافِعِيُّ بِمَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى الله عليه وسلم ! - تَوَضَّأَ ثَلَاثًا وَسَحَّ رَأْسَهُ ثَلَاثًا .

والطَّرِيقُ فِي الْجَوَابِ عَنْهُ أَنَّ يَبْيَنُ أَنَّ التَّعْلُقَ بِرَوَايَةِ أَوَّلَى ؛ فَيَقُولُ : « هَذِهِ رَوَايَةُ الْحِفَافِ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ ؛ وَأَمَّا الثَّلَاثُ فَلَمْ تُثَبِّتْ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى الله عليه وسلم ! - وَلَا هِيَ فِي الْكُتُبِ الصَّحَاحِ ؛ وَقَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ أَبُو الْحَسَنِ الدَّارَقُطْنِيُّ <sup>١</sup> فِي كِتَابِهِ ؛ وَأَيْضًا فَإِنَّ هَذِهِ الرَّوَايَةُ بَعْضُهَا الْمَنْظَرُ . وَذَلِكَ أَنَّ الْمَسْحَ مَبْنِيٌّ عَلَى التَّخْفِيفِ . وَالتَّكَرُّارُ ضِدُّ التَّخْفِيفِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ مَسْحَ الْخَفِيِّ لَمَّا كَانَ مَبْنِيًّا عَلَى التَّخْفِيفِ لَمْ يَشْرَعْ فِيهِ التَّكَرُّارُ ؟ فَكَذَلِكَ فِي مَسْأَلَتِنَا مِثْلُهُ . »

265 باب الإعتراض على الإستدلال بأفعال النبي - صَلَّى الله عليه وسلم ! - بدعوى النسخ : وذلك مثل أن يستدلَّ الخُفْيُّ عَلَى أَنَّ سَجُودَ السُّهُوِّ فِي النِّقْصَانِ بَعْدَ السَّلَامِ بِمَا رُوِيَ عَنِ الْمُغْبِرَةِ بْنِ شُعْبَةَ <sup>٢</sup> أَنَّهُ سَهَا فقام فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ فَسَبَّحُوا بِهِ فُضِيَ ؛ فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ السَّلَامِ ثُمَّ قَالَ : « هَكَذَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى الله عليه وسلم ! - » ؛ فَيَقُولُ الْمَالِكِيُّ : « هَذَا مَنْسُوخٌ بِمَا رَوَى ابْنُ أَبِي حَتْمَةَ <sup>٣</sup> أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى الله عليه وسلم ! - قامَ مِنْ اثْنَتَيْنِ ، فَلَمَّا كَانَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ وَانْتَظَرَ النَّاسَ تَسْلِيمَهُ ، سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ قَبْلَ السَّلَامِ ، ثُمَّ سَلَّمَ ؛ وَقَالَ الزُّهْرِيُّ : « كَانَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى الله عليه وسلم ! - السَّجُودُ قَبْلَ السَّلَامِ ، وَالْآخِرُ مِنَ الْفَعْلَيْنِ يَنْسَخُ الْأَوَّلَ مِنْهُمَا . »

والطَّرِيقُ فِي الْجَوَابِ عَنْهُ أَنَّ يَجْمَعُ بَيْنَ الْخَبَرَيْنِ إِنْ وَجَدَ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا .

266 باب الإعتراض على الإستدلال بأفعال النبي - صَلَّى الله عليه وسلم ! - (43 ظ) بالتأويل : وهذا السؤال يتوجَّه على الإستدلال بالفعل من وجهين :

(1) أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد المحدث المشهور (918/306 - 995/385) صاحب «كتاب السنن» وهو المعجل عليه هنا ؛ انظر عنه في E.T. مقال J. Robson .  
(2) مر الحديث عنه في فقرة 226 ، بيان 1 .  
(3) في الاصلية ( الجزء الثاني رقم 9296 ) عبد الله بن مالك بن النقيب مؤلف به «روى أحاديثه في الصحاح» توفي في 675/56 .

أحدهما : على اللفظ الذي حُكي به الفعل .

والثاني : على الحال التي وقع فيها الفعل .

267 فأما الأول فمثل أن يستدل الحنفي بما روي أن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - تزوج بميمونة<sup>(1)</sup> ، وهو محرم ، فيقال له : « يحتمل أن يكون المراد أنه تزوج وهو في الحرم ، فإنه يقال لمن كان دخل في الحرم : « محرم » . ولهذا قال الشاعر : [الكامل]<sup>(2)</sup> .

قَتَلُوا ابْنَ عَفَّانَ الْخَلِيفَةَ مُحْرِمًا      وَدَعَا قَلَمٌ أَرَقَّ مِثْلَهُ مُخْذُولًا .

أراد أنه في حرم رسول الله - صلى الله عليه وسلم ! -

وإذا احتمل الأمرين جميعاً لم يصح حل القضية على أحدهما إلا بدليل .

والطريق في الجواب عن ذلك أمران :

أحدهما : أن يسقط التأويل ، ويبين أن القضية لا تحتمله .

والثاني : أن يتكلم على دليل التأويل ليسلم له الظاهر .

268 فصل : وأما الثاني فمثل أن يستدل الشافعي في جواز مسح بعض الرأس بما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - أنه توضأ ، فمسح ناصيته وعمامته . فيقول المالكي : « يجوز أن يكون ذلك لمرض به » ويذكر دليله في وجوب استيعاب الرأس .

269 باب الإعتراض على الاستدلال بأفعال النبي - صلى الله عليه وسلم ! - بالمعارضة : والمعارضة :

- تكون فعلاً .

- وتكون قولاً .

- وتكون علّة .

270 فأما الفعل فمثل أن يستدل المالكي على أن رفع اليدين إلى المنكبين بما روي

يحتاج لا ينسبها لقائل : أحدهما يفيد أن القصد بالشعرم أنهم قلوه في أمر ذي الحجة . وثانيهما يؤكد معنى أهم وهو أن الخليفة لم يعمل من شأنه شيئاً يوقع به . فهو محرم . وينسب ابن منظور قولاً لأبي عمرو يفيد أن عثمان كان صائماً ساعة مفته .

(1) ميمونة بنت الحارث غلامية العامرية توليت في 671/51 أو 680-61 وهي الأخيرة التي تزوجها محمد . انظر ص 11 E.I. مقال Fr. Buhl (2) وهو رواية ابن منظور : مُخْذُولًا كما في البحار لمعني . وينسب للمعاصي وذلك في مادة حرم . وفيها أيضاً

أبو حميد الساعدي<sup>١</sup> أن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - رفع يديه حذو منكبيه ، فيعارضه الحنفي بما روى وائل بن حجر<sup>٢</sup> أن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - رفع يديه حبال أذنيه . والطريق في الجواب عن ذلك أمران :

الجمع .

والترجيح .

فالجمع هو أن يعمل ما رواه أبو حميد على الكفتين ، وما رواه وائل على أطراف الأصابع أنها بلغت الأذنين ، ليكون ذلك جمعا بين الخبرين واستعمالا للتدليلين .  
وأما الترجيح بأن يقول : « خيرنا أول » ، فإنه رواه مع أبي حميد عشرة من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم ! - وافقوه عليه « فهو بالصواب أول » .

**271 فصل : وأما القول فمثل أن يستدل المالكى على أن استيعاب مسح الرأس واجب في الوضوء بما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - أنه مسح رأسه بيديه ، فأقبل بها وأدبر ، بدأ بمقدم رأسه حتى ذهب بها إلى قفاه ، ثم ردها إلى الموضع الذي منه بدأ ، فيعارضه المخالف بقوله - تعالى ! - : « وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ »<sup>٣</sup> ، والباء تقتضي التبعية في كلام العرب .  
والطريق في الجواب عن ذلك أن يمنع [ 44 و ] ما ذكره لبسلم له دليله ، فيقول : « إن الباء لا تقتضي التبعية في كلام العرب ، وإنما هي بحسب مقتضى الكلام ؛ ولذلك نقول « تزوجت بالمرأة » و « جاء زيد بنفسه » ، وإذا ثبت ذلك لم يكن بين القول والفعل تعارض » .  
**272 فصل : وأما إذا كان بعلة فإن الفعل لا يخلو أن يكون :****

- محتملا .

- أو غير محتمل .

**273 فإن كان محتملا مثل أن يستدل المالكى على أن مسح الرأس في الوضوء لم يشترع فيه التكرار بما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - أنه توضأ ثلاثا ثلاثا**

(١) في الإستيعاب (ج ١ ، ص 163 ، ر 2921) عنه ابن عبد البر بيان ذكره في الاختلاف في اسمه وثبته إلى أنه يحد في عمل المدينة ولزمه وقته بأثر خلافة معاوية . وقد روي عنه من الصحابة جابر بن عبد الله ومن التابعين عمرو بن أبي سلمة وغيره .

(2) ترجم له ابن عبد البر في الإستيعاب (ج 4 ، صص 1562 - 1563 ، ر 2736) ، كان له من مآثره حضور موت . روى عن النبي - ﷺ - .

(3) قرآن : من الآية السادسة من سورة المائدة .

ومسح رأسه مرة واحدة ، فيعارضه الشافعي فيقول : « هذا يحتمل الجواز ، ويحتمل أن يكون ذلك حكمة » ، فيحمله على الجواز بدليل أنه عضو من أعضاء الطهارة ، فشرع فيه التكرار كاليدبين .

**والطريق في الجواب عنه من وجهين :**

أحدهما أن يبين أنه لا يكون ذلك للجواز ، لأنه قد شرع في الطهارة على أكمل وجوها ، ولما عدل في الرأس إلى المرة الواحدة علمنا أن المراد بذلك بيان حكمه .  
والثاني أن يتكلم على القياس بما يفقه لبس لم الدليل .

**274 فصل :** وإن كان غير محتمل ، مثل أن يستدل المالكي في الخارج من غير السبيلين أنه لا يتقضى الوضوء بما روى أنس أن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - احتجم وصلى ولم يتوضأ . ولم يزد على غسل محاجه ، فيعارضه الحنفي بأن الدم نجاسة خارجة من البدن ، فأوجب الوضوء كالبول .

**والطريق في الجواب عنه أن يقال :** ما ذكرناه أولاً لأنه نص لا يحتمل التأويل ، والقياس لا يعارض النص ، وإن أراد أن يتكلم على القياس بما يفقه لبس لم الدليل ، فذلك له .

**275 فصل :** في بيان ما يلحق بالإعتراض على الاستدلال بالفعل : قد ذكرت ما يعترض به على الاستدلال بالفعل . وقسمت ذلك وبينته بأمثلته ، وقد يعترض بعض أصحاب الشافعي على ذلك بما لا يصح الإعتراض به بأن يقول : « إن هذا فعل ، والفعل لا صيغة له ، فلا يجوز أن يعدى إلى غيره إلا بدليل » ، وذلك مثل أن يستدل المالكي على أن قصر الصلاة واجب في السفر بما روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - أنه صلى الظهر بالمدينة أربعاً وصلى العصر بذي الحليفة ركعتين ، فيقول الشافعي : « هذا فعل مختص به ، وليس له صيغة تعديه إلى غيره ، فيجب قصره عليه » .

**والجواب أن يقال :** « لا يخلو [إنما] أن تسلم هذا الفعل في النبي - صلى الله عليه وسلم ! - حسب ما اقتضاه الخبر أو لا تسلم [44 ظ] ؛ فإن [لم] تسلم فالخير حجة عليك ؛ وإن سلمت ، فإذا ثبت فيه ثبت في غيره ، لأن الخلاف فيها واحد » وبيّن ذلك بأن يقول : « إن الله



قد أمرنا باتباعه فقال : «وَأَتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ»<sup>١</sup> ، فالظاهر أن ما فعله يجب على أمته اتباعه فيه .

**276 فصل :** وما يتصل بذلك أن يستدل مستدل بأن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - أوجب على رجل شيئاً (أو أباح له شيئاً، فيعرض عليه بأن ذلك خاص بذلك الرجل، فلا يحتج به في حق غيره، وذلك مثل أن يستدل المالكي في أن منافع الحر يجوز أن تكون عوضاً في النكاح بما روي أن امرأة وهبت نفسها للنبي - صلى الله عليه وسلم ! - فقام رجل فقال : «زَوِّجْنِيهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنْ لَمْ تَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ !» فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم ! - : «قَدْ زَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقَرَّانِ» ، فيقول الحنفي : «هذا خاص بهذا الرجل» .

والجواب أن يقال : «لا يغلو أن تقولوا يجوز ذلك في هذا الرجل الذي أباح له النبي - صلى الله عليه وسلم ! - أو لا تقولوا يجوز فيه ، فإن منعم ذلك فيه فالخير حجة عليكم ، وإن قلتم يجوز فيه يجب أن يكون غيره مثله بما روي أن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - قال : «حُكْمِي فِي الْوَاحِدِ كَحُكْمِي فِي الْجَمَاعَةِ» . ومن جهة القياس أن يقول : «إن هذا حر» ، فجاز أن تكون منافعه عوضاً في النكاح كالذي أباح له النبي - صلى الله عليه وسلم ! -

## بـ

### الإعتراض على الاستدلال بالإقرار

**277** قد مضى الكلام على قسمين من أقسام السنة وهو : القول والفعل ، وبقي الكلام على الإقرار .

وجملته أن الاستدلال بالإقرار يقع على ضريين :

(١) قرآن : من الآية 158 من سورة الأعراف .

أحدهما : أن يرى أمرا فيقرّ عليه .

والثاني : أن يفعل في زمانه — صلى الله عليه وسلم ! — على وجه لا يغني عنه .

وقد تقدّم الكلام في ذلك بما يغني عن إعادته .

والإعتراض عليه كالإعتراض على ما تقدّم من أفعال السنّة وأقوالها ؛ والجواب عنه

مثل ذلك .

## VI

### باب

### بيان وجوه الاعتراض على الاستدلال بالإجماع

278 قد مضى الكلام في الكتاب والسنة .

والكلام هاهنا في الإجماع .

وجملته أن الاستدلال بالإجماع على ضربين :

— ضرب منها يعرف بالاتفاق .

— وضرب يعرف بالاختلاف .

279 فأما ما يعرف بالاتفاق فإنّ الاعتراض على الاستدلال به يقع من ثلاثة أوجه :

أحدها : المطالبة بتصحيح الإجماع وظهوره .

والثاني : نقل الخلاف .

والثالث : [45 و] أن يتكلم على ما نقل منه .

280 وقد يعترض على هذا أيضا ، إذا كان الذي يدّعي بسببه انعقاد الإجماع أميرا ،

بما قاله أبو علي بن أبي هريرة أن هذا لا يكون حجة لأنه يجوز أن يكون غيره قد اعتقد خلافه

فلم يظهره لما في ذلك من الإفتيات على الخلفاء ، وليس بجائر ؛ وقد روي عن ابن عباس

أنه خالف في مسألة العول ، فقيل له : « لِمَ لَمْ تقل هذا في حياة عمر ؟ » فقال : « هيئته ،

وكان رجلا مهيبا . »

والجواب عنه أن يقال : « إنّ المعلوم من الصحابة ترك التقيّة في الدّين وإظهار الحقّ

وإعلامه . وإبداء الخلاف فيما كان فيه الخلاف عندهم ؛ ولذلك روي عن عباد بن الصّامت

أنه قال : « يا عينا رسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — على أن نقول أو نقوم بالحقّ :

حيث كنّا ؛ لا نخاف في ذلك لومة لائم » ؛ هذا مع أن عمر [أ] وغيره من الصحابة — رضي الله

عنهم ! — لم يعنّف مخالفا ولم يؤثب رادّا بل كان يشاور الصحابة ويأخذ برأيهم ؛ وما

روي عن ابن عباس في ذلك ، إن صح ، محمول على أنه لم يقوَ في نفسه الخلاف ، فهاب أن يراجع عمر بما لم يقوَ في نفسه ولم يتيقن دليله ؛ ولذلك روي عنه أنه راجع علياً حين حرق المرتدين وقال : « لو كنت أنا لم أحرقتهم ، فإن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - قال : « لَا يُعَذَّبُ بِالنَّارِ إِلَّا رَبُّ النَّارِ » . ولقتلتهم لقوله - صلى الله عليه وسلم ! - : « مَنْ بَدَّلَ دِيْنَهُ فَاقْتُلُوهُ » . وإذا ثبت هذا كان الظاهر أن إمساك الصحابي عن رد ما يراه من الحكم رضى به وإقرار عليه .

وجملة ما يحتاج إليه أن الإجماع إذا حصل على حكم حادثة ، فقل ما يكون فيه خلاف في مسائل الفروع ، وإنما يكون ذلك في مسائل الأصول في الأغلب ؛ وإن وقع في مسائل الفروع فتادر .

**281 فصل : في الإعتراض على الإجماع بالمطالبة بتصحيحه وظهوره : وظهوره على ثلاثة أضرب :**

أحدها : أن يكون الحاكم له من تيسر قضاياها وتنتشر ، كالخلفاء والأئمة .

والثاني : أن يكون الحكم فيه أمراً شائعاً لا يخفى مثله في الغالب .

والثالث : أن يكون ذلك بحضرة جماعة كثيرة وشهد عظيم مشهور .

**282 فلما الأول** فنشل احتجاج المالكي في أن امرأة المفقود يضرب لها الأجل ، ثم تفارقه إن شئت ، بما روي عن عمر أنه حكم بذلك ولم يخالفه أحد من الصحابة ؛ فثبت أنه إجماع ؛ فيقول الحنفى والشافعى : « هذا قول واحد من الصحابة ، ولا يصير ذلك حجة إلا بالظهور والإنتشار ؛ ولا يصح دعوى الإجماع في مثل هذا ، لا سيما وقد تفرقت الصحابة في الآفاق وتبددت في [45 ظ] البلاد . »

والجواب عن ذلك أن يبين ظهوره وانتشاره بأن يقول : « إن قضايا عمر كانت مما تظهر وتنتشر وتنقل إلى البلاد ويتحدث بها الركب ، وتتخذ سنة يقتدى بها ، وكان يكتب بكثير منها إلى عماله في الآفاق ، ولا يقدم على معظمتها إلا بعد المسألة للصحابة والبحث عن الآثار والسنة فيها ؛ ومثل هذه الحادثة يتكرر ويكثر ؛ وقد ظهر خليفة الوقت واقتدى به في العلم فيها حكم ، فلا بد أن يتحدث به ويشتهر ؛ فإذا لم يعرف له فيها مخالف ، ولا ظهر له منابذ ، كان للظاهر الرضى به والإجماع عليه . »

وجواب آخر أن يبين ظهوره وانتشاره بقول غيره إن وجده ، أو بما أمكنه .

**283 فصل :** وأما الضرب الثاني فنحو استدلال المالكي في صلاة التراويح في رمضان بما روي أن عمر جمع الناس على أبي بن كعب ، فصلّى بهم ، وأقرته الصحابة على ذلك ولم يظهر له مخالف ، فثبت أنه إجماع ، فيقول المخالف في ذلك : « إن هذا لا يصح فيه دعوى الإجماع ، لأنه لا يعلم في ذلك انعقاد الإجماع ، لا سيما مع افتراق الصحابة في الأوطان . »

والجواب أن يقال : « إن هذا مما يشع ويشنع ، ولا يجوز أن تخفى مثل هذه القضية العظيمة عن أحد من المسلمين في أقطار الأرض ، ولأقاصي البلاد ، كما لا يجوز أن يخفى عليهم إحداث صلاة سادسة وصوم شهر ثان أو قتل خليفة ، فإن ذلك من الأمور التي جرت العادة بظهورها وانتشارها ، فإذا لم يعلم فيها خلاف ثبت أنه إجماع . »

**284 فصل :** وأما الضرب الثالث فتل أن يستدل المالكي على أن الغسل يوم الجمعة ليس بواجب بما روي أن عثمان بن عفان - رضي الله عنه ! - دخل يوم الجمعة المسجد ، وعمر بن الخطاب يخطب على المنبر فقال : « أَتَيْتُ سَاعَةَ هَذِهِ ؟ » فقال : « مَا زِدْتُ عَلَى أَنْ تَوَضَّأْتُ وَخَرَجْتُ ! » فقال عمر : « وَالْوُضُوءُ أَتَيْتُهَا ، وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ! - كَانَ يَأْمُرُ بِالْغُسْلِ » ، فأقره على ترك الغسل . والصحابة حضور . ولم ينكر أحد مع كثرتهم وتوفر عددهم في ذلك اليوم ، فثبت أنه إجماع .

**285 فصل :** وأما الاعتراض بنقل الخلاف ، كتل استدلال المالكي في الرد بالعيوب الأربعة في النكاح بأنه قول عمر وعلي . ولا مخالف لما في الصحابة . فوجب أن يكون إجماعاً فيقول الحنفي : « روي عن ابن مسعود أنه قال : « لَا تُرَدُّ الْحَرَّةُ بَعِب . » وإذا ثبت ذلك بطل دعوى الإجماع . » (46 و) .

والجواب أن يتكلم على ما نقل من الخلاف بما يفقه ليسم له الإحتجاج بالإجماع . وذلك أن يقول : « إن المراد بقول ابن مسعود أن الحرّة لا تُردّ بالعيوب التي يردّ بها الرقيق . ولا تجري في ذلك مجرى الرقيق الذي يردّ بسائر العيوب ، وإذا حل على ذلك ثبت الإجماع . »

**286 فصل :** وقد يلحق بالخلاف ما ليس منه : وهو أن يستدل المالكي في الفنون

في الوتر أنه لا يفعل إلا في النصف الآخر من رمضان بما روي أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضي الله عنه ! - جمع الناس على أبي بن كعب ، فصلّى بهم ، فلم يفت إلا في النصف الآخر من رمضان ؛ ولو كان سنة لما تركه ؛ فيقول الحنفي : « قد روى عن ابن مسعود أنه كان يفت في الوتر ؛ وهذا خلاف ما روئهم ، لأنه يقتضي في جميع السنة » . وهذا ليس بما يثبت به خلاف ، لأن أياً فعل ذلك بحضور من الصحابة ، وابن مسعود فيهم ولم ينكر فعله ؛ ولو كان مخالفاً لأظهر الخلاف ؛ وما نقل أنه كان يفت في الوتر ، فالمراد به في النصف الآخر ، والدليل عليه أنه لم ينكر على أبي حين ترك القنوت في النصف الأول .

**287 فصل :** وقد يلحق به أيضاً أن يستدل بالإجماع في مسألة ، فينقل الخلاف في مسألة أخرى ؛ وذلك مثل أن يستدل المالكي في إسقاط الضمان عن أهل البني فيما يتلفونه على أهل العدل . أن الصحابة أجمعت في الفتنة العظمى أن من أئلف مالا أو قتل نفساً بتأويل أنه لا ضمان عليه ؛ فيقول الشافعي : « قد روي عن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه ! - خلاف ذلك . وذلك أنه قال للمرتدين : « تدون قتلاتنا ولا نلبي قتلكم » . فأوجب عليهم الضمان ؛ والخلاف في أهل الردة والبني واحد . »

والجواب : أن هذا غير صحيح ، لأنه لا يجوز أن يكون هذا مذهب في أهل الردة ؛ وقد يفتد في أهل البني مذهب سائر الصحابة . ولم تدع الإجماع في أهل الردة وإنما ادّعيته في أهل البني .

وجواب آخر : وهو ألا يمتنع أن يكون الخلاف ثابتاً في زمن أبي بكر - رضي الله عنه ! - ثم انعقد الإجماع في زمان علي - رضوان الله عليه ! - فثبتت به الحجة .

**288 فصل :** وأما الاعتراض على الثالث ، فهو أن يتكلم على ما نقل من القول والفعل والإقرار ؛ والكلام في ذلك مثل الكلام على قول رسول الله - صلى الله عليه وسلم ! - وقوله فأغنى عن الإعادة .

**289 فصل :** قدم الكلام فيما عرف من الإجماع بالإتفاق ، وأما ما عرف بالإختلاف ، فنقل أن يستدل المالكي على أنه لا يجوز نكاح الأمة [46 ظ] الكتابية للمسلم لأن ذلك

يؤدّي أن يجعل المسلم ابنه المسلم رقيقا لكافر إذا كان سيدها كافرا ، وإن منعت ذلك في الكافر وأجزموه في المسلم فهو خلاف الإجماع ، فإن الأمة بين قائلتين : قائل : « يجوز ذلك فيها » ، وقائل : « يمنع ذلك فيها » ، فمن قال : « يجوز ذلك في المسلم دون الكافر » فقد خالف الإجماع بقول ثالث .

والجواب عن ذلك كالجواب عن القسم الذي قبله .

ومن الناس من أجاب عن ذلك بأنه لا إجماع فيما اختلفوا فيه على قولين .

وقد بينت ذلك في : « الأصول » .<sup>١</sup>

**290 فصل :** وقد زاد بعض المخالفين في الاعتراض على الإجماع شيئا منها أن الإجماع

ليس بحجة .

وقد قال بعض أهل الظاهر : « إجماع التابعين \* ليس بحجة » .

وقالوا أيضا : « قول الواحد إذا ظهر وانتشر ولم يعلم له مخالف ، فليس بحجة » .

وقد بينت ذلك كله في « كتاب الأصول » .<sup>٢</sup>

## بساب

### الاعتراض على الاستدلال بإجماع أهل المدينة

**291** وما يحتج به أيضا على وجه الإجماع وليس بإجماع على الحقيقة ، إجماع أهل

المدينة فيما طريقه النقل ، وإنما هو احتجاج بخبر .

وهو على ضربين :

— أحدهما : أن يبلغ حدّ التواتر .

— والثاني : أن يقصر عنه .

(١) انظر إحكام التعميل ورقة 55 ووجهها وظهورا .

(٢) عن التابعين يمكن أن نحول على E.L. لقال B. Carra de Vaux .

(٣) انظر إحكام التعميل ورقة 51 ظهرا و 52 ووجهها وظهورا .

**292** فأما الذي بلغ حدّ التواتر فإنه لا يصحّ الاعتراض عليه مع التحقيق والإنصاف لأنّ العلم الضروري يقع به ؛ وذلك مثل احتجاج مالك - رحمه الله ! - على أبي يوسف في الصّاع أنّ هذا إجماع أهل المدينة وتقلّ خلفهم عن سلفهم أنّ هذا هو الصّاع الذي كان على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلّم ! - وأمر الأذان والإمامة أنّه لم يزل من عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلّم ! - إلى وقتنا هذا يؤدّن في مسجد رسول الله - صلى الله عليه وسلّم ! - من غير إنكار ولا نقل تغير ؛ وهذا مما يضطرّ إلى العلم به من بلغه على الوجه الذي بلغ مالكا - رحمه الله !

**293** فصل : وأمّا القسم الثاني وهو ما قصر نقله عن التواتر ؛ فقل رواية أهل المدينة لاستثناء الإفاة والشركة والتولية من التهي عن بيع الطّعام قبل استيفائه ؛ فإنه يصحّ الاعتراض عليه بكلّ ما يعترض به على الآحاد ؛ وإنّما مزيتة على غيره ؛ إذا تساوى الإسنادان ؛ بما يصحبه من عمل أهل المدينة ؛ وذلك وجه من وجوه الترجيح عند أكثر الفقهاء .

**294** فصل : وقد ألحق بذلك بعض أصحابنا ما أجمعوا عليه من جهة الرأى والقياس ؛ وذلك مثل أن يستدلّ المالكي على قطع الحاج التلبية عند [47] و[الروح إلى الموقف بأنّ ذلك إجماع أهل دار الهجرة ؛ فيقول المخالف : « هذا ليس بدليل عندي ؛ لأنّ إجماع الأمة لم يكن حجّة من جهة العقل ؛ وإنّما حجّة من جهة الشرع ؛ والذي دلّ عليه الشرع صحت ما أجمعت عليه الأمة » .

والوجه الصحيح في ذلك أن يبيّن الدليل الذي تعلق به من أثبت هذا الحكم .

**295** وأمّا التعلّق بإجماع أهل المدينة من جهة الاستنباط فلا يكاد يصحّ من جهة النظر ولا يتصرّح بمدل .

### باب

الاعتراض على الاستدلال بقول الواحد من الصحابة إذا لم يظهر

**296** وجملة ذلك أنّي قد ذكرت في أقسام أدلّة الشرع أنّ قول الواحد من الصحابة إذا لم يظهر وينتشر ليس بحجّة وهو الظاهر من مذهب مالك - رحمه الله ! - ؛ وقد روي



عنه أنه حجة ، وأصحاب أبي حنيفة يجعلونه كالتوقيف إذا خالف القياس : فإن احتج به بحجج الكلام عليه من ثلاثة أوجه :

- أحدها : أن يقول : « إن هذا قول واحد من الصحابة ، والقياس مقدم عليه . »
- والثاني : أن ينقل الخلاف في المسألة .
- والثالث : أن يتكلم عليه بما يفقه .

**297 فأما الأول** فمثل أن يحتج المالكي على أن من ظاهر من أربع نسوة في كلمة واحدة تلزمه كفارة واحدة ، بما روي عن عمر أنه قال فيمن ظاهر من أربع نسوة أنه تلزمه كفارة واحدة ؛ فيقول الحنفي : « هذا قول واحد من الصحابة ، فلا حجة فيه . »  
والطريق في الجواب عنه أن يقول : « إن ذلك عندي حجة في إحدى الروايتين عن مالك ؛ فإن سلمت وإلا نقلت الكلام إليه ؛ وأيضاً ، فإنه عندك حجة إذا خالف القياس ؛ فإن كان موافقاً للقياس وجب أن يعمل بمقتضاه ، لأن خلافاً في الحكم لا في الدليل ؛ وإن كان مخالفاً للقياس وجب عليك الأخذ به . »

**298 فصل : وأما الثاني ، وهو نقل الخلاف ، فهو مثل استدلال المالكي على أن العديتين لا تتداخلان** بما روي عن عمر وعلي - رضي الله عنهما - ! أنها قالا : « نعتد من الأول بقية العدة ثم تستقبل العدة من الثاني » ؛ فيقول الحنفي : « قد روي عن معاذ بن جبل<sup>1</sup> مثل قولنا ؛ فصارت المسألة خلافاً بينهم . »  
والجواب أن يتكلم على المنقول عن معاذ بما يستقظه ليسلم له قول عمر وعلي - رضي الله عنهما .

**299 فصل : وأما الكلام على المنقول فهو مثل الكلام على ما ينقل عن الرسول - عليه السلام .**  
والجواب عنه كالجواب عنه . فأغنى عن إعادته .

(1) في الإصابة ( الجزء الثالث رقم 3050 ) ساذ بن جبل بن عمرو بن أوس ... أبو عبد الرحمن الأنصاري الخزرجي الإمام المتقدم في علم الخلاف والحرام ، شهد المشاهد كلها وروى عن النبي أسديت ، وروى عنه كبار التابعين وعدد من الصحابة ؛ وبعثه النبي إل اليمن ليفقه الناس في الإسلام ووسع منه في خلافة أبي بكر ؛ وكنت وفاته بالطاوون في الشام سنة 638/17 لم يبعدها عن أربع وثلاثين سنة ؛ واشتهر أيضا بجماله .

## VII

بَاب  
الكلام على معقول الأصل

300 قد مضى الكلام في الأصل ، والكلام هاهنا في معقول الأصل وهو [47 ظ] على أربعة أضرب :

— لحن الخطاب .

— وفحوى الخطاب .

— والحصر .

— ومعنى الخطاب .

وأنا أفرد كل واحد من ذلك ، وأبين الكلام فيه .

بَاب  
الإعراض على الاستدلال بلحن الخطاب

301 وجهه أن لحن الخطاب لا يقصد إلى الاستدلال به ، وإنما يقدر في الكلام لينم الاستدلال به .  
وقد يضاف مرة إلى الكلام لينم الكلام به .  
ومرة ليصح التأويل به .

302 فأما ما أضيف إلى الكلام من لحن الخطاب لتنميم الكلام فمثل استدلال المالكي على أنه يصح الإحرام بالحج في جميع السنة بقوله — تعالى ! — : « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ » ؛<sup>١</sup> فوصف الأشهر بأنها مواقيت للحج ، والمراد

(١) قرآن : من الآية 189 من سورة البقرة .

به مواقيت لإحرام الحج ، لأنّ الفعل نفسه لا يكون في أهله ، وإنّما يكون توقيته بهلال واحد ؛ فثبت أنّ المراد به الإحرام بالحج ، ولكنّه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، كما قال - تعالى ! - : «وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ<sup>١</sup> » والمراد به أهل القرية ؛ فقي مثل هذا يضاف الإحرام إلى الحجّ لثبوت دليله .

والإعتراض على هذا قد بينته في : باب المنازعة في الظاهر .

**303 فصل :** وأمّا ما يضاف إليه ليصحّ التأويل فثبت أن يستدلّ المالكي في أن العظام تحملها الروح بقوله - تعالى ! - «قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ .»<sup>٢</sup> ؛ وهذا يدلّ على أن في العظام حياة ؛ فيقول الحنفي : « المراد به أصحاب العظام ، وحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، كما قال - تعالى ! - : «وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ<sup>٣</sup> » ، وراد أهل القرية . »  
والكلام على هذا أن يقال : « هذه زيادة في القرآن ، فلا تقبل إلاّ بدليل لا سيما إذا استقلّ الكلام دونها . »

### باب

#### الإعتراض على الإستدلال بفحوى الخطاب

**304** أعلم أن فحوى الخطاب هو ما دلّ عليه اللفظ من جهة التنبيه .

وهو على ضربين :

جلبي .

وخفي .

**305 فأما** الجلبي فهو في معنى المنصوص عليه ، وذلك مثل قوله - عزّ وجلّ ! - : «وَلَا تَقُلْ لَهُمَا : أَتُ»<sup>٤</sup> ؛ فهذا أقل ما يقع الخلاف في متضمّنه وما يدلّ على تنبيهه .

(1) قرآن : من الآية 82 من سورة يوسف .

(2) قرآن : من الآية 78 من سورة يس .

(3) قرآن : من الآية 23 من سورة الاسراء .

306 وأما الحنفي فثل استدلالنا في أن شهادة الكافر غير مقبولة ، بقوله - تبارك وتعالى ! - : « إِنْ جَاءَكُمْ قَائِقُ رِبِّيًّا فَتَّبِعُوهُ أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ »<sup>١</sup> ، فأمرنا - تعالى ! - بأن لا نأخذ بقول الفاسق<sup>٢</sup> المسلمي وننتبهن ، وقد ثبت أن حال الفاسق المسلمي أفضل من حال الكافر ، فبأن لا نأخذ بقوله أول وأخرى .

والذي يخص هذا من الإعتراض عليه ، أمران :  
أحدهما : أن يمنع مشاركة المختلف فيه للمتفق عليه في علّة الحكم .  
والثاني : أن يعلّق الحكم على غير العلّة التي علّق المستدل عليه .

### باب

### الإعتراض [48 و] على الاستدلال بالحصر

307 وذلك أن الذي يخصه من الإعتراض عليه ضربان :  
أحدهما أن يقول : « إن هذا استدلال بدليل الخطاب ، وذلك مثل أن يستدل المالكي على وجوب النية في الوضوء بقوله - صلى الله عليه وسلم ! - « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » ، وَإِنَّمَا لِأَمْرِي مَا نَوَيْ » ، فيقول الحنفي : « هذا استدلال بدليل الخطاب ، ولا نقول به . »  
والجواب أن هذا ليس بدليل الخطاب ، وإنما هو استدلال بالحصر ، لأن قوله - صلى الله عليه وسلم ! - : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » نفي لعمل بغير نية وإثبات لعمل بنية ، وقد قال أبو محمد بن نصر<sup>٣</sup> : « ما يدخل عن : إن ، لتحقيق المتصل وتحقيق المنفصل » ، وهذا مفهوم من كلام العرب ؛ يدل على ذلك ما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - أنه قال على المنبر : « إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أُعْتُقَ » ؛ وأراد منع الولاء من غير المعتق ، والقصة مشهورة في بريرة .

(1) قرآن : من الآية السادسة من سورة الحجرات .

(2) انظر عنه في E.J.L. مقال L. Gardet .

(3) هو القاضي عبد الوهاب وقد مر الحديث عنه في فقرة 46 بيان 1 .

**308 فصل : والضرب الثاني :** معارضة دليله بالنطق ؛ وذلك مثل أن يستدل المالكي على الملك المقسوم لا تثبت فيه الشفعة ، بما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - أنه قال : « إِنَّمَا الشُّفْعَةُ فِيمَا لَمْ يُقَسَّمْ » ؛ وهذا يقتضي أن ما قسم لا شفعة فيه ؛ فيعارضه الخنفي بما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - أنه قال : « أَلْبَارُ أَحَقُّ بِشَفْعِهِ . »<sup>١</sup> فيقول المالكي : « هذا غير صحيح ، لأن النطق إنما يقدم على الدليل إذا كان مثله في الخصوص والعموم ؛ فأما إذا كان عاما ، والدليل خاص » ، وجب تقديم الدليل ، لأنه استعمال لها جميعا . وذلك أولى من اطراح أحدهما ؛ وفي مسألتنا النطق عام لجواز أن يراد بالجار الشريك ، ويحتمل أن يريد به غير الشريك بدليل خبرنا ؛ فنحمله على الشريك لأنه جار . »

### بـباب

#### الكلام على معنى الخطاب وهو القياس

**309** قد مضى الكلام على لحن الخطاب وفحوى الخطاب والخصر ؛ وبقي الكلام على معنى الخطاب ، وهو القياس ؛ وهو من أعظم أدلة المعقول شأنا . وأنا أبين - إن شاء الله ! - من أحكامه ما فيه كفاية .

### بـباب

#### ذكر ما يعترض به على القياس وما يبدأ به من ذلك

**310** إعلم أن ما يعترض به على القياس خمسة عشر وجها :  
 الأول منها : الإعتراض بأن المختلف فيه لا يجوز إثباته بالقياس .  
 والثاني : الإعتراض عليه بأن ما جعله أصلاً لا يجوز أن يكون أصلاً .

(١) سنن سنن أبي تريب .

والثالث : الإعتراض عليه بأنّ ما جعله حكماً لا يجوز أن يكون حكماً .  
 والرابع : الإعتراض عليه بأنّ ما جعله [48 ظ] علّة لا يجوز أن يكون علّة .  
 والخامس : الإعتراض عليه بالمنع في الأصل .  
 والسادس : الإعتراض عليه بالمنع في الوصف .  
 والسابع : المطالبة بتصحيح العلّة .  
 والثامن : أن يقول بموجب العلّة .  
 والتاسع : الإعتراض على العلّة بالقلب .  
 والعاشر : الإعتراض على العلّة بفساد الوضع .  
 والحادي عشر : الإعتراض على العلّة بالنقض .  
 والثاني عشر : الإعتراض على العلّة بالكسر<sup>1</sup> .  
 والثالث عشر : الإعتراض على العلّة بأنّها لا تجري في معلولاتها .  
 والرابع عشر : الإعتراض على العلّة بعدم التأثير .  
 والخامس عشر : الإعتراض على العلّة بالمعارضة .  
 وفي كلّ واحد من ذلك باب أفصل فيه أنواعه وكيفية إيرادها ، والجواب عنه - إن شاء الله !

311 فصل : في بيان ما يبدأ به من هذه الإعتراضات : قد بينّا أن جملة ما يقدح به في الدكّيل على ثلاثة أضرب :  
 - مطالبة .  
 - واعتراض .  
 - ومعارضة .

312 فأما الضرب الأول وهو المطالبة ، فعلى سبعة أنواع :  
 أوّلها : أن يطالب المستدلّ بتصحيح إثبات مثل هذا الحكم بالقياس .  
 والثاني : المطالبة للمستدلّ بالدكّيل على أن ما جعله أصلاً يجوز أن يكون أصلاً .

(1) في الأصل : بالعكس ؛ وقد أصحح في ما يلي ؛ فنظر أسفل هذا الباب بالفقرة 432 .

والثالث : المطالبة بالدليل له على أن ما جعله حكما يجوز أن يكون حكما .

والرابع : المطالبة له بالدليل على أن ما جعله علة يجوز أن تكون علة .

والخامس : المطالبة له بإثبات الوصف في الأصل .

والسادس : المطالبة له بإثبات الوصف في الفرع .

والسابع : المطالبة له بتصحيح العلة ، وإثبات كونها علة للحكم الذي علق عليها .

وإنما رتبنا المطالبة على هذه الرتبة ، لأن الواجب أن يبدأ أولا بمنع إثبات مثل هذا الحكم بالقياس ، ثم حينئذ ينظر في صحة القياس ، ولو نظر أولا في صحة القياس ، ثم منع ثبات مثل هذا الحكم بالقياس ، لكان ذلك رجوعا فيها سلم ، وهذا غير سائق ، فإذا صحح إثبات هذا الحكم اختلف فيه بالقياس فأول ما ينظر في الأصل ، ثم في الحكم المثبت في الأصل ، ثم في استنباط العلة التي علق عليها الحكم في الأصل ، فإذا فرغ السائل من النظر في هذا وسلمه نظر في أوصاف العلة ، فطالبه بتصحيح الأوصاف في الأوصاف ، ثم في الفرع ، لأننا قد بينا أن الأصل هو المقدم في النظر ، وبعد الفراغ منه ينظر في الفرع ، فإن ساوى الأصل في الأوصاف طالب المستدل به المستدل بتصحيح العلة في الأصل وأنها علة للحكم اختلف فيه ، وهذا آخر وجوه المطالبات .

فإذا كمل ذلك فقد دخل ما استدل به المستدل في جملة الأدلة ، وسلم من وجوه المطالبة 49 و [ وبقيت سلامته من وجوه الاعتراض والمعارضة .

313 فصل : والضرب الثاني من أنواع القدح : وهو الاعتراض ، على سبعة أنواع :

أولها : القول بموجب العلة .

والثاني : قلب العلة .

والثالث : الاعتراض بفساد الوضع ، لأن ذلك كله مخرج لما عن أن تكون علة ، وبيِّن الفساد في حملها .

والرابع : النقص .

والخامس : الكسر .

والسادس : المطالبة بأن العلة لا تجري في معلولاتها ، لأن ذلك كله بيان لفساد العلة

في موضع مخصوص .

والسابع : المطالبة بعدم التأثير . لأن ذلك ادعاء لعدم الدليل على صحتها ؛ فهذا آخر وجه القدح في الدليل بالإعراض .  
فإذا سلم الدليل من ذلك فقد سلم من المطالبة والإعراض ، ودخل في جملة الصحيح من الأدلة ؛ وبقي أن يسلم من مقابلته بالمعارضة .

**314 فصل : والضرب الثالث من أنواع القدح : المعارضة ؛ وهي مقابلة الدليل بمثله**  
وبما هو أقوى منه ، وهو آخر أبواب القدح في الدليل ، لأن المعارضة لا تكون إلا بعد تسليم صحتها . ويدعي السائل أن في الشرع دليلاً آخر يعارضه .

**315 باب الإعتراض بأن يختلف فيه لا يجوز إثباته بالقياس : وهذا السؤال يتوجه من :**  
- نفاذ القياس .  
- ومبنيته .

**316 فأما من جهة نفاذ القياس** فإن ذلك يتوجه منهم على كل حكم رام المستدل إثباته بالقياس . ويقولون : « إنه لا يصح إثبات حكم به أصلاً . »  
والجواب عن ذلك أن يقال : « إن القياس طريق من طرق الأحكام ؛ فإن سلمتم وإلا نقلنا الكلام إليه . »  
وقد بينت ذلك في كتاب : « إحكام الفصول »<sup>١</sup> بما يغني الناظر فيه ، إن شاء الله .

**317 فصل : فأما من جهة مثبت القياس فقد يكون في مواضع :**  
- منها أن يستدل على ما طريقه العلم والوجود بالقياس .  
- ومنها أن يستدل على إثبات علم طريقه العادة والوجود بالقياس .  
- ومنها أن يستدل على إثبات جملة بالقياس .  
- ومنها أن يستدل على إثبات المقدرات بالقياس .  
- ومنها أن يستدل على الكيفيات بالقياس .  
- ومنها أن يستدل على إثبات الحدود بالقياس .



— ومنها أن يستدلّ على إثبات الأبدال بالقياس .

— ومنها أن يستدلّ على إثبات اللغة بالقياس .

**318** فأما الأول فهو مثل استدلال أصحابنا على أن إجماع التابعين حجة لأنه

إجماع من أهل عصر من أعصار المسلمين على حكم الحادثة ، فوجب التقطع بصحته كأهل عصر الصحابة ؛ فيقول المخالف : « هذا من إثبات الأصول بالقياس وذلك غير جائز ، لأن طريق إثبات هذا الأصل العلم ، وطريق القياس الظن » ، فلا يجوز أن يثبت به ما طريقه [49] العلم والقطع .

والجواب أن ذلك جائز إذا كانت علّة الأصل مقطوعاً بها ، وإنّما يكون القياس طريقاً إلى الظن إذا كانت علته مظنونة ؛ فأما إذا كانت علته معلومة ، ودلّ الدليل على صحتها على وجه يوجب العلم ، جاز أن يثبت به ما طريقه العلم .

**319** **فصل :** فأما الإستدلال فيما طريقه العادة والوجود بالقياس فثلث أن يستدلّ

المالكي في أن الحامل تحيض بأن الحمل عارض لا يمنع دم الإستحاضة ، فلم يمنع دم الحيض كالرضاع ؛ فيقول الحنفي : « هذا إثبات أمر طريقه العادة والوجود بالقياس ؛ وذلك غير جائز . »

**فالجواب أن يقال :** « إنّه لا يجوز أن يثبت من ذلك بالقياس ما لا إماره عليه ولا دلالة ؛ فأما ما كانت عليه إسارة ودلالة فإنّ ذلك جائز ؛ وذلك أن دم الحيض ودم الإستحاضة دمان متشاكلان لا يرى أحدهما إلّا من يرى الآخر ؛ ألا ترى أن الصغيرة لا ترى دم الحيض ولا دم الإستحاضة ؛ فإذا كانت ممّن تحيض رأت دم الحيض ودم الإستحاضة ؛ فإذا يشت من الحيض ارتفع دم الحيض [و] ارتفع دم الإستحاضة ؛ فلمّا رأيتهما على طريق واحدة في الوجود ، ثم رأيت هذا الحمل لا يمنع أحدهما ، دلّ على أنّه لا يمنع الآخر . »

**320** **فصل :** وأما إثبات جملة بالقياس ؛ وذلك مثل أن يستدلّ المالكي في إثبات المسافة

بأنّ النخل مال يزكو بالعمل ؛ فإذا لم تجز إجارتها لمقتضى المقصودة جاز أن يعامل عليه ببعض الثمار الخارج منه كالدّراهم والدنانير ؛ فيقول الحنفي : « هذا إثبات جملة أصل بالقياس ولا يجوز إثبات جملة أصل بالقياس ؛ ألا ترى أنّه لا يجوز إثبات صلاة سادسة بالقياس ، ولا إثبات صوم شهر أو غير رمضان بالقياس ؟ »

**الجواب** أن يقال : « يجوز عندنا إثبات الأصول والجمل بالقياس ، كما يجوز إثبات تفاصيلها ، فإن سلمت وإلا نقلنا الكلام إليه ؛ وأما إثبات صلاة سادة بالقياس فإنما منع منه الإجماع والنصر ؛ ولولا ذلك لجاز إثباتها بالقياس الصحيح إن وجد ؛ وأيضاً فإنهم قد ناقضوا أصلهم فأثبتوا الوتر بالقياس ، وهو أصل . »

**321 فصل :** وأما إثبات مقدار بالقياس فمثل أن يستدل المالكى على أن سرقة ربع دينار يجب بها القطع بأن الدّينار قدر يحقر الكافر به دمه ، فوجب أن يتعلّق القطع بسرقة ربعه كالأربعة الدنانير ؛ فيقول الحنفى : « هذا إثبات مقدار بالقياس وذلك لا يجوز لأنّ تعلّق الحكم بقدر دون قدر طريق المصلحة ، والمصالح لا تعلم بالقياس ، ولا تدرك بالإجتihad ، بل هي موقوفة على التوقيف أو الإتفاق . »

**والجواب** (50 و) عن ذلك أن إثبات المقدّرات عندنا جازى بالقياس ؛ فإن سلمتم هذا الأصل وإلا نقلنا الكلام إليه ؛ وقولهم : إن « طريقه المصلحة ، ولا يعلم ذلك » خطأ ، لأنّه لو كان طريقاً في إبطال القياس في المقدّرات لوجب أن يكون طريقاً في إبطال القياس جملة ؛ فيقال : « إن الأحكام شرّعت لمصالح المكثفين ، وذلك لا يعلم بالقياس ولا بالإجتihad ؛ وإذا بطل هذا في القياس بطل في المقدّرات ؛ وعلى أنّهم قد ناقضوا بأنّ قدر الخرق في الخف بثلاثة أصابع بالإجتihad ، وليس في شيء منه توقيف ولا اتفاق . »

**322 فصل :** وأما إثبات الكفّارات بالقياس فمثل أن يستدل المالكى على أن من حفر بئراً في طريق المسلمين ، فوقع رجل فيها فمات ، وجبت عليه الكفّارة ، بأنّ هذا قتل يجب به دية كاملة ، فوجب به الكفّارة كالمياشر ؛ فيقول الحنفى : « هذا إثبات كفّارة بالقياس ، وذلك لا يجوز ؛ وذلك أن الكفّارة تتراد لتغطية المآثم ، ومقدار ما يغطّي المآثم لا يعلم بالإجتihad ، وإنما يثبت بتوقيف أو اتفاق . »

**والجواب :** عندنا يجوز . فإن سلمتم وإلا نقلنا الكلام إليه ؛ وعلى أنّهم قد ناقضوا ، فأثبتوا الكفّارة على من أفطر بالأكل في رمضان ، قياساً على من أفطر بالجماع ، وليس في ذلك توقيف ولا اتفاق .

**323 فصل :** وأما إثبات الحدود بالقياس فهو مثل استدلال المالكى في إيجاب

الحدّ في اللّواظ بأنّه إيلاج مقصود في فرج مقصود ، فيتعلّق به الحدّ ، دليله الرّنا ؛ فيقول الخنفي : « هذا إيجاب حدّ بالقياس ، وذلك لا يجوز ، لأنّ المعصية التي يحتاج في الزجر عنها إلى الحدّ لا تعلم بالإجتهاد ، وإنّما تعلم بالتوقيف أو الإثفاق ؛ فلا يجوز إثباتها بالقياس . »

والجواب أن يقال : « إثبات الحدود عندنا بالقياس يجوز ؛ فإن سلمتم وإلّا نقلنا الكلام إليه ؛ وعلى أنّهم قد ناقضوا ، فأوجبوا الحدّ على ردع قطاع الطريق قياسا على الرّدع في الغنيمة ؛ فبطل ما قالوه . »

**324 فصل :** وأمّا إثبات الأبدال بالقياس فمثل أن يستدلّ المالكى في أنّ المحصر ينتقل إلى الصّوم إذا لم يجد الهدى بأنّه هدى يتعلّق وجوبه بالإحرام ، فجاز الانتقال عنه إلى الصّوم ، أصله هدى الطيب واللباس ؛ فيقول الخنفي : « هذا إثبات بدل بالقياس ولا يجوز إثبات الأبدال بالقياس ؛ فإنّ ما يقوم مقام الغير في المصلحة لا يعلم بالقياس وإنّما طريقه التوقيف . »

والجواب : عندنا يجوز ، فإنّ سلّمتم وإلّا نقلنا الكلام إليه ؛ وعلى أنّهم قد ناقضوا في هذا ، فإنّهم قاسوا في إجازة الوضوء بالنبيذ ، وهذا إثبات بدل بالقياس ، فسقط ما قالوه .

**325 فصل :** [50 ظ] وأمّا إثبات اللغة بالقياس فمثل أن يستدلّ من رأى ذلك من المالكيين على أنّ النبيذ يسمّى خرا ، بأنّ هذا شراب فيه شدّة مطربة ، فوجب أن يكون خرا ، أصل ذلك ما يتخذ من عصير العنب ؛ فيقول الخنفي : « هذا إثبات لغة بالقياس وذلك لا يجوز لأنّ اللغة إنّما طريقها التوقيف أو الإجماع . »

والجواب أنّ إثبات اللغة بالقياس عندنا جائز ؛ فإنّ سلّمتم وإلّا نقلنا الكلام إليه . وقد بيّنّا هذا في كتاب « الأصول »<sup>1</sup> .

(1) انظر إحكام الفصول ، ورقة 22 ظهرا و23 وجها ؛ إلا أنّه في هذا الفصل يثبت عكس ما يقدمه هنا ؛ فبعد أن يذكر أن المسألة موضع اختلاف يؤكد أن « اللغة العربية هي ما نقلت به العرب واتصلته في موضع » وأن « ما اتصلك » في غير ما اتصلته فليس يبري وإن كان قياسا عليه لأنّه مستعمل على غير ما اتصلته العرب . « وبعدّها ينطلق إل الفرد على ما من يرى إثبات اللغة بالقياس . »

326 باب الإعراض على القياس بأن ما قاس عليه لا يجوز أن يجعل أصلاً : وهذا يتوجه على القياس من وجهين :

أحدهما : أن يدعى السائل أن أصل المستدل منسوخ .

والثاني : أن يدعى أن علته الأصل لا يصح أن تعلم .

327 فأما الأول فهو مثل أن يستدل الحنفي في جواز صوم رمضان بنية قبل الزوال بأنه صوم متعلق بزمان معين . فصح بنية من النهار كصوم عاشوراء ؛ فيقول المالكي : « هذا قياس على أصل منسوخ . فإن صوم عاشوراء قد نسخ ، فلا يجوز أن يصير أصلاً للأحكام الثابتة . »

والطريق في الجواب عنه أن يبين أنه لم ينسخ أصله . وإنما نسخ وجوبه ؛ فأما أصل الصوم فهو باق ، فصح القياس عليه .

328 فصل : وأما القياس على أصل لا تعلم علته فمثل أن يستدل الشافعي على أن الإحرام لا ينقطع بالموت بأنه إحرام فلا ينقطع بالموت كإحرام الرجل الذي وقصت به نافته على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ؛ فيقول المالكي : « لا يصح القياس على هذا الأصل لأن معنى القياس أن يشترك الفرع والأصل في علة الحكم المعلق عليها ؛ والعلّة في الأصل أنه يبعث يوم القيامة ملتبساً . ولا طريق إلى معرفة ذلك إلا في زمان النبوة ؛ وهذا قد انقطع فبطل القياس على هذا الأصل . »

329 فصل : ومما ألحق بذلك وليس منه المنع من :

- أن يقاس على رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

- أو يقاس على أصل مجموع عليه .

- أو على أصل مختلف فيه .

- أو على أصل مركب .

- أو يقاس على الخصوص من الأصول .

330 فأما القياس على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ؛ فمثل أن يستدل المالكي على جواز النكاح بلفظ الهبة بأن هذا عقد نكاح ، فصح بلفظ الهبة ، دليله نكاح رسول الله

— صلى الله عليه وسلم ! ، فيقول الشافعي : « هذا لا يصح لأن ما جاز لرسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — قد سقط بموته ، فصار [51 و] كالنسخ ، فلا يجوز القياس عليه . »  
والجواب أن هذا خطأ لأن ما مات عنه رسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — فهو ثابت باق . ولو كان قد سقط بموته لوجب ألا يصح الاحتجاج بأفعال رسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — لأن ذلك قد سقط بموته ، ولما أجمع المسلمون على الاحتجاج بأفعاله — صلى الله عليه وسلم ! — دل ذلك على بطلان ما قالوه .

**331 فصل :** وأما القياس على أصل يجمع عليه فالذي منع منه قوم من أصحاب الشافعي ، وذلك مثل أن يستدل المالكي على أن ما دون القلتين لا ينجس بحلول النجاسة فيه ، إذا لم تغيره ، بأن هذا لم يتغير بمخالطة ما ليس بقرار له ، وبذلك الماء عنه غالباً ، فوجب أن يكون طاهراً كالبحر والنهر وماء السماء ، فيقول الشافعي : « الأصل الذي قست عليه يجمع على حكمه ، ولا يجوز أن نقيس عليه لأن الأمة إنما تجمع على دليل فيجب طلب ذلك الدليل ، فربما كان نطقاً لا يتناول ذلك القرع ، وربما كان معنى لا يتعدى فيمنع القياس عليه . »

والجواب عن ذلك أن يقال : « إن هذا غير جائز عندنا ، فإن سلموا وإلا نقلنا الكلام إليه . »  
وجواب آخر وهو أن قولهم : « ربما كان نطقاً لا يتناول القرع » غير لازم ، لأنه يجوز أن يثبت الحكم في القرع للنص عليه ولعنى فيه ، (إن كان المعنى الذي أجمعت الأمة على الحكم في الأصل لأجله واقفاً لا يتعدى فإن ذلك لا يمنع من قياس فرع عليه بمعنى آخر ، إذا دل الدليل على صحته ، لأن الحكم الواحد يجوز أن يثبت في عين واحدة لمعنيين : أحدهما متعدٍ والآخر غير متعدٍ ، على ما بيناه في « كتاب الأصول »<sup>١</sup> ، فإذا كان حال الدليل ما ذكرناه ، لم يميز المنع من القياس على أصل ثابت حكمه بالإجماع .

**332 فصل :** وأما القياس على أصل مختلف فيه فذلك مثل أن يستدل بعض أصحابنا على انتفاء الشفعة في الثمرة بأن هذا مبيع لا يتبع الأرض بإطلاق العقد ، فلم تثبت فيه شفعة ، أصله ما ينقل ويحوك ، فيعارضه من أثبت ذلك من أصحابنا بأنه لا يجوز القياس على

(1) انظر إحكام الفصول (ف 677 - 678 - و 80 ط).

هذا الأصل لأنه مختلف فيه ؛ فقد أثبت ابن أبي لبلبى الشقة في كل ما ينقل ويحول ؛ فالواجب عليك أولا أن تدل على ثبوت الحكم في الأصل ، ثم تقيس عليه لوجود الخلاف فيه [٥١ ظ] .

والجواب أن هذا غير صحيح ، لأن هذا وإن كان الخلاف فيه موجوداً فانك موافق لي على بطلان من خالف فيه ؛ وإنما تناظرت معك لأريتك مخالفة فروعك لأصولك وتناقض أحكامك ؛ وليس كلامي في هذه المسألة مع من يخالفني في الأصل ؛ ولو جاز ما أئزمت لم نصبح مناظرة ؛ فإن أكثر الأصول التي برؤ إليها المتناظران مختلف فيها ؛ وبصح ردّها إليها<sup>١</sup> لانفاقها على ثبوت أحكامها وخطأ من خالف فيها .

**333 فصل :** وأما القياس على أصل مركّب فمثل أن يستدل المالكي على أن من دخل في عدة من غيره حرّمت عليه على التأييد ولم يميز أن يستبيحها بتكاح بعد ذلك ، بأن هذا نكاح تقدّمه دخول في عدة من غيره ، فوجب ألا يصح كما لو عري عن شاهدين ؛ فيقول الشافعي : « هذا لا يجوز لأن الحكم في هذا الأصل عندك ثبت لعلّة ، وعند خصمك لعلّة أخرى . فلا يجوز أن تقيس عليه . »

والجواب أن يقال : « إن هذا غير صحيح ، لأن ثبوت الحكم في الأصل عندي لعلّة وعندك لغيرها لا يمنع من القياس عليه ؛ ألا ترى أنك تقيس القواكه على البرّ في الرّبا ، والحنفي يقيس عليه الحُضْر ، وأنا أقيس عليه المقتات المدّخر للعيش غالبا ، وإن كان الرّبا قد ثبت عند كل واحد منّا في البرّ لعلّة لم تثبت عند خصمه بها . »

**334 فصل :** وأما القياس على الخصوص من الأصول ، وهو الذي يسمّيه أصحاب أبي حنيفة وطائفة من أصحابنا : « القياس على موضع الإستحسان » ؛ وذلك مثل أن يستدل المالكي على أن جنابة الذمّي خطأ على أهل جزيرته الذين في كورته لأنها دية وجبت بقتل على وجه الخطأ . فوجب أن تكون على العاقلة كالمسلم ؛ فيقول الحنفي : « قست على موضع الإستحسان . وذلك أن القياس يقتضي أن العاقلة لا تحمل شيئا من قتل مسلم ولا ذمّي . لكن دلّ الدّكيل على تحمّل العاقلة المسلمة جنابة القاتل المسلم ، فخصصنا ذلك من الأصول ،

لأنَّ ما دلَّت عليه الأصول مقطوع بصحته ، وما يقتضيه القياس على الخصوص مطلقون ، ولا يجوز إبطال ما يقطع بصحته بما تظن صحته ولا يقطع به [52 و] .

والجواب أن يقال : « إنَّ ذلك جائز عندنا ، فإن سلَّمت وإلا نقلنا الكلام إليه ؛ وعلى أنَّهم قد ناقضوا في هذا ؛ فإن القياس عندهم أنَّ سُور ما لا يؤكل لحمه نجس ، وقد خصَّ بِالْأَثَرِ سُورُ الْهَرَّةِ ؛ ثم قاسوا عليه سُور ما لا يمكن التحرُّز منه من الحشرات بأن قالوا : « إنَّ تعليل الْهَرَّةِ منصوص عليه ؛ ألا ترى أنَّه قال : « هِيَ مِنَ الطَّوَائِفِ عَلَى كُمْ وَالطَّوَائِفَاتِ » . قلنا : « وتعليل ما اختلفنا فيه مدلول على صحته ، ولا فرق بين أن تكون العلة منصوصا عليها أو مدلولاً على صحتها ؛ وقولهم : « إن هذا إبطال مقطوع به بمقتضى » يبطل عليهم بقياس الجماع على الأكل في الصوم ناسيا ؛ فأنه إبطال مقطوع بمقتضى ؛ وقد أجازوه ؛ ويبطل بالخصوص من العموم بخبر الواحد ، فأنه يجوز تعليله والقياس عليه ، وإن كان فيه إبطال مقطوع بمقتضى » .

335 باب الاعتراض على القياس بأن ما جعله علة لا يجوز أن يجعل علة<sup>١</sup> : وذلك

من وجهين :

أحدهما : أن يعترض عليه أن يجعل الإنفاق علة .

والثاني : أن يجعل الاختلاف علة .

336 فأما الأول فمثل أن يستدلَّ المالكى على وجوب الزكاة في المتولد بين الغنم ،

إذا كانت الأمهات غنما لأنه منفصل من حيوان نجب فيه الزكاة بالإجماع ؛ فأشبه المتولد بين السائمة والمعلوقة ؛ فيقول الشافعى : « هذا غير صحيح ، لأنَّ الإجماع حدث بعد موت رسول الله - صلى الله عليه وسلم ! - ووجوب الزكاة عندهم ثبت في عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم ! - ولا يجوز أن يتقدم الحكم قبل العلة . »

والجواب أن يقال : « يجوز أن يكون متأخراً ويثبت به الحكم كالإجماع في نفس الحكم بتأخير عنه ثم يثبت به الحكم ؛ وأيضاً فإنه لا خلاف في جواز جعل بعض أحكام القرع دليلاً على الحكم في قياس الدلالة ؛ وليس في قولنا : « يجمع على ذلك الحكم » غير ما

(١) سبق له أن أعلن عن هذا الباب برتبة الرابع بعد باب الحديث عن الحكم الذي سوف يدرجه بعد هذا الباب أي برتبة الرابع .

جوزناه ؛ غير أننا كوننا ذلك فيما عاد في مسائلنا بأنه حكم مجمع عليه لا يسوغ الاجتهاد في نفيه ؛ فإذا جاز أن يجعل الحكم المختلف فيه المسوغ الاجتهاد في نفيه دلالة على حكم آخر ، فبأن يجوز ذلك فيما لا يجوز ويقطع بشيئه أولى وأحرى .

**337 فصل :** وأما الإعتراض على جعل الخلاف علة ، فمثل أن يستدل المالكي على طهارة جلد الكلب بالذكاة ، بأن هذا حيوان مختلف في جواز أكله فوجب أن يطهر جلده بالذكاة كالضبع ؛ فيقول الشافعي : « هذا لا يصح » ، لأن الاختلاف حدث بعد [52 ظ] وفاة رسول الله - صلى الله عليه وسلم ! - والحكم ثبت في زمانه ، والحكم لا يجوز أن يتقدم على عنته .

والجواب أن يقول : « يجوز أن يكون هذا حادثا ، ويدل على الحكم ؛ ألا ترى أن الإجماع حدث بعد رسول الله - صلى الله عليه وسلم ! - ويجوز أن يجعل دليلا على الحكم . »  
وجواب آخر وهو أن المراد بقولنا في أكل الكلب أنه « مختلف فيه » . هو أنه يسوغ فيه الاجتهاد ؛ وهذا كان حاله في عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم ! - حين ثبت له هذا الحكم ، فلم يتقدم الحكم على عنته .

**338 فصل :** ومما يلحق بالإعتراض بأن ما يجعله علة لا يجوز أن يجعل علة ؛ وذلك على أوجه :

- أحدها أن يقول : « جعلت الاسم علة . »
- ومنها أن يقول : « جعلت صورة المسألة علة . »
- ومنها أن يقول : « جعلت نفي صفة علة . »
- ومنها أن يقول : « جعلت شبه القرع بالأصل علة . »
- ومنها أن يقول : « جعلت العلة مركبة . »

**339 فاما** جعل الاسم علة فمثل أن يستدل المالكي على أنه لا يجوز الوضوء بالنبيذ بأن هذا نبيذ ، فلم يحز الوضوء به كالتين ؛ فيقول الحنفي : « جعلت الاسم علة ، وهذا لا يجوز لأن العلة هي المعاني ، والأسماء ليست بمعان ، فلا يجوز أن تجعل علة . »  
والجواب أن يقال : « إن الأسماء عندنا يجوز أن تجعل علة ، فإن سلمت وإلا نقلت



الكلام إليه ؛ وعلى أن الأوصاف إنما تتعلق بها الحكم يجعل صاحب الشرع<sup>١</sup> إياها عللاً ؛ وقد ثبت أن صاحب الشرع لو صرح بهذا التعليل لجاز ؛ فإذا استنبط المجهد ذلك بالدليل وجب أن يصح ؛ وقولهم : « إن الإسم ليس بمعنى » غير صحيح ؛ لأنه يدل على معنى آخر ؛ ألا ترى أنه إذا قلت : « نبيذ » عرف منه معناه وأنه واقع على نوع من الشراب مخصوص ؛ على أن هذا يبطل به إذا نص عليه صاحب الشرع وجعله علّة ، فإنه يجوز وإن لم يكن معنى فسط ما تعلقوا به .

**340 فصل :** وأما جعل صورة المسألة علّة فمثل أن يقول المالكي في مسألة الوضوء بالنبيذ بأنه توضأ بالنبيذ فلم يصح وضوؤه كما لو كان في الحضرة ؛ فيقول الحنفي : « هذه صورة المسألة ونفس المسألة ، فلا يجوز أن تكون علّة ، لأن علّة المسألة هو معنى المسألة ، ومعنى الشيء يجب أن يكون غيره ؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن يقال في البئر : « إنه يجري فيه الربا لأنه بر » للمعنى الذي ذكرناه » فكل ذلك هاهنا .

والجواب أن يقال : « يجوز أن تجعل صورة المسألة علّة ، لأن كل ما جاز أن يعمل به صاحب الشرع جاز أن يستنبط بالدليل ويجعل علّة ؛ وأما قولهم : « إن معنى المسألة يجب أن يكون (59) » غيرها فإنه دعوى ؛ بل يجوز أن يجعل نفس المسألة علّة للحكم ؛ فأما تعليل البئر بأنه بر ، فلو دل الدليل عليه لجاز أن يجعل علّة ، ولكن الدليل لم يدل عليه .

**341 فصل :** وأما جعل النفي علّة فهو مثل أن يستدل المالكي في أنه لا يجوز إزالة النجاسة بالخل بأنه ليس بماء ، فلا يجوز إزالة النجاسة به كالدّهن ؛ فيقول المخالف : « هذا ليس بصحيح ؛ لأن الموجب للحكم هو المعنى ؛ فأما عدم المعنى فلا يوجب حكماً ؛ والنفي عدم معنى ، فلا يجوز أن يدل به على الحكم .

والجواب أن النفي والإثبات في التعليل واحد ؛ ألا ترى أن كل واحد منهما يجوز أن يرد النص بتعليق الحكم عليه ؛ وما جاز أن يعمل به صاحب الشرع جاز أن يعمل به الإستدلال عليه .

**342 فصل :** وأما جعل الشبه علّة فمثل أن يستدل المالكي على أن العبد يملك بأن هذا آدمي حين فجاز أن يملك ، أصله الحر ؛ فيقول الحنفي : « هذا قياس الشبه ،

ولا يجوز لأنك لم تجمع بينها إلا بشبه الفرع للأصل ، وذلك لا يكفي في إثبات الحكم ؛ لأنه لو صحّ هذا لوجب أن يصحّ كلّ قياس ، لأنه ما من فرع إلا ويمكن رده إلى أصل بضرب من الشبه ، ولأنه ما من فرع يشابه أصلا من وجه إلا وبخالفه من وجه آخر ؛ فإن وجب حله عليه للمعاشبة وجب المنع من الجمع لما بينهما من المخالفة ؛ وليس مراعاة ما يوجب الجمع بأولى من مراعاة ما يوجب المنع .

والجواب عن هذا من وجوه :

أحدها : أن يقول : « قياس الشبه عندي صحيح ؛ فإن سلمت وإلا نقلنا الكلام إليه . » والثاني : أن يدل عليه بما روي عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه ! - أنه كتب إلى أبي موسى الأشعري : « القهّم القهّم » فيها تلجلج في نفسك مما ليس في كتاب ولا سنة ، ثم اعرف الأشياء والأمثال ، فقس عند ذلك بأشبهها بالحق ؛ فأمره باعتبار الأشياء ، فدلّ على ما ذكرناه ؛ وأيضاً فإنّ مشابهة الفرع للأصل يقتضي أن يكون مثله ؛ وقولهم : « ما من فرع إلا ويمكن حله على أصل ، وما من فرع إلا وهو يخالف أصله » إلا أننا نقضي من الأشياء بما يقتضي الجمع بينها في الحكم ونأخذ به ؛ فلا يصحّ ما قالوه .

**343 فصل :** وأمّا التركيب في العلّة فقل أن يستدلّ المالكي على أن الكتّان والقطن لا يجري فيها الرّبا كالشّباب ؛ فيقول الحنفي : « العلّة مركّبة ، وذلك يوجب فسادها لأنّ عندي يجوز التفريق قبل الشّفايض في كلّ ما يجري فيه الرّبا ، وعندك لا يجوز شيء من ذلك . » والجواب أن التركيب لا يمنع صحّة العلّة في فرع ولا أصل لأنه ليس في ذلك أكثر من تعلّق الحكم [59 ط] عندي بغير العلّة التي تعلّق بها الحكم عندك ؛ وهذا حكم غير المركّب ، ولولا ذلك لارتفع الخلاف .

**344 باب الإعتراض على القياس بأنّ ما جعله حكماً لا يجوز أن يجعل حكماً ، وذلك على وجهين :**

أحدهما : أن يقول في حكم العلّة : « فأشبه كذا وكذا . » ولا يبيّن الحكم المختلف فيه . والثاني : أن يقول : « فاستوى فيه كذا وكذا » ولا بصريح بالحكم الذي يستويان فيه .

**345 فأما الأول** فمثل أن يستدلّ المالكي على أنه لا يجوز لإزالة النجاسة بالخلّ

بأن هذه طهارة تراد للصلاة ، فأشبهت طهارة الحدث ؛ فيقول الحنفي : « هذا حكم مجهول لم يبين في أي شيء شابه إزالة النجاسة الوضوء ؛ فليحق هذا بالمجمل ، فلا يصح العمل به ، وأيضاً فإن الكلام يختلف باختلاف الحكم ؛ فلما لم يبين لم يمكن الكلام عليه . »

والجواب أن يقال : « إن هذا ليس بمجهول ، بل هو معلوم مبين ؛ وذلك أن الخلاف إنما كان في إزالة النجاسة بالخل ؛ فإذا قال : « فأشبه الوضوء » علم أنه أراد به أنه لا يجوز ذلك بالخل كما لا يجوز الوضوء به ؛ فقد تبين المراد وعرف المقصود ؛ وما عرف بدلالة الحال كان بمنزلة المنطوق به ؛ ويخالف هذا المجمل من الألفاظ لأن ذلك لم يرد على حالة معقولة فيحمل عليها ، وهذا ورد على حالة معقولة وحكم معروف ، فرجع الإطلاق إليه ؛ وأما قولهم : « إن الكلام يختلف باختلاف الحكم فلا يمكن أن يتكلم عليه قبل البيان » فلا يصح ؛ لأنه يفصل عليه فيتكلم على ما يمتلئه من الوجوه .

**346 فصل :** وأما التعليل للتسوية فمثل أن يستدل المالكي على أنه لا يجوز بيع الأعيان الغالية من غير صفة بأن هذا عقد يجوز جنسه في معين وغير معين ، فوجب أن يستوى فيه عدم الصفة وعدم التعيين ، أصله الوصية ؛ فيقول الحنفي : « هذا غير صحيح لأنك تريد التسوية بين عدم الصفة وعدم التعيين في الأصل في تصحيحها أو تريد التسوية بينها في إبطالها في الفرع ؛ وهذان حكمان متضادان ، فلا يجوز أخذ أحدهما من الآخر . »

والجواب أن يقال : « إن مثل هذا يجوز عندنا ؛ فإن سلمتم وإلا نقلنا الكلام إليه ، لأنه من مسائل الأصول . »

وجواب آخر ، وهو أن التعليل في الأصل إنما هو للتسوية بين عدم الصفة وعدم التعيين في الأصل ؛ وهذا المعنى موجود في الفرع ؛ وأما تصحيح العقد أو إبطاله فلم نعرض له في العلة ؛ ومنى استوى الأصل والفرع في الحكم المعلق على العلة صح الجمع وإن اختلفا في التفصيل ؛ ولأن الشرع لو ورد بمثل هذا فقال : « سَوَّاهُ بَيْنَ عَدَمِ التَّعْيِينِ وَعَدَمِ [ 54 ] وَ الصِّفَةِ فِي الْعُقُودِ ، فكل عقد صحته مع عدم أحدهما ، فأحكموا بصحته مع عدم الآخر وكل عقد أبطلتموه لعدم أحدهما ، فأبطلوه لعدم الآخر » لوجب التسوية بينها والجمع بين ما صح من العقود ويفسد .

**347 باب الكلام في منع الأصل :** الكلام في هذا الباب في المانعة في حكم الأصل ، وجلة ذلك أنه لا يخلو حال السائل من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون لمن يتصره مذهب متصوص في المنع لا يختلف .

والثاني : أن يكون قوله يختلف .

والثالث : ألا يعرف له قول في ذلك جملة .

**348 فإن كان مذهبه لا يختلف في منعه بدأ ومانع .**

والطريق في الجواب عن ذلك من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يفسر الحكم بما يُلَّم .

والثاني : أن يبين موضع التسليم .

والثالث : أن يدل عليه .

**349 فأمّا التفسير** فقل أن يستدل الحنفي على أن الإجارة تبطل بالموت فيقول : « لأنها عقد على المنفعة ، فبطلت بموت المعقود له ، أصله النكاح » ، فيقول له المالكي : « لا نسلم الأصل ، فإن النكاح لا يبطل بالموت ، وإنما يتم بالموت ، وينقضي كالإجارة إذا انقضت مدتها فإنه لا يقال : « إنها بطلت » وإنما يقال : « تمت وانقضت » ، فكل ذلك هاهنا ، فيقول المستدل : « أردت بقولي : « إنه يبطل » أنه ترتفع بالموت » . ولا خلاف أنه يرتفع ، فصح الأصل وسقط المنع .

**350 فصل :** فأمّا تبين التسليم في فرع من فروع المسألة فقل أن يستدل المالكي على أن قراءة أم القرآن لا تجب على المأموم بأن هذا مأموم ، فوجب أن يسقط عنه فرض القراءة ، أصله إذا أدرك الإمام راكمًا ، فيقول الشافعي : « لا أسلم ، فإنه إذا أدرك الإمام راكمًا ورجا أن يقرأها ويترك الإمام قبل قراءته الركعة ، يجب عليه قراءتها . » والجواب أن يقول له : « إنه لا خلاف أنه إذا خلف قراءته الركعة لم يجب عليه قراءة أم القرآن ، وهذا يكفي في التسليم ، ومتى كان حكم العلة الإثبات فإنه يكفي في التسليم موضع واحد . »

**351 فصل :** وأمّا الدلالة فقل أن يستدل المالكي على أن بيع مُدَيَّ عَجْوَة بئذ

عَجْوَةٌ ودرهم لا يجوز ، فإنّ هذا جنس يجري فيه الربا ، فلم يَزْ أن يكون عوضه من جنسه ومن غير جنسه كدينارين بدينار وسلعة ؛ فيقول الحنفي : « لا أسلم الأصل ، فإنّ ذلك يجوز في الذهب » ؛ فيقول المستدل : « إن لم يسلم ذلك عليه ؛ والذي يدلّ عليه ما روي عن فضالة بن عبيد<sup>١</sup> أن النبيّ - صلى الله عليه وسلم - أتى بقلادة فيها ذهب وخرز ابتاعها رجل بسبعة دنانير أو تسعة دنانير فقال النبيّ - صلى الله عليه وسلم - : « لَا حَتَّى تُمَيِّزَ بَيْنَهُمَا » [54 ظ] قال الرجل : « إِنَّمَا أُرِدْتُ الْحِجَارَةَ » فقال : « لَا حَتَّى تُمَيِّزَ بَيْنَهُمَا » . وإذا ثبت هذا الحكم في الذهب والفضة بالخبر المذكور ، صحّ أن يقيس عليه الثمر بالعتة التي ذكرنا . »

352 فصل : وأما إذا كان مذهب من ينصره مختلفا ، مثل أن يكون لصاحب المقالة في المسألة قولان أو روايتان أو لأصحابه فيها وجهان : والجواب عنه من ثلاثة أوجه ذكرناها .

وقد يلحق بالجواب عن ذلك ما ليس منه ، وهو أن يقول : « إن المشهور من مذهبه كذا . » وذلك مثل أن يستدلّ الحنفي على إسقاط النية في الغسل من الحيضة بأنّ هذه طهارة من حيض ، فلم تفتقر إلى النية كطهارة النصرانية ؛ فيقول المالكي : « لا أسلم أن الطهارة تصحّ من النصرانية لعدم النية » ، فيقول الحنفي : « المشهور من مذهب مالك ما ذكرناه وأنّ لزومها المسلم أن يجبرها على الطهارة من الحيض . »

والجواب عن ذلك أن يقال : « أشهب<sup>٢</sup> قد روى عن مالك ما ذكرناه وأنّ كان ما ذكرتموه عن مالك قد شهر عنه فليس ذلك بمانع من الأخذ بصحيح ما يصحّ عنه ، إذا لم يمكن أن يكون قد ثبت له المناقضة في ذلك فرجع في آخر عمره فلا يمنع ذلك من الأخذ بما رجع إليه من الحق ، إن شاء الله ! »

(1) فضالة بن عبيد بن نافع بن قيس بن صهيب... الأنصاري الأديبي أبو محمد ؛ شهد أحدا وما بعدها وسكن الشام وولاه مدلية قضاء دمشق ومات في خلافته في 53/ 677 وقيل في 69/ 688 .

(2) أبو عمرو أشهب بن عبد العزيز بن داود القيسي البصري ، انتهت إليه رئاسة مصر بعد موت ابن القاسم وقد روى عن مالك وأبي حنيفة عن كبار المالكية في المغرب ؛ انظر عنه شجرة التور رقم 26 ص. 59 . وله سنة 140 أو 767/ 150 وتوفي سنة 820/ 204 وانظر عنه أيضا المدارك لمعاض ، الجزء الثاني ، صص. 447 إلى 453 .

**353 فصل :** وأما ما لا يعرف فيه مذهب من ينصروه ، وذلك مثل أن يستدل الحنفي على أن من قتل بغير السيف لم يقتل منه إلا بالسيف بأن هذه آلة لا يجوز القصاص بها إذا قتله بالسيف قسم يجز القصاص بها إذا قتله بها . أصله إذا سقاه خمرًا حتى قتله ؛ فيقول المالكي : « لا تعرف لصاحبنا في هذه نصاً ، ولا يجوز تسليمها منا . »  
والطريق في الجواب عنه أن يدل عليه ، فإذا ثبت ذلك بالدليل صح بالقياس .

**354 فصل :** وقد يلحق بالمتع ما ليس منه وذلك مثل أن يمنع الأصل على قول بعض أصحابه وقد نص صاحب المقالة على خلافه ، مثل أن يستدل المالكي : « لَا يُقْتَلُ الْمُسْلِمُ بِالْكَافِرِ » بأن هذا ناقص بالكفر ، فلم يثبت له قصاص على المسلم كالمستأمن ؛ فيقول الحنفي : « لا أسلم ، فإن أباه يوسف قال : « إِنَّهُ يَثْبِتُ الْقَصَاصَ لِلْمُسْتَأْمِنِ عَلَى الْمُسْلِمِ . »  
والجواب أن يقال : « إن هذا اختيار أبي يوسف ، وإنما كلالنا مع أبي حنيفة في هذه المسألة ، ولا يحفظ عنه غير التسليم ، فلا تصح الممانعة عنه بما لا ينكره ، وإن كان غيره ينكره . »

**355 فصل :** وما يلحق بذلك وليس منه أن يقول : « لا أسلم تفصيل الحكم في الأصل » ، وذلك مثل أن يستدل المالكي على ضم الذهب والفضة في الزكاة بأنها مالان زكاتها ربع العشر بكل حال ، فيضم أحدهما إلى الآخر كمكسور الدراهم وصاحبا ؛ فيقول الشافعي : « إن المراد بضم الدتاير إلى الدراهم أن يضم أحدهما إلى الآخر بالقيمة [55 و] ، وهذا غير مسلم في الأصل لأن الصحاح إنما تضم إلى المكسورة بالوزن لا بالقيمة . »

والجواب أن يقال : « إن الحكم الذي نصبنا له العلة هو الضم ؛ وهذا مسلم في المكسورة والصحاح من الدراهم ، وأما الوزن أو القيمة قسم نعرض له ؛ وإذا اتفقنا في الضم فاختلافها في كيفية الضم لا يمنع صحة الجمع ؛ ألا ترى أن الوضوء يقاس على التيمم في النية لما اتفقنا في جملة النية ، وإن اختلفنا في تفاصيلها ؛ فبطل ما قالوه . »

**356 باب الكلام في منع الوصف :** وجملة أن المنع في الوصف :

— تارة يكون على أصل السائل<sup>١</sup> .

— وتارة يكون على أصل المسؤول .

(١) في الأصل : السائل .

357 فأما المنع على أصل السائل فعل ثلاثة أوجه:

أحدها : منع الوصف في الأصل .

والثاني : منع الوصف في الفرع .

والثالث : منع الوصف فيها .

358 فأما منع الوصف في الأصل فثقل أن يستدل المالكى على أن المولاة شرط في الطهارة ، لأن هذه عبادة يبطلها الحدث ، فكأن المولاة شرطاً في صحتها كالصلاة ؛ فيقول المخالف : « لا أسلم أن الحدث يبطل الصلاة ، وإنما يبطل الطهارة ، ثم يبطلان الطهارة تبطل الصلاة . »

والجواب عن ذلك من وجهين :

— أحدهما : التفسير .

— والدلالة .

فأما التفسير فهو أن يفتر ذلك بمعنى مسلم ويكون موافقاً للفظ العلة ؛ وذلك مثل أن يقول : « أريد بقولي : « إنّه يبطلها الحدث » أن الحدث يمنع من التهادي فيها والإعتداد به ؛ وهذا مسلم ! »

وأما الدلالة فهو أن يدل على أن الحدث يبطلها ، وذلك بأن يقول : « لا تصح المانعة على أصلك ، لأنك تقول : « إنّه لو سبقه الحدث فانصرف ليتوضأ ثم أحدث في طريقه إن صلاته تبطل ، وليس هناك طهارة » ؛ فثبت أن الحدث يبطل الصلاة على الإنفراد والطهارة على الإنفراد . »

359 فصل : وأما الثاني ، وهو منع الوصف في الفرع ، فثقل أن يستدل المالكى على أن قتل العبد خطأ لا نجب فيه الكفارة بأن هذا حيوان ، نجب بقتله القيمة ، فلم نجب بقتله الكفارة كالبهائم . « فيقول الحنفى : « لا أسلم أنه نجب بقتله القيمة . لأن عندنا أن بدله يتقدر بما دين دية الحر بعشرة دراهم . »

والطريق في الجواب عنه :

— التفسير .

— وبيان موضع التسليم .

— والدلالة .

**فأما** التفسير فمثل أن يقول : « أريد بقولي : « القيمة » أن هذا بدل غير مقدّر ، بل تعتبر فيه صفات المبدل منه ، وهذا معنى القيمة . »  
**وأما** بيان موضع التسليم فهو مثل أن يقول : « أردت الذي يبلغ نصف الدية ، أو أقل من ذلك ، فإنه مضمون [ 55 ط ] بقيمة بالغة ما بلغت ، وإنما يتقدّر عندكم بدل من زادت قيمته على دية الحر . »  
**والدلالة** أن تقول : « إن من ضمنت أطرافه بالقيمة فنفسه مضمونة بالقيمة ، فإذا ثبت ذلك صح الوصف واستمرّ القياس . »

**360 فصل :** وأما الثالث ، وهو منع الوصف فيها ، فمثل أن يستدل المالكى على أن التيمّم إلى المرفقين بأن كل طهارة شرعت بالصعيد في محل الوضوء وجب أن يستوعب المخل ، كطهير الوجه ، فيقول الحنفي : « لا أسلم الوصف بأنها طهارة في فرع ولا أصل ، لأن الطهارة ما طهر المخل ورفع الحدث ، وقد أجمعنا على أن التيمّم لا يرفع الحدث ، فلم يوصف بأنه طهارة إلا على سبيل مجاز والإلتصاف ، والتعليل موضع تحقيق . »  
 والجواب عنه من وجهين :

— التفسير .

— والدلالة .

**فأما** التفسير فهو أن يقول : « إن المراد بقولنا : « طهارة » أنه شتياح به الصلاة ، لا معنى له أكثر من ذلك ، وهذا غير ممنوع . »  
**وأما** الدلالة فما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : « جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا . » وإذا سعى الأرض طهوراً لم يمكن المنع من إطلاق ذلك عليه ، ومن ادّعى في ذلك مجازاً وعدولاً عن حقيقة فعلية الدكيل .

**361 فصل :** وبما يلحق بالجواب عن الممانعة في الوصف وليس منها أن يبين الوصف في بعض مواضع الخلاف ، وذلك مثل أن يستدل المالكى على أن الموالاة شرط في صحة الطهارة بأنها عبادة يبطلها الحدث ، فكانت الموالاة لها شرطاً كالصلاة ، فيقول الحنفي : « لا أسلم



أن الوضوء عبادة ، لأنّ العبادة عندنا ما افترق إلى التّبة ، والتّبة لا تجب في الوضوء ؛ فيقول له المستدلّ : «أريد به التّيمّم ، لأنّ الخلاف فيها واحد ، والتّيمّم عبادة عندنا وعندكم ، فسقط المنع .»

وهذا عند شيخنا أبي إسحاق<sup>(١)</sup> غير صحيح ، لأنّه فرض مسألة بعد الشروع فيها ، ألا ترى أنّه جعل ذلك دليلاً في جميع ما وقع الخلاف فيه ، ثم عاد يُعَيِّن الدليل في بعض المواضع؟ وهذا رجوع عما ضمن نصرته ، فلم يحز .

**362 فصل : وأمّا الضرب الثاني من الممانعة في الوصف ، وهو منع الوصف على أصل المسؤول ، فإنّه يتفق نادراً ؛ وذلك مثل أن يستدلّ الحنفي على أن تعليق الطلاق على الشعر لا يجوز ، لأنّه معنى تتعلّق صحته بالقول ، فلم يصحّ تعليقه على الشعر كالبيع ؛ فيقول المالكي : « هذا لا يصحّ على أصلك ، لأنّ عندك يصحّ الطلاق بالكتابة<sup>(٢)</sup> مع التّبة .»**  
والطريق في الجواب أن يفسّر ذلك بما يسلم على أصله ، وهو أن يقول : «أريد به أن يصحّ بالقول [56 و] ولم أرد أنّه لا يصحّ إلّا بالقول ، وهذا مستلزم ، وأمّا الدّلالة فلا نجى هاهنا لأنّه أيّ دليل ذكره دلّ على فساد قوله ومذهبه .»

**363 باب المطالبة بتصحيح العلة : وجهه أن السائل مخير بين أن يبدأ :**

— بالظن على علة المستدلّ .

— أو يطالبه بتصحيحها .

**364 فإنّ طالبه بتصحيحها لزمه تصحيحها وذلك من وجهين :**

أحدهما : من جهة النطق .

والثاني : من جهة الإستهباط .

فأمّا النطق ، فهو الكتاب والسنة .

**365 فأمّا الكتاب فدلالته على العلة من ثلاثة أوجه :**

— النصّ .

(١) هو طيّب أبو إسحاق إبراهيم الشيرازي وقد مرّت ترجمته في فقرة 46 بيان 2. انظر المُخصّص ج 2، ص 627.

(2) في المصدر المذكور، ص 628: بالكتابة.

— والظاهر .

— والعموم .

**366** فَأَمَّا النَّصْنُ فَمَثَلُ أَنْ يَسْتَدِلَّ الْمَالِكِيُّ عَلَى تَحْرِيمِ النَّبِيذِ بِأَنَّهُ شَرَابٌ يَدْعُو كَثِيرَهُ إِلَى الْفُجُورِ فَكَانَ مُحَرَّمًا كَالْخَمْرِ ؛ فيقول الحنفي : « ما الدليل على صحة هذه العلة في الأصل ؟ » فيقول له : « الدليل عليه قوله — عز وجل ! — : « إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَلَأَنصَابُ وَالأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ »<sup>١</sup> إلى قوله : « فَهَلْ أَنْتُمْ مُّقْتَدِرُونَ »<sup>٢</sup> ؛ فيبين أن المعنى [الذي] يتعلق به تحريم الخمر أنه يدعو إلى ترك الصلاة ؛ وهذا معنى علمنا ؛ فدل ذلك على صحتها . »

**367** **فصل :** وأما دلالة من جهة الظاهر فمثل أن يستدل المالكى على أن السكنى للحامل البائن بأن هذه معتدة من طلاق فكان لها السكنى مع الوجد كالحامل والرجعية ؛ فيقول ابن أبي ليلى : « دلّ على صحة العلة في الأصل » فيقول المالكى : « الدليل على ذلك قوله — تعالى ! — « اسْكُنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ »<sup>٣</sup> ؛ والأمر ظاهره الوجوب ، ولا يخلو أن يريد به البائن أو الرجعية ؛ فإن أراد به البائن لم يحل مخالفته ، وإن أراد الرجعية ، حملنا عليها البائن بالعلة التي ذكرناها لورود الأمر بالقياس . »

**368** **فصل :** وأما الدلالة من جهة العموم فمثل أن يستدل المالكى على أن التامى لإحرامه يجب عليه الجزاء بقتل الصيد ، لأن هذا عامد لقتل الصيد فوجب عليه بقتله الجزاء كما لو ذكر إحرامه ؛ فيقول الداودي : « ما الدليل على صحة العلة في الأصل ؟ » فيقول : « الدليل على ذلك قوله — تعالى ! — « وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُّتَعَمِّدًا ، فجزاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنْ النَّعَمِ »<sup>٤</sup> . وهذا يقتضي أن العمد لقتل الصيد في حال الإحرام علة في وجوب الفدية ؛ وإذا ثبت ذلك في حق الذّاكر لإحرامه حملنا عليه التامى لإحرامه لوجود العلة فيه وورد الأمر بالقياس . »

(1) قرآن : من الآية 90 من سورة المائدة .

(2) قرآن : يعني كامل الآية 90 من نفس السورة .

(3) قرآن : من الآية السادسة من سورة الطلاق .

(4) قرآن : من الآية 95 من سورة المائدة .

### 369 فصل : وأما دلالة السنة فقد تكون :

- نصا .
- وتكون ظاهرا .
- وتكون عموما .

**370 فأما النص** [56 ظ] فمثل أن يستدل المالكي على منع الشفعة للجار بأن هذا متميز الحق عن ملك البائع ، فلم تصح له الشفعة كالحاذين اللذين بينها الطريق ؛ فيقول الحنفي : « ما الدليل على صحة العلة ؟ » فيقول المالكي : « ما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - أنه قال : « الشُّفْعَةُ فِيمَا لَمْ يُقَسَّمْ ، فَإِذَا ضُرِبَتِ الْحُدُودُ وَصُرِفَتِ الطُّرُقُ فَلَا شُفْعَةَ » . وهذا نص في إثبات العلة .

**371 فصل : وأما الظاهر** فمثل أن يستدل المالكي على أن المأموم لا يقرأ وراء الإمام فيما جهر فيه بأن هذا قيام في ركعة يجهر الإمام فيها بالقراءة وكان المأموم ممنوعا من القراءة فيها ، أصله حين القراءة ؛ فيقول الشافعي : « ما الدليل على صحة هذه العلة في الأصل ؟ » فيقول المالكي : « الدليل على ذلك ما رواه أبو هريرة أن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة فقال : « مَا لِي أُنَازِعُ الْقُرْآنَ ؟ » فانتفى الناس عن القراءة خلف رسول الله - صلى الله عليه وسلم ! - بالقراءة ؛ فكان الظاهر أن المنع إنما كان لجهره بالقراءة لأن ذكر الوصف مع الحكم تعليل الحكم ؛ وإذا ثبت أن الجهر علة لمنع القراءة وراء الإمام تعدى إلى الفرع الذي اختلفنا فيه مع الشيعي بالقياس . »

**372 فصل : وأما العموم** فمثل أن يستدل المالكي أن الشفص إذا كان عوضا في النكاح ثبت فيه الشفعة بأن هذا عقد معاوضة يملك بها ، فوجب أن تثبت فيه الشفعة كالبيع ، فيقول الحنفي : « ما الدليل على صحة العلة في الأصل ؟ » فيقول المالكي : « الدليل على ذلك ما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - أنه قال : « الشُّفْعَةُ فِيمَا لَمْ يُقَسَّمْ » ، ولا خلاف بيننا وبينكم أن هذا يتناول ما ملك بالبيع ؛ فإذا ثبت هذا الحكم في المبيع ، حملنا عليه المهر بالقياس المذكور . »

**373 فصل : وأما الدليل على صحة العلة من جهة الإستنباط فمن طريقين :**

أحدهما : التأثير .

والثاني : شهادة الأصول .

**374** فأما التأثير فإنه يختص بالعلل التي تتعلق بالحكم بها في الشرع ؛ وذلك

على وجهين :

أحدهما : السلب والوجود .

والثاني : التقسيم والمقابلة .

**375** فأما السلب والوجود فمثل أن يستدل المالكي في التبيد أنه حرام لأنه شراب

فيه شدة مطربة ، فكان حراما كالخمر ؛ فيقال : « ما الدليل على صحة هذه العلة ؟ »  
 فيقول : « الدليل عليه وجود الحكم بوجودها وزواله بزوالها ؛ وذلك أن » عصر العنب قبل حدوث  
 الشدة حلال ؛ فإذا حدثت الشدة المطربة حكم بتحريمه ؛ فإذا زالت الشدة المطربة حكم  
 بإباحته ؛ فلو عادت الشدة [ 57 و ] عاد التحريم ؛ فدل على أن ذلك هو العلة . »

**376** فصل : وأما التقسيم والمقابلة فمثل أن يستدل المالكي على أن قليل الخنطة

يجري فيها الرّبا ؛ لأنّ هذا مقتات مدّخر للعيش غالبا ؛ فحرم فيه التفاضل كالكثير ؛ فيقول  
 الحنفي : « ما الدليل على صحة العلة في الأصل ؟ » فيقول المالكي : « لا يخلو أن تكون العلة  
 ما ذكرناه أو الكيل أو الوزن على ما نقوله ، ولا يجوز أن تكون علة الرّبا الكيل والوزن ،  
 لأنه لو كان الرّبا في الموزونات يجري للموزن لما جاز إسلام الدنانير والدراهم فيها ،  
 لأنّ كلّ شيئين جمعتهما علة واحدة في الرّبا لم يجر إسلام أحدهما في الآخر ، كالذهب  
 والفضة ؛ فلمّا اجتمعنا على جواز إسلام الذهب والفضة في الموزونات دلّ على أن الوزن  
 ليس بعلة للرّبا فيها ، فثبت أن علة الرّبا ما ذكرناه . »

**377** فصل : وأما شهادة الأصول فتختص بما هو دلالة على الحكم ؛ وذلك مثل أن

يقول المالكي في الفقهية : « إنّه لا تنقض الوضوء في الصلاة . لأنّ ما لا ينقض الوضوء  
 خارج الصلاة لا ينقضه داخل الصلاة كقذف المحصنات ؛ » فيقول الحنفي : « ما الدليل

على صحة هذه العلة ؟ فيقول : « الدليل عليه أن أصول الشرع مبنية على أن ما لا ينقض الوضوء خارج الصلاة فإنه لا ينقضه داخل الصلاة كالكلام والضحك واللعب والأكل وغير ذلك ، وما ينقض الوضوء داخل الصلاة فإنه ينقضه خارج الصلاة كاللمس ومس الذكر والبول والغائط وسائر أنواع الأحداث ؛ ولما رأينا الفقهة لا تنقض الوضوء خارج الصلاة دل ذلك على أنه لا تنقضه في الصلاة . »

**378 فصل : وما يلحق بالدلالة على صحة العلة وليس منها أن يقول : « الدليل على صحة العلة طردها وجريانها » ؛ وذلك مثل أن يستدل الشافعي على طهارة النبي بأنه أصل تخلق ابن آدم فوجب أن يكون طاهرا ، أصله التراب ؛ فيقول المالكي : « ما الدليل على صحة هذه العلة في الأصل ؟ » فيقول : « طردها وجريانها ، وذلك أن كل ما كان أصلا لتخلق ابن آدم فهو طاهر لا يتنقض ذلك جملة ؛ وإذا لم تنقض العلة وانعزلت كان دليلا على صحتها . وهذا ليس بصحيح ، لأن جريان العلة في الفروع حكم من أحكام القياس ؛ فإن ما يثبت وينظر فيه بعد صحة القياس فلا يستدل به على صحة القياس ؛ وأيضا فإن السائل طالبيه بتصحيح دعواه في تعلق الحكم على هذه العلة في الأصل ، فجعل دليله على ذلك زيادة دعوى ؛ وهذا غير صحيح .**

**379 فصل : وما يلحق بذلك [ 57 ظ ] أن يقول « الدليل على صحة العلة أنني لا أجد ما يفسدها » ؛ وذلك مثل أن يستدل الحنفي على جواز بيع الأعيان الغائبة بأن هذه جهالة لا تمنع صحة التسليم ، فلم تمنع صحة العقد كجهالة القيمة ؛ فيقول المالكي : « ما الدليل على صحة العلة ؟ » فيقول : « الدليل على صحة العلة أنني لا أجد ما يفسدها ، فدل ذلك على صحتها . وهذا غير صحيح ، لأن عدم ما يصححها دليل على فسادها .**

**380 فصل : وما يلحق بذلك أن يقول : « كل ما دل على صحة القياس في الجملة فهو دليل على صحة هذا القياس » ؛ وذلك مثل أن يستدل الشافعي على أن البيع لازم قبل التفرق بأن هذا عقد معاوضة محضة ، فكان للتفرق فيها تأثير كالصرف والسلام ؛ فيقول له المالكي : « دل على صحة العلة في الأصل » فيقول له : « كل ما دل على صحة القياس في الجملة فهو دليل على صحة ما قلته . »**

وهذا غير صحيح ، لأنّ الذي يدلّ على صحّة القياس ليس بلفظ عام يتناول كلّ قياس ، وإنّما هو أمر بالقياس ؛ وقد أجمعنا على أنّ منه صحيحاً ومنه فاسداً ، وأنّ الفاسد لا يجب الأخذ به ولا الرجوع إليه ؛ فيجب أن يبيّن المستدلّ أن هذا من القياس الصحيح الذي يجب الرجوع إليه .

381 باب الإعتراض على العلة على القول بموجبها : والقول بموجب العلة سؤال صحيح نخرج به العلة عن أن تكون دليلاً في موضع الخلاف ؛ وجملة ذلك أن الأقيسة على ضربين :

— ضرب وضع للوجوب .

— وضرب وضع للجواز .

ويتوجّه القول بموجب العلة على كلّ واحد من الضربين :

382 فأما الأول فمثل أن يقول المالك في الإجارة : «إنّها لا تنسخ بالموت ، لأنّ الموت معنى يزيل التكليف ، فلا تبطل الإجارة مع سلامة المعقود عليه كالجنون والإغماء . » فيقول المخالف : « أقول بموجب هذه العلة ، لأنّ الذي يزيل التكليف هو الموت ، والموت عندي لا يبطل الإجارة ، وإنّما يبطلها انتقال الملك ؛ فلهذا نقول : « إذا كان المؤجر وصياً في حقّ البيت فمات لم تنسخ الإجارة بموته حين لم ينتقل الملك بموته ؛ فلو انتقل بغير موت بأن باع المستأجر منه<sup>1</sup> بإذن المستأجر بطلت الإجارة وإن لم يوجد الموت المزيل للتكليف ؛ فدلّ على أن المبطل عندنا ما قلناه . »

والجواب عن هذا من ثلاثة أوجه :

أحدها أن يقول : « هذا رجوع عما سألت ، لأنك سألتني عن الإجارة: هل تنسخ بالموت؟ فقلنا أوجبت أنها لا تنسخ بالموت طالبتني بالدلالة عليه ؛ فدلّ على [58] و » أنّها عندك إنّما تنسخ بالموت ، وقد دلت على أنّ الموت لا يجوز أن يبطل الإجارة ، فلا يقبل رجوعك بعد التسليم . »

والثاني هو أن يقول : « معنى قولي : « يزيل التكليف فلا تبطل الإجارة » يقتضي أنّه لا يبطل الإجارة ولا يكون سبباً في إبطالها ؛ وعندك وإن كان المبطل هو انتقال الملك على<sup>3</sup> أن الموت هو سبب في ذلك ، لأنّ بوجوده ينتقل الملك إليه . »

(1) أي التويز . (2) مكلفاً في الأصل ، والأوّل : لجبت . (3) في النسخ ، ج 2 ، ص 648 : إلا .

والثالث أن يدلّ على أنه لا يجوز أن يبطل أيضا بانتقال الملك ، لأنّه لو كان ذلك يبطل الإجارة لوجب إذا آجر عبده ثم اعتقه أن تنفسخ الإجارة ، لأنّ الملك فيه قد انتقل ؛ ولما لم يبطل دلّ على أن انتقال الملك لا يوجب الفسخ .

**383 فصل :** وأمّا إذا علل للجواز فقل أن يستدلّ المالكى على أن مدّة الخيار يجوز اشتراطها في البيع أكثر من ثلاثة أيّام بأنّ هذه مدّة ملحقة بالعقد ، فجاز أن يشترط منها أكثر من ثلاثة أيّام كالأجل في البيع ، فيقول الحنفى أو الشافعى : « أقول بموجب هذه العلّة لأنّه قد يجوز ذلك إذا حكم به حاكم برّاه وأمضاه في أنّى أجزئه حينئذ ولا أردّه . » والجواب أن يقول المالكى : « هذا ليس بقول بموجب العلّة لأنّى قلت : « فجاز أن يشترط منها أكثر من ثلاثة أيّام » وأنت لا تجيز ذلك بوجه ابتداء ، وإنما تمنع من فسخه إذا حكم به حاكم ، والإمتناع من فسخه حكم آخر غير الحكم الذي علّلت له من الجواز . »

**384 فصل :** فإذا ثبت ذلك ، فإذا كان التعليل للجواز كفى من القول بموجب العلّة أن يبين القول بموجب العلّة في موضع من المواضع ، لأنّ التجويز يقتضى موضعاً واحداً ، فقد شاركه في العلّة على وجه ما نصبها المستدلّ ، وأمّا إذا كان التعليل للوجوب ، فلا يكفي من القول بموجب العلّة إلّا العموم في كلّ موضع توجد فيه على حسب ما نصبها المستدلّ ، فإنّ يبيّن السائل القول بموجب العلّة في موضع من المواضع فقط لم يكن ذلك اعتراضاً صحيحاً ، وذلك مثل أن يستدلّ المالكى على أن الوقوف في الصلّة في السفينة فرض ، لأنّه فرض في الصلّة في غير السفينة ، فوجب أن يكون فرضاً فيها في السفينة ، كما أثر الفروض ؛ فيقول الحنفى : « أقول بموجب هذه العلّة فإنّ القيام عندي فرض في الصلّة في السفينة إذا كانت واقفة . »

والجواب أن يقول له المالكى : « هذا قول بموجبها في بعض أحوالها فلا يكون ذلك قولاً بموجبها ؛ يدلّ عليه أن قول صاحب الشرع لو اقتضى العموم في إيجاب القيام بأن قال : « القيام فرض في السفينة » فلم يصحّ القول [58 ظ] بموجب العلّة في بعض أحوال السفينة ، فكذلك قول المعتل . »

**385 باب الإعتراض على العلّة بالقلب :** وجهه أن القلب سؤال صحيح ، وذكر

أبو علي الطبري أن<sup>١</sup> ذلك من اللطف ما يجري<sup>٢</sup> بين المتناظرين ؛ وقد قال بعض أصحاب الشافعي : « لا يصح القلب ، لأن<sup>٣</sup> ذلك لا يمكن إلا بفرض مسألة على المستدل<sup>٤</sup> ، وليس للسائل أن يفرض الدلالة في غير الموضع الذي فرض فيه المسألة » ؛ وهذا ليس بصحيح لأنه إنما يقصد بالقلب إفساد العلة وإبطالها وأن يريه أن الحكم الذي علق عليها ليس له تعلق بها إلا كتعلق ضده وما يتناقضه من الحكم ؛ وهذا يخرجها عن أن تكون علة له ؛ وقد كان شيخنا أبو إسحاق الشيرازي - رضي الله عنه ! - يرى أن القلب معارضة وأنه لا يفسد العلة ؛ وهذا أيضا عندي يحتاج إلى تقسيم ؛ وذلك أن القلب على ضربين :

- قلب بجميع أوصاف العلة .

- وقلب ببعض أوصاف العلة .

**386 فاما القلب بجميع أوصاف العلة** فإنه مفسد للعلة المستدل بها ؛ لأنه يجب أن تكون العلة تعلق بالحكم الذي يعلق عليها ؛ تختص به من حيث لا يصلح أن يعلق عليها ضده ؛ فإذا بين السائل أنه يصح أن يعلق عليها ضده وما يتناقضه بذلك عن أن تكون علة ؛ وذلك مثل أن يستدل المالكى على أن الخيار في البيع موروث بأن الموت معنى يزيل التكليف ، فوجب ألا يبطل الخيار ، كالجنون والإغماء ؛ فيقول الحنفى : « أقلب هذه العلة فأقول : « إن الموت معنى يبطل التكليف ، فوجب ألا ينقل الخيار إلى الوارث كالجنون والإغماء . »

والطريق في الجواب عن ذلك أن يتكلم على القلب بما يبطله ليسلم له دليله ؛ وذلك أن يقول : « إن قولك : « لا ينقل الخيار إلى الوارث » يقتضي أن يكون ثم وارث ، ولا يصح وارث مع الجنون والإغماء ؛ وأيضا فإنه لا يتمتع أن لا يبطل الخيار بالجنون والموت ويستويان في ذلك وإن كان الموت يغرد بنقل ذلك إلى الورثة ؛ ألا ترى أن خيار الرد بالعيب قد استوى بالجنون والموت وأنه لا يبطل بها ؛ ومع ذلك فإن الموت ينقله إلى الورثة دون الجنون . »

**387 فصل : وأما القلب ببعض أوصاف العلة** فإنه من باب المعارضة على ما ذكره شيخنا أبو إسحاق<sup>٥</sup> ، لأن<sup>٦</sup> للمستدل أن يقول : « إنما جعلت العلة بجميع الأوصاف ، فإذا

(1) في الأصل : يجري .

(2) هو الشيرازي وقد مرّت ترجمته في بيان 2 من الفقرة 46 . وإكثلا الإحاثين عليه في هذه الصفحة ، انظر الملخص ، ج 2 ، ص 703 وما بعدها .



قلت ببعضها لم تفسد العلة ، وإنما وجبت بأخرى ، وذلك مثل أن يستدل المالكي على صحة ضمّ الذّهب والقضّة في الزّكاة بأنّها مالان زكاتها ربع العشر بكلّ حال ، فضمّ أحدهما إلى الآخر في الزّكاة كالصّحاح والمكسورة ؛ فيقول الشافعي : «أقلب العلة [59 و] فأقول بأنّها مالان زكاهما ربع العشر في كلّ مال ، فلم يضمّ أحدهما إلى الآخر بالقيمة كالصّحاح والمكسورة » .

والطريق في الجواب عنه أن يتكلّم المستدلّ على القلب بجميع ما يتكلّم على العِلل المبتدأة من النقص والقلب والكسر وغير ذلك ، ليسلم له دليله ؛ وأكثر ما كان يجب به شيخنا أبو إسحاق في مثل هذا بأنّ ما أوردته من الأوصاف لا يحتاج إليها ، لأنك لو قلت : «مالان فقط » لم تنفرض علتك لشيء ؛ وإذا لم تكن محتاجة إليها ، ولم يكن لها تأثير في الحكم الذي علّقت عليها وكان لها تأثير فيها علّقت عليها من الحكم ، ثبت اختصاصها به وكونه علة دون ما ذكرته ؛ وفي ذلك منعك صحة القلب .

وجواب آخر أنك علّقت على العلة ضدّ مقتضاها ، لأنّ كون المالين من جنس واحد يقتضي ضمّها في الزّكاة على ما علّقت له ؛ وقد علّقت عليها ضدّ مقتضاها ، وهو المنع من ذلك .

### 388 فصل : إذا ثبت ما ذكرناه فإنّ القلب على ضربين :

— أحدهما : أن يصرّح القالب بالحجج .

— والثاني : قلب التسوية .

فأمّا الأول فقد ذكرناه .

وأما الثاني ، وهو قلب التسوية ، فنل أن يستدلّ الحنفي على أنّ بيع الأعيان المجهولة الصّفة عند المبتاع جائز ، لأنّه عنده يقتضي تمليك العين ، فوجب ألا يفسد بجهالة العين المملوكة كالوصية ؛ فيقول المالكي : «أقلب هذه العلة فأقول : «إن هذا عندي يقتضي تمليك العين . فوجب أن يستوي فيه عدم الوصف وعدم التّعين ، أصله الوصية » فهذا قال فيه بعض أصحاب الشافعي : « ليس بقلب صحيح ، لأنّ القالب لم يصرّح بالحكم على حسب ما صرّح به المستدلّ » .

وعندي أنّه قلب صحيح ، لأنّ المستدلّ صرّح بالحكم أيضا على وجه لا يمكن المستدلّ

الجمع بينه وبين الحكم الذي علّل له ، وهو التسوية بين عدم التعمين وعدم الوصف ؛ ألا ترى أنّه إذا ثبتت المساواة بين عدم التعمين وعدم الوصف بطل عقد البيع على العين المجهولة الصفة عند العاقد ، فهو بمنزلة التصريح بالحكم ؟

**389 فصل :** وما يلحق بالقلب وليس منه أن يقول : « أجعل المعلول علّة والعلّة معلولة » ؛ وذلك مثل أن يستدلّ المالكي على وجوب الكفارة على الأكل في رمضان ، فإنّ كل من وجب عليه القضاء لانتهاك حرمة رمضان وجبت عليه الكفارة كالمُجامع ؛ فيقول الشافعي : « أجعل المعلول علّة والعلّة معلولة فأقول : « المُجامع لم تجب عليه الكفارة لأنّه وجب عليه القضاء ؛ وبني جعلنا وجوب الكفارة علّة وجوب القضاء في المُجامع في رمضان [ 59 ظ ] لم تثبت الكفارة في حق الأكل . »

فهذا النوع من القلب قد اختلف الناس في صحته ؛ فذهب طائفة من أصحاب أبي حنيفة وأصحاب الشافعي إلى أنّه قلب صحيح ؛ قالوا : « لأنّه إذا جعل كل واحد منها علّة ، لم يثبت أحدهما إلّا بثبوت الآخر ، وجب أن يبطلا ، كما لو قال : « لا يدخل زيد الدار إلّا بعد أن يدخل عمرو ، ولا يدخل عمرو إلّا بعد أن يدخل زيد » ، لم يصحّ دخول واحد منهما . » والصحيح أنّه لا يمنع صحّة العلّة ، وليس بقلب صحيح ، لأنّ العلل الشرعية أمارات للحكم بجعل جاعل ، ولا يمتنع أن يقول صاحب الشرع : « من وجب عليه القضاء لانتهاك حرمة رمضان ، فاحكموا عليه بالكفارة ! ومن وجبت عليه الكفارة فاحكموا عليه بالقضاء ! فيجعل ثبوت كل واحد من الحكمين علّة لثبوت الآخر . »

**390 فصل :** إذا ثبت مثل هذا ، فالكلام على مثل هذا النوع من القلب من وجهين : أحدهما ما قدّمنا ذكره من إبطاله .

والثاني أن يتكلّم عليه المستدلّ بكلّ ما يتكلّم به على المعارضات والترجيحات ، فيقول : « إذا جعلت ثبوت الكفارة علّة لثبوت القضاء كانت علّتك واقفة على المُجامع غير متعدية ؛ وإذا جعلت القضاء لانتهاك الحرمة علّة لثبوت الكفارة تعدّت إلى الأكل والشارب ؛ ولا خلاف أنّ العلّة المتعدية أولى من الواقعة لاختلاف الناس في صحّة الواقعة ؛ فأبو حنيفة لا يراها علّة جملة . »

**391 فصل :** وما يلحق بذلك أيضا أن يغيّر بعض أوصاف العلة ، فهو معارضة محضة ، وذلك مثل أن يستدل المالكي في أن المتيمّم إذا رأى الماء في الصلاة أنه لا يقطع الصلاة لأنه متيمّم رأى الماء بعد التلبّس بالصلاة ، فلم يلزمه استعماله ، كما لو رأى الماء بعد الفراغ من الصلاة ، فيقول الحنفي : « أقلب هذا فأقول : « متيمّم رأى الماء قبل إسقاط فرض الصلاة ، فوجب عليه استعماله ، كما لو رآه قبل التلبّس بالصلاة . »  
والطريق في الجواب عنه كالطريق في الجواب عن المعارضة على ما نبهت فيها بعد - إن شاء الله !

**392 باب الإعراض على العلة بفساد الوضع :** وجهه أن فساد الوضع يكون على وجهين :

أحدهما : أن يعلّق على العلة ضد مقتضاها .

والثاني : أن يعتبر الشيء بما لا يقتضي اعتباره به ، وقد يسمّى هذا فساد الإعتبار .

**393 فأما الوجه الأول ، فإنه يعرف :**

— تارة بالنطق .

— وتارة بالأصول .

**394 فأما ما يعرف بالنطق فمثل أن يستدل الحنفي على جواز بيع الرطب بالتمر متساوياً ، حال العقد ، وأن ما يحدث من النقص في حال النهاية لا يمنع صحة العقد قبله ، لأنه ينقص يحدث الجفوف ، فلم يمنع صحة [60 و] البيع ، كبيع التمر الحديث بالقديم ، فيقول المالكي : « عنت على العلة ضد مقتضاها ، لأن النقص بالجفوف جعله النبي - صلى الله عليه وسلم ! - في منع البيع علة لما قال للسائل : « أَيَنْقُصُ الرُّطْبُ إِذَا جَفَ؟ » قالوا : نعم » قال : « فَلَا إِذَا » ؛ وما جعله صاحب الشرع علة في المنع لا يجوز أن يجعله علة في الإباحة . »**

والجواب عنه أن يتكلّم المسؤول على الخبر الذي ذكره السائل ويبيّن أن ما ذكره علة للحكم .

**395 فصل :** وأما ما يعرف بالأصول فمثل أن يستدل الشافعي على أن من أفطر في

رمضان عامدا بالأكل فلا كفارة عليه ، لأنه أفطر بما يصح وقوعه من الواحد ، فلم تجب عليه كفارة كما لو أفطر في السفر ؛ فيقول له المالكي : « علق على العلة ضد مقتضاها لأن وقوع الفطر منه في رمضان ، مع شدة مأثمه ، لا يكون دليلا على سقوط الكفارة ، وإنما يكون دليلا على تغليب حكمه ووجوب الكفارة به ».

والطريق في الجواب ، أن يبين أنه لم يعلق عليها إلا ما وافق مقتضاها ، إن وجد إلى ذلك ميلا .

وقد أجاب بعض أصحاب الشافعي عن هذا السؤال بأن هذا يبطل بالأصل الذي قاس عليه ؛ وهذا ليس بصحيح ، لأن السائل لم يجعل ذلك علة ، فتنقض عليه .

**396 فصل :** وما يلحق بذلك وليس منه أن يقال : « علق على الإثبات نفيًا ، وهذا لا يجوز » ؛ وذلك مثل أن يستدل المالكي على أن المرفقين لا مدخل لهما في التيمم ، لأن المرفق عضو يثبت حداً في الوضوء بالنص ، فلم يكن له مدخل في التيمم كالعينين ، فيقول الحنفي والشافعي : « علق على الإثبات نفيًا ، وذلك أن إثباته في بعض الطهارات يقتضي إثباته في سائرهما ، فأما أن يقتضي ذلك الإثبات انتفاءه عن غيرها فغير صحيح وغير مقتضى القياس . »

والجواب أن يقول : « إنني لم أعلق على العلة إلا وفقها ومقتضاها ، وذلك أن يكون المرفق حداً من الحدود في الوضوء يقتضي اختصاصه به دون غيره كالكفتين . »

**397 فصل :** وأما الوجه الثاني ، وهو فساد الاعتبار ، فهو أن يعتبر حكماً بحكم مخالفه ، وقد يكون هذا في اعتبار القرع بالأصل ، وقد يكون في اعتبار القرع بالعلة ، وجملة ذلك أن هذا يعرف أيضاً بطريقتين :

— بالنص .

— وبالأصول .

**398 فصيماً** يعرف بالنص هو أن يعتبر أحد الحكمين بالآخر ، وقد ورد النص بالفرقة بينهما ؛ وذلك مثل أن يستدل الحنفي في أن الطلاق بالتسليم بأنه عدد تتعلق به البيونة ، فاعتبر بالتسليم كالعدة ؛ فيقول له المالكي : « هذا اعتبار فاسد ، لأنه روي أن النبي »

— صلى الله عليه وسلم ! — قال : « أَطْلَقُ بِالرَّجَالِ وَالْعِدَّةِ وَالنِّسَاءِ » ففرّق بين الحكمين ؛ فمن جمع بينهما فقد عائد الشرع وخالف [60 ظ] السنة ؛ وهذا لا يجوز .  
والجواب أن يتكلّم على الحديث بما يوافق له ليصح له الجمع .

**399 فصل :** ومّا ألحق بهذا وليس من أن يقال : « هذا اعتبار المطلق بالمقتد ، وذلك لا يجوز » ؛ وهذا مثل استدلال المالكي في كفارة الظهار أنه عتق في كفارة ؛ فاعتبر فيه الإيمان كالعتق في كفارة القتل ؛ فيقول الخالف : « هذا اعتبار فاسد ، لأن الله — تعالى ! — قد ذكر الرقبة في القتل وقيد بها بالإيمان ، وذكرها في الظهار وأطلق ؛ ولا يجوز قياس المنصوص على المنصوص . »

والجواب أن هذا ليس بقياس منصوص على منصوص ، وإنّما هو قياس مسكوت عنه على منصوص عليه ، لأن الله — تعالى ! — نصّ الإيمان في كفارة القتل ولم ينصّ عليه في كفارة الظهار ، فجاز قياسه عليه كما جاز قياس الأرز على البر ، والأرز مسكوت عنه والبر منصوص .

**400 فصل :** ومن فساد الاعتبار أيضاً أن يعتبر حكماً بأحدهما : مبيّن على التخفيف ، والآخر مبيّن على التغليب ؛ وذلك مثل أن يستدلّ المالكي على وجوب اعتبار الإيمان في الرقبة المستعقة للظهار بأنّ هذا عتق في كفارة ، فكان من شرطه الإيمان ككفارة القتل ؛ فيقول الحنفي : « هذا اعتبار فاسد ، لأن القتل معصية مغلظة والظهار مخففة ؛ ولا يجوز أن يعتبر أحدهما بالآخر » ؛ فيقال : « إذا وجب اعتبار الإيمان فيها غلظ حكمه وجب مثله فيها خفّ حكمه . »

والجواب عن هذا أن يبيّن أن الظهار وإن كان أخفّ إلا أنّه جعل في الكفارة كالقتل ؛ ألا ترى أنّه وجب في كلّ منهما عتق رقبة على التغليب وكان بدلها صوم شهرين متتابعين ؛ فيعتبر التابع في بدل كلّ واحد منهما ، وإن كان أحدهما مبيّن على التخفيف والآخر مبيّن على التغليب ، فكذلك الإيمان في المبدل منه .

**401 فصل :** ومن ذلك أن يعتبر حكماً بأحدهما أوسع ؛ وذلك مثل أن يستدلّ المالكي على وجوب الكفارة على الأكل في رمضان بأنّ هذا حكم يلزم المنتهك لحرمه رمضان

بالجماع فزعم المنتهك لحرمته بالأكل كالقضاء ؛ فيقول الشافعي : « هذا اعتبار فاسد ، لأنك اعتبرت الكفارة بالقضاء ، والقضاء أوسع من الكفارة ؛ ألا ترى أنه يجب في موضع النذر ولا تجب الكفارة ؟ فلا يصح اعتبار أحدهما بالآخر ».

والجواب أن يبين أن في الموضع الذي علك ، هما سواء ؛ وذلك أن صوم النذر لا مدخل للكفارة فيه ؛ وللقضاء فيه مدخل ؛ وأما في مسائلنا فإن صوم رمضان للقضاء ، وللكفارة فيه مدخل ؛ ألا ترى أنه إذا جامع وجب على كل واحد منهما ؛ فلمّا تعلّق بالأكل عمدا أحدهما وجب أن يتعلّق به الآخر .

**402 فصل :** وقد يجاب عن هذا بأن يقال : « إن كان في بعض الأصول ينفرد القضاء دون الكفارة [61] » ففي بعض الأصول يجتمعان ؛ وهو إذا جامع . وهذا غير صحيح لأن في إثباته قوة أحدهما على الآخر وكونه أوسع منه يكفي موضع واحد .

**403 فصل :** ومن فساد الإعتبار أن يعتبر فرعا بأصل ، وهما يختلفان في نظير الحكم ؛ وهذا يقع على وجوه كثيرة ؛ وأنا أشير إلى مواضع منها ليعرف بها سائرهما ؛ فمن ذلك أن يعتبر الصغير بالكبير كاعتبار أحدهما بالآخر [...] <sup>2</sup> لأن الأصول قد فرقت بينهما ؛ ألا ترى أن الصغير لا يجب عليه الصوم والصلاة والحجّ والبالغ يجب عليه ذلك ؟

والجواب أن يقال : « إن الصغير والكبير فيما يعود إلى الأصول لا فرق بينهما ؛ بذلك على ذلك تساويهما في وجوب العشر في أموالهما ووجوب زكاة الفطر عليهما ووجوب نفقة الأقارب وقيم المشتقات ؛ وأما الصوم والصلاة والحجّ فإن ذلك من عبادات الأبدان ، فلذلك فرّق فيها بين الصغير والكبير . »

**404 فصل :** ومنها اعتبار المسلم بالكافر ، وذلك مثل أن يستدلّ الحنفي على قتل المسلم بالذميّ قصاصاً أن الذميّ محفون الدّم على التأييد ، فوجب أن يقتل به المسلم كالمسلم ؛ فيقول المالكي : « اعتبرت الكافر بالمسلم ، وذلك لا يجوز لأن الأصول قد فرقت بينهما ، لأن المسلم أتمّ حرمة من الكافر ؛ ألا ترى أنه لا يحدّ بقدفه ، ويحدّ بقدف المسلم ، ولا يثبت للكافر على المسلم حقّ ويثبت للمسلم ؟ ».

والجواب أن يبين أن حكم القتل مخالف للحدّ والاقتصاص ؛ ألا ترى أن الحدّ إنشأ

(1) الأولى الاستغناء عن حرف الجرّ.

(2) هنا نص بالأصل ، انظر للمفصّل ثلاثة ج 2 ، ص 739 ؛ فيقال له : لا يجوز اعتبار أحدهما بالآخر لأن ...

يجب بالعفة والصَّلاح ولا يجب للمسلم الفاسق؟ بخلاف القتل فإنَّه يجب للمسلم الفاسق على المسلم العفيف ؛ وأمَّا الإقتصاص فلا يجوز أن يستوفيه الكافر من المسلم وإن ثبت له عليه حال الكفر ، بخلاف القتل فإنَّه يستوفى للكافر من المسلم حال الإسلام إذا ثبت له عليه حال الكفر ، فافترقا .

**405 فصل :** ومنها اعتبار المرأة بالرجل في القتل بالردة<sup>١</sup> ، إذا كان من انتقل من دين حق إلى دين باطل وجب عليه القتل كالرجل ؛ فيقول الحنفي : « هذا اعتبار فاسد لأنَّ الأصول فرقت بينهما ؛ ألا ترى أنَّ في الكفر الأصلي يقتل الرجل ولا تقتل المرأة؟ » والجواب أن الكفر الأصلي تقرُّ المرأة عليه ولا يقرُّ الرجل عليه ؛ وفي مسألتنا ، وهو كفر الردة<sup>٢</sup> ، لا يقرُّ عليه الرجل ولا المرأة ، فاستويا في وجوب القتل به كالتزنا والقتل . وهذا الباب من أوسع أبواب الاعتراضات ، وإنَّما ذكرنا من ذلك أمثلة يسيرة لتدلُّ على ما يرد من أمثالها - إن شاء الله ! - وبالله التوفيق !

وقد أجاب بعض النَّاس عن هذا بأن قال : « الأصول منقسمة ، فبعضها ممَّا يستوي [61 ظ] فيه الرجل والمرأة ، وبعضها ممَّا يختلفان فيه ؛ فلا يجوز ردُّ العلة ببعض الأصول » . وهذا غير صحيح ! وقد أنكر هذا شيخنا أبو إسحاق<sup>٣</sup> ، لأنَّه إذا كان في بعض الأصول يستوي وفي بعضها يختلف لم يكن إلحاق ما اختلفا فيه بما يستويان أولى من إلحاقه بما يختلف ؛ فيفقه<sup>٤</sup> الدليل .

**406 فصل :** وقد يلحق بهذا ما ليس منه ، وهو أن يبيِّن اختلاف الأصل والفرع مع اتفاقهما في الحكم المختلف فيه ، نحو أن يستدلَّ المالكى على أنَّ المضضعة والإستنشاق ليسا بواجبين<sup>٥</sup> في غسل الجنابة بأنَّ هذا غسل لغير نجاسة ، فلم يجب<sup>٦</sup> فيه المضضعة والإستنشاق ، دليله غسل الميت ؛ فيقول الحنفي : « لا يجوز اعتبار غسل الحي بغسل الميت ! ألا ترى أنَّ الميت مخالف للحي في كثير من أحكام التكليف؟ ولذلك تجب عليه عبادات من صلاة وصوم ، ولا يجب شيء من ذلك على الميت . »

والجواب أنَّها إن كانا يختلفان فيما ذكرت إلَّا أنَّهما في الغسل يستويان ؛ ألا ترى أنَّه

(1) في الأصل : إن . (م) انظر لأبي إسحاق الشيرازي المُكْتَصَر ، ج 2 ، ص 731 .

(2) هكذا في الأصل وفي المصدر المذكور : لغيره ، وهو الرُّقَى . (م) في الأصل : ليسا بواجبين .

(3) في الأصل : يجب .

يجب غسل كل واحد منهما؟ وإذا كانا في الغسل الذي اختلفا فيه سواء لم يضر انترافهما في غيره.

**407 فصل:** ومما يلحق بذلك وليس منه أن يبين اختلاف الأصل والفرع في غير

نظير الحكم ؛ وذلك مثل أن يقبس المالك المسافة على المضاربة ، لأن ما ليس من الأثمان أحد نوعي المال ، فوجب أن يكون منه ما تجوز المعاملة عليه ببعض ثمائه ، أصله الأثمان ؛ فيقول الخنثي : « لا يجوز اعتبار المسافة بالمضاربة ؛ ألا ترى أن المضاربة لا تكون إلا غير موقفة والمسافة لا تكون إلا موقفة ».

والجواب عنه من وجهين :

أحدهما أن يقول : « ليس من حكم الفرع أن يكون مشبها للأصل من كل وجه ، وإنما من شرطه أن يشبه بما تقتضيه العلة الجامعة بينهما ؛ ولا يلزمنا هذا السؤال . »

والثاني : أن يفرق بينهما في التوقيت ، فيقول : « إن المسافة عقد لازم ؛ فلو كان غير موقت لأدّى ذلك إلى أن يملك الأرض ويحول ملك ربها عنها ؛ وليس كذلك المضاربة ؛ فإنها عقد غير لازم ، فلا يؤدي إلى ذلك . »

**408 فصل:** ومما يذكر في فساد الاعتبار وليس منه أن يقول : « اعتبرت غير النبي بالنبي ،

وهذا لا يجوز ؛ وذلك مثل أن يستدل بعض أصحابنا في صحة التكاح بلفظ الهبة بأن هذا عقد نكاح بلفظ الهبة ، فكان صحيحا كنكاح النبي - صلى الله عليه وسلم ١ - ؛ فيقول الشافعي : « لا يجوز اعتبار غير النبي - صلى الله عليه وسلم ١ - به ؛ ألا ترى أن غير النبي - صلى الله عليه وسلم ١ - لا تصح له هبة البضع ، ويصح ذلك للنبي [62 و] - صلى الله عليه وسلم ١ - ؟ والطريق في الجواب أن يقال : « هذا غير صحيح ، لأن اعتبار غيره به هو الصحيح ، لأن الناس مأمورون باتباعه والإقتداء به ؛ ولهذا قال الله - عز وجل ١ - : « لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ » ؛ فيجب أن يكون كل ما ثبت له أن تشاركه الأمة فيه إلا ما دلّ الدليل على تخصيصه به . »

**409 فصل:** ومن ذلك أن يقال : « اعتبرت حكم الأصل بالبذل ؛ وذلك مثل أن

يقول المالكي في تعيين النية أن ما اقتصر قضاؤه إلى تعيين النية اقتصر أدلاؤه إلى ذلك



كالصلاة : فيقول الحنفي : « هذا اعتبار أصل ببدل ، والبذل فرع للأصل ، فلا يصح أن يؤخذ حكم الأصل منه . »  
والجواب أن هذا غير صحيح ، لأن البدل يجب بأمر مبتدأ كالأصل ، فجاز أن يؤخذ حكم أحدهما من الآخر .

**410 فصل :** ومن ذلك أن يقال : « اعتبرت المتقدم بالتأخر ، فلا يجوز » ، وذلك مثل أن يستدل المالكي على اعتبار النية في الوضوء بأن هذه طهارة تعدى على موجبها ، فافتقرت إلى النية كالتيتم ؛ فيقول الحنفي : « هذا اعتبار قاسد ، لأن الوضوء شرع قبل التيمم ، ووجبت فيه النية عندكم ، ثم شرع التيمم بعد ذلك ، وشرعت فيه النية ، فلا يجوز أن يجعل ما تأخر علة لحكم مقدم ، لأن العلة لا تأخر عن الحكم المتقدم . »  
وهذا غير صحيح ، لأننا ما جعلنا وجوب النية في التيمم علة توجهه لوجوب النية في الوضوء ، وإنما جعلنا وجوب النية في التيمم دليلاً على وجوب النية في الوضوء فقلنا : لما شرع التيمم ووجبت فيه النية وكان ذلك بدلاً من الوضوء دللنا على أن الوضوء لما يجب كانت النية واجبة فيه ، وإذا كان هذا دلالة جاز أن يتأخر ، فإن الدليل يجوز أن يتأخر عن المدلول ؛ وهذا استدلالنا بالمصنوعات المحدثات على الصانع ، وإن كانت متأخرة ، والصانع - سبحانه ! - قديم ، فكذلك هاهنا . »

**411 فصل :** ومن ذلك أيضاً أن يقول : « علقت الحكم على معنى متوهم ، وهذا لا يجوز » ، وذلك مثل أن يقول المالكي في نكاح المسلم الأمة الكافرة : إنه لا يجوز ، لأنه يؤدي إلى استرقاق الكافر ولد المسلم ؛ فيقول المخالف : « الإسترقاق معنى متوهم ، فإن الولد رباً وجد ورباً لم يوجد ، فلا يجوز إبطال العقد بمعنى متوهم . »  
وهذا غير صحيح ، لأن الولد مقصود في النكاح ، وقبلما يخلو منه نكاح ؛ ولهذا أمر النبي - صلى الله عليه وسلم ! - بالنكاح لطلب الولد ، فجاز أن يجعل ما يؤدي إليه من استرقاق الكافر ولد المسلم مانعاً من صحته ؛ وعلى أن العلة عندي انتفاء استرقاق الكافر ولد المسلم إذا وجد ؛ وهذا ليس بمعنى متوهم ، وإنما هو متحقق [62 ظ] ؛ فسقط ما قالوه ؛ ولأن هذا متفق على استماله ؛ ألا ترى أننا استعملناه في هذا الموضع ، وهم استعملوه في السلم في المعدم ، فقالوا : « ربما مات المسلم إليه ، فلا يمكن تسليم الموقوف عليه . »

**412 باب الإعتراض على العلة بالنقض :** النقض وجود العلة مع عدم الحكم ؛ وحمله أن العلل على ضربين :

- ضرب وضع للجنس ، فهو بمنزلة الحد .
- وضرب وضع لإثبات الأحكام في الأعيان .

**413 فأما ما وضع للجنس** فهو بمنزلة الحد ، يعتبر فيه الطرد والعكس ؛ فإن انتقض في إحدى الجهتين فهو منتقض في الأخرى ؛ وذلك مثل أن يقول : « علة إيجاب القسوة العمد المحض مع التكافؤ » ؛ فهذا يجب أن يوجد الحكم بوجوده وعدم بعده ؛ فمتى وجد العمد المحض مع التكافؤ بلا قود أو وجد القود بلا عمد فهو منتقض ؛ وهذا إذا كان الحكم المعلل له لا يثبت في غير تلك العين ؛ فإن كان في غير تلك العين احتاج في ذكر العلة إلى التقييد ؛ وذلك مثل أن يقول : « إن علة تحريم الربا في الأربعة الأعيان الإقتيات والإدخار للعيش غالبا » ؛ فهذا التعليل صحيح لا ينتقض من أحد طرفيه ؛ لأنه قد قيّد ذلك بالأربعة الأعيان ؛ ولو قال : « علة الربا الإقتيات والإدخار للعيش غالبا » لا تنتقض ذلك بالربا في الدنانير والدراهم ؛ فإنّ الربا يجري فيها مع عدم هذه العلة ؛ فعلى هذا يجب أن يجري حكمها .

**414 فصل :** والضرب الثاني وهو العلة الموضوعة لإثبات الأحكام في الأعيان ؛ وهي على ضربين :

- علة موضوعة للوجوب .
- والثانية موضوعة للجواز .

**415 فأما العلة الموضوعة للوجوب ،** فإنها متى وجدت دون الحكم كان ذلك نقضا .

والطريق في دفع النقض عنه ثلاثة أوجه :

- أحدها : أن يمنع مسألة النقض .
- والثاني : أن يمنع وجود العلة .
- والثالث : أن يبين الإحتراز .

**416 فأما منع مسألة النقض فضربان :**

أحدهما أن يقول : « لا أسلم هذه المسألة ، فإن المذهب عندي خلاف هذا » .  
والثاني أن يقول : « لا أعرف في هذا نصاً » .

**417 فأما إذا قال : « المذهب عندي خلاف ما قال » فإنه ينقسم أيضا إلى قسمين :**

أحدهما أن يكون لمن ينصر مذهبه في المسألة قولان ، فلا يسلم أحدهما ؛ وذلك مثل أن يستدل المالكي على أن الإسماء لا يرفع حكم الطلاق بأنّ هذا استثناء يرفع حكم الطلاق في الحال والمال ، فوجب أن يبطل ، كما لو قال : « أنت طالق ثلاثا إلا ثلاثا » ، فيقول الشافعي : « ينتقض به إذا اشترط مشيئة الحج » ، فإنّ هذا المعنى موجود فيه [63 و] ، ومع ذلك فإنه لا يبطل الإسماء .

والجواب عنه أن يقول : « عن مالك فيه روايتان : إحداهما أن الإسماء يبطل كالإسماء بمشيئة الله - تعالى ! - ، وعلى هذه الرواية بنينا الدليل ، فلا يلزمنا هذا النقض » .

**418 فصل : والثاني أن يقول : « لا أعرف في هذا نصاً ، ولا يلزمي النقض ؛ وذلك**

مثل أن يستدل المالكي على اعتبار النية في الوضوء بأنّ هذه طهارة تعدّى محلّ موجبها ، فافترضت إلى النية كالتيمم ؛ فيقول الحنفي : « هذا ينتقض بغسل الإناث من ولوغ الكلب ، فإنّها طهارة تعدّى محلّ موجبها ولا تنظر إلى النية » ؛ فيقول المالكي : « ليس لمالك في هذا نصٌ وباحتمل ألاّ نسلم ، فلا يلزمي ذلك » .

**419 فصل : فأما دفع النقض بمنع العلة فعلى ضربين :**

أحدهما : أن يكون لمن ينصر مذهبه فيها مذهب مسطور .

والثاني : أن لا يكون له فيها مذهب مسطور .

**420 فأما إذا كان له فيها مذهب فهو مثل أن يستدل الحنفي على وجوب المضمضة**

والإستنشاق في غسل الجنابة بأنّه عضو يجب تطهيره من النجاسة ، فوجب غسله من الجنابة كسائر الأعضاء ؛ فيقول له المالكي : « هذا ينتقض بدخول العينين ، فإنه يجب غسله من

التجاسة ولا يجب غسله من الجنابة ؛ فيقول له الحنفي : « لا يلزمي هذا ، لأنّ داخل العينين عندي لا يجب غسله من التجاسة ، فلا يلزمي التقصّ » فهذا منع التقصّ ، ولا يجوز للمالكي أن يدلّ على أنّ العينين يجب غسلها من التجاسة ليلزم التقصّ ، ولكنه يجوز له أن يقيس أنّ التقصّ يلزمه بأن يقول : « لا خلاف بيني وبينك أنّه لو اكتحل بالبول لوجب عليه تطهيره من التجاسة ، إمّا بغسل وإمّا بمسح ؛ وإنّما الخلاف بيننا في صفة التطهير . »

#### 421 فصل : وأمّا إذا لم يكن له فيه منذهب فعل أضرب :

منها أن يكون ما يدفع به التقصّ طريقه الشرع ، مثل أن يستدلّ المالكي على أنّ الأجرة لا تجب بعقد الإجارة بأنّه عقد على المنفعة ، فلا يجب تعجيل العوض بنفس العقد كالمضاربة ؛ فيقول الشافعي : « هذا ينتقض بالنكاح » ، فيقول : « النكاح ليس بعقد على منفعة ، وإنّما هو عقد على الحلّ والإباحة ؛ ففي مثل هذا ، يجوز لمناقض أن يبيّن إن استطاع ، أنّه عقد على منفعة ليلزم التقصّ . »

422 فصل : ومنها أن يكون ما يدفع به التقصّ طريقه العرف والعادة ؛ وذلك مثل أن يستدلّ المالكي على أنّ الدّنانير والدّراهم لا تتعيّن بالعقد ، بأنّها لا تختلف الأغراض في أعيانها ، فلم تتعيّن بالعقد كالمكيال والميزان ؛ فيقول الشافعي : « فإنّها تنقص بالصنع ، فإنّها لا تختلف الأغراض في أعيانها ، ومع ذلك [63 ظ] فإنّها تتعيّن بالعقد » ؛ فيقول المالكي : « بل الصنع تختلف الأغراض في أعيانها ، لأنّ منها ما يكون من النحاس ، ومنها ما يكون من الحديد ، ومنها ما يكون من الرصاص والحجار ، وتختلف أثمانها والأغراض فيها باختلاف أجناسها ؛ وإنّما لا تختلف الأغراض في الوزن بها ، فلم يتعيّن الوزن بها بالعقد وكذلك الدّنانير والدّراهم . »

#### 423 فصل : وأمّا دفع التقصّ ببيان الإحراز فقد يكون :

— لفظاً .

— وقد يكون تفسير اللَّفْظ .

424 وأمّا اللفظ فمثل أن يستدلّ المالكي على تكرّر قطع السرقة في عين واحدة ، بأنّه حدّ يتعلّق بفعل ، ففكرّره في عين كتكرّره في عينين ، كحدّ الزّنا ؛ فيقول الحنفي :

« هذا يبطل بعد القذف » ؛ فيقول المالكي : « ذلك يتعلق بالقول ونحن قلنا : « حذّ » يتعلق بفعل » ؛ وإطلاق الفعل لا يدخل فيه القول ؛ فهذا يجوز أن يدفع به النقص ، ويلزم النقص في مثل هذا أن يكشف عنه يلزم النقص . »

**425 فصل :** وأما دفع النقص بتفسير اللفظ فهو مثل أن يستدلّ المالكي على وجوب وضع الجائحة فيما زاد على الثلث بأنّ هذه ثمرة أصابتها الجائحة ، قبل أن يجتنيها المتابع ، فجاز أن يرجع بها على البائع ، دليله إذا تلقت قبل أن يغتلى بينه وبينها ؛ فيقول الحنفي : « هذا ينقض به إذا بلغت الجائحة ما دون الثلث » ؛ فيقول المالكي : « قولي : « أصابتها الجائحة » يقتضي : « أصابت جميعها » ؛ فلا يلزمي : « أصابت بعضها » ؛ فإنما كلامي معك في وضع الجائحة ، وليس كلامنا في مقدار الجائحة التي توضع وتميزه من المقدار الذي لا يوضع . »

**426 فصل :** وقد يلحق بذلك ما ليس منه ، وهو أن يفسّر اللفظ بما يخالف مقتضاه ؛ وذلك مثل أن يقول الحنفي في من أقرّ بألف ودرهم : « إنّه أقرّ بمبهم وعطف عليه ما يثبت في الذمة ، فجعل ذلك تفسيراً للمبهم كما لو قال : « لفلان عليّ مائة وخمسون ديناراً » ؛ فيقول المالكي : « هذا يبطل به إذا قال : « له عليّ ألف وثوب » فإنّه أقرّ بمبهم وعطف عليه ما يثبت في الذمة ؛ فإنّ الثوب يثبت في الذمة في السلم والصداق ، ثم لا يجعل ذلك تفسيراً للمبهم . » فيقول الحنفي : « هذا لا يلزمي ، لأنني أريد بقولي : « ما يثبت في الذمة » بالإتلاف فقط ، والثوب لا يثبت في الذمة بالإتلاف . »

وهذا ليس بصحيح ، لأنّ قوله : « وعطف عليه ما يثبت في الذمة » عام فيما يثبت بالإتلاف وفيما يثبت بالعقد ؛ فإذا فسّره بما يثبت بالإتلاف فقد حصّر العام ، فخالف تفسيره لفظه ، فلم يقبل ، كما لو قال في الرّبا : « إنّه مكيل » فنقض عليه بالجنسين<sup>(1)</sup> فيقول : « أردت به [64 و] مكيلة جنس » ؛ فإنّه لا يقبل ذلك ، لأنّه حصّر لفظه العام ، فكذلك هاهنا . »

**427 فصل :** وأما الضرب الثالث ، وهو ما وضع للجواز في الأعيان ، فإنّ النقص لا يلزم فيه ، لأنّ التعليل إذا كان للجواز لم يلزم عليه أعيان المسائل ؛ وذلك مثل أن يستدلّ المالكي على صحة بيع المرأة في الرقيق من العيوب التي لم يطلع عليها البائع ، أن البائع تبرأ

(1) هنا إضافة وردت في النسخ ، ج 2 ، ص 688 : علته بالجنس .

من عيب لم بدلس به ولم يكتمه ، فجاز أن يبرأ منه كما لو أعلم المبتاع به ؛ فيقول الحنفي والشافعي : « هذا ينتقض به إذا اشترط المرأة في الثياب ، فإنه لا يبرأ من العيوب التي لا يعلم وإن كان وصفها ما ذكرت . »

والجواب أن هذا لا يلزم ، لأن النقص وجود العلة مع عدم الحكم ؛ وحكم هذه العلة جواز براءته من العيب الذي لا يعلم ، وهو إذا كان المبيع رقيقا لا يجاب ذلك في كل موضع اشترط فيه البراءة فلا يلزم النقص عليه ، إن شاء الله - عز وجل !

**428 فصل :** وما يلحق بالنقص أن يكون التعليل للجنس فينقض عليه بأعيان المسائل وآحاد ذلك الجنس ؛ وذلك مثل أن يستدل المالكي على أن المرأة لا تكون ولياً في النكاح لأنها لا تملك إبطال النكاح بالطلاق ، فلم تكن ولياً فيه كالأمة ، فيقول الحنفي : « ينتقض بالولي » ، فإنه لا يملك إبطال النكاح ويكون ولياً فيه .

وهذا النقص ليس بصحيح ؛ والجواب عنه أن يقول المالكي : « إني إنما عللت لجنس الرجال أنهم يملكون إبطال النكاح بالطلاق ، ولذلك صحت ولايتهم فيه ؛ والولي من ذلك الجنس ، ولم أرد آحاد الرجال فيلزمي النقص ببعضهم . »

**429 فصل :** وما يجاب به على النقص وليس يجواب صحيح المساواة بين الفرع والأصل ؛ وذلك مثل أن يستدل الحنفي في وجوب الإحداد على المطلقة الباتنة أن هذه معتدة باتنة ، فلزمها الإحداد كالتوفى عنها ؛ فيقول المالكي : « ينتقض باللمعية ، فإنها معتدة باتنة ولا يلزمها الإحداد عندهم ؛ فيقول الحنفي : « هذا ليس ينتقض ، لأن الذميمة يستوي فيها الأصل والفرع ، لأنها إذا كانت متوفى عنها لا يلزمها الإحداد عندي ؛ فإذا استوى الفرع والأصل في مسألة النقص لم يلزم . »

وهذا غير صحيح ، لأن التسوية زيادة نقص على نقص ، لأننا نقضنا العلة بمسألة وهي الذميمة المطلقة فقالوا : « وينتقض أيضا باللمعية المتوفى عنها زوجها » فصار النقص نقضين .

وقال بعض أصحاب الشافعي : « إن حكم العلة التشبيه بأن تقول : معتدة باتنة فأشبهت المتوفى عنها زوجها لم يلزم ، [ 64 ظ ] لأن النقص وجود العلة وعدم الحكم ؛

وهاتان قد وجدت العلة والحكم معا ، لأن الحكم مشابهة المطلقة للمتوفى عنها زوجها ؛ وفيما أزموه قد شابهت المطلقة المتوفى عنها زوجها ، فلم تنقض العلة .  
وهذا أيضا ليس بصحيح ، لأنه إذا جعل حكم العلة تشبيه المطلقة للمتوفى عنها زوجها يفي القياس بلا أصل ، لأنه جعل التشبيه بالمتوفى عنها زوجها في جميع الحكم ، فلا يبقى للقياس أصل ، والقياس من غير أصل لا يصح .

**430 فصل :** وما يجاب به أيضا عن النقص وليس بجواب قول أصحاب أبي حنيفة : « هذا استحسان فلا يلزمي » ؛ وذلك مثل أن يستدل الحنفي في جريان القصاص بين الذممي والمسلم أن الإسلام معنى لا يمنع من استيفاء القصاص ، فلم يمنع من وجوبه كالبراء ؛ فيقول المالكي : « هذا ينتقض بالجنون ، فإنه لا يمنع من استيفاء القصاص ومنع من وجوبه » ؛ فيقول الحنفي : « هذا موضع استحسان ، والقياس أن يمنع من الاستيفاء . »  
والجواب أن يقول المالكي : « هذا وإن كان عندك موجب القياس إلا أنك تركت ذلك ، وصار مذهبك غيره . »

وأبضا فإن ما ذكروه يؤكد النقص ؛ وذلك أنني نقضت بمسألة فزعوا أن الدليل دل على أن ما نقضت عليهم ؛ وهذا يقوي النقص ، لأنه إذا أبطل العلة نقض بمسألة أثقنا عليها ولم يدل الدليل على صحتها ؛ فإن يطلها ما دل على صحتها أول .

**جواب آخر ،** وهو أن يبين أن هذا مقتضى القياس ؛ فيقول : « إن القياس يقتضي ألا يمنع الجنون من استيفاء القصاص ، لأن القتال إذا استحق عليه إتلاف جملته فذهاب بعضه لا يسقط الإتلاف عن الباقي ، كما لو قطعت يده أو رجله . »

**431 فصل :** وما يجاب به عن النقص وليس بصحيح ما يحكى عن بعض أصحاب الشافعي أنه يريد في العلة ما يدفع به النقص ؛ وهذه طريقة لا يعول عليها ، لأنها تؤدى إلى إسقاط النقص ؛ وأشار من أصحابهم من قال : « إن كانت الزيادة معهودة قبلت كالجنس مع الطعم ؛ وإن كانت غير معهودة لم تقبل » ؛ قال : « لأن المعهودة كالمذكورة فيستغنى عن ذكرها بالعهد فيها . »

وهذا أيضا ليس بصحيح ، لأنه يقال له : « ليس بيني وبينك في هذا عهد ، والظاهر أن ما ذكرت جميع العلة ، فلا أقبل الزيادة ؛ وأيضا فإن هذا كله يدل على قلة اجتهاد

المجهد وتناقله عما يلزمه من النظر في دليله وتقصير منه عن بلوغ درجة الاجتهاد ؛ وكلا الأمرين يمنع من الحكم بقوله .

**432 باب الإعتراض على القياس بالكسر :** الكسر سؤال حسن والإشغال به [65] وينتهي إلى بيان الفقه وتصحيح العلة ؛ وهو من أدقّ الإعتراضات وأقربها ؛ وقد اتفق أكثر أهل العلم على تصحيحه وإفساد العلة به ؛ ويسمونه النقض من جهة المعنى ؛ وهو على ضربين :

أحدهما : أن يبدل وصفا من أوصاف العلة بما في معناه .

والثاني : أن يسقط وصفا من أوصاف العلة .

**433 فأما الأول** فهو مثل أن يقول المالكي : « إن الدنانير والدراهم لا تتعین بالعقد ؛ والدليل على ذلك أنها ثمن ، فوجب أن يكون محلّه الذمة كما لو أطلق العقد . »

فيقول الشافعي : « لا يمتنع أن تكون عوضا ، ومع ذلك فإنها تتعین بالعقد كالطعام . »

فهذا نقص من طريق المعنى وإلزام من طريق الفقه ؛ وذلك أن الدنانير والدراهم والطعام يجريان مجرى واحدا في كونها عوضا بقصد منه الزيادة والنقص والجودة ؛ ألا ترى أنه لو كان في البلد نقود كثيرة لم يصحّ العقد عليها إلا بالصّفة ، كالطعام لما كان مختلف الصفات لم يجز العقد عليه إلا بالصّفة ؟ فلما ثبت أن التعيين في الطعام بالعقد يؤثر كان التعيين في الدنانير والدراهم كذلك .

والطريق في الجواب عن مثل هذا أن يبين الفرق بين الدنانير والدراهم وبين الطعام ؛ وذلك أن الطعام حجة لنا ؛ وذلك لأنه لو قال : « بعثك طعاما » لم يصحّ العقد ؛ ولو قال : « بعثك ديناراً » أجاز العقد وصحّ ؛ ولذلك اقترق الثمن والشمون ؛ وأيضاً فإن الطعام تختلف الأغراض فيه ، ولا يكاد توجد فيه المساواة من جميع وجوهه المقصودة ، فلذلك تعين بالعقد ؛ وهذا حكم الممنونات ؛ وليس كذلك الدنانير والدراهم ؛ فإن المساواة من جميع الوجوه المقصودة كثيرة شائعة ، فأشبهت المكيال والميزان .

**434 فصل :** وربما ألحق بهذا القسم ما لا يلحق به ، وهو أن يلزم على العلة ما ليس في معناها ؛ وذلك مثل أن يستدلّ المالكي في بيع ما لم يعلم المشتري صفته أنه لا يجوز ،



لأنه بيع مجهول الصفة حال العقد عند العاقد ، فوجب ألا يصح بيعه ، كما لو قال : « بعثك ثوبا . » ؛ فيقول الحنفي : « لا يتمتع أن يكون العقد مجهول الصفة ، حال العقد عند العاقد ، ومع ذلك فإنه يصح العقد عليه كالوصى به ».

فهذا ليس ممّا قبله بسبيل ، لأن الوصية ليست من معنى البيع ؛ ألا ترى أن شيئا من الجهالات لا تؤثر فيها ؟ فلا يصح إلزامها على البيع الذي تؤثر فيه الجهالات .

والكسر الصحيح أن يلزم السائل المستدل ما هو من معنى علته وعائل لها ، ولأن الوصية حجة للمعلّل في تصحيح هذه العلة ، فإنها لم يكن للجهل تأثير فيها ، استوى فيها الجهل بالعين والجهل بالصفة ، فيجب أن يكون في مسائلنا يستوي الجهل [65 ظ] بالعين والجهل بالصفة ؛ فصار ما أئزمه دليلا على صحة العلة ، وما كان دليلا على صحتها لا يجوز إلزامه .

**435 فصل :** وأمّا الضرب الثاني ، وهو الكسر بإسقاط وصف من أوصاف العلة ، فهذا يكون على ضربين :

أحدهما : أن يسقط وصفا غير مؤثر في الحكم الذي علّق على العلة .

والثاني : أن يسقط وصفا مؤثرا .

**436 فأما** إذا أسقط وصفا غير مؤثر فإنه كسر صحيح ؛ وذلك مثل أن يستدل الحنفي في التّبة في الوضوء . أنها لا تجب ، لأنه سبب يتوصّل به إلى الصّلاة لا على وجه البدل ، فلم تجب فيه التّبة كإزالة النجاسة ؛ فيقول له المالكي : « هذا ينكسر بالتّيمم ، فإنه سبب يتوصّل به إلى الصّلاة ، ثم يفترق إلى التّبة . »

فهذا كسر صحيح ، لأن الوصف الذي احتراز به من التّيمم غير مؤثر في إسقاط التّبة ؛ ألا ترى أن الأصول والأبدال في باب التّبة في الشرع واحد ، يدلك عليه أن الكفارات لما افترقت إلى التّبة استوى أصلها ، والعِدَد لما لم تفترق إلى التّبة استوى أصلها وبدلها .

**والطريق** في الجواب أن يبيّن أن البدل من التأثير في إيجاب التّبة ما ليس للأصل ؛ ألا ترى أن الميت بمزدلفة لما كان أصلا لم يفترق إلى التّبة ، والمهدي الذي يخرج منه لما

(1) في الأصل : يفترق .

(2) سبب الحاج وجمع الصلاة إذا صدروا من عرفات ؛ انظر معجم البلدان الجزء الخامس ص. 120 . 121 .

كأن بدلاً انقصر إلى النية وكذلك تحلية العبد في حق المحرم لما كانت أصلاً لم تنقصر إلى النية ، والجزء لما كان بدلاً انقصر إلى النية ، فجاز أن يكون الوضوء في مسألتنا أيضاً لما كان أصلاً يراد للصلاة لم يفتقر إلى النية ، والتيمم لما كان بدلاً انقصر إلى النية .

437 فصل : وأما الضرب الثاني ، وهو إسقاط وصف موثر ، فتل أن يستدل المالكى على أن بيع الثمرة قبل بدو الصلاح على الإطلاق لا يجوز ، لأن هذه ثمرة نامة أفردت بالبيع قبل بدو الصلاح من غير شرط القطع ، فوجب ألا يصح كما لو اشترط البقية ؛ فيقول الخفنى : « لا يمنع أن تفرد بالبيع قبل بدو الصلاح من غير شرط القطع ؛ ومع ذلك فإنه يصح العقد كما لو جفت الأصول . »

فهذا الكسر ليس بصحيح لأنه أسقط من العلة وصفا مؤثرا للحكم الذي علق عليه .  
والطريق في الجواب أن يبين فساد هذا النوع من الكسر ، ثم يبين تأثير الوصف الذي  
أسقط بقول : « إن وجود النماء مع الثبوتية غرر وتعريض للعامة ؛ ولذلك نهى النبي - صلى  
الله عليه وسلم - عن بيع الثار حتى تُرْهَى وحتى تنجو من العامة ؛ فإذا أُرْهَتْ وكمل نماؤها  
نُجِت من العامة وقلَّ الخطر فيها ؛ وليس كذلك إذا بيعت الأصول ، فإنها قد انتهى نماؤها  
( 66 ) و نُجِت من العامة ، فكان ذلك بمنزلة أن ترهى . »

438 فصل: إذا ثبت ذلك فإن الجواب المعتمد عليه في الكسر هو الفرق على ما بينناه، وقد أجب عن ذلك بأجوبة غير مرضية، فمن ذلك جواب من منع الكسر، وقد بينت فسادَه في: «كتاب الأصول»<sup>2</sup>.

439 فصل : ومن ذلك أن يقول : « إن كان في الأصل ما يخالف هذه العلة ففي الأصول ما يوافقها » ولا يجوز ردّ العلة ببعض الأصول ؛ وذلك مثل أن يستدلّ المالكى على أن العبد يضمن بالقيمة بالغة ما بلغت ، لأنّه حيوان يعتبر في بدله صفاته ، فوجب أن يضمن بالقيمة بالغة ما بلغت ، أصله البهيمة ؛ فيقول الحنفى : « لا يمنع أن تعتبر صفاته في قيمته ولا يبلغ به جميع القيمة ، أصل ذلك ما دون الموضحة من الشجاج » ؛ وقد أجاب بعض الفقهاء في ذلك بأن قال : « إن كان في الأصول ما ذكرته من أمر الشجاج مخالفاً للعلّة

التي استدلت بها فإن في الأصول ما يوافقها ؛ وذلك أن الثياب والحيطان والدور والأرضين وكل ما تعتبر صفاته ببدله فإنه تبلغ به القيمة ما بلغت ، ولا يجوز ردّ العلة ببعض الأصول ، ولأنّ الأصول يعارض بعضها بعضاً وتبقى العلة بحسبها .

وهذا ليس بصحيح ، لأنّ الكسر من جهة المعنى كالتقص من جهة اللفظ ؛ ثم التقص إذا أُلزم في موضع واحد ، لم يجوز ردّه بالأصول التي توافق لفظه ، فكذلك الكسر ؛ وقوله : « إنّ الأصول يعارض بعضها بعضاً وتبقى العلة » باطل ، لأنّ الأصل الذي يخالف العلة يمنع من كونها علة ، فلا معنى لقوله : « تبقى العلة » .

والجواب الصحيح في مثل هذا أن يقال : « إن الجرح المضمون بالقيمة تعتبر في قيمته طول وعرض وعمقه وقبح أثره ؛ ومتى زادت هذه الصفات فيه زادت قيمته ؛ وهي متى زادت ، انتهت إلى الموضحة ؛ وقد قدر صاحب الشرح في الحر أرشاً ما ، فإذا رأينا المقدّر قد زاد فيها دون الموضحة على أرض الموضحة ، علمنا غلظه ومنعنا الزيادة لذلك ؛ وليس كذلك العبد ؛ فإنّ الصفات المعتبرة في قيمته من تمامه وبيّاله وقوّته ومعرفته ، إذا تناهت زيادتها لا تنفص إلى الحرية ولا تنهي ، قدر له صاحب الشريعة مقدّاراً من القيمة ، فيمنع من الزيادة عليه فيما قصر عن ذلك المقدار من الصفات ؛ فوجب أن يبلغ بقيمته ما بلغت صفاته كالتخيل والإيل وغير ذلك من الحيوان المعتبر صفاته في بدله . »

**440 فصل :** ومن ذلك أيضاً أن يقول : « أنت لا تقول بهذا ، فلا يجوز أن تلزمي ما لا تقول به » ؛ وهذا مثل أن يقول الحنفي [66 ظ] في الزيادة في الدين في الرهن : « إنّه لا يجوز لأنّها زيادة في الدين بعد انبرام الرهن ، فلم يجوز ، كما لو كان من أجنيبي » ؛ فيقول له المالكي : « هذا ينكسر على أصلكم بالزيادة الكثيرة في الثمن ، فإنّها زيادة بعد انبرام العقد ، ثم تصحّ عندكم . » ؛ فيقول الحنفي : « لا تقول به فلا يجوز أن تلزمي هذا » وليس بجواب ؛ لأنّ الكسر نقص من طريق المعنى كالتقص من طريق اللفظ ؛ ثم إذا نقص عليه العلة من طريق اللفظ لم يجوز أن يدفع ذلك بأنّ السائل لا يقول به ؛ فكذلك إذا نقص من طريق المعنى ، ولأنّه إذا كسر عليه علة فقد فسد الدليل على قوله ، ولا يجوز أن يستدلّ بدليل يعتقد فساد . »

**441** باب المطالبة بإجراء العلة في معلولاتها : وهذا السؤال يقرب من معنى الكسر ؛ وهو أن يعلّق على العلة حكماً ما ، فيطالبه السائل بأن يعلّق على تلك العلة ما يشاكل ذلك الحكم ويقول له : « لو كان علة في أحد الحكمين لكان علة في الآخر » ؛ وذلك مثل أن يقول الحنفي : « إن العشر واجب على المكاتب ، لأنّ كل من وجب عليه كراه المردوع وجب عليه عشر الزرع كالحرّ المسلم » ؛ فيقول المالكي : « لو كان هذا علة في وجوب العشر في زرع لكان علة في وجوب الزكاة في ماله ، لأنّها يجريان مجرى واحداً ويصرفان إلى وجه واحد ؛ ومن وجب عليه أحدهما وجب عليه الآخر كالحرّ المسلم ؛ فلمّا رأينا المكاتب لا تجب عليه الزكاة في ماله ، وإن كان يجب عليه كراه المردوع ، فكذلك أيضاً لا يجب عليه عشر زرع ، وإن كان يجب عليه كراه مزدوعه . »

والطريق في الجواب عن ذلك أن يبيّن أن العشر مخالف للزكاة وأنّ العلة التي علّل بها تقتضي إعجاب العشر دين الزكاة ، إن وجد [إلى ذلك سبيلاً].  
وقد أجاب بعض أصحاب أبي حنيفة عن الفرق بينها بأنّ الزكاة مخالفة للعشر ، لأنّ الزكاة يعتبر منها الحل ولا يعتبر في العشر .

وهذا ليس بجواب صحيح ، وقد ذكرنا ذلك في « مسائل الخلاف » .

**442** فصل : وقد يلحق بهذا ما ليس منه ؛ وهو أن ينصب العلة لإثبات حكم فيطالبه بإجراء ذلك في حكم لا تؤثر العلة في إثباته ، ولا هو نظير للحكم الذي أثبت ؛ وذلك مثل أن يستدلّ المالكي على أن الصبيّ تجب في ماله الزكاة ، لأنّه مالك لتصاب فتعلّق به حكم الزكاة كالكبير ؛ فيقول الحنفي : « لو كان هذا علة في وجوب الزكاة لكان علة في وجوب الحج والصّوم . »

وهذا النوع من المطالبة غير صحيح ، لأنّ ملك التصاب لا يؤثر في وجوب الحج والصّيام والصّلاة ولا هي نظائر للزكاة في باب الوجوب ، لأنّه قد تجب الزكاة على من لا تجب عليه الصّلاة ولا الصّوم ولا الحج [67 و] ويجب ذلك كلّه على من لا تجب عليه الزكاة ، فلا يصحّ إلزام أحدهما على الآخر ؛ فافهم !

**443** باب الإعتراض على العلة بعدم التأثير ؛ عدم التأثير هو ألاّ يعدم الحكم لعدم العلة في موضع من المواضع ؛ والتأثير عندنا دليل على صحة العلة ، وليس علمه دليلاً على

فسادها إذا دل على صحتها دليل آخر ؛ وقد كان الأول بنا أن نلخذه في باب المطالبة بتصحيح العلة ، إلا أنه لما كثر من شيوخنا من قال : « إن عدم التأثير موجب لفساد العلة » ، وكثرت إيراداتهم له على هذا الوجه ، أفردنا له باباً وجعلناه في باب القدح في العلل ، والأوصاف على ضربين : وصف إذا أسقط انتقضت العلة ؛ وهذا الذي يحلّ بالعلة بعدم التأثير فيه عند من قال بذلك .

والثاني ألا تنتقض العلة بإسقاطه ؛ فهذا لا يحلّ بالعلة عدم التأثير فيه عنده .

#### 444 فأمّا الأول فإنه على وجهين :

أحدهما : أن يكون الوصف له تأثير على مذهب المعلّل والحكم بتعلّقه به عنده ، ولكن لا تأثير له في الأصول .

والثاني : أن لا يكون له تأثير على مذهب المعلّل ولا في شيء من الأصول .

445 فأمّا الأول فمثل أن يقول المالكي : « إن من جهر بالقراءة ، وهو إمام ، فلا يقرأ المأموم » ؛ والدليل على ذلك أن هذه صلاة جهر الإمام فيها بالقراءة ، فكان المأموم ممنوعاً فيها من القراءة كما لو أدركه راكمًا ؛ فيقول الشافعي : « لا تأثير لقولك : « جهر الإمام » في الأصل ، فإنه لو أسرّ بالقراءة وأدركه المأموم راكمًا لكان ممنوعاً أيضاً من القراءة ومتدوياً إلى اتباع الإمام وإدراك الركعة . »

والجواب أن يقول : « إن عدم التأثير ليس يفسد للعلة إذا دلّ دليل آخر على صحتها ، لأننا قد أجمعنا على أن ما جاز أن يثبت بالنصّ جاز أن يثبت بالإستنباط ؛ ولو نصّ صاحب الشرع على علة ، ولم يبيّن تأثيرها ، لوجب الحكم بصحتها ؛ فكذلك إذا دلّ الدليل على صحة العلة المستنبطة ، ولم يبيّن تأثيرها ، وجب القول بصحتها ؛ وإذا ثبت ذلك لم نصحّ مطالبتك بالتأثير ، لأنّ ذلك اقتراح منك في الدليل على صحة العلة ؛ وذلك مصروف إلى أدلّ على صحة العلة بما شئت من أنواع الأدلة غير التأثير . »

وجواب ثان ، أن يبيّن للوصف تأثيراً في الشرع ؛ والطريق في إثبات تأثيره :

أحدهما : النطق وهو الأصل في معرفة تأثير الأوصاف .

والثاني : الاستدلال على صحته بالأصول .

فأما الأول فهو أن يقول : «الشرع الجهر» قد ورد تأثيره وتعلق الحكم به ؛ والدليل على ذلك ما روي أن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - انصرف من صلاة (67 ظ) جهر فيها بالقراءة فقال : «هَلْ قَرَأَ مَعِيَ أَحَدٌ مِنْكُمْ آتِصًا ؟» فقال رجل : «نعم أنا يا رسول الله !» فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم ! - : «إِنِّي أَقُولُ : مَا لِي أَنْزَعُ الْقُرْآنَ !» ؛ فأنهى الناس عن القراءة مع رسول الله فيما جهر بالقراءة ؛ فَتَقَلَّ الجهر في هذا الخبر ، وتعلّق الحكم عليه ؛ دليل على كونه علّة له ؛ لأنّ ذكر الوصف في الحكم تعليل ، فدلّ على تأثيره في الحكم وكونه مقتضيا .

وأما الاستدلال بالأصول فهو أن يقول : «إنّ جهر الإمام بالذكر تأثيرا في منع القراءة ؛ والدليل على أنّه لا خلاف بيننا أنّه يكره أن يقرأ في حين قراءة الإمام بالجهر ، وإنّما يقرأ عندهم في السكينة بعد قراءة أمّ القرآن ؛ وإذا أمر الإمام القراءة قرأ في حين قراءته».

**446 فصل :** وأما ما لا يؤثر على أصل المعلّل ولا في شيء من الأصول فهو مثل أن يقول الشافعي وبعض أصحابنا في الإستحجار : «إنّه لا بدّ فيه من العدد ، لأنّه عبادة تتعلّق بالأحجار لم تتقدّمها معصية فوجب فيها التكرار كرمي الجمار» ؛ فيقول له المالكي : «لا تأثير لهذا الوصف ، لأنّ ما تقدّمه معصية ، وما لم يتقدّمه في باب العدد سواء ؛ ألا ترى أن في الإستحجار لا فرق بين أن تتقدّمه معصية وبين ألا تتقدّمه في أن العدد معتبر به عندك وكذلك رمي الجمار بالإجماع يعتبر فيه العدد ، سواء تقدّمته معصية أو لم تتقدّمه ؛ وإذا لم يكن لهذا الوصف تأثير على ما يشاء لم يميز أن يجعل علّة على أصلك» ؛ وربّما قيل في مثل هذا : «وإذا لم يكن له تأثير وجب إسقاطه من العلّة ؛ وإذا أسقطه من العلّة انتقض بالترجم ، لأنّه عبادة تتعلّق بالأحجار ، ثم لا يعتبر فيه التكرار» . وهذا من أيّين ما يجيء في هذا الباب .

والجواب عنه أن يبيّن أن له تأثيرا فيما علّق عليه من الأحكام إن وجد إلى ذلك سبيلا . والثاني أن يقول : «هذا غير لازم لي ، لأنّ التأثير دليل من أدلّة صحّة العلّة ؛ وليس إذا عدم بعض أدلّتها ممّا يوجب بطلانها ، لأنّي أدلّ على صحتها بدليل آخر من نصّ أو غيره .»

**447 فصل :** وما يجاب به عن ذلك ليس بجواب صحيح ، وهو أن يقول « هذا الوصف له تأثير ، وهو دفع النقص عن العلة ، لأنني لو لم أقل ذلك لانقض برجم الزاني » .  
وهذا غير صحيح ، لأنه جعل الدليل تابعاً لمذهبه ، فما صح به مذهبه حكم بصحته ؛ والأدلة لا تتبع المذاهب ، ولأن الغرض إبطال دليله وتبيين فساد مذهبه ؛ فلا يجوز أن يجعل مذهبه حجة على خصمه .

**448 فصل :** وما يجاب به عن ذلك وليس بصحيح أيضاً أن يقال : « هذا مطالبة بالعكس ، وذلك غير [68] و [لازم في أدلة الفروع] . »  
وهذا غير صحيح ، لأن المطالبة بالعكس هو المطالبة بعدم الحكم لعدم العلة في كل موضع ؛ والمطالبة بالتأثير عدم الحكم لعدم العلة في موضع من المواضع ، فافترقا .

**449 فصل :** إذا ثبت ذلك فليس من شرط تأثير الوصف أن يؤثر في الأصل ؛ إذا أثر في موضع من المواضع ثبت كونه علة في جميع المواضع ؛ إذ يستحيل أن يكون علة لحكم في موضع ولا يكون علة لذلك الحكم في موضع آخر ؛ فقد كان بعض شيوخنا يشترط تأثيره في الأصل ؛ وليس بصحيح ؛ وذلك مثل أن يستدل المالكي في إسقاط الزكاة في الخلفي بأنه مبتذل في استعمال مباح فلا تجب فيه الزكاة كالتياب ؛ فيقول : « لا تأثير لاستعمال المباح في الأصل ؛ فإن الثياب لو استعملت في محرّم لم تجب فيها أيضاً الزكاة وهي ثياب الإبريسم ، إذا لبسها الرجل » ؛ فيقال : « هذا الوصف له تأثير في الأصول ؛ ألا ترى أنه إذا زال عقله لسبب مباح سقط عنه التكليف في أقواله وأفعاله ، فلا يؤخذ بشيء منها ، وهو إذا جنّ ولو زال عقله بسبب محظور ، وهو السكر ، لم يسقط عنه التكليف في أقواله وأفعاله » ؛ وإذا ثبت تأثيره في الأصول ثبت كونه علة في إيجاب الحكم في الأصل والفرع ، وحيث وجدت وإن لم يظهر تأثيرها ، إذ لا يجوز أن تكون علة في موضع لحكم ولا تكون علة في موضع آخر ؛ ألا ترى أن الحيض لما ثبت كونه علة في تحريم الوطء في بعض الأحوال ، وهو إذا انفرد عن الاحرام ، ثبت كونه علة في تحريم الوطء أيضاً في حال الإحرام . وإن لم يظهر تأثيره في هذا الحال . »

**450 فصل :** ومن ذلك أن يجيء إلى علة موثرة في الأصول فيقول : « لا تأثير لها في الفروع » ، وذلك مثل أن يستدل المالكي على أن بيع الحنطة بالتمر إن تأخر القبض عن حال العقد لم يجز ، لأن كل عينين جمعتهما علة واحدة في الرضا فإنه يحرم التفريق قبل القبض في بيع إحداهما بالأخرى كالذنانير بالدرهم ، فيقول الحنفي : « لا تأثير للعلة في الفرع ، لأن عندك مالا تجتمعهما علة واحدة في الرضا لا يجوز التفريق فيه قبل القبض كالبطيخ والبادنجان ، وغير ذلك من المطعوم . »

والجواب أن هذا الإعتراض غير صحيح ، لأن أكثر ما فيه أن العلة لم تعم الموضع الذي ثبت فيه الحكم وأن الحكم ثبت في موضع مع عدم العلة ، وهذا لا يكون قادحاً في العلة ولا مفسداً لها ، يبين صحة هذا أن علة [68 ظ] الرضا التي يضرب بها المثل في الأصول والفروع لا تعم جميع العلولات ، لأنها تجعل العلة ، في الأعيان الأربعة ، القوت والإدخال لخار للعيش غالباً ، وعندكم العلة فيها الكل ، ثم كل واحد منها قد أثبت الرضا للتأثير والدرهم بغير العلة التي أثبتها في الأعيان الأربعة ، ولم يقل أحد : « إن تقصير العلة عن جميع مواضع الحكم مفسد لها » ، لأن الحكم الواحد يثبت لعل كثيرة كالتنع من الوطء يثبت للإحرام والحيف والصلاة والصوم وغير ذلك ، فلا يصح هذا الإعتراض ، ويعبر عن هذا بأن يقال : « إن هذا مطالبة بالعكس ، وعلى الشرع لا يجب عكسها . »

**451 فصل :** وأما الوصف الذي يرد مقتضى الحكم ، وذلك مثل أن يستدل الحنفي على أن العبد لا يزداد في قيمته على الديّة بأنه حيوان يضمن بالقصاص ، فإذا ضمن بالجنابة وجب ألا يزداد على ديّة الحر ، أصل ذلك الحر ، فيقول المالكي : « قولك : « فإذا ضمن بالجنابة » لا تأثير له لأن الحر إذا ضمن أيضاً بغير الجنابة فإنه لا يزداد على الديّة » ، ففي مثل هذا ، قد ذهب بعض أصحاب الشافعي إلى أن المطالبة بالتأثير في هذا الوصف غير صحيحة عند من يرى المطالبة بالتأثير ، قال : « لأن التأثير لا يطلب من الحكم وإنما يطلب من العلة ، وهذا من جملة الحكم ، فلا يطالب بتأثيره » وقال أبو إسحاق<sup>2</sup> : « تصح المطالبة بتأثيره ، لأنه كالوصف المضموم إلى العلة . »

وهو الصحيح عندي على مذهب من يرى المطالبة بالتأثير .

(1) في الأصل : بجمعهما .

(2) هو الشيرازي وقد روت ترجمته في البيان 2 من الفقرة 46 . فاردن ما نسب إليه الباجي هنا بالخس ١٠ ج 2 ، ص 666 .



**فصل :** وقد مضى الكلام في تأثير الوصف التي تنتفض العلة بإسقاطه ، والكلام ها هنا في :

452 الوصف الذي لا تنتفض العلة بإسقاطه ، وهذا الوصف يسمى الحشو ، وذلك مثل أن يستدل المالكي على أن صلاة الجمعة لا تنظر إلى إذن الإمام ، لأنها صلاة مفروضة فلم تنظر إقامتها إلى إذن السلطان كالظاهر ؛ فيقول الحنفي : « قولك : » مفروضة « حشو لا فائدة فيه ، لأنك لو اقتصررت على قولك : » صلاة « لم تنتفض بشيء ؛ ومتى أدخل الممثل في العلة ما ليس منها وما لا فائدة فيه علم قلة اجتهاده ، وكان ذلك بمنزلة أن يدخل في جملة العلة أن السماء فوقنا والأرض تحتنا ، وذلك مؤذن بتقصيره ومانع من تقليده . »

والجواب في مثل هذا أن له فائدة ، لأن الوصف يذكر نارة للإحتراز من النقض ونارة لتقريب الفرع من الأصل وتقوية شبهه له ؛ وهذه فائدة مقصودة صحيحة ، لأنه مما يقوي الظن في شبه الفرع بالأصل كثرة الأوصاف الجامعة بينهما ؛ وقد عبر عن هذا بأن الوصف الثاني ذكرناه على معنى الترجيح ؛ فهو بمنزلة أن يذكر العلة ويذكر ترجيحها معها ، وذلك [ 69 و ] مما يقويها ويدل على صحتها .

453 **فصل :** وما يلحق بذلك أن يزيد وصفاً بياناً لمعنى العلة ، فيقال له : « إن ذلك حشو » ؛ وذلك مثل أن يقول المالكي في التحريم في الأواني : « إنه يجوز لأنه جنس يدخله التحريم إذا كان عدد المباح أكثر ، فدخله التحريم وإن استوى عدد المباح والمحظور ، دليله الثياب . » فيقال له : « قولك : » إذا كان عدد المباح أكثر « حشو في العلة وزيادة في الدليل ، لأنك لو قلت : « جنس يدخله التحريم » لم ينتقض بشيء ، فلا يجوز ضم هذه الزيادة إليه ، كما لو زدت في علة الرضا الكيل قلت : « مكيل مقنات مدخر للعيش غالباً » .

والجواب أن يقال : « ليس هذا من الحشو ، وإنما هو زيادة لبيان معنى العلة ، وذلك أننا لو اقتصرنا على قولنا : « جنس يدخله التحريم » لكان معناه : « إذا كان عدد المباح أكثر » ؛ وما كان من مقتضى الكلام جاز ذكره على سبيل البيان ؛ ويخالف هنا قولنا في علة الرضا والكيل ، لأن الكيل زيادة وصف لا يعم جنس العلة ، فيعود ذلك بتخصيصها ؛ وليس كذلك ما ذكرناه ، فإنه لا يعود بتخصيص العلة ، فوزانه أن يزيد في علة الرضا صفة عامة لا تعود بتخصيصها . »

454 باب الإعتراض على العلة بالمعارضة : وجملة ذلك أن "معارضة العلة قد :

تكون بالنطق .

وقد تكون بالعلة .

فأما المعارضة بالنطق فقد تقدم الكلام فيها .

وأما المعارضة بالعلة فعل ضررين :

أحدهما : المعارضة بعلة مبتدأة .

والثاني : المعارضة بعلة الأصل .

455 فأما المعارضة بعلة مبتدأة فذلك مثل أن يستدل المالكى على أن السلم

لا يجوز أن يكون حالاً بأن " ما اختص بالسلم وجب أن يكون اختصاصه به على وجه

التصحيح له ، أصله كون المسلم فيه في الذمة ؛ فيعارضه الشافعي بأن " هذا هو أحد نوعي

البيع ، فلم يكن من شرطه الأجل كييع الأعيان .

والطريق في الجواب عنه أمران :

أحدهما : أن يتكلم على معارضة السائل بما يفقه ليسلم دليله .

والثاني : أن يرجع دليله على دليل السائل ببعض أنواع الترجيحات ؛ فان عجز المسؤول

عن ذلك فقد انقطع .

456 فصل : وأما المعارضة بعلة الأصل ، وهو الفرق ، فن أفقه شيء يجري في النظر ،

وبه يعرف فقه المسألة ؛ وهو أن يذكر ما يوجب الفرق بين الفرع والأصل ؛ وذلك أن يذكر

معنى في الأصل وبعبكه في الفرع ؛ ومن الناس من يقول : « لا يحتاج إلى عكس ذلك في

الفرع » ؛ وهذا غير صحيح ، لأنه إذا لم يكن يعكس في الفرع لم يحصل الفرق ؛ ولأنه

إذا اقتصر على تعليل الأصل [أو] لم يعكس ذلك في القصر لم يضر ذلك المشدّد ، لأنّه

إمّا أن يقول بالعكس [69 ظ] على طريقة بعض أهل النظر وإمّا أن يقول : « عللك

في الأصل لا تنافي ما ذكرت ، وإنّا نوكد الحكم في الأصل ؛ وذلك لا يمنع صحة تعليل » .

(١) انظر في K.I.2 مثلاً بإسقاء لجنة التحرير ؛ وانظر أيضاً ملاحظاتنا حول الخلاف والجدل والنظر والبحث في مبحثنا لهذا النص .

**457 فصل :** وهل يحتاج الفرق إلى أصل ؟ فيه خلاف بين أهل النظر ؛ منهم من يقول : « يحتاج أن تردّ علة الأصل إلى أصل وعلة الفرع إلى أصل » ؛ وقال أبو الحسن بن القصّار<sup>١</sup> : « لا يحتاج إلى أن يرد منهما واحد إلى أصل » ؛ وقال أبو اسحاق الشيرازي : « تستغني علة الأصل عن أصل تردّ إليه وتحتاج إلى ذلك علة الفرع ».

والأوّل أصحّ ؛ والدليل على ذلك أنّه متى لم يردّ كلّ واحد منهما إلى أصل كان مدعيّاً في الأصل والفرع علتين واقتنيت وسلماً لعلّة المسؤول ، وهي متعديّة ، والمتعديّة أوّل من الواقعة ؛ فكأنّه عارض المستدلّ بدون دليله ، وذلك لا يكفي في المعارضة ، لأنّ المستدلّ المؤرّجح دليله على معارضة السائل ببعض أنواع الترجيح لحكم له بالسبق .

**458 فصل :** إذا تقرّر ما ذكرناه من حال الفرق فالكلام بعد ذلك في بيان الجواب عنه ؛ واعلم أنّ الفرق تعليل ، والكلام عليه كالكلام على العلل كلها ؛ غير أنّي أبين ما يخصّ الفرق من الكلام ؛ وبحلته أنّ الفرق على ضربين :  
 فرق بعلة الحكم .  
 وقرق بدلالة الحكم .

**459 فأما الفرق بعلة الحكم** فهو أن يكون المعنى يتعلق بالحكم به في الشرع في الأصل وبعبه في الفرع ؛ وهذا لا يخلو إمّا أن يكون :  
 — معنى متفقاً عليه .  
 — أو معنى مختلفاً عليه .

فإن كان معنى متفقاً عليه بين المتناظرين فالواجب أن لا يشتغل المسؤول في مثل هذا بالقدح في علة الأصل . بل يشتغل بالقدح في علة الفرع ؛ وذلك مثل أن يقول المالكي : « إنّّه لا يجوز التفاضل في الجنس الواحد مع النساء ، لأنّ الجنس مع تقارب المنافع يمنع التفاضل في بيع بعضه ببعض مع النساء كالحنطة بالحنطة » ؛ فيقول الشافعي : « المعنى في الحنطة أنّ الرّيا يجري فيها ، فلذلك حرّم فيها التفاضل ، وليس كذلك الثياب ، فإنّها لا يجري فيها الرّيا ولا يحرّم فيها التفاضل نقداً ، فلم يحرّم مع النساء كما لو كانا من جنسين ؟ »

والجواب عنه من وجهين :

أحدهما : أن يقابله في الفرع بعلة توجب الحكم ؛ وذلك أن يقول : « إن كانت الحنطة مما يجري فيها الرّيا فإنّ في مسألتنا التفاضل مع النساء ، وذلك ممنوع كالقرض » .

والثاني : أن يبطل الفرق بما يستوي فيه الفرع والأصل ، وهو أن يقول : « لا يمنع أن يفرقا في أن أحدهما يجري فيه الرّيا والثاني لا يجري فيه الرّيا ، ويستويا في تحريم التفاضل مع النساء ، ألا ترى أنهما قد افرقا في جريان الرّيا ، واستويا في أنه لا يجوز أن تعطي منه اثنين لمن يضمن لك أحدهما إلى أجل ؛ فبطل ما قالوه . »

**460 فصل :** وإن كان المعنى الذي ذكره في الأصل مختلفاً فيه ، وذلك مثل أن يقول المالكي [70] « إن من قتل بمنقل اقتصر منه ، لأنّ هذا قتل ظلماً من يكافئه بما الغالب أن حنفته فيه ، فوجب عليه القصاص ، كما لو قتله بمحدد . » ، فيقول الحنفي : « المعنى في المحدّد أنه تقع به الذكاة ، فلذلك قلنا : « إن القصاص يثبت به » ؛ وليس كذلك فيما عاد إلى مسألتنا ، فإنّ الذكاة لا تقع به ، فلم يثبت به القصاص كالعضا الصغيرة . »

والطريق في الجواب عن هذا أن يتكلّم على علة الفرع والأصل ، غير أن الإهتمام يجب أن يكون بإبطال علة الأصل ، فيتكلّم على علة الأصل بكلّ ما يعترض على العلة ؛ والأجود أن يجمع بين تصحيح علة وإبطال علة صاحبه ، وذلك أن يقول في هذا : « ما ذكرت من أنه تقع به الذكاة ليس بصحيح ، لأنّه كان محدّدا لا تقع به الذكاة مما له مَوَرٌ<sup>(١)</sup> ، يثبت به القصاص ولا تقع به الذكاة ؛ وكذلك النار يثبت بها القصاص ولا تقع بها الذكاة » ؛ فدل على أنّ العلة ما ذكرناه .

**461 فصل :** وأمّا الفرق بدلالة الحكم فعل أربعة أضرب :

أحدها : أن يفرّق بين الفرع والأصل بحكم يختص بالفرع لا يفارقه .

والثاني : أن يفرّق بنفس الحكم في غير مواضع الخلاف .

والثالث : أن يفرّق بحكم يشاكل الحكم المختلف فيه .

والرابع : أن يفرّق بضرب من الشبه .

(١) في الأصل وبالطّرة بيان بخط عمائل : قاله مور أي حد كالابرة وغيرها .

**462** فأما الأول فمثل أن يقول المالكى : « إن العدتين تتداخلان لأنه أجل ، فجاز أن ينقضى بمضي عدة واحدة في حق اثنين ، أصله أجل الدين » ؛ فيقول الشافعى : « المعنى في أجل الدين أن سبب الأجل يجوز أن يوجد لاثنتين ، فجاز أن يتعلّق بمضي الأجل في حق اثنين ؛ وليس كذلك فيما عاد إلى مسائلنا ، فإن النكاح لا يقع فيه العقد لاثنتين ، فلا يتعلّق بمضي العدة فيه حق اثنين . »  
والجواب عنه من وجهين :

أحدهما : أن يكسر ذلك إن ظفر به ، مثل أن يقول : « لا يمتنع أن يجوز تداخل السبب الموجب للأجل ، ومع ذلك فإنه يتداخل الأجل كالرجل في خاصّة نفسه لا يجوز أن يتزوج زوجته مع ذلك ، فإن عدتها منه تتداخل » .

والثاني : وهو الذي هو المعكول ، أن يبيّن المعنى الذي لأجله لم يصحّ عقد النكاح لاثنتين وجاز تداخل العدة منهما فيقول : « النكاح شرع لتخليص الأنساب والسفاح محرّم لخلطها ، فلذلك لم يجر أن يطرأ نكاح على نكاح ؛ وأما العدة فإنما هي مدة ضربت لبراءة الرحم ، والبراءة [70 ظ] تحصل من الزوجين جميعاً بمضي مدة واحدة كأجل الدين الذي ضرب لخلول الدين وجواز المطالبة به ؛ وذلك يحصل بمضي مدة واحدة ، فاستويا . »

**463** فصل : وأما الثاني ، وهو الفرق بنفس الحكم من غير موضع الخلاف ، فهو مثل أن يقول المالكى : « إن الكتاب يقع به الطلاق ، لأنه حروف تنبئ عن المراد ، فجاز أن يقع به الطلاق كالنطق » ؛ فيقول الشافعى : « المعنى في النطق أنه يكون طلاقاً ، وإن قال : « لم أرد به الطلاق » ؛ وليس كذلك فيما عاد إلى مسائلنا ، فإنه إن قال : « لم أرد به الطلاق » لم يكن طلاقاً ، وكذلك إذا قال : « أردت به الطلاق » كقيامه وقعوده . »

والجواب عن هذا مثل ما تقدّم ، وهو أن يكسر إن وجد كسراً فيقول : « إنسه لا يمتنع أن يكون طلاقاً مع النية ، ولا يكون طلاقاً مع عدمها كجميع الكتابات عندهم وبعضها عندها » .

والثاني وهو الأحسن أن يبيّن المعنى الذي لأجله افرق النطق والكتابة في باب النية .

**464** فصل : وقد يلحق بهذا النوع ما ليس منه ، وهو أن يجعل بعض الأصل عدة للثاني ؛ وذلك مثل أن يقول المالكى : « إن الطلاق قبل النكاح إذا أضيف إلى النكاح لازم ،

لأنه معنى يصح تعليقه على معنى غير موصوف ولا مرئي، فجاز تعليقه على ما لا يملك، أصله الوصية؛ فيقول الشافعي: «المنع في الوصية أنها تصح. وإن لم تضاف إلى الملك، فلذلك صحّت إذا أضيفت إلى الملك؛ وفي مسائلنا بخلافه؛ ففي مثل هذا كان شيخنا أبو إسحاق يقول: «إنه لا يجوز لأن المستدل بهذا جعل جميع الوصية أصلاً له، ما أضيف منها إلى الملك وما لم يضاف؛ وإذا جعل السائل بعض الأصل علّة لسائره فقد عارض في بعض الأصل، وذلك لا يجوز ولا يكفي كما لو قاس على أصليين فيعارضه في أحدهما.»

465 فصل: وأما الثالث، وهو الفرق بحكم يشاكل حكم الفرع، فهو مثل أن يقول المالكي في إيجاب الزكاة في مال الصبي: «إنه من وجب العشر في زرعه وجبت الزكاة في ماله كالبالغ»؛ فيقول الحنفي: «المنع في البالغ أنه يتعلّق وجوب الحجّ بماله، فتعلّق وجوب الزكاة بماله؛ وفي مسائلنا لا يتعلّق وجوب الحجّ بماله، فلم يتعلّق وجوب الزكاة بماله كالكتاب.»

فالجواب عن هذا أن يفسد اعتبار الزكاة بالحجّ بأن طريق أحدهما يخالف لطريق الآخر في الوجوب، فلا يصحّ اعتبار أحدهما بالآخر؛ وربما أجيب في مثل هذا بما ليس بصحيح، وهو أن يقول: «افتراقهما في الحجّ» لما لم يوجب افتراقهما في وجوب العشر [71] ولما لم يوجب افتراقهما في وجوب الزكاة؛ وهذا غير صحيح، لأنّ للسائل أن يعارضه بمثله، فيقول: «وتساويها في العشر لا يوجب تساويها في الحجّ» فلا يوجب تساويها في الزكاة؛ وليس للمستدلّ أن يتعلّق بتساويها في العشر إلاّ والسائل أن يتعلّق بتساويها بافتراقهما في الحجّ، إلاّ أن يبيّن أن اعتبار الزكاة بالعشر أولى. لأنّها من جنس ومصرفهما واحد فترجّح ما ذكره من الجمع على ما ذكره السائل من الفرق.»

466 فصل: وأما الرابع، وهو الفرق بضرب من ضروب التشبه، ففي صحته وجهان بناء على جوار قياس التشبه؛ والصحيح أنه يجوز؛ وذلك مثل أن يستدلّ المالكي في إسقاط نفقة الأخ بأنه قرابة لا يتعلّق بها وجوب النفقة مع اختلاف الدينين<sup>2</sup>، فلا يتعلّق بها وجوب النفقة كقرابة ابن العم.

(1) هو الشيرازي وقد سبق ترجمته في بيان 2 من الفقرة 46. قارن ما ينسب إليه الباجي هنا بما ورد في تلخيص له، ج 2، ص 770.  
(2) الأولى: الدين.

فيقول المخالف: «المعنى في الأصل أنَّ تلك القرابة [لا يتعلّق] بها تحريم النكاح، وهذه القرابة يتعلّق بها تحريم النكاح، فيتعلّق بها وجوب النفقة، كقرابة الأب».

والجواب عن ذلك أن يتكلّم عليه بكلّ ما يتكلّم به على العلل؛ والذي يخصّ هذا أن يقول: «إنّها إن افرقا في تحريم المناكحة فقد استويا في ثبوت الميراث؛ فإن وجب أن يفرقا في النفقة لافتراقهما في المناكحة فقد استويا في الميراث، فوجب أن يستويا في النفقة». أو يقول: «إن كان إذا افرق الأصل والفرع في المناكحة فيوجب افرقهما في النفقة، فقد استويا في قبول الشهادة فيجب أن يستويا في إسقاط النفقة» أو يقول: «إنّها قد افرقا في تحريم المناكحة، إلّا أنّها متساويان في أحكام كثيرة، كقول الشهادة ووجوب القصاص؛ واعتبار أكثر الأشياء أولى.»

**467 فصل:** في بيان ما يجاب به عن الفرق ممّا ليس بجواب؛ فمن ذلك أن يقول: «افتراق الأصل والفرع لا يمنع صحة الجمع، إذ ليس من شرط الفرع أن يكون مشبها للأصل من جميع الوجوه، لأنّه لو شابهه من جميع الوجوه لكان الفرع هو الأصل، ولهذا شبه الباري - تعالى - عيسى بن مريم بآدم - عليها السلام - فقال: «إِنْ مَثَلُ عِيسَى عِنْدَ أَفْرِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ»<sup>١</sup> ثم قال: «يجب أن يكون عيسى كآدم من جميع الوجوه»؛ ألا ترى أن عيسى له أمّ وليس لآدم أمّ؟ وأمثال ذلك كثيرة. وهذا ليس بشيء؛ وذلك أن المفرق يدعي أن افرقهما في المعنى الذي ذكره يوجب افرقهما، كما أن العلل يدعي أن اجتماعهما في المعنى الذي ذكره يوجب اجتماعهما؛ فكما ادّعى المستدلّ التسوية [71 ظ] بينهما، لاجتماعهما فيما ادّعى أنّه علّة، فكذلك ادّعى السائل التفريق بينهما لافتراقهما فيما ادّعى أنّه علّة للإفتراق؛ وأيضا فليس افرقهما فيما افرقا فيه مع اجتماعهما في العلّة التي ادّعى السائل بأول من افرقهما في الحكم الذي اختلفا فيه، مع اجتماعهما في تلك العلّة؛ إلّا أن يبيّن اختصاص تلك العلّة بذلك الحكم؛ وأمّا قوله: «[إنّ] ليس من شرط الفرع أن يشبه الأصل من جميع الوجوه، ولو كان ذلك من شرطه لكان الفرع هو الأصل» فغير صحيح، لأنّه يقال له: «إن لم يكن من شرطه أن يشابهه في جميع الوجوه إلّا أن من شرطه أن يشابهه

(١) قرآن: من الآية 59 من سورة آل عمران.

في علة الحكم ؛ وعند السائل أنها لم يحتجعا في علة الحكم مع وجود علة الفرق .

**468 فصل** ومن ذلك أيضا أن يقول : « هذا الفرق يدلّ على أن الأصل أقوى من الفرع ، والأصل أبداً أقوى من الفرع » ، وذلك مثل أن يقول الحنفي : « إن المرأة تملك عقد النكاح ، لأن كل عقد كان للرجل فيه ولاية فإنه يجب أن يكون للمرأة فيه ولاية كالبيع والإيجارات » ، فيقول المالكي : « المعنى في البيع أن المرأة فيه مساوية للرجل ، ولذلك لا يملك الإعتراض عليها ، وليس كذلك فيما عاد إلى مآلتنا ، فإنها ليست مساوية له فيه ، ولذلك ملك الإعتراض عليها ، كما لو كانت أمة » ، فيقول الحنفي : « هذا يدلّ على أن الحكم في الأصل أقوى منه في الفرع ، والفرع أبداً أضعف من الأصل . »

وهذا الجواب ليس بصحيح ، لأن السائل لم يورد عليه ذلك لبيان قوة الأصل على الفرع ، وإنما أورد ذلك مبطلاً لولاية المرأة رأساً ، لأنه لو كانت لها في ذلك ولاية لما كان للوليّ الإعتراض عليها ؛ وعلى أنه لو بان بذلك ضعف الفرع عن الأصل لم يجز حمله عليه ولا اعتباره به حتى يكون مساوياً له .

### باب الكلام على الاستدلال بالأولى

**469** قد ذكرت في أول الكتاب أن الاستدلال :

قد يكون بالأولى .

وقد يكون بالتقسيم .

ويكون ببيان العلة .

ويكون بالعكس .

والكلام هاهنا في الإعتراض على هذه الأقسام والجواب عنها ؛ وأنا أبين ذلك ، إن شاء الله !

**470** باب الكلام على الاستدلال بالأولى : أعلم أن الاستدلال بالأولى أن يحمل

الفرع على الأصل بمعنى يوجب الجمع بينهما ، ثم يبيّن في الفرع زيادة توجب تأكيد حكم



الفرع على الأصل ؛ وقد بيّنت له أمثلة في أوّل الكتاب ؛ والكلام هاهنا في بيان الإعتراض عليه والجواب عنه ؛ والذي يكثر في هذا من الإعتراض وجوه :

أحدها : المطالبة بتصحيح المعنى الذي يقتضي تأكيد حكم التمرع على حكم الأصل .

والثاني : النقض .

والثالث : الكسر .

والرابع : أن يجعل حجة عليه .

والخامس : مقابلة تأكيد التمرع بمعنى يستقطه .

والسادس : [ 72 و ] الفرق .

471 فأما المطالبة بتصحيح المعنى الذي يقتضي التأكيد فهو مثل أن يقول المالكي في وجوب أخذ الجزية من الوثنيّ على وجه الذلّ والصغار ، لأنّ أهل الأوثان أحقّ بالإذلال والصغار من أهل الكتاب ؛ فإذا وجب أخذها من أهل الكتاب للذلة والصغار هم فيأبى يجب أخذها من أهل الأوثان<sup>١</sup> أولى وأحرى ؛ فيقول الشافعي : « ما الدليل على أنها تؤخذ للإذلال والإصغار لأهل الكفر ؟ » فيقول المالكي : « قوله - تعالى ! - « قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَلَا بِيَوْمِ الآخِرَةِ<sup>٢</sup> إلى آخر ذكر الجزية والصغار » .

472 فصل : وأما النقض فمثل أن يقول الحنفي : « إنّ المسلم يُقتل بالذمّي . قالوا : لأنّ الإعتبار بالعدد أكثر من الإعتبار بالصفة ؛ ألا ترى أنّه لا يجوز قفيز حنطة بقفيزين من جنسه ويجوز قفيز جيّدة بقفيز أدون منها ؟ ثم ثبت أنّ العدد لا يُعتبر في القصاص فيقتل مائة بواحد ، فبأن لا يعتبر بالصفة أولى وأحرى . »  
فيقول المالكي : « يبطل بالإبن يقتله أبوه ؛ فإنّ الإبن تقتل به مائة ثم لا يقتل به أبوه ، والعبد يقتل به ألف عبد ثم لا يقتل به سيّده . »  
والجواب أن يتكلّم الحنفي على النقض بما يدفعه ، على ما ذكرنا في باب : « نقض العلل » ليسلم له الدليل .

(1) في الأصل : الكتاب ؛ وبالطبعة بخط مائل : لعله الأوثان .

(2) قرآن : من الآية 29 من سورة التوبة .

**473 فصل :** وأما الكسر فمثل أن يقول المالكى : « إنَّ الحصر بِعَدْوٍ لا هدى عليه ، لأنَّه لما خَفَّفت عنه بإجازة التحليل بإحرام عقده كان بأن يَخَفَّف عنه لإيجاب الهدى أولً ؛ فيقول له الحنفي أو الشافعي : « لا يمتنع أن يَخَفَّف عنه بالحنث ولا يَخَفَّف عنه بإسقاط الكفَّارة . »

والجواب أن هذا غير صحيح ، لأنَّ الحالف إنَّما أُرخص له في الحنث بشرط الكفَّارة ؛ وليس كذلك فيما عاد إلى مسألتنا ، فإنَّه قد أُرخص له في التحليل ، وجد هدباً أو لم يجد .

**474 فصل :** وأما جعل التأكيد حجةً على المستدلِّ ، فهو مثل أن يقول الشافعي : « إذا وجبت الكفَّارة على قاتل الخطيِّ مع قلَّة المأثم فبأن تجب على قاتل العمد مع عظم مأثمه وتبعته أولً وأحرى ؛ فيقول المالكى : « هذا حجةٌ عليك ، لأنَّ عِظَم مأثمه يمنع من وجوب الكفَّارة ، لأنَّه أعظم من أن تكفِّرَه كفَّارة ؛ فلذلك لم تجب الكفَّارة بكفر الكافر وكان أعظم مأثماً . »

**475 فصل :** وأما مقابلة تأكيد الفرع بمعنى يسقطه فمثل أن يقول المالكى ، فيما ذكرناه : « إن قتل العمد وإن كان أعظم مأثماً إلَّا أنَّنا قد أوجبنا فيه عقوبة مغلفة ، وهي القتل ، فلا يجوز إيجاب حقٍّ آخر معه ، وليس كذلك على وجه الخطيِّ ، فإنَّه يمتلئ به تغليظ على وجه العقوبة ، فجاز أن يغلَّظ بإيجاب الكفَّارة . »  
والجواب أن يتكلَّم عليه بكلِّ ما يتكلَّم به على الفرق .

**476 فصل :** وأما الفرق [72 ظ] فمثل أن يستدلَّ المالكى على تسدأخل العِدَّتَيْن بأنَّ العِدَّة من حقوق النكاح ، وحال بقاء النكاح أقوى وأؤكد ؛ ومعلوم أنَّ الوطء بشبهة إذا طرأ مع بقاء النكاح وجبت العِدَّة ولم يمنعها النكاح ، فأولُّ ألا تمنعها العِدَّة ؛ فيقول الشافعي : « المعنى في حال بقاء النكاح أنَّ الحَقَّين ليسا من جنس واحد ؛ فلذلك لم يمنع أحدهما الآخر ؛ وليس كذلك حال العِدَّة ، فإنَّ العِدَّتَيْن من جنس واحد ، فلا تصير المرأة محبوسة بها في حقِّ اثنتين كالنكاح . »

والطريق في الجواب عنه الكسر وتبيين المعنى ، وذلك أن يقول المالكى : « لا يمتنع أن يكون ما طريقه الأقوال لا يطراً الثاني على الأول كالزَّهْن على الزَّهْن ، وما طريقه الأفعال بطراً أحدهما على الثاني كالجنابة على الجنابة . »

وجواب ثان ، وهو أن ما قالوه ينتقض بالدينين ، فإنَّهما من جنس واحد ، ويكون من عليه الدينان محبوسا بها في حال واحدة .

وأيضاً فإنَّ ما قالوه لا تكون المرأة محبوسة به في حقَّ اثنين ، بخلاف ما اتفق عليه ؛ فإنَّ كلَّ واحد من الواطئين ممنوع من نكاحها بحق الآخر .

477 باب الكلام على الاستدلال بالتقسيم ؛ قد ذكرت أن الاستدلال بالتقسيم على ضربين :

أحدهما : أن يذكر الأقسام التي يجوز أن تتعلق بها جواب الخصم ، فيبطل جميعها .  
والثاني : أن يذكر الأقسام التي يجوز أن تتعلق الحكم بها ، فيبطل الجميع إلا واحداً فيعلق الحكم عليه .

478 فأما الأول فالذي يخصّه من الإعتراض أربعة أشياء :

أحدها : النقص .

والثاني : الكسر .

والثالث : أن يبيّن قسماً آخر أدخل به المستدل ، فيعلق الحكم عليه .

والرابع : أن يدعي تعليق الحكم على بعض الوجوه التي استدلَّ بها المستدلَّ على إبطالها ، وبصحتها .

479 فأما النقص فقل أن يقول المالكي : « إن المكاتب لا يجوز عتقه في الظهار ، لأنّه لا يخلو من أحد أمرين :

إما أن يفسخ عقد المكاتبه فيرجع عبداً قتيلاً ثم يعتق عن الكفارة .

أو لا يفسخ ولكن يصرف ذلك العتق إلى الكفارة ، ولا يجوز أن يفسخ السيد الكتابة لأنّه لا يملك ذلك ، ولا يجوز أن يصرف العتق إلى الكفارة لأنَّ من استحقَّ عليه عتقه شيء لا يملك صرفه إلى غير ذلك الوجه ، كالفقير يشتري الطعام من الغني ويريد أن يعتدَّ به من زكاته . »

فيقول الحنفي : « هذا ينتقض به إذا قال لعبده : « إن دخلت الدار فأنت حر » ، فإنّه لا يخلو من المعنيين اللذين ذكرت ، ومع ذلك فإنّه يجوز عتقه في الكفارة . »

والجواب عنه أن يدفع التفض بأن يقول : « إنني ذكرت في الإستدلال عقد كتابة ، وليس في العتق المعلق بصفة ذكر عقد كتابة ، فلا يلزم نقضاً ؛ ثم يفرق بينها من جهة المعنى ، إن استطاع ذلك فيقول [73 و] : « إن ذلك العتق يقدر على إبطاله ، فلذلك جاز له عتقه في الكفارة ، وليس كذلك فيما عاد إلى مسألتنا ، فإن عقد الكتابة لا يقدر على إبطاله ببيع ولا غيره ، فلم يحز عتقه في الكفارة كأم الولد . »

**480 فصل :** وأما الكسر فمثل أن يقول المالكى : « إن العبد المأذون له في التجارة ما لحقه من دين لا يتعلق برقبته ، لأنه لا يخلو الإذن من أحد أمرين : أحدهما أن يقول له : « خذ هذا المال فانجر به ، فالإذن خص المال . » أو قال له : « خذ بجاهك وانجر ، فالإذن أيضاً إنما تناول ذمته . » وفي كلا الحالتين فالإذن لم يتناول رقبته ، فلم يتعلق بها شيء . » فيقول الحنفى : « لا يمتنع أن يتناول الإذن رقبته ، ويلحقها دينه ، كما إنه يلحقها جنايته ، وإن لم يأذن له فيما يتعلق برقبته ، ومع ذلك تلحقها جنايته . » والطريق في الجواب عنه أن يبين الفرق بينها ، وهو أن يقول : « الجناية تلحق رقبته وإن لم يأذن السيد فيها ، وليس كذلك الذين فإنه لا يلحق رقبته ، إذا لم يأذن له السيد في التجارة ، فكانت الجناية مخالفة للدين . »

**481 فصل :** وأما بيان قسم آخر ، أخل المستدل به ، فهو مثل أن يقول المالكى في مدة الإيلاء : « إنها لا تفضي إلى طلاق ، لأن الطلاق لا يقع إلا بصريح أو كتابة ، والإيلاء ليس بصريح بالإجماع ولا كناية ، لأنه لو كان كناية لما وقع به الطلاق عندك من غير نية ، لأن الكناية تنفرد إلى النية في وقوع الطلاق بها ، وإذا بطل الوجهان استحال وقوع الطلاق . »

فيقول المخالف : « ما أنكرت على من يقول : « إن الطلاق يقع بوجه آخر غير الصريح والكناية ، وهو من جهة الحكم ، وهذا إذا لم يدل على إبطاله . » والجواب أن يبين أنه لا أصل لهذا في الشرع يرد إليه ، وما لا أصل له لا يجوز دعواه . »

**482 فصل :** وأما تعليق الحكم ببعض الأقسام التي دل المستدل على إبطالها فهو

مثل أن يقول الحنفي فيما ذكرناه من مسألة الإيلاء : « ما أنكرت على من يقول : « إن ذلك كتابة » ، لأن معناه : والله ! لا وطئت ، لأنه حرام ! وهذا كتابة في الطلاق ويحتاج في هذا الموضع أن يتكلم السائل على تصحيح هذا القسم ويدل عليه ليصح ما ادعاه من كونه كتابة . »

والطريق في الجواب أن يشتغل المستدل بإبطال هذا القسم .

**483 فصل :** وأما القسم الثاني من قسمي هذا الباب ، وهو إبطال الأقسام إلا القسم الذي يعلّق السائل عليه الحكم ، فالكلام عليه هو أن يعلّق الحكم على بعض الأقسام الذي دلّ المستدلّ على إبطاله وتصحّحه<sup>٢</sup> ، وذلك مثل أن يستدلّ المالك في ردّ شهادة القاذف أن ذلك يعلّق بالقذف فيقول : « أجمعنا على أنه إذا حدّ ردت الشهادة [73 ظ] ، فلا يغلو أن يعلّق الردّ بالقذف أو بالحدّ أو بهما جميعاً ؛ ولا يجوز أن يعلّق بالحدّ ، لأنّ ذلك تطهير وتكفير ؛ ولا يجوز أن يكون التطهير سبباً لردّ الشهادة ؛ ولا يجوز أن يكون الحدّ والقذف بمجموعهما سبباً لردّ الشهادة ، لأنّه إذا لم يكن التطهير بانفراده سبباً لردّ الشهادة فكذلك لا يكون مع غيره سبباً لردّ الشهادة ؛ ثبت أنّه إنّما يعلّق بالقذف . »

**فيقول الحنفي :** « ما أنكرت على من يقول : « إنّ الردّ يعلّق بالقذف والحدّ معاً ؟ » وقولك : « كما لا يجوز أن يعلّق الردّ بالتطهير وحده لا يجوز أن يعلّق به مع غيره » غير صحيح ، لأنّه يجوز أن لا يعلّق به على الإفراد ويعلّق به مع غيره ، كما نقول في الرجم : « إنّ لا يعلّق [بالزنا] على الإفراد إذ لم يعلّق به وبالإحصان فكذلك هنا . »

والجواب أن يحقق بطلان هذا القسم ويتكلم على ما أورده من الزنا والإحصان .

**484 باب الكلام على الاستدلال بالعكس<sup>٣</sup> ، فأما الاستدلال بالعكس فقد ذكرته في أقسام الدلالة ، والذي يخصّه من الإعراض :**

النقض .

والكسر .

والفرق .

(2) في الأصل : ولصححه .

(1) في الأصل : فلي .

(3) وقع تقديم هذا الباب على الباب الموالي للتلقي بيان العلة ، وذلك خلافاً لما أعلن عنه في فقرة 469 .

**485** فأما النقص فمثل أن يقول المالكى في تزويج البكر البالغة : « إنّه لا يعتبر أبوها رضاها ، لأنّه لو كان رضاها معتبرا في صحّة النكاح لاعتبر نطقها ، كما نقول في حقّ الثيب ، ولما لم يعتبر نطقها دلّ على أنّه لا يعتبر رضاها » فيقول الحنفى : « هذا ينقض بالثيب الخرساء ، فإنّه لا يعتبر نطقها ويعتبر رضاها . »  
والجواب أن يدفع النقص فيقول : « قولي : « لو اعتبر رضاها لاعتبر نطقها » يقتضي أن يكون لها نطق ، والخرساء لا نطق لها ، فلم يلزم . »

**486** فصل : والكسر هو أن يقول المالكى : « الإكراه على القتل أنّه لا يسقط القتل عن المكروه ، لأنّه لو كان يسقط القتل عن المكروه لسقط عنه المأثم ، كما نقول في الإكراه في السرقة : لما أسقط القطع أسقط المأثم . »  
فيقول الحنفى : وليس يمتنع ألا يسقط المأثم ويسقط القتل كالأبوة ، فإنّها تسقط القتل بقتل الإبن ولا تسقط المأثم . »

والجواب عنه مع تسليم المسألة على قول أشهب من وجهين :  
أحدهما : أن يفرّق من طريق المعنى ، وذلك أن يقول : « المسقط للقود هناك البعضية ، وذلك لا يسقط المأثم كما لو قطع عضوا من أعضائه ؛ أو عدم التكافؤ ، وهذا لا يسقط المأثم كما لو قتل المسلم متأمنا أو قطع الصحيح الأشل ؛ وليس كذلك هاهنا ؛ فإنّ المسقط للقود عندك انتحال الفعل من الفاعل إلى المكروه ، وهذا يوجب سقوط المأثم ؛ فلمّا لم يسقط المأثم دلّ على أنّه لم يسقط القود . »

والثاني : أن يميّز الجنس الذي وقع له التعليل مما سواه ، ويستدلّ على تمييزه بما سواه بالأصل الذي قاس عليه ؛ وذلك أن يقول : « يجوز أن يسقط [74] القود به ولا يسقط المأثم في غير الإكراه ، فأما في الإكراه فلا يجوز ، بل إذا سقط أحدهما سقط الآخر ؛ ألا ترى أنّ في السرقة ، لو سرق الأب من الإبن سقط القطع ولم يسقط المأثم ، ولو أكره على السرقة سقط القطع والمأثم . »

**487** فصل : فأما الفرق فهو أن يفرّق بين الفرع والأصل الذي قاس عليه في العكس ، ويبين الحكم الذي استدلّ به في العكس ؛ وذلك مثل أن الشّعرا لا يحلّه الروح ، لأنّه لو

حلته الروح لما جاز الإنتفاع بما يؤخذ منه من الحيوان في حال حياته مع سلامة الحال .  
كعضو من أعضائه ؛ فيقول الشافعي : « إنما جاز أخذ الشعر من الحيوان لأنه لا مضرة  
على الحيوان فيه ، وليس كذلك عضو من أعضائه ، وإنما لم يحز أخذه منه لأن في ذلك  
تعليبا له وإضرارا به . »

والجواب عنه ، كالجواب عن القروق في قياس الطرد .

**488 باب الكلام على الاستدلال ببيان العلة :** قد ذكرنا أن الاستدلال ببيان العلة  
على ضربين :

أحدهما : أن يبين علة الحكم لوجود الحكم بوجودها في موضع الخلاف .

والثاني : أن يبين علة الحكم ليعلم الحكم بعدمها في موضع الخلاف .

**489 فأمّا الأول** فإنه يبدأ به الاستدلال في مسألة ، وقد يقع في أثناء الكلام فورا  
بين مسألتين ، وهو الأكثر ؛ فإن ابتداء الاستدلال فالكلام عليه من طريقين :

— أحدهما : المنع .

— والثاني : التقصص .

**490 فأمّا المنع** فعل وجهين :

أحدهما : أن يمنع ما ذكره علة للحكم ، أو وصفا مؤثرا فيه .

والثاني : أن يمنع أن يكون ما ذكره جميع العلة .

**491 فأمّا الأول** فهو مثل استدلال المالكى على أن المتوفى عنها زوجها لها السكنى ،  
لأن السكنى<sup>١</sup> إنما تراد لتحصيل ماء الزوج ثلا تخرج إلى موضع يختلط فيه ماء الزوج بماء  
غيره ؛ ثم ثبت وتقرر أن هذا المعنى موجود بعد وفاة الزوج ، فيجب أن يكون لها السكنى .  
فيقول الحنفى : « لا أسلم أن السكنى يجب لتحصيل الماء . يدل على ذلك أن السكنى  
عندكم تحب للصغيرة واليائسة التي تفتن براءة زوجها من الماء . »

والطريق في الجواب عنه أن يدل على أن السكنى في المطلقة إنما شرع لحفظ الماء بأن  
السكنى لا يخلو أن يكون واجبا على الزوج في مقابلة الإستمعاع كالتفقه أو لحفظ الماء ، لأن

(1) وردت هذه الكلمة أحيانا بصورة التذكير وأحيانا بصورة التأنيث وقد أتيتهما كما وردتا .

ما وجب بالنكاح بعد المهر لا يجب إلا على هذين الوجهين ؛ ولا يجوز أن يكون السكنى في مقابلة الإستماع ، لأنه لو كان ذلك لم تجب للمطلقة البائن لعدم التمكين من الإستماع ؛ فلم يبق أن يكون إلا لحفظ الماء ؛ وإذا ثبت ذلك وجب في حق الميت .

**492 فصل :** وأمّا [74 ظ] الثاني فتل أن يستدل المالكى على أن الجلود لا تطهر بالدباغ لأنّ العلة في نجاسة الجلد ، الموت ؛ وهذا المعنى موجود بعد الدباغ ، فوجب أن تكون النجاسة باقية .

**فيقول الشافعي :** « لا أسلم أن العلة هي الموت ، بل العلة في النجاسة ، الموت مع عدم الدباغ ؛ وهذه العلة لا توجد بعد الدباغ . »

**والطريق في الجواب عنه أن يدلّ المالكى على أن الموت جميع العلة في النجاسة بأن يقول :** « لما كان الموت بانفراده علة في تنجيس اللحم وجب أن يكون بانفراده علة في تنجيس الجلد » .

**493 فصل :** وأمّا النقض فعل وجهين :

**أحدهما :** أن توجد العلة مع عدم الحكم ؛ وذلك مثل أن يستدلّ المالكى على أن عدة أم الولد حيضة في الموت والعنت ؛ وذلك بأن يقول : « إنّ للعدة طريقين : أحدهما : وقت سبب العلة والشان ؛ وقت العدة ؛ فإذا وجد الكمال في الطرفين كملت العدة كالخبرة ؛ وإذا وجد النقص في الطرفين أو في أحدهما منع ذلك من كمال العدة ؛ فالنقص في أحد الطرفين : الأمانة تشترى قسراً بحیضة لأنها ناقصة في حال سبب العدة وفي حال العدة ؛ والمسيبة تستبرأ بحیضة ؛ لأنها ناقصة في أحد الطرفين ، وهو العدة .

**والمدبرة إذا مات سيدها تستبرأ بحیضة ، لأنها ناقصة في أحد الطرفين ، وهو الوطء الذي هو سبب العدة .**

**وأمّ الولد ناقصة في طرف الوطء ، فوجب أن تكون عدتها حيضة . »**

**فيقول الحنفي :** « هذا ينتقض بالأمانة تمتع ثم تطلق ، فإنّ النقض قد وجد في أحسد الطرفين ، وهو حال الوطء ؛ ومع ذلك فلا خلاف بيننا في كمال عدتها .

**والجواب عن ذلك أن يدفع النقض على ما تقدّم فيقول في مثل هذا :** « كلامي مقبّد ، لأنّي لم أقل : « إنّ أحد الطرفين هو الوطء » وإنما قلت : « سبب العدة هو أحد الطرفين » ؛ وقد يكون وطئاً ، وقد يكون النكاح مع الدخول والنكاح وحده ؛ وهاتنا العنت قد صادف



نكاحا ، وكل جزء منه بمنزلة الوطء في وجوب العدة ، فقد وجد الكمال في الطرفين في سبب العدة وفي العدة ؛ فلا يلزم ما ذكرته .

**494** والثاني : أن يوجد الحكم مع عدم العلة ؛ وهذا نقض فيما يجري هذا الجرى ، لأن بيان علة الحكم بيان علة الجفص ؛ فوجود الحكم مع عدمها دليل على فسادها ؛ وذلك مثل أن يقول المالكي : « إن الميتة لا نفقة لها ، لأن النفقة إنما تستحق في مقابلة التمكن من الاستمتاع ؛ والميتة قد امتنع ذلك من جهتها ، فلا تستحق النفقة . »  
فبقول الحنفي : « هذا ينتقض بالحُرمة والمصالية ، فإن النفقة واجبة لها ؛ ومع ذلك فإنه غير مُسَكَّن من الاستمتاع . » [75 و]

والطريق في الجواب عن ذلك أمران :

أحدهما : أن يدل على المدعي من العلة .

والثاني : أن يدفع النقض .

**فأما الدلالة** فهو أن يقول : « النفقة واجبة في مقابلة التمكن من الاستمتاع ؛ ولذلك إذا أمكنت من نفسها وجبت لها النفقة ؛ وإذا نشزت وتعدّر ذلك من جهتها بطلت النفقة . »

والطريق في دفع النقض أن يقول : « إن المحرمة بتمكن من الاستمتاع منها بالنظر إليها والكلام معها ؛ وهذا من الاستمتاع ، فلا تسلم ما قلتم . »

أو يقول : « إن الباب مبني على ما قلناه ، وهذه ممكنة له ، إلا أن الشرع هو المانع له ، وهو نادر ؛ وإنما يبني الباب على الغالب دون النادر ؛ بذلك على ذلك أن الترخّص بالقطر في التفسير إنما كان من أجل المشقة اللاحقة ، ثم قد ذهب المشقة في النادر وثبت الرخصة . »

**495** **فصل :** وأما ما يذكر فرقا بين مسألتين فالكلام عليه كالكلام إذا ابتدأ به استدلالا في المنع والنقض .

والجواب عنه نحو ما مضى .

**496** **فصل :** وأما الضرب الثاني ، وهو الاستدلال ببيان العلة ليعدم الحكم بعدمها ، فالكلام عليه كالكلام على القسم الذي قبله ؛ ويدخل فيه جواب آخر ، وهو أن يبين أنه

إن كان المعنى الذي يتعلّق به الحكم فقد فُتِحَ في موضع الخلاف ، إلا أنّه قد خلقه معنى آخر ، وذلك مثل أن يقول الحنفي في إزالة النجاسة بالماءات : « إنَّ المنع من الصلّة كان لحلول النجاسة ، فإذا زالت النجاسة وجب أن يزول المنع ، لأنَّ الحكم إذا ثبت لعلّة زال بزوالها . »

فيقال له : « لعمرى إنَّ عين النجاسة التي أوجبت المنع قد زالت ، ولكن خلفتها نجاسة أخرى ، وهي نجاسة الخل ، وذلك أنَّ الخلَّ لما لاقي النجاسة صار نجساً ، فلمّا زالت نجاسة الدم بقيت في المحلّ نجاسة الخلّ ، فوجب أن يبقى المحلّ نجساً . »

والجواب أن يبطل العلّة التي ادعى أنّها خلفت ، وذلك أن يقول : « لو جاز أن يقال في الخلّ : « إنه ينجس بتخلّف نجاسة الدم » لجاز أن يقال في الماء : « إنّه إذا لاقى النجاسة أنه ينجس ، فإذا زالت نجاسة الدم بقيت نجاسة الماء » ؛ فلمّا لم يصحّ هذا في الماء لم يصحّ أيضاً في الخلّ . »

### باب الكلام على الإستدلال بالأصول

497 قد ذكرت في أقسام الأدلّة الإستدلال بالأصول ، والكلام هاهنا في الاعتراض عليه شيان :

أحدهما : النقص .

والثاني : الترقق .

498 فأما النقص فهو أن يبيّن له في الأصول خلاف ما ادّعى ، فيكون ذلك متعاً لما ادّعاه من الأصول ونقصاً لما أورده من الدليل ؛ وذلك مثل أن يقول المالكي في إبطال قول أبي حنيفة فيمن قذف زوجته ثمّ طلقها : « إنَّ ذلك يؤدّي إلى إبطال قذفه وإهداره ، لأنّه لا يوجب فيه حدّاً [75 ظ] ولا لعاناً ، وهذا خلاف الأصول » ؛ فيقول الحنفي : « هذا يبطل به إذا جنّ الرّوج ، فإنّه لا يلاعن ولا يحدّ » ؛ فيبطل ما قلت . »

والجواب عنه أن يدفع النقص فيقول : « هذا لا يلزم ، لأنَّ هناك ما يبطل ، بل قذفه يوقف حتّى يفيق ، فيطالب باللعان أو يحدّ فلا يهدر القذف . »

**499** وأما الفرق فأن يبين أن هذا الموضع يخالف لسائر الأصول من جهة المعنى ،  
 فلهاذا خالفها في الحكم ، وهذا مثل أن يقول الحنفي في هذا المثال : « إن في سائر المواضع  
 تمكن المطالبة بأحد الأمرين : إما باللعان أو بالحد » وفي مسألتنا لا يمكن واحد منها ، لأن  
 الزوجية قد زالت ، فلا تمكن المطالبة باللعان ، لأن اللعان من شرطه الزوجية ، والحد لا يمكن  
 لأن قذف الزوج لا يوجب الحد ، لأنه لو أوجب الحد لما ملك إسقاطه باللعان ؛ فلما  
 تعدر استيفاءهما سقط كما نقول فيه : « إذا جن الزوج » ، فيشكل المالك على ذلك  
 باتنا لا نسلم أنه يتعدر اللعان ، لأن اللعان يجوز في غير الزوجية عندنا ، فلا يصح الفرق .

## VIII

## باب

## الكلام على استصحاب الحال

500 قد مضى الكلام على أدلة الأصل ومعقول الأصل ؛ والكلام هاهنا في الإعتراض على استصحاب الحال .

وجملته أن استصحاب حال العقد يعترض عليه من وجهين : أحدهما : أن يعارضه بمثله .

والثاني : أن ينقله عن الحال بدليل .

501 فأما المعارضة فثل أن يستدل المالكى على أن قاتل العمد لا كفارة عليه ، لأن الأصل براءة الذمة وفراغ الساحة ؛ فمن ادعى اشتغالها بالكفارة احتاج إلى دليل .

فيقول الشافعي أو الحنفي : « هذا يعارضه أنه لما قتله اشتغلت ذمته بالإجماع ؛ فمن زعم : إن يفرم القيمة تبرأ ذمته ، احتاج إلى دليل » .

والجواب أن يبين أن القدر الذي أنفقنا على اشتغال الذمة به هو القيمة خاصة ؛ وفيها سواها ذمته على البراءة ؛ فمن ادعى اشتغالها احتاج إلى دليل .

502 فصل : وأما النقل بالتكليل فهو أن يقول له : « إن الأصل براءة الذمة بالعقل ، إلا أن الشرع قد دل على اشتغال ذمته ؛ » ويلزم ما يستدل به في المسألة .

والجواب عنه أن يتكلم على ما يورده من التكليل بما يفقه ويبتطل دليله ، ويبقى براءة الذمة على موجب العقل .

503 فصل : وقد يلحق بذلك ما ليس منه وهو استصحاب حال الإجماع ؛ وذلك مثل ما حدثت أن داود الإصبهاني سأله بعض أصحاب أبي حنيفة عن جواز بيع أم الولد ، فجأوبه [ 76 و ] بجواز ذلك على مذهبه ؛ فطالبه الحنفي بالتكليل فقال : « قد أجمعنا على أنه يجوز بيعها قبل أن تحمل وتلد ؛ فمن ادعى المنع من ذلك بعد أن تلد فعليه الدليل » ؛

فعارضه الخنفي بأن قال : « أجمعنا على أنّها إذا حملت لم يميز بيعها ؛ فمن ادّعى جواز بيعها فعليه الدّكيل . »

والجواب عن مثل هذا الإستدلال من ثلاثة أوجه :

أحدها : المنع من الإستدلال به جملة ، وهو أصحّها ؛ وهو أن يقول : « إن الإجماع إنّما حصل قبل الحمل ؛ فأما بعد الولادة فلا إجماع فيه ؛ فلا معنى للإستدلال به في موضع لا يتناوله كالنطق . »

والثاني : المعارضة ، وهو مثل ما تقدّم .

والثالث : النقل بدليل ؛ وهو أن يقول : « في مثل هذا الدّكيل عليه ما روي عن النبيّ - صلى الله عليه وسلّم ! - أنّه قال في مارية<sup>١</sup> : « أَعْتَقَهَا وَلَدُهَا . »

(1) مارية القبطية سرية محمد تزوجها في السنة السابعة من الهجرة وولدت له إبراهيم الذي توفي وهو ربيع ؛ وقد ثبتت في 637/16 ؛ انظر عنها في E.I.<sup>2</sup> مقال Fr. Buhl .

## IX

## باب الكلام على الترجيحات

504 لعلم أن الترجيح طريق لتقديم أحد الدليلين على الآخر ؛ وقد كان القدماء يستعملونه في النظر فأثروا منه ؛ وأنا أشير إلى ما لا بدّ به على وجه الاختصار .

وجملته أن الترجيح :

قد يقع في الظواهر .

ويقع في المعاني .

وأنا أبين كل واحد من ذلك على الإنفراد ، إن شاء الله !

505 باب ترجيح الظواهر ؛ وذلك في موضعين :

في الإسناد .

والمعن .

506 فأما الإسناد فمن وجوه :

أحدها أن يكون أحد الخبرين مروياً في قصّة مشهورة متداولة معروفة عند أهل النقل ، ويكون معارضة متعدداً عن ذلك ؛ وذلك مثل أن يستدل المالكى في أن الشهادة ليست بشرط في صحّة النكاح بما روى ثابت<sup>1</sup> عن أنس في غزوة خيبر من أن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - أولم على صفيّة<sup>2</sup> بأقط وعمر وممن ؛ فقال الناس : « فلا ندرى أنزوجه أم اتخذها أم ولد » ؛ فقالوا : « إن حجبها فهي امرأته ، وإن لم يحجبها فهي أم ولد » ؛ فلمّا ركب حجبها ؛ قال : « فعرفوا أنه قد تزوّجها ؛ ولو كان أشهد على نكاحه لم يشكّوا » ؛

(1) هو ثابت بن أسلم أبو محمد البجلي البصري ، توفي في 123/741 ، على الأرجح ، وقد يلازم الثاني ؛ وقد اشهر بأخذه عن أنس بن مالك التوفيق بعد سنة 90/708 ؛ انظر تذكرة الحفاظ للذهبي ، الجزء الأول ، رقم 110 ، ص. 125 ؛ وانظر أيضاً في نفس الجزء تحت رقم 23 وفي ص. ص. 44 و45 البيان المخصص لأنس بن مالك بن النضر الأنصاري عادم الرسول وصاحبه وآخر الصحابة موتاً .

(2) صفيّة بنت حيي بن أخطب الاسرائيلية من قبيلة بني النضير في المدينة حيث ولدت ؛ وقد تزوّجت النبي في بداية السنة سابعة وعمرها سبع عشرة سنة تقريباً وتوفيت في 40/660 أو 42/662 عن حسين أو اثنتين وخسين سنة . انظر عنها في E.J.L. مقال V. Vacca .

فيعارضه الشافعي بما روى سعيد بن أبي عروبة<sup>١</sup> عن عكرمة<sup>٢</sup> عن ابن عباس أن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - قال : « لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ وَشَهِيدَيْنِ عَدْلٍ ».

فيقول المالكي : « خبرنا أول ، لأنه مروى في قصة مشهورة معلومة ، ونحبركم عارض ذلك . »

507 والوجه الثاني من الترجيح أن يكون راوي أحد الخبرين أضيف وأحفظ ، وراوي

الذي يعارضه دون ذلك ، فيرجح خبر الحافظ الضابط ، وذلك مثل أن يخرج [76] المالكي

بما روى مالك عن نافع<sup>٣</sup> عن ابن عمر أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم ! - قال :

« مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَهُ فِي مَمْلُوكٍ أَتَيْتُمْ عَلَيْهِ قِيمَةُ الْعَدْلِ ، فَأُعْطِيَ شُرَكَاءُهُ حِصَصَهُمْ

وَأُعْتِقَ الْعَبْدُ ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ » ؛ فيعارضه الحنفي بما روى سعيد بن أبي عروبة<sup>٤</sup>

عن قتادة<sup>٥</sup> عن النضر بن أنس<sup>٦</sup> عن بشير بن نهيك<sup>٧</sup> عن أبي هريرة قال : « قال رسول الله

- صلى الله عليه وسلم ! - « مَنْ أَعْتَقَ نَصِيبًا لَهُ فِي مَمْلُوكٍ أَوْ شِفْصًا فَعَلَيْهِ خَلَاصُهُ

فِي مَالِهِ ، إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ اسْتَسْقَى الْعَبْدُ فِي قِيَمَتِهِ غَيْرَ مَشْفُوقٍ عَلَيْهِ . »<sup>٨</sup>

(1) في الأصل : سعد ؛ وهو أبو النضر مول بني عدي واسم أبيه مهران ؛ يرى فيه الذهبي (ميزان الاعتدال الجزء الأول رقم 3186) إمام أهل البصرة في زمانه ؛ صاحب مصنفات إلا أنه تغير حفظه في آخر حياته وروى بالقدح ؛ وقد توفي في 156 / 772 ، في عشر الثمانين .

(2) مول ابن عباس ، وقد تكلم فيه الناس لرأيه لا لحفظه إذ اهتم برأي الخوارج ولكن وثقه جماعة وروى له البخاري قليلا ؛ أب مالك فقد أقرض عنه إلا نادرا ؛ وتوفي في 105-107/723-725 في يوم واحد وكثير عزة فلم يشهد جنازتها إلا أسودان الشربة ؛ انظر ميزان الاعتدال الجزء الثاني رقم 1639 .

(3) أبو عبد الله مول عبد الله بن عمر ، من سادات التابعين يروي عنه الزهري ومالك الذي يقول عنه : « كنت إذا سمعت حديث نافع عن ابن عمر - رضي - لا أبالي ألا أسمعه من أحد غيره . » وأهل الحديث يقولون : « رواية أحمد عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر سلطة لأذهب بجلالة كل واحد من هؤلاء الرواة » ؛ وقد بعث عمر بن عبد العزيز إلى مصر ليعلم الناس السنن وتوفي في 117 أو 37-735/120 ؛ انظر شجرة النور رقم 14 ص. 48 .

(4) قتادة بن دعامة بن قنادة البصري ، أحد الأئمة الأعلام ، أعظم عنه الأوزاعي ؛ انظر لسان الميزان ، الجزء السابع ، ص. 341 ، رقم 4438 .

(5) في تقريب التهذيب ج 2 ، ص 301 ، ر 83) النضر بن أنس بن مالك الأنصاري ؛ أبو مالك البصري . وقد اعتبره ابن حجر ثقة وعده من طبقة الثالثة إذ توفي سنة يبيع ومائة للهجرة .

(6) في الأصل : لبشر ؛ ولا ذكر لبشر بن نهيك ، وإنما يذكر الذهبي (ميزان الاعتدال ، الجزء الأول رقم 1218) بشير بن نهيك ؛ وهو تابعي ثقة لدى البعض كالتسالي ولا يخرج حديثه لدى البعض الآخر كأبي حاتم .

وفي تقريب التهذيب ج 1 ، ص 104 ، ر 100) كناه ابن حجر بلي الشفاء البصري واعتبره ثقة وعده من الطبقة الثالثة .

(7) يشرح فاشر مستد أحد بن حنبل (الجزء الثالث عشر رقم 7462) الشخص بالنصيب ؛ أما عن استسقى فينقل عن ابن الأثير استخدام العبد ، إذا حق بعقه ورق بعفه وهو أن يسمى في فكاه ما بقي من رق فيعبد ويكسب ويعترف ثم لا سواه ، فسي تصرفه في كسبه سعاية .

**فيقول المالكي :** « ما قلناه أولى لأنه رواه مالك وعبيد الله بن عمر<sup>1</sup> ، وهما حافظان إمامان وتابعهما موسى بن عقبة<sup>2</sup> ، وخبركم رواه سعيد بن أبي عروبة ، وليس بحافظ ، بل قد تغيرت سواه حفظه ، فكان حديثنا أولى . »

**508 والوجه الثالث** أن تكون رواية أحد الخبرين أكثر من رواية الآخر ؛ وذلك مثل أن يستدل<sup>3</sup> المالكي في الوضوء من مس<sup>4</sup> الذكركر بما روى مالك عن عبد الله بن أبي بكر<sup>5</sup> : حدثنا عروة : حدثنا مروان<sup>6</sup> : حدثنا بسرة<sup>7</sup> عن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - قال : « مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ ، فَلَا يُصَلِّ حَتَّى يَتَوَضَّأَ . »

**فيعارضه الحنفي** بما روى ملازم بن عمرو<sup>8</sup> عن عبد الله بن بسر<sup>9</sup> عن قيس بن طلق ابن علي الحنفي<sup>10</sup> عن أبيه عن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - قال : « وَهَلْ هُوَ إِلَّا بِضْعَةٌ مِنْكَ أَوْ بِضْعَةٌ<sup>11</sup> . »

**فيقول المالكي :** « ما استدلتنا به أولى ، لأنه رواه عن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - جماعة منهم أم حبيبة<sup>12</sup> وأبو أيوب<sup>13</sup> وأبو هريرة وأروى بنت أبيس<sup>14</sup> وعائشة وجابر وزيد

(1) في تقريب التهذيب (ج 1 ، ص 537 ، ر 1488) عبيد الله بن عمر بن حفص بن غاصم بن عمر بن الخطاب . وقد اعتبره ابن حجر ثقة ثانياً وعده من الطيبة الخامسة ، إذ توفي في بضع وأربعين ومائة من الهجرة .

(2) في ميزان الاعتدال (الجزء الثالث رقم 1877) هو صاحب المنازعي ، ثقة حجة من صفار التابعين ، قال عنه ابن معين مرة : « فيه بعض القسفت . »

(3) في تقريب التهذيب (ج 1 ، ص 405 ، ر 215) عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري المدني ، ثقة ، توفي في 752/135 عن سبعين سنة .

(4) مروان بن الحكم الأموي أبو عبد الله ، في ميزان الاعتدال (الجزء الثالث رقم 1404) نقلنا عن البخاري أنه لم ير النبي ، ولكن اتفقوا على أنه روى عن بسرة وأن « له أملاً موقفة » إذ روى ثقة باسمه وفعل وفعل له ؛ وقد ميزناه عن صحبه المذكورين عنه اتفقي إذ هو الأشهر ثم يروي عن بسرة .

(5) في الاستيعاب لابن عبد البر (ج 4 ، ص 1796 ، ر 3255) بسرة بنت صفوان بن نوفل . وهي أمة لأمي ورقة بن نوفل وأم عائشة فهي تزوجت مروان بن الحكم . وهذا يروي عنها الحديث المذكور في هذا النص .

(6) في ميزان الاعتدال (الجزء الثالث رقم 1739) ملازم بن عمرو النابنجي يروي عن عبد الله بن بسر وهو جده ؛ وقد وثقه كل رجال الحديث بما فهمه النسائي وأحمد بن حنبل .

(7) في الإصابة (الجزء الثاني رقم 8929 و 9031) عبيد الله بن بسر بن ببيعة بن معاوية الجهلي مات في خلافة معاوية .

(8) في ميزان الاعتدال (الجزء الثاني رقم 2829) أنه يروي عن أبيه وقد وثقه البجلي وضعفه البعض الآخر .

(9) أم حبيبة رملة بنت أبي سفيان بن حرب القرشية الأوسية ، توفيت في 44/644 ؛ انظر عنها شجرة النور ص 42 .

(10) خالد بن زيد بن كليب البخاري الأنصاري شهر بكنيته خاصة ، توفي عل الأصح في 52/672 ؛ انظر عن هذا الصحابي في E.J. مقال E. Lévi-Provençal et J. H. Mordmann et Cl. Huart .

(11) في الأصل - أروى بنت أبيس ؛ انظر في الإصابة (الجزء الرابع رقم 29) ما نقلنا عن هذا الحديث الذي ترويه .



ابن خالد<sup>١</sup> وعبد الله بن عمر ؛ وقال أبو زرعة الرازي<sup>٢</sup> : « حديث أم حبيبة صحيح » ،  
وخبيركم لم يروه إلا واحد ؛ فكان خبرنا أولى . »

**509** والوجه الرابع أن يكون أحد الراويين يقول : « سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم ! - ، والآخر يقول : « كتب إلي رسول الله - صلى الله عليه وسلم ! - بكذا » ؛ فيكون قول الذي سمع أولى ، مثل قول ابن حكيم<sup>٣</sup> : « كتب إلينا رسول الله - صلى الله عليه وسلم ! - قبل موته بشهر : « أَنْ لَا تَنْتَفِعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِأَهَابٍ وَلَا عَصَبٍ » ؛ وروى ابن وعلة<sup>٤</sup> عن ابن عباس أنه قال : « سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم ! - يقول : « أَيُّمَا [ ] هَابٍ دُبِعَ فَقَدْ طَهُرَ » فقدّمنا خبر ابن عباس لأنه سماع ، لأن السامع أبعد من الغلط ، والمكتوب إليه أقرب من الغلط والتصحيح ؛ ولذلك لا يقوم كتاب زيد عند التابن بمعنى من المعاني مقام سماع ذلك [ 77 و ] منه .

**510** والوجه الخامس أن يكون أحد الخبرين متفقاً على صحته ، رفعه إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم ! - ، والآخر يختلف فيه .  
وبعضهم يقول : « هذا موقوف على الصحابي . »  
وبعضهم يقول : « هو مستد . »

وذلك مثل ما روي عن نافع عن ابن عمر قال : « قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم ! - « مَنْ أُعْتِقَ شِقْصًا لَهُ فِي مَمْلُوكٍ قَوْمٌ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ » ؛ وفي حديث عبد الله بن يوسف<sup>٥</sup> عن مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم ! - قال :

(1) زيد بن خالد الجهني يختلف في كتيبه : أبو زرعة أو عبد الرحمن أو أبو طلحة ؛ شهد الحديبية وكان معه لواء جهينة يوم الفتح وحديثه في الصحيحين وغيرها ؛ توفي في المدينة عن خمس وعشرين سنة في 78/697 وتوفي في 68/687 ؛ انظر الإصابة الجزء الثاني رقم 2880 .

(2) هو عبد الله بن عبد الكريم . محدث وحافظ من الرقي ، زار بغداد وحديث بها وجالس أحد بن حنبل وتوفي بالرقي في 264/878 وله مستد ؛ انظر معجم المؤلفين ، ج. 6 ص. 239 .

(3) في الإستهيع ( ج 1 ، صص 364 - 366 ، و 539 ) خص ابن عبد البر بما عاين من حكم يترجمه ودية ، إلا أنه لا يستره من الصحابة ويشير إلى أن أبي حنيفة هو الذي نفرد بفكره فيهم . والملاحظ أن الباقي يعتبره في أحكام الفصول ( ف 805-939 ط ) . كما في هذا النص - من الصحابة ويروي عنه الحديث السدكوري .

(4) لم يقرّب القهذوب ( ج 1 ، ص 502 ، و 1150 ) عبد الرحمن بن وعلّة السعدي ؛ وقد اعتبره ابن حجر صدوقاً وعده من الطلقة الرابعة .

(5) في ميزان الاعتدال ( الجزء الثاني رقم 665 ) شيخ البخاري الذي يرى فيه عدداً من أثبت الشافيين ؛ وقد سمع الموطأ من مالك في 166/782 وروايته له مؤرخ بها ؛ وتوفي في 218/833 عن نحو ثمانين سنة .

«مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَائَهُ فِي عَبْدٍ، وَكَانَ لَهُ مَالٌ يَتْلَعُ ثَمَنَ الْعَبْدِ، قَوْمَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ قِيَمَةً عَدْلٍ أَغْطِي شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ» ، هكذا روى عبد الله بن عمر وموسى بن عقبة ، وقال أهل الكوفة : «يُسْتَنْبِي» لما رواه الثَّغِير ابن أنس عن بُشَيْر بن نَهْيك عن أبي هريرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - أنه قال : «مَنْ أَعْتَقَ شِفْقًا لَهُ فِي مَسْلُوكٍ فَعَلَيْهِ خَلَاصُهُ فِي مَالِهِ ، إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ ؛ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ قَوْمَ الْمَمْلُوكِ قِيَمَةً عَدْلٍ ، ثُمَّ اسْتَشَى غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ» ، وقد روى هذا الحديث شعبة وهمام ؛ وشعبة أحفظ من سعيد بن أبي عروبة الذي رواه عن قتادة عن الثَّغِير ، ولم يرويا السَّعَايَةَ وذكر همام أنه من قول قتادة .

فقدّمنا حديث ابن عمر ، فإنه لم يقل فيه أحد : «إنه من قوله» ؛ وقد قيل في خبر قتادة : «إن ذكر السَّعَايَةَ من قوله .»

**511 والوجه السادس** أن يكون أحد الخبرين منسوبا إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم ! - نصّا أو فعلا ، والآخر استدلالاً ، وذلك مثل أن يستدل المالكى بأنه لا تصلي ركعتا الفجر بعد صلاة الفجر بما روي أن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - قال : «لَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ» ؛ فيعارضه الشافعي بما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - أنه رأى قيساً يصلي ركعتين بعد الصبح ، فقال : «مَا هَاتَانِ الرَّكْعَتَانِ ؟»

(1) في الأصل : يأتي ، وقد أصلناه من الموطأ من بداية الباب الأول من كتاب الجي والولاء .

(2) شعبة بن الحجاج بن الرود المتوفى سنة 160/776 ؛ يذكر عنه الذهبي أنه الحجة الحافظ شيخ الاسلام ، تزيل البصرة ومعهما وقد أخذ عن قتادة المذكور في النص ، وقد أخذ عنه عدد كبير من أئمة الحديث ؛ ويقول عنه الثوري : «شعبة أكبر المؤثرين في الحديث» وكذلك يقول عنه الشافعي : «لولا شعبة لما عرف الحديث بالعراق» ؛ وأشهر أيضاً بذكره السَّعَايَةَ والصلوة . انظر عنه البيان الطويل في تذكارة الحافظ ، الجزء الأول ، ص.ص. 193 إلى 197 رقم 187 .

(3) همام بن يحيى الحافظ الإمام الحجة ؛ هكذا ذكره الذهبي في تذكارة الحافظ ، الجزء الأول ، ص. 201 ، رقم 194 ؛ وقال عنه أيضاً نقلًا عن ابن حنبل : «هو ثبت في كل شايخه» ؛ وأضاف أن قد وثقه غير واحد وأنه كان من أركان الحديث بالبصرة ؛ وتوفي في سنة 164/780 .

(4) مرت ترجمته في البيان 1 من الفقرة 506 . ونضيف إلى ما ذكر ترجمته أخرى له كتبها الذهبي في تذكارة الحافظ ، الجزء الأول ، ص.ص. 177، 178 ، رقم 176 .

(5) مرت ترجمته في البيان 4 من الفقرة 507 .

(6) هو قيس بن قيس الأنصاري من بني مالك التيملي . وقد نسبته ابن عبد البر ببيان قصير في الاستيعاب (ج 3 ، ص 1298 ، ر 2147) وفي شرح التلخيص (ج 1 ، ف 351) ذكره الشيرازي في هذا السياق باللات . وبعده أصلناه بتدقيق الاسم : قيس بن قيس

قَالَ : « رَكْعَتَا الْقَجْرِ ! » ؛ فَلَمْ يَنْكُرْ ذَلِكَ ؛ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى الْجَوَازِ ؛ فَيَقُولُ الْمَالِكِيُّ : « مَا قُلْنَاهُ أَوَّلَ لَأَن النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ! - نَصَّ عَلَى الْمَنْعِ ، وَمَا قُلْنَاهُ فإِنَّمَا يُضَافُ إِلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ! - بِضَرْبٍ مِنَ الْإِسْتِدْلَالِ ؛ وَالْمَصِيرُ إِلَى النَّصِّ أَوَّلَى . »

512 وَالْوَجْهَ السَّابِعُ أَنَّ يَكُونُ الرَّاوي لَهُ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ! - قَدْ اخْتَلَفَ الرَّوَاةُ عَلَيْهِ ؛ فَتَنَهُمْ مَنْ يَرَوِي عَنْهُ أَنَّهُ رَوَى إِبْرَاهِيمَ الْحَكَمَ ؛ وَمِنْهُمْ مَنْ يَرَوِي عَنْهُ أَنَّهُ رَوَى نَفِيحَ ؛ وَلَا يَرَوِي عَنِ الرَّوَاةِ الْآخَرِ إِلَّا الْإِبْرَاهِيمَ أَوْ النَّفِيحَ فَقَطْ ؛ وَذَلِكَ مِثْلُ أَنْ يَسْتَدِلَّ الْمَالِكِيُّ فِي أَنَّهُ لَا نَافِلَةَ بَعْدَ الْعَصْرِ بِمَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ! - [ 77 ظ ] أَنَّهُ قَالَ : « لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ » ؛ فَيُعَارِضُهُ الظَّاهِرِيُّ بِمَا رَوَى عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ : « مَا دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ! - قَطُّ بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَّا صَلَّى رَكْعَتَيْنِ » ؛ فَيَقُولُ الْمَالِكِيُّ : « مَا قُلْنَاهُ أَوَّلَى لِأَنَّهُ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ مَا ذَكَرْتُمْ ؛ وَرَوَى عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ! - نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ ؛ فَقَدْ رَوَى عَنْهَا النَّفِيحُ وَالْإِبْرَاهِيمُ ، وَعَمْرُو بْنُ مَيْمُونَةَ وَأَبُو مُوسَى لَمْ يَرَوْا عَنْهَا إِلَّا النَّهْيَ ، فَكَانَ الْأَخْلَصُ بِهِ أَوَّلَى ، لِأَنَّهُ أَبْعَدُ مِنَ الْإِضْطِرَابِ . »

513 وَالْوَجْهَ الثَّامِنُ أَنَّ يَكُونُ رَاوِي أَحَدَ الْخَبَرَيْنِ هُوَ صَاحِبُ الْقِصَّةِ وَالْمُتَلَبِّسُ بِهَا ، وَالْآخَرُ لَيْسَ كَذَلِكَ ؛ فَيَكُونُ خَبَرُ الْمُبَاشِّرِ أَوَّلَى ؛ وَذَلِكَ مِثْلُ مَا قَالَتْ مَيْمُونَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ! - « تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ! - بِسَرَفٍ ، وَنَحْنُ حُلُلَانٌ بَعْدَ مَا رَجَعْنَا » ؛ فَكَانَ ذَلِكَ أَوَّلَى مِنْ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ : « تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ! - وَهُوَ عَرْمٌ » ، لِأَنَّهَا أَعْلَمُ بِحَالِهَا وَأَعْلَمُ بِوَقْتِ الْعَقْدِ .

514 وَالْوَجْهَ الثَّانِي إِيْطَاقُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ عَلَى الْعَمَلِ بِمَوْجِبِ أَحَدِ الْخَبَرَيْنِ ؛ فَيَكُونُ أَوَّلَى مِنْ خَيْرٍ مَنْ يَخْتَلَفُ عَمَلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ؛ نَحْوُ مَا رَوَى عَنْ أَبِي عَذْرَةَ فِي الْأَذَانِ : « اللَّهُ أَكْبَرُ ! اللَّهُ أَكْبَرُ ! أَشْهَدُ أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ! » ؛ وَرَوَى عَنْهُ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ : « اللَّهُ أَكْبَرُ ! اللَّهُ أَكْبَرُ ! اللَّهُ أَكْبَرُ ! اللَّهُ أَكْبَرُ ! » ؛ فَكَانَ الْأَوَّلُ أَوَّلَى ، لِأَنَّهُ الْعَمَلُ الْمُتَّصِلُ بِالْمَدِينَةِ .

(1) مَا عَلَى بَيْتَةِ أَمِيَالٍ مِنْ مَكَّةَ قَرَّبَهَا الْبَكْرِيُّ مِنْ 6 إِلَى 12 . انظر معجم ، ج 2 ، ص 735 .

(2) مَرَى الْأَصْلُ : أَيْ مَحْزُورَةٌ ، وَهُوَ مُؤَدَّنُ النَّبِيِّ - ﷺ - بِمَكَّةَ وَهَذَا أَمْرُهُ بِالْأَذَانِ مُتَّصِلَةٌ مِنْ حَتْمٍ . حَفْظَ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ بِبَابِ طَوِيلٍ نَسَبًا فِي الْإِسْتِغْنَاءِ (ج 4 ، ص 1751 - 1754) ، وَنَقَلَ فِيهِ الْأَخْلَافُ فِي اسْمِهِ وَفِي تَارِيخِ وَفَاتِهِ : 478/59 أَوْ 698/79 وَرَوَى عَنْ الثَّامِنِ بِالذِّكْرِ كَيْفَ جَعَلَ مِنْهُ الشَّيْءَ مُؤَدَّنًا .

**515** والوجه العاشر أن يكون أحد الراويين أشدّ تقصيصاً للحديث وأحسن نسقاً له من الآخر ، فيقدّم حديثه عليه ؛ وذلك تقديمنا لحديث جابر في إفراء الحجّ على حديث أنس في القرآن ، لأنّ جابراً قصصى صفة الحجّ من ابتدائه إلى انتهائه ، فدلّ ذلك على تهميمه وحفظه وضبطه وعلمه بظاهر الأمر وباطنه ؛ ومن نقل لفظة واحدة من الحجّ يجوز أن يكون لم يعلم بسببها .

**516** والوجه الحادي عشر أن يكون أحد الإسنادين سالماً من الإضطراب ، والآخر مضطرباً ؛ فيكون السالم من الإضطراب أولى ؛ وذلك مثل أن يستدلّ المالكي على المنع من التأفلة بعد العصر بما روي عن عمر عن النبيّ - صلى الله عليه وسلّم ! - أنّه نهى عن الصلّاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ؛ فيعارضه الظاهري بما روي عن عائشة أنّها قالت : « ما دخل عليّ رسول الله - صلى الله عليه وسلّم ! - قطّ بعد العصر إلّا صلى ركعتين » فيقال له : « ما رويناك أولى لأنّ إسناده سالم من الإضطراب ، وما رويتموه شديد الإضطراب لأنّه يروى عن عائشة هذا وعن أمّ سلمة أنّه نهى عن الصلّاة بعد العصر ؛ وهذا يدلّ على اضطراب الحديث وقلة ناقله ؛ فكان الأخذ بما ضبط وحفظ أولى . »

**517** فصل : وقد يلحق بذلك [78 و] وليس منه أن يكون راوي أحد الخبرين يختصّ بالحكم ، وراوي ضده لا يختصّ به ؛ فذهب أصحاب أبي حنيفة إلى الترجيح به ؛ وذلك مثل أن يروي الرّجال حكماً عن الحيض ، ويروي النساء ضده ، فيقدّم عندهم خبر النساء في الحيض ، مثل ما تروي بسرة : « الوضوء من مسّ الذكر » ، ويروي طلق بن عليّ : « أن لا وضوء من مسّ الذكر » فيقدّمون حديث طلق .

وهذا ليس بصحيح ، لأنّ الراوي إذا كان ثقة مأموناً ، وجب قبول خبره ، وسواء كان ذلك ممّا يختصّ به أو ممّا لا يختصّ به ؛ وكذلك لا ترجّح [أخبار] الأئنياء في الزكاة على أخبار الفقراء ، ولا أخبار ذوي الزرع في زكاة الحبّ على خبر من لا زرع له ؛ وكذلك روي عن النبيّ - صلى الله عليه وسلّم ! - أنّه قال : « تَصْرَفَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاَهَا فَأَذَاهَا كَمَا

(1) عند أم المؤمنين ، زوج النبيّ ، وهي بنت أبي أبة بن النيرة القرشيّة الخزرجيّة ، توفيت في 61 / 680 ؛ انظر عنها شجرة النور ص. 42 .  
(2) في الأمل : نصر .

سَمِعَهَا ؛ قَرَبَ حَامِلٌ فَقَعِيَ لَيْسَ بِفَقِيرٍ ؛ فَنَدَبَ مِنْ لَيْسَ بِفَقِيرٍ إِلَى حُلِّ الْمَقَالَةِ وَنَقَلَهَا إِلَى الْفَقِيرِ مَعَ أَنَّهُ لَا يَحُوزُ لَهُ الْعَمَلُ بِهَا .

**518 فصل :** قد مضى الكلام في ترجيح الأخبار من جهة الإِسْتَدِّ ؛ والكلام هاهنا في ترجيح الأخبار من جهة الْمُتَوَّنِ ؛ وذلك أيضا على وجوه :

**519 أولها** سلامة متن الحديث ، أخذ الحديثين من الاختلاف والإضطراب وحصول ذلك في الآخر ؛ فيقدم ما اتفق لفظه وثبت حفظه على المضطرب ؛ لأنَّ الظن يصحب ما سلم من الإضطراب ، يُقْوَى وَيُغْلَبُ وَيُضَعَّفُ في النفس ما اختلف لفظه ، لأنَّ اختلاف اللفظ يؤدي إلى اختلاف المعاني ؛ وهذا يدل على قلة ضبط الراوي وضعفه وكثرة تساهله في روايته .

**520 والثاني** أن يكون ما تضمن أحد الخبرين من الحكم منطوقا به ، وما تضمنه الآخر احتملا ، فيقدم ما نطق بحكمه ؛ وذلك مثل استدلالنا في وجوب الزكاة في مال الصبي بما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : « فِي الرُّقَّةِ رُبْعُ الْعُسْرِ » فيعارضه الحنفي بما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : « رُبْعُ أَلْفٍ عَنْ ثَلَاثَةِ عَنْ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ وَالثَّالِثُ حَتَّى يَسْتَقِطَ وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُبْقَى » .

فقدّمنا خبرنا لأنَّ فيه إيجاب الزكاة في المال ، وخبرهم ليس فيه نفي الزكاة عن المال ، وإنما فيه نفي وجوبها عن الصبي ، وإنما يجب على ولي الصبي من أب أو وصي أو حاكم ، فخيرنا أولى .

**521 والثالث** أن يكون أحدهما مستقلا بنفسه ، مستغنيا عن الضمير فيه ، والآخر مفتقر إليه ؛ فالمستقلُّ بنفسه أولى ؛ مثال ذلك أن يستدل المالكي في أنَّ الْمُحَصَّرَ بمرض لا يتحلل دون البيت بقوله - تعالى - : « وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ » ؛ فيعارضه الحنفي بقوله - تعالى - : « فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ » ؛ فيقول المالكي : « آتَيْنَا لَا

(1) قرآن : من الآية 196 من سورة البقرة .

(2) قرآن : من الآية 196 من سورة البقرة .

تحتاج إلى ضمير ، وآيتكم [78 ظ] لا بد لها من ضمير يتم الكلام به ، وهو قوله - تعالى ! - « فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ » فتحلّلتهم به « مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ »<sup>١</sup> ، وما لا يفتر إلى الضمير أول مما يفتر إليه ، لأن المستقل بنفسه معلوم متيقن المراد به ، والمخدوف منه ربما التيسر واختلف فيما هو مقدّر فيه ، فوجب تقديم المستقل بنفسه .

522 والرابع أن يستعمل الخبران في موضع الخلاف ، فيكون أول من استعمال أحدهما واطراح الآخر ، مثال ذلك أن يستدل المالكي في أن المرأة لا يصح أن تنكح نفسها بما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - أنه قال : « لَا يَنْكَاحُ إِلَّا بَوْلِي » فيعارضه الخفي بما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - أنه قال : « الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا » ، فيقول المالكي : « ما قلناه أول ، لأننا نعمل قوله - صلى الله عليه وسلم ! - : « الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا » على الإذن دون العقد ، ونعمل قوله - صلى الله عليه وسلم ! - « لَا يَنْكَاحُ إِلَّا بَوْلِي » على صحة العقد ، فنستعمل الخبرين جميعا ، فيكون أول من اطرّاح أحدهما كالخاص والعالم .

523 والخامس أن يكون أحد العمومين متنازعا في تخصيصه ، والآخر متفقا على تخصيصه ، فيكون التعلق بعموم ما لم يجمع على تخصيصه أول ؛ وذلك مثل أن يستدل المالكي على تحريم الجمع بين الأخنتين بملك اليمين بقوله - تعالى ! - : « وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ »<sup>٢</sup> فيعارضه الداودي بقوله - تعالى ! - : « أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ »<sup>٣</sup> .

فيقول المالكي : « ما قلناه أول ، لأنه لا خلاف في تخصيص عموم آيتكم بالأخوات والأمهات من الرضاع وتحريم ما نكح الآباء وحلائل الأبناء ، ولم يثبت تخصيص في قوله - تعالى ! - : « وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ »<sup>٤</sup> بوجه ، فتخصيص ما قد اتفق على تخصيصه أول من حل العموم الذي حل على عمومه ؛ وأيضا فإن جماعة من القائلين بالعموم يقولون : « إنه إذا خص العموم فقد صار مجازاً ؛ فالعلاق بالحقيقة أول من التعلق بالمجاز . »

(1) قرآن : من الآية 196 من سورة البقرة .

(2) قرآن : من الآية 23 من سورة النساء .

(3) قرآن : من الآية الثالثة من سورة النساء .

(4) في الأصل : و .

**524 والسادس** أن يكون أحد الخبرين يقصد به بيان الحكم، والآخر لا يقصد به ذلك، فيكون الأخذ بما قصد به بيان الحكم أول؛ وذلك مثل أن يستدل المالكى في طهارة جلود السباع بقوله - صلى الله عليه وسلم! - : «أَيُّمَا إِيَّابٍ دُسِعَ فَقَدْ طَهَّرَ»؛ فيعارضه الشافعى بما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم! - أنه نهى عن جلود السباع أن تفتش. فيقول المالكى: «خبرنا أول، لأنه قصد به بيان حكم الطهارة، وخبركم لم يقصد به ذلك، بل يجوز أن يكون إنما نهى عن ذلك لما في اقتراشه [79] من الخلاء والسرف والتشبه بالأعاجم»؛ ويمكن أن يكون نهى عن اقتراشها تعبداً عضواً وإن كانت طاهرة، فكان ما بيناه أول.»

**525 والسابع** أن يكون أحد الخبرين مؤثراً<sup>(١)</sup> في الحكم، والآخر غير مؤثر<sup>(٢)</sup>، فيكون مؤثراً<sup>(٣)</sup> أول؛ مثال ذلك أن يستدل المالكى في إثبات الخيار للأمة إذا أعتقت تحت عبد بما روي من حديث عائشة وابن عمر وابن عباس أنهم قالوا: «أعتقت بريرة، وكان زوجها عبداً، فخيرها رسول الله - صلى الله عليه وسلم! -»؛ فيعارضه الحنفى بما روى إبراهيم<sup>(٤)</sup> عن الأسود<sup>(٥)</sup> عن عائشة - رضي الله عنها! - قالت: «أعتقت بريرة وزوجها حر». فيقول المالكى: «روايتنا أول، لأن العبدية تؤثر في الخيار وتخص به، والحرية لا تؤثر في الخيار عندنا ولا عندكم؛ فالتعلق بالرواية المؤثرة أول.»

**526 والثامن** أن يكون أحدهما ورد على سبب، والآخر ورد على غير سبب، فيقدم الوارد في غير سبب على الخبر الوارد في سبب في غير ما يتعلق منه بالسبب الذي ورد فيه؛ وذلك مثل أن يستدل المالكى في قتل المرتدة بقوله - صلى الله عليه وسلم! - : «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ!»؛ فيعارضه الحنفى بما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم! - أنه نهى عن قتل النساء والصبيان.

(١) عن الأمام، انظر في E.L. نقل جمع وإهداء F.Gabrieli.

(٢) في الأصل: متواتراً، أو متواتراً، أو المتواتر. والإصلاح من أحكام الفصول للناجي (ق 823 = ر 95 ط).

(3) في ميزان الاعتدال (الجزء الثالث رقم 3868) إبراهيم النخعي الذي يروي عن خاله عن ابن مسعود، وخاله هو الأسود بن يزيد؛ وقد توفي في 95 أو 714/96.

(4) هو الأسود بن يزيد بن قيس النخعي المذكور في البان السابق؛ وقد تبعه ابن حجر بذكر سريع في تقريب التهذيب (ج 1، ص 77، ر 579). فهو شيعى متفقاً مكثر لقبه؛ وقد عده من الطبقة الثانية، إذ توفي في 693/74 أو 75.

فيقول المالكي: «خبرنا أول، لأن خبركم ورد على سبب، وهو أنه - صلى الله عليه وسلم! - وجد في بعض مغازيه امرأة مقتولة، فنهى عن قتل النساء والصبيان.»  
وجاعة من الفقهاء يقولون: «إنما ورد على سبب يقصر على سببه؛ ومن قال: «لا يقصر على سببه» قال غيره: «أول منه لأن» معارضة الخبر الآخر له يستدل على قصره على سببه.»

527 والتاسع أن يكون أحد الخبرين قد قضى به على الآخر في موضع من المواضع، فيكون أول منه في سائر المواضع، وذلك مثل أن يستدل المالكي في وجوب قضاء الفوات في الأوقات المنهى فيها عن الصلاة، لما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم! - أنه قال: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيَصَلِّهَا مَتَى ذَكَرَهَا»؛ فيعارضه الحنفي بما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم! - أنه نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس، وبعد العصر حتى تغرب الشمس.

فيقول المالكي: «خبرنا أول، لأنه قد قضى به على خبركم في عصر يومه، ثبت تقديمه عليه.»

528 والعاشر أن يكون أحد الخبرين منقولاً بالألفاظ متغايرة، وطرق مختلفة؛ وذلك مثل أن يستدل المالكي على صحة صلاة المصلي خلف الصف بما روي عن الحسن عن أبي بكرة<sup>1</sup> أنه أحرم خلف الصف وحده، ثم تقدم فدخل في الصف، فقال له [79 ظ] النبي - صلى الله عليه وسلم! - بعد فراغه من صلاته: «رَأَيْتَ أَنَّ اللَّهَ حَرِّصَا وَلَا تُتَدَا»، ولم يأمره بالإعادة؛ وروى ابن عباس أنه وقف عن يسار النبي - صلى الله عليه وسلم! - فأداره عن يمينه؛ وروى أنس بن مالك أنه صلى وراء النبي - صلى الله عليه وسلم! - مع النبي - صلى الله عليه وسلم! - العجوز وراء أنس؛ فيعارضه الحنفي بما روى وابصة<sup>2</sup> بن معبد أن النبي

(1) أبو بكرة الثقفي (51 أو 52/671 - 72) وهو نفع بن مسروح على الأشهر، ولكن الذي غلب عليه هو هذا اللقب أسلم يوم الطائف فأعنته النبي - صلى الله عليه وسلم! - في حيلة الإنسان الذين نزل معهم من الجحش. انظر في 2:2 مقال M. Th. Houtsma (Ch. Pellat). وأضاف إلى المصادر المذكورة في المقال ابن عبد البر في الإstimاب (ج 4، صص. 1614 - 1615، ر 2877).

(2) في الأصل: واقصة، وقد أسلمناه بوابصة؛ وهو ابن سيد بن حبة بن الحرث بن مالك الأسدي، وقد حل النبي سنة 630/9، وروى عنه وعن ابن مسعود؛ وقد روى عنه أبناءه وبقرها؛ انظر عنه في الإصابة الجزء الثاني رقم 8595.



— صلى الله عليه وسلم ! — رآه صلى وحده خلف الصف فقال له : « أَعِدْ صَلَاتَكَ ، قِيَامَهُ لَا صَلَاةَ لِمُسْتَفْرِدٍ » .

**فيقول المالكي :** « ما رويناه أولى ، لأنه ورد بألفاظ متغايرة مختلفة اللفظ ، متفقة المعنى ؛ وهذا يمنع من تأويلها على غير هذا الوجه ، ويؤمن فيها الغلط والسهو والتحريف ؛ وما رويناه منقول بلفظ واحد يحتمل التغير والتحريف ويجوز عليه السهو والغلط . »

**529 والحادي عشر** أن يكون أحد الخبرين ينفي النقص عن أصحاب رسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — ، والثاني يضيفه إليهم ؛ فيكون الذي يضيفه عنهم أولى ؛ مثال ذلك أن يستدل المالكي على أن الصلح في الصلاة لا ينقص الوضوء ، بما روي عن النبي — صلى الله عليه وسلم ! — أنه قال : « لَا وَضُوءَ إِلَّا مِنْ صَوْتٍ أَوْ رِيحٍ » ، فعارضه الحنفي بما روي عن أبي المليح<sup>١</sup> عن أبيه ، قال : « بَيْنَا نَحْنُ نَصَلِّي خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ — صلى الله عليه وسلم ! — إِذْ أَقْبَلَ رَجُلٌ ضَرِيرٌ فَرَقَعَ فِي حَفْرَةٍ ، فَضَحِكْنَا مِنْهُ ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ — صلى الله عليه وسلم ! — بِإِعَادَةِ الْوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ . »

**فيقول المالكي :** « خبرنا أولى ، لأن خبركم فيه إضافة نقص وفسوة إلى الصحابة — رضي الله عنهم ! — بأنهم يشتغلون عن الصلاة بالضحك من رجل تردى في بئر ؛ وهذا ضد ما كانوا عليه من الإقبال على الصلاة وضد ما وصفهم الله به من التراحم والتعاطف فقال : « وَرَحَمَهُ بَيْنَهُمْ »<sup>٢</sup> .

**530 فصل :** ومما يلحق بذلك وليس منه أن يكون أحد الخبرين مثبتاً لحكم والآخر نافياً له ؛ فذهب أبو الحسن بن القصار إلى أن المثلث أولى من الثاني ؛ وبه قال شيخنا أبو اسحاق [الشيرازي] ؛ وكان القاضي أبو بكر [الباقلاني] يقول : « هما سواء » ؛ وإليه ذهب قاضينا أبو جعفر<sup>٣</sup> ؛ وهو الصحيح ؛ وذلك مثل أن يستدل المالكي في القنوت بما روي عن أنس أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — كان يقنت في الفجر حتى فارق الدنيا ؛

(١) في ميزان الاعتدال (الجزء الثالث رقم 3590) أبو المليح الهذلي يدو أنه في عهد التابعين المجهولين . وفي تقريب التهذيب : أبو المليح بن أسامة بن حُمير — أبو حمر — واسمه حمر ، على الأشهر . وقد اعتبره ابن حجر لغة وعده من الطبقة الثالثة ، إذ توفي في 716/98 أو 708 أو غيرهما .

(٢) قرآن : من الآية 29 من سورة الفتح .

(٣) هو أبو جعفر السمائي الذي أقام معه الجاهلي حاداً كائناً بالموصل يدورس الشريعة فيه تكليف . وقد والى القضاء بالموصل وبها توفي في 1052/444 . وبعده الجاهلي بقاضيا — كما هنا — وبشيخنا القدسي ، كما في إسناده الفصول (٥٦١ - 569) . (الصلة الجزء الأول رقم 453) .

فيعارضه الحنفي بما روي عن ابن مسعود أنه قال : « إنما قنت رسول الله - صلى الله عليه وسلم ! - شهرا يدعو على حيٍّ من أحياء بني سليم » قال : « عُصْبَةُ عَصَتِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ » ؛ ثم لم يقنت بعد ذلك .  
قالوا : « فكان قول أنس أول » .

وهذا ليس بصحيح ، لأنَّ كلَّ واحد منها مُثَبِّتٌ وناف ، لأنَّ الثاني أيضا قد أثبت ترك القنوت [80 و] والمُثَبِّت قد نفى ترك القنوت ، فلا يصحَّ أن يقدم أحدهما على الآخر من هذا الوجه .

**531 فصل :** وأما إذا كان أحدهما يُثَبِّتُ والآخر مستصحباً لحكم العقل على وجه يمكن ولا يكون الثاني كاذباً ، فإنه يقدم المثبت حيثُ ؛ مثال ذلك أن يستدلَّ المالكي على جواز الصلاة في البيت بما روي عن بلال أن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - صلى في البيت ؛ فيعارضه الحنفي بما روي عن أسامة بن زيد<sup>(1)</sup> من نهي ذلك .  
**فيقول المالكي :** « خبرنا أول ، لأنَّه أثبت حكماً ؛ يجوز أن لم يره أسامة ولا علمه ، فيحمل قول كلَّ واحد منها على الصدق ؛ فذلك أول من حمل قول بلال على الكذب مع دينه وفضله . »

**532 فصل :** وبما يلحق بذلك وليس منه أن يكون أحد الخبرين حافظاً والآخر مبيحاً ؛ وذلك مثل أن يستدلَّ الحنفي [في المنع] من بيع العرايا بما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - أنه نهى عن المزابنة ؛ والمزابنة اشتراء الثمر بالتمر ؛ فيعارضه المالكي بما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - أنه أُرْخِصَ فِي الْعَرَايَا أَنْ تُبَاعَ بِخُرْمِهَا<sup>(2)</sup> تَمْرًا ، بِأَكْلِهَا أَغْلَهَا رَطْبًا فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ .

(1) انظر عنهم في E.J. مقال سليم بن منصور بإهداء H. Lammens .

(2) في الأصل : بثبت .

(3) أسامة بن زيد بن حارثة الكلبي الهاشمي أبو محمد بن بركة أم أيمن جارية حبشية عتقت ؛ ولد في العام الرابع من البعثة وذلك بمكة وكان يلقب بحب بن حب رسول الله لكثرة ما يطفئ عليه ، وتوفي في 673/54 ؛ انظر في E.J. مقال V. Vacca .

(4) انظر إسكاف للتصوك للباجي (د 831 و 94) .

(5) في الأصل : يخصرها وقد أصلحتها .

فذهب ابن القصار وشيخنا أبو إسحاق إلى تقديم الحظر على الإباحة ؛ وقال القاضي أبو بكر : « هما سواء » ؛ وبه قال القاضي أبو جعفر ؛ وهو الصحيح عندي ؛ والدليل على ذلك أن الحظر والإباحة حكمان شرعيان يُفتقر في إثبات كل منهما إلى شريعة ، فلا يجب أن تكون لأحدهما مزية على الآخر .

**533 فصل في بيان ما يقع بل الترجيح في المعاني :** قد مضى الكلام في بيان ما يقع به الترجيح في الأخبار ؛ والكلام هاهنا فيما يقع به الترجيح في المعاني ؛ وذلك على أصرب :

**534 أمّا الأول** بأن تكون إحدى العلتين منصوصا عليها ، والأخرى غير منصوص عليها ، فيرجح المنصوص عليها ؛ وذلك مثل أن يستدل المالكي في تحريم النبيذ بأنه شراب يسكر كثيره ، فيحرم قليله كاخمر ؛ فيعارضه المخالف بأن هذا شراب أعده الله لأهل الجنة ، فوجب أن يكون من جنس ما هو مباح كالعسل .

**فيقول المالكي :** « علّنا أولى لأنها منصوص عليها ، لأنه روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : « مَا أَسْكَرَ كَثِيرٌ قَلِيلُهُ حَرَامٌ » ؛ وهذا نص ؛ والعلّة إذا نص عليها صاحب الشرع فقد نبّه على صحتها ، والنزّم اتباعها وحكم بكونها علّة ، فكانت أولى مما لم يحكم بكونها علّة . »

**535 والثاني** أن تكون إحدى العلتين لا تعود على أصلها بالتخصيص ، والثانية تعود على أصلها بالتخصيص ؛ والتي لا تعود على [80 ط] أصلها بالتخصيص أولى وأحرى ؛ وذلك مثل أن يستدل المالكي في جواز التيمّم بالحصّ والنورة لأن هذا نوع من الصعيد لم يتغيّر عن جنس الأصل ؛ فجاز التيمّم به كالتراب ؛ فيعارضه الشافعي بأن هذا ليس بتراب ، فلم يجز التيمّم به كالحديد والنحاس .

**فيقول المالكي :** « علّنا أولى لأنها لا تعود على أصلها بالتخصيص ، وهو قوله : « فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا »<sup>1</sup> ؛ وقد قال أهل اللغة : « الصعيد وجه الأرض كان عليها تراب أو لم يكن » ، وعلّنتكم تخصّص هذا الأصل ، فتخرج منه ما ليس بتراب والتعلّق بالعموم أولى ، استنباطا ونطقا . »

(1) قرآن : من الآية 43 من سورة النساء والآية السادسة من سورة المائدة .

**536** والثالث أن تكون إحداهما موافقة لللفظ الأصل ، والأخرى غير موافقة ، فتقدم الموافقة ؛ وذلك مثل أن يستدل المالكي في أن المذنب لا يجوز بيعه لأنه مذنب لم يتقدم دين بتعلق به ، فلم يجز بيعه ، أصله إذا حكم الحاكم بتدبيره ؛ فيعارضه الشافعي بأن يقول : « يجوز بيعه ، لأنه مذنب لم يحكم بتدبيره ، فجاز بيعه كما لو تقدمه دين يفرقه » .

**فيقول المالكي :** « علنا أولى لأنها موافقة لما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم ! - أنه نهى عن بيع المذنب » .

**537 والرابع** أن تكون إحدى العلتين مطردة منعكة ، والأخرى مطردة غير منعكة ، فترجح المنعكة ؛ وذلك مثل أن يستدل المالكي على أن " غير الأب لا يجبر على النكاح ، لأن من لم يملك التصرف في مال الصغيرة بنفسه لم يملك التصرف في وضعها كالأجنبي ؛ فيعارضه الحنفي بأن " ابن العم من أهل ميراثها ، فجاز له التصرف في وضعها كالأب . **فيقول المالكي :** « علنا أولى ، لأنها مطردة منعكة ، وعلتكم ليست بمنعكة ، لأن " الحاكم يزوج وإن كان من غير أهل ميراثها ؛ والعلّة إذا طردت وانعكست غلب على الظن " تعلق الحكم بها ، لوجوده بوجودها وعدمه بعدمها ، فكانت أولى » .

**538 والخامس** أن تكون إحدى العلتين تشهد لها أصول كثيرة ، والأخرى لا يشهد لها إلا أصل واحد ؛ فاشهد لها أصول كثيرة أولى ؛ وذلك مثل أن يستدل المالكي على اعتبار النية في الوضوء بأن " هذه عبادة ، فافتقرت إلى النية ، كالصلاة والزكاة والتمسك والصوم وغير ذلك من العبادات ؛ فيعارضه الحنفي بأن " هذه طهارة بالماء ، فلم تنفطر إلى النية كغسل الشجاسة .

**فيقول المالكي :** « علنا أولى لأنها يشهد لها أصول كثيرة ، وعلتكم لا يشهد لها إلا أصل واحد ؛ وما يشهد لها أصول كثيرة أولى ، لأن " ذلك يقوّي غلبة الظن " ، وغلبة الظن " إنما تحصل بشهادة الأصول ؛ فكأنما كثرت شهادة الأصول قويت غلبة [ 81 ] والظن ، فكان ما قلناه أولى » .

**539 والسادس** أن يكون أحد القائلين ردّ الفرع إلى أصل من جنسه والآخر ردّ الفرع إلى أصل ليس من جنسه ؛ فيكون قياس من ردّ الفرع إلى جنسه أولى ؛ وذلك مثل أن

يستدل المالكى في أن قتل البهيمة الصائلة لا يجب به ضمانها ، لأنه إنلاف يدفع جائز ، فوجب ألا يتعلّق به ضمان المثلّف ، كما لو صال عليه آدمي ؛ فيعارضه الحنفي بأن من أبيع له إنلاف مال الغير دون إذنه يدفع الضرر عن نفسه وجب عليه الضمان ، أصله إذا اضطر إلى أكله للجوع .

فيقول المالكى : « قياساً أولاً ، لأننا قسنا صائلاً على صائل ، فقسنا الشيء على جنسه ، وأنتم قسم الصائل بمن أثلّف شيئاً بمنفعة بغير إذن من له ذلك الشيء ، فقسمتم الشيء على غير جنسه ؛ وقياس الشيء على جنسه أولى من قياسه على مخالفه . »

**540** والسابع أن تكون إحدى العلتين واقفة ، والأخرى متعدية ، لتكون التعدية أولى من الواقعة ؛ وذلك مثل أن يقول المالكى : « إن علّة تحريم الخمر أنه شراب فيه شدة مطربة ، فيتعدى هذا إلى النبيذ » ؛ فيقول الحنفي : « بل علّة تحريم الخمر كونها خمر . » فيقول المالكى : « علّتنا أولى لأنها متعدية ، لأنّ عندكم أن الواقعة باطلة ؛ وعندنا وإن كانت صحيحة فإنّ التعدية أولى ، فقد حصل الإتفاق على تقديم التعدية عليها . »

**541** والثامن أن تكون إحداها لا تعمّ فروعها ، والأخرى تعمّ فروعها ، فتكون العامة أولى ؛ وذلك مثل أن يستدل المالكى في أن من عدا الوالدين والمولودين والإخوة من الأقارب لا يعتقون بالملك ، لأنّ من ملك من تجوز شهادته له لم يجب عليه عتقه كالأجنبي ؛ فيعارضه الحنفي بأنّ هذا ذو رحم محرّم ، فوجب أن يعتق بالملك كالوالدين . فيقول المالكى : « علّتنا أولى لأنها تعمّ فروعها وعلّتكم لا تعمّ فروعها ، لأنّ البنت تعتق على الأم والإبن على الأب ، ولا توجد هذه العلّة فيهم ولا توصف البنت بأنّها ذات رحم محرّم لأُمّها ؛ فكان ما قلناه أولى . »

**542** والتاسع أن تكون إحدى العلتين عامّة والأخرى خاصّة ، فتكون العامة أولى ؛ وقال بعض أصحاب أبي حنيفة : « هما سواء ؛ والدليل على ما نقلوه أن أكثرهما فروعا نفيد من الأحكام ما لا نفيد الأخرى ، فكانت أولى . » وذلك مثل أن يستدل المالكى على أن النية شرط في صحة الطهارة لأنها عبادة ؛ فافتقرت إلى النية كالصوم والصلاة .

**543** والعاشر أن تكون إحدى العلتين منترعة من أصل [83 ظ] منصوص عليه

والأخرى منزعة من أصل لم ينص عليه ؛ فتكون المنزعة من أصل منصوص عليه أول ؛ وذلك مثل أن يستدل المالكي على أن ما غنمه الطائفة السيرة يَحْتَسِبُ بأنَّ كلَّ غنيمة لو تقدّمها إذن الإمام وجب أن يخمس ؛ فإذا لم يتقدّمها إذن الإمام وجب أن يخمس أيضاً كغنيمة الطائفة الكثيرة ؛ فيعارضه الحنفي بأنّ هذا مال مأخوذ من غير غلبة ولا إذن الإمام ، فلم يجب تخميسه كالجيش<sup>(١)</sup> .

فيقول المالكي : «علّنا أولى لأنها منزعة من أصل منصوص عليه وذلك قوله : «وَأَغْلَمُوا أَنَّمَا غَنَبْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لَهُ خُمُسَهُ»<sup>(٢)</sup> (الآية) ؛ وعلّناكم منزعة من أصل غير منصوص عليه ، فكانت علّنا أولى لاستنادها إلى النص . »

**544** والحادي عشر أن تكون إحدى العلتين أقلّ أوصافا ، والأخرى كثيرة الأوصاف ، فتقدّم القليلة الأوصاف ؛ وبه قال أبو إسحاق الشيرازي ؛ ومن أصحاب الشافعي من قال : « هما سواء » ؛ ومنهم من قال : « الكثيرة الأوصاف أولى » ؛ وقد اضطرب في ذلك ابن القصار . فأما القليلة الأوصاف فمثل أن يستدلّ المالكي في أن الواجب بقتل العمد القود فقط بأنّ هذا قتل ، فوجب به بدل واحد كقتل الخطأ ؛ فيعارضه الشافعي وبعض المالكيين بأنّه مضمون يتعدّى فيه القود من غير عفو عن المال ، ولا عدم محل الإستيفاء ، فوجب أن يثبت فيه الديّة من غير رضى القاتل كالأب .

فيقول المالكي : « ما قلناه أولى ، لأنّ علّنا أقلّ أوصافا من علّناكم ، والعلّة إذا قلت أوصافها دلّ على شهادة الأصول لها وقلة مخالفتها عليها . »

**545** والثاني عشر أن تكون إحدى العلتين ناقلة ، والأخرى مبقية على حكم الأصل ؛ فالمبقية أولى ؛ وذهب شيخنا أبو إسحاق [الشيرازي]<sup>(٣)</sup> وطائفة من أهل الأصول كأبي الحسن بن القصار وغيره إلى أنّ الناقلة أولى .

والدليل على ما نقوله أنّ الناقلة يعارضها المبقية وبشهاد للمبقية دليل استصحاب حال العقل ، فوجب أن تكون أولى من الناقلة التي لا يعضدها دليل آخر .

**546** فصل : وقد ألحق بذلك أهل النظر وجوها من الترجيحات ، نحن نذكر من ذلك

(١) في أحكام القصور للباجي (ف ٨٤٤ - و ٩٧ ظ) - كالمشهور .

(٢) قرآن : من الآية ٤١ من سورة الأنفال . (٣) سبق ترجمته أعلاه ، ف ٤٦ ، د ٢ .

أيضا ما يكثر وينرّد ونطرح ما بقل<sup>١</sup> ويعد ؛ فمن ذلك أن تكون إحدى العلتين حافظة والأخرى مبيحة ، فهذا سواء ؛ وقال ابن القصار<sup>٢</sup> وأبو إسحاق [الشيرازي]<sup>٣</sup> وأبو الحسن الكرخي<sup>٤</sup> : « يقدّم الحظر على الإباحة . » [82 و]

والدليل على ما نقوله أن الحظر والإباحة حكمان شرعيان ؛ وتحليل الحرام كتحريم الحلال ؛ فإذا تعارضت علتة مبيحة وحافظة وجب أن يتساويا إذ لا مزية لإحدهما على الأخرى ؛ مثال ذلك أن يستدل الحنفي على أن الكلب إذا أكل من الصيد لم يبرأ أكله ، لأن هذا كلب قد أكل من الصيد فوجب أن يحرّم أكله ، كما لو تعمّد إرساله من غير تسمية ؛ فيعارضه المالكي بأن هذا جارح معلّم ، فلم يحرّم صيده بأكله منه كالبازي .  
فيقول : « علّنا أولى من علّتكم ، لأنها حافظة وعلّتكم مبيحة » .

والطريق في الجواب عنه أن الحظر والإباحة حكمان شرعيان ، وليس أحدهما بأولى من الآخر ؛ ولا فرق بين من أحلّ ما حرّم الله وبين من حرّم ما أحلّ الله ، فبطل ما قالوه .

#### 547 فصل : إذا كانت إحدى العلتين توجب الحّد والأخرى تسقطه فهذا سواء ؛

وبه قال أبو إسحاق الشيرازي<sup>٥</sup> ، وقال بعض أصحاب الشافعي : « المسقطه الحّد أولى » ؛ ودليلنا أن الشبهة لا تؤثر في إثبات الحّد في الشرع ؛ والدليل عليه أنه يجوز إثباته بخبر الآحاد والقياس مع وجود الشبهة ؛ فإذا تعارض في ذلك دليلان وجب أن يكونا كسائر الأحكام ؛ مثال ذلك أن يستدل الحنفي في أن المرأة إذا أمكنت مجنوناً من وطئها لا حدّ عليها ، لأنها أمكنته من فعل ما لا يكون به زانيا ، فلم يجب عليها حدّ ، كما لو أمكنته من إيلاج أصبعه في قُبُلها ؛ فيعارضه المالكي بأن كلّ معنى لم يسقط به الحّد عن المرأة لم يتعدّ ذلك إلى الرّجل ؛ وإذا سقط به الحّد عن الرّجل لم يتعدّ إلى المرأة كاعتقاد الشبهة .  
فيقول الحنفي : « علّنا أولى لأنها مسقطه للحّد وعلّتكم مثبتة له » .

والطريق في الجواب عنه أنه لو صحّ ما قلّموه لوجب ألاّ يثبت الحّد بالقياس ،

(1) تلتزم ترجمته في البيان الأول من الفقرة 914 .

(2) ترجمه له في البيان الثاني من الفقرة 46 .

(3) هو حيد الله الكرخي الحنفي ؛ فقيه وأديب ؛ توفي ببغداد في سنة 340/952 وله مصنفات في فروع الفقه الحنفي . انظر

معجم المؤلفين للكتّابة ، الجزء السادس ، ص . 239 .

(4) في إحكام الفصول للبهقي ( ج ١ - 857 و 116 ط ) : لو سقط ، وهو الأولى .

وتخير الأحاد في شهادة الشهود وكل ما طريقه الظن؛ ولما ثبت الحد بطل ما قالوه.

**548 فصل :** إذا كانت إحدى العلتين موجبة للعتق والأخرى غير موجبة له فهذا سواء ؛ وبه قال أبو اسحاق الشيرازي ؛ وقال بعض المتكلمين<sup>1</sup> : « الموجبة للعتق تقدم . » والدليل على ما نقوله أنه لا مزية للعتق على الرق في كونه شرعا ؛ فكان التعارض بينهما كاللتعارض في غيرهما ؛ مثال ذلك أن يستدل الحنفي أن الخال يعتق إذا ملكه ابن أخته ، بأنه ذو رحم محرم فوجب عتقه بالملك ، أصله الأب ؛ فيعارضه المالكي بأن كل من جاز له أن ينكح [82 ظ] ابنته لم يعتق عليه كابن العم . فيقول الحنفي : « علتنا أولى ، لأنها تنقضي العتق ، وهو مقدم ، لأنه مبني على التغليب والسراية . »

والطريق في الجواب عنه أن هذا يبطل بالطلاق ، فإنه مبني على التغليب والسراية ولا يرجحون به ؛ وأيضا فإن التغليب والسراية إنما تحصل بعد وقوعه ونحن ننازع في وقوعه ؛ فيبطل ما قالوه .

(1) من المتبد أن تذكر القارئ مقال كلام في E.J.2 بأضواء Cl. Huart .



549 تمّ كتاب «المنهاج في ترتيب الحجاج» بحمد الله وحسن عونه على يد عبده وأوّل عبّيده وأحوجهم إليه، مَنْ أُوْبِقَتْهُ قُتُوبُهُ عَنِ الرَّجُوعِ إِلَيْهِ، لَكِنِ الْإِنتِصَارَ بِالنَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - - يَعْنِي عَلَى الرَّجُوعِ إِلَيْهِ، عُبَيْدُ اللهِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَلِيٍّ الْمَالِكِيِّ مَذْهَبِ الْأَشْعَرِيِّ اعْتِقَاداً، الْغُرَبَاءُ<sup>١</sup> بِلَدَا، التُّونِسِيِّ مَوْطِنًا.

وكان التَّسَامُ الْمُبَارَكُ فِي افْتِتَاحِ الْيَوْمِ الْمَكْمُلِ لِلْعَقْدِ الْأَوَّلِ مِنْ رَمَضَانَ، يَوْمِ الْارْبَعَاءِ سَنَةِ نَشْرِ الطَّاعُونَ<sup>٢</sup> وَالْقَحْطِ نَشَقْ<sup>٣</sup> تَبَاعُدٍ عَنْ أُمَّةٍ وَلَدِ عَدْنَانَ، رَجَاءً مِنَ الْحَنَانِ الْمَتَّانِ.

وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ، مَا شَاءَ اللهُ ! لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ !

(1) يعني البلاد الغريبة التابعة للدولة الحفصية؛ وهي ما يقابل شرقي الجزائر اليوم الواقع حول مدينة قسطنطينة.

(2) أي سنة 1248/749؛ انظر مثلاً الشيخ مخلوف في شجرة النور الزكية ص. 210 رقم 731، إذ يبين في ترجمة أبي عبد الله محمد بن عبد السلام الهوارزي الترنسي قاضي الجماعة بتونس أنه اتولى على ذلك سنة 749 بالطاعون الجارف.

انظر التعريف بأبن علقوش ورحلته غرباً وشرقاً بقلمه (طبعة بيروت، دار الكتاب اللبناني، دون تاريخ، ص 126) وفيه إشارة إلى مجيء «الطاعون الجارف» إلى تونس في هذه السنة بالذات.

(3) بالأصغر: كلمة غير واضحة ورسمها هكذا: نشو؟ وما اقترحه يد بيد معنى التوقع لتباعد الطاعون عن المسلمين بالطريقة آنذاك. وقد بدا لنا الأنسب لهذه المقام

## فَهَذَا سِرُّ الْكِتَابِ (٥)

(٥) وهي خاصة بنصّ البايع والعايق عليه.



## فهرس الآيات القرآنية مُصَنَّفَةٌ

- الآيَاتُ : ولا تقبل لها أفً ولا تنهرها 305  
 الآخرة : إن شجرة الزقوم طعام الأليم 121. 143  
 قال : من يحبي العظام وهي رميم 44. 303  
 وقالوا : إن يدخل الجنة إلا من كانوا هوداً أو نعلرى 62  
 الأنبياء : لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة 408  
 واتبعوه لعلكم تهتدون 260. 275  
 يا أيها النبي 21  
 إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب 467  
 أن اضرب بعصاك البحر، فافتلق 43  
 وأسأل القرية التي كنا فيها 302. 303  
 يوصف أرض عن هذا 215  
 أنظر : التكاثر .  
 أهل الكتاب : من أهل الكتاب من إن تأتته بقنطار يؤثمه اليك 45  
 أنظر : الجدل . الآخرة . التكاثر .  
 البيع : فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع 135  
 وأحل الله البيع وحرم الربا 47. 82. 135  
 التوحيد : حتى إذا كنتم في الفلك وجرن بهم بريح طيبة 130  
 قل هو الله أحد 21  
 الجدل : أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها 14  
 هلأتهم هؤلاء حاجيتهم فيها ليس لكم به علم 4  
 وجادلهم بالتي هي أحسن 4  
 ولا تجدوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن إلا الذين ظلموا منهم 178  
 فافتلوا المشركين 23 . 124  
 فإذا ما بعد وإيا نداء حتى تضع الحرب أوزارها 87. 124. 138  
 فانتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر 471  
 كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم 47  
 ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض 138  
 واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة 543  
 ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام 46  
 فإن أحصرهم فا استير من الهدى 521  
 الحج : فإن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام 43  
 لا تقبلوا العيد وأنتم حرم 23. 95

- وَأَتُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ فَهُ 521  
 ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم 368  
 يسألونك عن الأهلّة قل هي موافيت للناس والحج 96، 100، 101، 302  
 إنا ما الحمر والبسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان 366  
 الحمر يالمر 94  
 غدا العفو 94  
 فاقبلوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا 84  
 فاعفوا واصفحوا 94  
 فصرير ربة 55، 86، 399، 400  
 فجزاء مثل ما قتل من النعم 114  
 فمن عني من أعبه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان 94  
 وأصف منا واغفر لنا 94  
 والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما 26، 198  
 وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين 85  
 يحكم به ثورا عدل منكم 100، 102، 114، 116  
 انظر : الحدود - النكاح  
 وأتوا حقه يوم حسابه 27، 105، 109  
 انظر : الحدود  
 إن جاءكم فاسق بلبا فتيّنوا أن يصيروا قويا بمهالة 306  
 وأشهدوا قولي عدل منكم 102  
 ولذين يرمون أزواجهن ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم 132  
 ولا تقبلوا لهم شهادة وأولئك هم الفاسقون 84  
 يا أيها الذين آمنوا شهداء بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية 83  
 انظر : الحدود  
 رحما بينهم 529  
 من المهاجرين والأنصار 183  
 أقم الصلاة للذكرى 125  
 أقيموا الصلاة 24، 108  
 انظر : الحج  
 فمن شهد منكم الشهر فليصمه 123  
 فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام 121، 145  
 كتب عليكم الصيام 24، 105  
 وعمل الذين يطيقونه فدية طعام مسكين 123  
 إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا 187  
 حرمت عليكم الميتة 187  
 قر : لا أجد في ما أوصي إلي محرما على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم غنير 236  
 والحليل والبنال والحمبر للركبها وزينة 46  
 وما أكل السبع إلا ما ذكّمت 91

- الطلاق : الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان 115  
فطلقين لنتين 131  
الذين يظنون من نسائهم تربص أربعة أشهر 121  
الذين يظاهرون منكم من نسائهم 55  
وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم 113. 117. 130  
والطَّلقات يترىعن بأنفسهن ثلاثة قروء 25  
وأن تنفروا أقرب للتقوى 113  
ولولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن 133  
والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً 21. 235  
والذين يظاهرون من نسائهم 55  
أو جاء أحد منكم من الفاتح 24. 92  
أو لانس النساء 119  
تتيمموا صعيدا طيباً 107. 535  
لا يسه إلا المظهرون تنزيل من رب العالمين 103  
واسمعوا يروؤسكم 271  
انظر : النكاح .  
انظر : الجهاد .  
انظر : الحدود .  
القنينة :  
القصاص :  
الملائكة : في صحف مكرمة، مرفوعة مطهرة، بأيدي سفرة، كرام بررة 103  
المواثيق : انظر : الحج .  
النكاح : أسكنوهن من حيث سكنتم من بعدكم 129. 143. 158. 367  
إلا أن ينفون أو ينفو الذي بيده عقدة النكاح 113  
إلي أريد أن أتكلمك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجري ثماي حجج 126  
أو ما ملكت أيمانكم 523  
حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشدا فادخلوا إليهم المأواهم 120  
ذلك لمن غشي العنت منكم 98  
فإذا تطهرن فأتوهن 120  
فاعزلوا النساء في الفرج ولا تقربوهن حتى يظهرا 136  
فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع 98. 144. 234  
نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم 136  
وأن تجمعا بين الأختين 160. 140. 523  
ولا تقربوهن حتى يظهرا 120  
وما ملكت أيمانكم 140  
والمحصنات من الذين أنزوا الكتاب من قبلكم إذا آتوهن أجورهن 142  
ومن لم يستطع منكم طولا أن يتكح المحصنات المؤمنات 98  
وانكحوا الإيامي منكم 98

## فهرس الأحاديث النبوية مُصَنَّفَة

- الأداب : الجالس وسط الحلقة ملعين 241، 251، 252
- الأذان : أمر النبي بلالا أن يشفع الأذان ويؤثر الإقامة 166
- الإيمان : روي في الأذان : الله أكبر ! الله أكبر ! أشهد أن لا إله إلا الله 514
- الإيمان : الأعمال بالنيات وإنما لأمرىء ما نوى 46، 76
- أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله ! 32، 198
- إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ 46، 150، 235، 307
- نصر الله امرأ سمع مقالتي فوجاها فادّاعا كما سمها 517
- البيع : ابتعوا في أموال الناس لا يأكلها الزكاة 230
- أبي النبي بقلادة فيما ذهب وخرز ابتاعها وبيع بسبعة دنانير أو تسعة دنانير فقال النبي : « لا حتى تميز بينها ! » 351
- إذا بعت من أخيك تمرا فأصابته جائحة فلا يعل لك أن تأخذ منه شيئا ! لم تأخذ من مال أخيك بغير حق ؟ 206
- ألا لا تفروا الإبل والنم ! فمن اشتراها بعد ذلك فهو بغير النظرين بعد أن يحلبها ثلاثا 29، 225
- أيما رجل أقتل صاحب المذبح أحق بمناحه إذا وجدته بيمينه 192، 194
- « أينقص الرب إذا جف ؟ » قالوا : « نعم ! » قال : « فلا إذا ! » 155، 177، 185، 192، 215، 245، 394
- الجار أحق بسبقه 308
- روي عن النبي أنه أرفع من العرايا أن تباع بفرصها تمرا يأكلها أهلها ويطأ فيها دون خمسة أوسق 332
- روي عن النبي أنه نهي عن بيع الذهب 536
- روي عن النبي أنه نهى عن المزائنة أي اشتراء الثمر بالتمر 332
- الشفعة ليعا لم يقسم، فإذا ضررت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة 47، 308، 370، 372
- من ترك حقاً فلورثته 211
- من اشترى حقة فهو بالخيار ثلاثاً : إن رضيها أسكنها وإن سخطها ردها ورد معها صاعاً من تمر 168
- مطل الغني ظلم، وإذا أحبل أحدكم على مليء فليتبع 76
- يا حكيماً ! لا تبع ما ليس عندك 195
- روي أن النبي صل على قبر امرأة سوداء كانت تقم المسجد 261
- لا تحتطوه [ تعمرها وقصته نذاته ] ولا تحفروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملياً 258
- لا تسلموا إلى القبور ولا تجلسوا إليها 324
- وكنتم نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ولا تقولوا هجراً 224
- روي أن النبي ترك قسمة بعض خير 263
- انظر : الإيمان
- الحج : أول ما نبدأ به في يومنا هذا أن نصلي ثم نرجع فنشعر ! فمن فعل ذلك فقد أصاب 181

- الحج عرفات 197  
انظر : الجنائز ، النكاح .  
الحديد : الحنجري [ يأسودة ] منه [ عهد بن زمة ] 213  
أدروا والحدود بالشبهات ! فإن كان له مخرج فخلوا صيله ! 161  
أمر رسول الله أن تقطع يد سارق صفوان بن أمية ؛ فقال : « يا رسول الله ! والله ما هذا أدوت !  
هو عليه صلوة ! » فقال رسول الله : « فها قبل أن تأتي به ؟ » 214  
جلد رسول الله في الحمر أربعين وجلة أبو بكر أربعين وجلة عمر ثمانين 165  
دية اليهودي والنصراني مثل دية المسلم 242  
رفع القلم عن ثلاثة : عن العبي حتى يبلغ والثام حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق 520  
روي أن رجلا من بني عمرو بن عوف قتل قنضى رسول الله في دية باني عشر ألف درهم 262  
روي أن امرأة من بني غزوم كانت تستير الخيل فتجسدها فقتلها رسول الله 251  
روي عن النبي أنه دى قتيلًا من الأنصار بمائة من إبل الصدقة 257  
كل شيء خطأ إلا السيف 149  
كل مسكر خمر 157  
لا يعذب بالشاة إلا رب النار 280  
لا يقتل مسلم بكافر ولا ذو عهد في عهده 205. 354  
ما أسكر كثيره فقليله حرام 200. 334  
من بدل دينه فاقله 76. 231. 247. 280. 526  
من سرق حربيت الخيل أقرق رطله 225  
من قتل عبده فتلناه ومن جدد عبده جددناه 172. 207  
من وقع على حبيبة فأتىها فقتلها فقتلها بالهبة معه 152  
نهى النبي أبا طلحة أن يخل الحمر وأمره بأزقتها 227  
نهى النبي عن قتل النساء والعبيان 526  
هو لك عهد بن زمة ! أهلكه لقرائن ولقاهر الحجر 213  
أهلكه لقرائن ولقاهر الحجر 213  
يا رسول الله ! الرجل يجد مع امرأته رجلا إن قتل فقتلوه وإن تكلم جلدتموه 35  
يا رسول الله ! إن امرأتى ولدت غلاما أسود 5  
حكى في الواحد كحكى في الجماعة 276  
لا يقضي القاضي وهو غضبان 47  
الحجر : انظر : الحدود  
الدية : انظر : الحدود  
الرقة : انظر : الحدود  
الزكاة : انظر : الزكاة - الزكاة .  
إذا زادت الإبل على مائة وعشرين استوفيت القرينة في كل خمس شاة 219  
إذا زادت الإبل على مائة وعشرين ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة 219  
صاع من بر أو قع من كل التين . صغير أو كبير 173  
عقوت لكم من صدقة الخيل والرقيق 94  
فرض رسول الله زكاة القنطرة من رمضان 189  
في الرقة ربع البئر 520



- في سائمة الغنم الزكاة: 56، 171  
 فيها سقط السماء العشر وفيها سقي ينسحق أو غرب نصف العشر 239  
 ليس في ما دون خمسة أوسق من التمر صدقة 239  
 انظر : البيع .  
 انظر : الحدود - النكاح .  
 انظر : الحدود .  
 انظر : البيع .  
 انظر : الحدود - الصلاة - النكاح .  
 لا يطيب مال امرئ إلا يطيب نفسه منه 206  
 نفقة الرجل على عياله صدقة 230  
 إذا قُتِلَ إلى الصلاة فذكر ثم أقرأ ما تيسر معك من القرآن 163  
 إذا كان يوم الجمعة كان على كل باب من أبواب المسجد ملائكة يكتبون : الأول قائل 183  
 أعد [لولاية بن عبد في صلاته خلف الصف] صلاتك قاله لا صلاة لمنفرد 528  
 إن الله زادكم صلاة إلى صلاتكم وهي الوتر 152  
 إنما جعل الإمام يؤتم به ، فإذا كبر فكبروا وإذا قرأ فأعصوا 156  
 تحريمها التكبير وتحليلها التسليم 46  
 رأى النبي قيسا يصلي ركعتين بعد الصبح فقال : « ما هاتان الركعتان ؟ » فقال : « ركعتا القمر » ؛  
 فلم ينكر ذلك 511  
 روت عائشة أن النبي نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تقرب الشمس 512  
 روى ابن جهم أن النبي قام من التبتين ، فلما كان في آخر صلاته وانظر الناس تسميه محمد محمدتين  
 وهو جدس قبل السلام 265  
 روى أبو المصعب عن أبيه قال : بينما نحن نصل خلف رسول الله - ص - إذ أقبل رجل ضارب لوقع في  
 حفرة فضحكنا منه ، فأمرنا رسول الله - ص - بإعادة الوضوء والصلاة 529  
 روي أن النبي كان يفتت في الفجر حتى تارق الدنيا 530  
 روي أن النبي انصرف من صلاة جهرا فيها بالقراءة فقال : « هل قرأ مني أحد منكم آتد ؟ » فقال  
 رجل : « نعم ! أنا يا رسول الله ! » فقال النبي : « إني أقول : « مالي أنارع القرآن ؟ »  
 فأنهى الناس عن القراءة خلف رسول الله فيها جهرا بالقراءة 371، 445  
 روي أن النبي رفع يديه حذو منكبيه 270  
 روي أن النبي رفع يديه حذو منكبيه 270  
 روي عن ابن مسعود أنه قال : « إنما قُتِلَ رسول الله - ص - شهرا يدعو على حي من أحب بني سليم  
 قال : « عصبه عصب الله ورسوله » ثم لم يقتل بعد ذلك 350  
 روي عن أسامة بن زيد نهي النبي عن الصلاة في البيت 531  
 روي عن بلال أن النبي صلى في البيت 531  
 روي عن الثوري بن شعبة أنه سها فقام في الركعتين الأولين فسيحوا به ، فبقي ، فلما فرغ من صلاته  
 محمد محمدتين بعد السلام ثم قال : « هكذا صنع رسول الله - ص - ! » 265  
 روي عن النبي أنه سمع من التبتين فاعبده ذو اليمين فرفع رسول الله صلى ركعتين أخريين ثم سلم  
 ثم محمد محمدتين لسهو 236  
 روي عن النبي أنه صل الظهر بالثنية أرسا وصل العصر بذي الخليفة ركعتين 256، 275

زادك الله حرماً ولا تعد! حديث وجهه النبي لأبي بكره لإحرامه في الصلاة خلف الصف وحده قبل

الدخول في الصف 528

صلوا بحسبكم وصوموا شهركم! 198

صلوا كما رأيتموني أصلي! 260

قالت عائشة : « ما دخل على رسول الله - ص - قط بعد العصر إلا صل ركعتين! 512. 516

كان آخر الأمرين من رسول الله السجود قبل السلام [ من السجود ] ، والآخر من القبلين بنسخ الأول منها 226. 265

كبر [ النبي ] في صلاة من الصلوات ثم أشار إليهم [ الصحابة ] أن استكملوا ثم رجع وصل جلده أثر الماء 208

لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس 512. 516. 527

لا صلاة بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس 511. 512. 527

من أدرك مع الإمام معظم الركعة كالدرك لجميعها 57

من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها ، فإن ذلك وقتها! 125. 243. متى ذكرها 527

[ يا رسول الله ! ] أنصرت الصلاة أم نسيت ؟ 35

أنظر : الطهارة .

أنظر الحائض والمجروح 241. 252

ثلاث لا يفطرن الصائم : الحياة والقيء والإحتلام 241

لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل 30. 199

من أفطر في رمضان فعليه ما عل المظاهر 60

أنظر : الصلاة .

أصلحت لكم بيتان : السك والجرد 187

دباغ الأديم ذكاته 91

كتب النبي أن لا تتغصوا من الميتة بأهاب ولا عصب 509

كل ذي ناب من السباع حرام 236

ما أبين من الحلي وهو حي فهو ميت 187

نهى النبي عن جلود السباع أن تنثرش 524

انطلاق بالرجال والسدة بالنساء 398

فليراجعها [ الطالق الخائض ] حتى تظهر 229

لا طلاق في إغراق 184

المختلفة يسلطها الطلاق ما دامت في العدة 149

أنظر : الصيام .

إذا أنفى أحدكم يده إلى ذكره ليس بيته وبيته شيء حائل فليترضا! 220

إذا قعد بين شهما الأربع وبس الختان الختان فقد وجب القتل أنزل أم لم ينزل 76

الأرض كلها مسجد إلا الحمام والمقبرة 178

« أسلم ماء يا ابن سمود ؟ » فقلت : « لا والله يا رسول الله إلا إدواة فيها لبيد ! » فقال : « تمره طيبة وماء ظهور » 153

إن كان [ المعنى ] رطباً فالحليه وإن كان يابساً فتحته! 246

إنما الماء من الماء: حديث أو رخصة منسوخة في ترك القتل من القضاء الختانين 217

الصيام

الطعام

الطلاق

الطهارة

- « آية ساعة هذه ؟ » قال [ عثمان بن عفان ] : « ما زدت على أن تؤصَّات وتغربت » 38، 284  
 أيعا إهاب دبع فقد طهر 174، 509، 524  
 تؤصَّوا بما مست النار 218  
 جاء رجل إلى النبي فسأله عن مس الذكر. أبغض الوضوء ؟ فقال : « لا ! هل هو إلا بضعة منك ؟ » 220  
 جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً 212، 360  
 خلق الله الله طهوراً لا يتنجس شيء 33  
 خمس من الفطرة : الختان وتلف الإبط وقص الشارب وحلق العانة وتقليم الأظفار 54  
 روي أن النبي احتجم وصل ولم يتوضأ ولم يزد على غسل محابجه 274  
 روي أن النبي توضأ ثلاثاً وثلاثين مرة 264  
 روي عن النبي أنه توضأ ثلاثاً وثلاثين مرة واحدة 264، 273  
 روي عن النبي أنه توضأ فمسح رأسه بيده ، بدأ بمقدم رأسه ثم ذهب بها إلى فناء ثم ردها إلى المكان الذي بدأ منه 255، 260، 271  
 روي عن النبي أنه توضأ لمسح رأسه ومحاته 268  
 روي عن النبي أنه توضأ مرة وقال : « هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به » 259  
 روي عن النبي أنه كان يصبح جنباً وهو صائم من وطء 30  
 سئل عن النبي قليل له : « أتوضأ بما لم أفعل من الحمر ؟ » قال : « نعم ! وما أنفقت السباع كلها ! » 223  
 الصعيد الطيب طهور الرجل المسلم 31  
 الصعيد الطيب وضوء الرجل المسلم ولو لم يجد الماء عشر حجج 177  
 الصعيد كافيك ولو لم تجد الماء مسح حجج 30  
 كان آخر الأمرين من رسول الله ترك الوضوء بما مست النار 218  
 كتبا نجاس وتكسل على عهد رسول الله - ص - ولا تقتل 36  
 لا تقرأ آيات القرآن ولا الجنب شيئاً من القرآن 76  
 لا صلاة إلا بطهور 30  
 لا وضوء إلا من صوت أو ريح 329  
 لا يقبل الله صلاة بغير طهور 201، 255  
 لا يس القرآن إلا طاهر 30، 154  
 من مس ذكره فليتوضأ ! 157، 517، فلا يصل حتى يتوضأ ! 508  
 هي [ المرأة ] من الطوائف عليكم والطوائف 334  
 رجل هو [ الذكر ] إلا بضعة منك أو بضعة ؟ جزء من حديث سبق في عدم نقض الوضوء من مس الذكر 508، 517  
 انظر : الصلاة - الطعام -  
 أعتقت بريرة وزوجها حر 525  
 أعتقت بريرة وكان زوجها عبداً فقهرها رسول الله 525  
 أعتقها [ مارية زوج النبي ] ولدعا 503  
 إنما الولاء لمن أعتق 46، 307  
 روي ابن عباس أنه كان عبداً أسود يسمى ميثا 250  
 قالت عائشة : كان [ ميثا ] حراً 250  
 من أعتق شركاً له في عبد وكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه العبد قيمة عتد 510

من أعتق شركا له في ملكه أقيم عليه قيمة العدل فأعلى شركلوه حصصهم وأعتق لبيد وإلا فقد عتق منه ما عتق 507

من أعتق ثقتا له في ملكه فليطه غلامه في ماله إن كان له مال ، وإن لم يكن له مال قوم المملوك قيمة عدل ثم استسقي غير مشقوق عليه 510

من أعتق ثقتا له في ملكه قوم عليه ، إن كان له مال 510

من أعتق نسبا له في ملكه أو ثقتا فليطه غلامه في ماله إن كان له مال 507

القتل : انظر : الطهارة .

الغني : انظر : الجهاد .

القتل : انظر : الحدود .

القياس : انظر : البيع .

الكتابي : انظر : الحدود .

البيعة : قال عبادة بن الصامت : « يا رسول الله - ص - على أن تقول - أو تقوم - بالحق حيث كنا لا نخاف في ذلك لومة لائم » 280

الملائكة : انظر : الصلاة .

الميراث : انظر : البيع .

البيد : انظر : الطهارة .

النكاح : أما امرأة نكحت يثير إذن وليها فنكاحها باطل 159 ، 160

الأم أحق بنفسها من وليها 522

روي أن النبي أولم على صفية بأقط وتمر ومن 506

روي أن النبي تزوج ميمونة وهو محرم 267

روي أن امرأة وهبت نفسها للنبي فقام رجل فقال : فزوجنها - يا رسول الله - إن لم تكن لك بها حاجة !

فقال النبي : « قد زوجتكها بما سلك من القرآن » 276

قال ابن عباس : تزوج رسول الله - ص - وهو محرم 513

قالت ميمونة : « تزوجني رسول الله - ص - بشرف ونحن حلالان بعدما رجع » 513

لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها 238

لا تنكحك فأنهني إلى ابن أبي مكتوم فتكوني عنه 158

لا تنكح إلا بولي وشايعدي عدل 506 ، 522

لا تنكح إلا بولي وكل نكاح لم يحضره أربعة فهو سفاح 98 ، 157 ، 199

من استطاع منكم البائة فليزوج فاته أخفى للبصر وأحسن للفرج 238

نهى النبي عن نكاح الشغار 234

الوضوء : انظر : الصلاة - الطهارة .

## فهرس الأعلام

- ابراهيم (تابعي) 525 وب 1.  
 ابراهيم النخعي 190 ب 2.  
 ابراهيم بن اسماعيل بن أبي حنيفة 152 ب 1.  
 ابراهيم أبو اسحاق بن السري : انظر : الخراج .  
 ابراهيم أبو اسحاق بن علي : انظر : القيراني .  
 الأبهري أبو بكر 46 ب 1، 245 وب 2، 3، 4.  
 ابن أبي زينة القيراني 245 ب 2.  
 أبي بن كعب 121، 217 وب 1، 283، 286.  
 ابن أبي ليل 129 وب 2، 332، 367.  
 ابن أبي هريرة أبو علي 38 وب 5، 280.  
 ابن الأثير 507 ب 7.  
 أحمد بن عبد الرحمن بن وهب 152 وب 4.  
 أحمد بن عمر أبو العباس : انظر : ابن مريج .  
 أحمد محمد شكري 76 ب 1، 153 ب 4، 507 ب 7.  
 أدوي بنت أنس 508 وب 11.  
 أسامة بن زيد 158 ب 3، 531 وب 3.  
 اسماعيل القاضي 33 وب 2، 245 ب 3.  
 اسماعيل النخعي 190 ب 2.  
 الأسود بن يزيد 525 وب 2، 3.  
 أبو الأسود الدؤلي 94 وب 3.  
 ابن الأشعث 152 ب 3.  
 الأشعري أبو الحسن 56 ب 5، 60 ب 1.  
 الأشعري (شيخ المذهب) 549.  
 أشهب 352 وب 2، 486.  
 أصحاب الحديث 60 ب 1، 152 وب 1، 2، 157، 159 وب 4، 166 ب 3، 264 وب 1، 506، 507 ب 3، 510 ب 2.  
 أصحاب أبي حنيفة 39، 57، 83، 125 ب 3، 133، 135، 152، 158، 168، 172، 219، 239، 255، 296.  
 334، 389، 430، 441، 503، 517، 542.  
 أصحاب الباجي 14 ب 12، 33، 34، 49، 50، 54 وب 1، 56 ب 5، 91، 124، 125 ب 3، 126، 155، 158، 167، 189.  
 199، 220، 230، 245، 294، 318، 332، 334، 408، 446.  
 أصحاب الشافعي 56 ب 5، 125 ب 3، 255 وب 1، 275، 331، 385، 388، 389، 395، 429، 431، 451، 544، 547.  
 أصحاب السوابع 231.  
 أصحاب الكلام 125 ب 3، 548 وب 1 .

- الأعاجم 524 و ب 1.  
 مرور اقيس (نللك القليل) 46 ب 1.  
 أنس بن مالك 159 ب 2 و 5. 166 و ب 3. 274. 506. و ب 1. 515. 528. 530.  
 الأنصار 6 ب 3. 154 ب 5. 158 ب 3. 183 و ب 1. 227. 257.  
 أهل الأسفل 144. 545.  
 أهل الأوثان 471.  
 أهل النبي 287.  
 أهل الجزية 231 و ب 1. 334. 471.  
 أهل الفضة 49 و ب 2. 83. 132. 162. 205. 207. 334. 404. 430.  
 أهل الرمة 231. 280. 287. 526.  
 أهل انظار 39 و ب 1. 52. 164. 290.  
 أهل عصر الصحابة 318.  
 أهل الفسق 306 و ب 2.  
 أهل الكتاب 142. 242. 289. 471.  
 أهل الكوفة 510.  
 أهل اللسان أو أهل اللغة 164. 184. 197. 200. 535.  
 أهل المدينة 40. 75. 147. 154. 291. 292. 293. 294. 295. 514.  
 أهل النظر أو أهل الجدال 27. 58. 456 و ب 1. 457. 439. 546.  
 أبو أيوب (الصحابي) 508 و ب 10.  
 أبايجي (أبو القزينة) 1. 36. 46 ب 2. 4. 56 ب 3. 79. 149 ب 1. 245 ب 5. 530 ب 3.  
 أباقلابي (أبو بكر) 46 ب 1. 56 ب 5. 60 و ب 1. 125 ب 3. 199. 245 و ب 1. 530. 532.  
 ابن بجينة 265 و ب 1.  
 البخاري 153 ب 3. 156 ب 2. 159 ب 1. 4. 195 ب 1. 506 ب 2. 508 ب 1. 510 ب 5.  
 البراء 181.  
 بركة 160 و ب 4. 250 و ب 2. 307. 525.  
 بسة 508 و ب 4. 5. 317.  
 بشر بن نيك 507 و ب 6. 510.  
 بصرة : انظر : بسة.  
 البصري (الحسن) 142 و ب 4.  
 أبو بكر (الخليفة) 152 ب 3. 160 ب 1. 165 و ب 1. 219. 287. 298 ب 1.  
 أبو بكرة 528 و ب 1.  
 بلال 166 ب 4. 531.  
 البصير 152 ب 3. 156 ب 2. 159 ب 2. 162 ب 3. 251 ب 3. 290 ب 2. 290 ب 3. 318. 507 ب 3. 6. 2.  
 البرمذي 153 ب 2.  
 أبو تمام (البصري) 56 ب 5. 125 ب 3.  
 التونسي 549 و ب 2.  
 ثابت 506.  
 ثعلبة 173. 236.

- جابر 218 و ب 3. 4. 223. 508. 515.  
 جبريل 204 و ب 1.  
 ابن جريج 159 و ب 1. 3.  
 أبو جعفر (القاضي) 56 ب 5. 125 ب 3. 530 و ب 3. 532.  
 أبو جعفر (المزني العلوي القاضي) 79 و ب 1.  
 ابن الجلاب 46 ب 1.  
 أبو جهل 251 ب 3.  
 ابن الجهم (أبو بكر) 91 و ب 2.  
 جهينة 152 ب 3.  
 أبو حاتم 195 ب 1. 507 ب 6.  
 حاتم (الطائي) 147 و ب 1.  
 الحاكم (أبو أحمد) 153 ب 3.  
 ابن حبان 35 ب 1.  
 أم حبيبة 508 و ب 9.  
 الحجاج 152 ب 3.  
 الحرابي 205 و ب 6.  
 الحسن بن علي 152 ب 3. 528.  
 الخطيب 95 ب 6. 267 ب 2.  
 حفصة 169.  
 حفصة بنت عبد الرحمن 160 و ب 2.  
 ابن حكيم 509.  
 حكيم بن حزام 195 و ب 1.  
 حماد بن زيد 156 ب 6.  
 أبو حمزة الساعدي 270.  
 ابن حنبل 157 ب 7. 159 ب 1. 3. 507 ب 7. 508 ب 2.  
 الحنظلي 149 ب 2. 241. 251. 252. 528.  
 حنش الصنعاني 153 ب 4.  
 الحنظلي 48. 50. 51. 52. 58. 59. 67. 69. 72. 74. 75. 82. 83. 85. 87. 92. 94. 113. 121. 123. 124. 125. 132. 133. 135. 136. 138. 149. 152. 153. 155. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 165. 166. 169. 171. 174. 177. 181. 184. 185. 190. 200. 205. 206. 207. 211. 213. 214. 215. 225. 227. 229. 231. 234. 236. 239. 243. 245. 247. 250. 255. 257. 262. 265. 267. 270. 274. 276. 282. 285. 286. 297. 298. 303. 307. 308. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 327. 333. 334. 339. 340. 342. 343. 345. 346. 349. 351. 352. 353. 354. 359. 360. 361. 362. 366. 370. 372. 376. 377. 379. 383. 384. 386. 388. 391. 394. 396. 398. 400. 404. 405. 406. 407. 409. 410. 418. 420. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 434. 436. 437. 439. 440. 441. 442. 450. 451. 455. 460. 465. 468. 472. 473. 479. 482. 483. 485. 486. 489. 491. 493. 494. 496. 498. 499. 501. 503. 507. 508. 520. 521. 522. 525. 526. 527. 529. 531. 532. 537. 538. 539. 540. 541. 543. 546. 547. 548.  
 أبو حنيفة 14 و ب 8. 31. 40 ب 3. 47. 52. 57. 86. 145. 147. 236. 354. 390. 498.

- الحفصية : انظر : الحنفي .  
 أبو عاتق الأحمر 156 و ب 4 .  
 خاتمة بن زيد : انظر : أبو أيوب .  
 خاتمة بن الوليد 251 ب 3 .  
 الخرباق : انظر : ذو اليدين .  
 الخلف 292 .  
 الخليفة أو الخلفاء 6 و ب 38 ، 4 ب 1 ، 2 ب 40 ، 4 ب 147 ، 1 ب 165 ، 1 ب 200 ، 281 ، 282 ، 283 .  
 الخوارج 147 و ب 2 ، 506 ب 2 .  
 ابن خزيمة متناذر 18 ب 6 ، 56 ب 5 ، 245 و ب 4 .  
 الخياط (أبو الحسن) 264 و ب 1 .  
 أبو داود 153 ب 2 .  
 دار الإسماعيلية 38 و ب 4 ، 503 .  
 القادي 62 ، 95 ، 106 ، 154 ، 162 ، 163 ، 173 ، 178 ، 217 ، 235 ، 238 ، 368 ، 523 .  
 الدولة الحفصية 549 ب 1 .  
 ذو اليدين 33 و ب 1 ، 226 .  
 الزاوية 147 و ب 1 .  
 زبيدة بن أبي عبد الرحمن 159 و ب 5 .  
 الرشيد (هارون) 40 و ب 2 .  
 رمة بنت أبي سفيان : انظر : أم حبيبة .  
 الزجاج (أبو إسحاق) 107 و ب 4 ، 197 .  
 أبو زبدة الرازي 508 و ب 2 .  
 زبدة 213 .  
 الزمري 159 و ب 1 ، 2 ، 161 ، 218 ، 226 ، 507 ب 3 .  
 أبو زيد (صافي) 153 و ب 2 ، 3 ، 168 .  
 زيد بن أسلم 156 و ب 6 .  
 زيد بن ثابت 6 و ب 3 ، 509 .  
 زيد بن خاتمة 508 و ب 1 .  
 زيد (أبو عيسى) 155 و ب 1 .  
 ابن سريج (أبو العباس) 56 ب 5 .  
 سعد بن أبي وقاص 213 و ب 1 ، 2 ، 215 .  
 سعد بن مالك : انظر : أبو سعيد الخدري .  
 سعيد بن أبي عروبة 507 و ب 1 ، 510 و ب 4 .  
 أبو سعيد الخدري 190 و ب 1 .  
 سعيد بن المسيب 251 ب 3 ، 508 ب 5 .  
 السلف 158 ، 236 ، 292 .  
 أبو سلمة 158 .  
 أم سلمة 516 و ب 1 .  
 سلمة بن الأكوع 129 و ب 3 .



- بنو سلم 530 و ب 1.  
 سليمان (أبو الوليد) : انظر : الباسي .  
 سليمان بن موسى 159 و ب 1.  
 سهيل بن أبي صالح 159 و ب 4.  
 سودة بنت زمعة 213 و ب 3.  
 سويد بن الصامت 185 و ب 3.  
 الشافعي (الإمام) 39 و ب 8، 61، 507 و ب 3.  
 الشافعي 39 و ب 8، 46 و ب 1، 2، 56 و ب 5، 59، 60، 96، 101، 102، 105، 107، 113، 114، 116، 130، 135، 144، 152، 156، 167، 183، 187، 195، 197، 198، 199، 201، 207، 212، 226، 236، 246، 253، 261، 263، 264، 273، 275، 282، 287، 328، 330، 331، 333، 336، 337، 350، 355، 371، 378، 380، 383، 387، 389، 395، 396، 401، 406، 417، 421، 422، 427، 433، 435، 446، 455، 459، 463، 464، 473، 474، 476، 487، 492، 501، 506، 511، 524، 535، 536، 544.  
 الشافعية : النظر : الشافعي .  
 شداد 204 و ب 1.  
 أم شريك 158 و ب 3.  
 شعبة 159 و ب 4، 510 و ب 2.  
 الشيرازي (أبو إسحاق) 46 و ب 2، 75، 139 و ب 2م، 361، 385، 387، 405، 451، 457، 464، 530، 532، 544، 545، 546، 547، 548.  
 الشيعة 147 و ب 1.  
 شيوخ الباسي 443، 449.  
 أبو صالح 156 و ب 1.  
 الصحابة 7 و ب 1، 38، 39 و ب 3، 41، 121 و ب 2، 156 و ب 2، 159 و ب 2، 161، 165، 166 و ب 4، 167، 190 و ب 1، 213 و ب 1، 2، 219، 221، 222، 227، 280، 282، 283، 284، 285، 286، 287، 296، 297، 298 و ب 1، 508، 510، 529.  
 صفوان بن أبية 214.  
 صفية 506 و ب 2.  
 الفضالك بن قيس 158 و ب 3.  
 أبو طلحة 508 و ب 1.  
 طلق بن علي 220 و ب 1، 506، 517.  
 أبو الطيب الطبري 46 و ب 2.  
 الظاهري 38 و ب 4، 39 و ب 1، 62 و ب 2، 74، 164، 224، 256، 512، 516.  
 الظاهرية : النظر : الظاهري .  
 عائشة 160 و ب 1، 4، 161 و ب 1، 236، 250، 508، 512، 516، 525.  
 عبادة بن الصامت 204 و ب 2، 280.  
 ابن عباس 87 و ب 2، 123، 138، 153 و ب 4، 160، 197، 250، 280، 506 و ب 2، 509، 513، 525، 528.  
 ابن عبد البر 213 و ب 2.  
 عبد بن زمعة 213.  
 عبد الرحمن بن ضرر : انظر : أبو هريرة .  
 عبد الله (أبو عبد) : انظر : ابن وهب .  
 عبد الله بن أبي بكر 154، 508 و ب 3.

- أبو عید الله الأشعري 156 ب 1.  
 عید الله بن یزید 508 و ب 6، 7.  
 عید الله بن عباس : انظر : ابن عباس .  
 عید الله بن عمر 162 و ب 8، 164، 169، 204، 507 و ب 3، 1، 508، 510، 525.  
 عید الله بن خالد : انظر : ابن مسعود .  
 عید الله بن المبارك 156 و ب 4.  
 عید الله بن یزید 155 و ب 2.  
 عید الله بن یوسف 510 و ب 5.  
 عید الملك بن عبد العزيز : انظر : ابن جریر .  
 عید الوهاب بن علي : انظر : أبو محمد .  
 أبو عیبة 184 و ب 2، 185.  
 عیبة الله بن علي 549.  
 عیبة الله بن عمر : انظر : عید الله بن عمر .  
 عبان بن عفان 38، 36 ب 3، 2، 140، 267، 284.  
 المراقبون (الفقهاء) 199.  
 عروة 161 و ب 3، 508.  
 عكرمة 508، و ب 2.  
 أبو العلاء الأشعري 46 ب 1.  
 علي بن أبي طالب 6 و ب 4، 140، 147 و ب 1، 165، 280، 285، 287، 290.  
 علي بن إسماعيل : انظر : الأشعري .  
 أبو علي الطبري 21 و ب 2، 57، 385.  
 علي بن عمر : انظر : الدارقطني .  
 علي بن عمر : انظر : ابن القصار .  
 عمر بن الخطاب 36 ب 2، 38 و ب 1، 3، 47، 152، 3، 158 و ب 3، 169، 165، 4، 213 ب 1، 219، 229، 280، 282، 283، 284، 285، 286، 297، 298، 342، 512، 516.  
 عمر بن عبد العزيز 507 ب 3.  
 عمر بن محمد : انظر : أبو الفرج .  
 عمر بن أنیس 155 و ب 3.  
 عمر بن حزم 154 ب 5.  
 عمرو بن شعيب 242 و ب 1.  
 عمرو بن معد يكرب 178 و ب 5.  
 بنو عمرو بن عوف 262 و ب 1.  
 ابن عون الفرائضي 157.  
 عيسى بن أبيان 168 و ب 2.  
 عيسى بن مريم 87 و ب 3، 467.  
 المرعي 549.  
 فاطمة بنت تيس 158 و ب 3.  
 أبو الفرج المالكي 56 ب 5، 245 و ب 3.

- أبو غزارة العبيسي 153 ب 2.  
 فضالة بن عبيد 351 وب 1.  
 القنفذ 56 ب 5، 125 ب 3، 187، 293، 439، 517، 526.  
 ابن القاسم 352 ب 2.  
 قتادة 507، وب 4، 510.  
 القفري 152 وب 3.  
 القراء 217 ب 1.  
 ابن القصار (أبو الحسن) 46 ب 1، 56 ب 5، 91 وب 1، 457، 530، 532، 544، 545، 546.  
 القفال (أبو بكر) 56 ب 5.  
 قيس بن الحجاج 153 ب 4.  
 قيس (الصحابي) 511.  
 قيس بن علق 508 وب 8.  
 كثير عزة 505 ب 2.  
 الكرخي (أبو الحسن) 546.  
 ابن القبان (أبو محمد) 21 وب 1.  
 ابن لبيعة 153 ب 4.  
 الليث 352 ب 2.  
 مارية 503 وب 1.  
 المازني 54 ب 1.  
 مالك 39 ب 8، 40، 46، وب 1، 54 ب 1، 56 ب 5، 65، 125 ب 3، 147، 154، 155 ب 5، 156 ب 2، 159 ب 2،  
 162 ب 3، 166 ب 5، 167 ب 5، 190 ب 1، 218 ب 3، 234 ب 1، 245 ب 3، 292، 296، 297، 332 وب  
 2، 417، 506 ب 2، 507 وب 3، 510، 508، 510 وب 5.  
 المالكي 39 وب 7، 48، 51، 52، 53، 58، 67، 71، 74، 75، 84، 85، 87، 92، 94، 95، 98، 100، 103، 104، 106،  
 107، 114، 115، 116، 117، 119، 120، 121، 122، 125، 129، 130، 131، 132، 133، 135، 136، 137، 140، 142،  
 143، 144، 147، 150، 152، 153، 154، 155، 156، 157، 158، 159، 160، 161، 162، 163، 164، 165، 166،  
 168، 169، 171، 172، 173، 174، 177، 178، 183، 184، 185، 187، 190، 192، 197، 198، 199، 200، 201،  
 204، 205، 206، 207، 208، 211، 212، 213، 214، 215، 217، 218، 219، 223، 224، 225، 226، 227، 229،  
 231، 234، 235، 236، 238، 239، 241، 242، 243، 245، 246، 247، 251، 252، 253، 255، 257، 259، 260،  
 261، 262، 263، 264، 265، 268، 270، 271، 273، 274، 275، 276، 278، 282، 283، 284، 285، 286، 287، 289،  
 294، 297، 298، 302، 303، 307، 308، 319، 320، 321، 322، 323، 324، 327، 328، 330، 331، 333، 334،  
 336، 339، 338، 335، 354، 353، 352، 351، 350، 349، 346، 345، 343، 342، 341، 340، 339، 337، 336،  
 362، 363، 366، 367، 368، 370، 371، 372، 375، 376، 377، 378، 379، 380، 382، 383، 384، 386، 387، 388،  
 389، 391، 394، 395، 396، 398، 399، 400، 401، 404، 406، 407، 409، 410، 411، 417، 418، 420، 421،  
 422، 424، 425، 426، 427، 428، 429، 430، 433، 434، 436، 437، 439، 440، 441، 442، 445، 446، 449،  
 450، 451، 452، 453، 455، 459، 460، 462، 463، 464، 465، 466، 468، 471، 472، 473، 474، 475، 476،  
 479، 480، 481، 483، 485، 486، 491، 492، 493، 494، 498، 499، 501، 506، 507، 508، 511، 512، 516،  
 521، 522، 523، 524، 525، 526، 527، 528، 529، 530، 531، 532، 534، 535، 536، 537، 538، 539، 540،  
 541، 542، 543، 544، 546، 547، 548، 549.

- الملكوتية أو أصحاب مالك 33 ب 2. 46 ب 1. 56 ب 5. 60 ب 1. 91 ب 1. 108. 113. 181. 245 ب 2. 325. 352 ب 544. 2.
- المرد 178 ب 4.
- أبو محذورة 514.
- أبو محمد (القاضي عبد الوهاب) 46 ب 1. 54 ب 1. 56 ب 5. 91. 245 ب 2. 307.
- محمد (أبو بكر بن أحمد) : انظر : ابن الجهم .
- محمد (أبو عبادته) : انظر : ابن خوريزمندا .
- محمد بن الحسن 168 ب 2.
- محمد (أبو عبادته) : انظر : ابن الماز .
- محمد بن الطيب (أبو بكر) : انظر : الباقلائي .
- محمد بن عبد الرحمن : انظر : ابن أبي ليل .
- محمد بن عبد السلام (أبو عبادته) 549 ب 2.
- محمد بن عبادته : (أبو بكر) انظر : الأهرري .
- محمد بن ربيعة 161 و ب 2.
- محمد بن سعد 156.
- محمد بن حبلان 156 و ب 6.
- محمد بن علي (أبو بكر) : انظر : انتقال .
- محمد بن محمود : انظر : مخلوف .
- محمد بن مسلم : انظر : الزهرري .
- محمد بن يزيد (أبو العباس) : انظر : المبرد .
- بنو مخزوم 251 و ب 3.
- المخزومي (ابن أبي مكنوم) 158 و ب 4.
- مخلوف 349 ب 2.
- مروان (تأبهي) 508.
- أبن مسعود 121 و ب 2. 145. 153 و ب 3. 4. 169. 285. 286. 325 ب 2. 530.
- مسلم 159 ب 4.
- معاذ بن جبل 298 و ب 1.
- معاوية بن أبي سفيان 123 ب 3. 351 ب 1.
- معد الجهمي 152 و ب 3.
- المنشقة القباسي 107 ب 4.
- معر بن المنى : انظر : أبو عبيدة .
- أبن معين 153 ب 2. 507 ب 2.
- المغيرة بن شعبة 226 و ب 1. 265.
- ملازم بن عمرو 508 و ب 6.
- أبو المالح 529 و ب 1.
- أبن أم مكنوم 158 ب 3.
- المنذر بن الزبير 160 و ب 3.
- أبن المنكدر (محمد) 159 ب 5. 218 و ب 3.

- ابن المواز (محمد أبو عبدالله) 54 ب 1.  
 أبو موسى الأشعري 218 ب 2، 342، 513.  
 موسى بن عقبة 507 وب 2، 510.  
 موسى (النبي) 125 وب 2.  
 ميمنة 267 وب 1، 512، 513.  
 نافع 507 وب 3، 510.  
 النسائي 159 ب 1، 4، 507 ب 6، 508 ب 6.  
 ابن نصر : انظر : أبو محمد .  
 النصراني 352.  
 النضر بن أنس 507 وب 5، 510.  
 بنو النضير 506 ب 2.  
 نعيم بن مسروح : انظر : أبو بكر .  
 أبو هريرة 35 ب 1، 56، 156 وب 1، 2، 159، 183، 220، 222، 371، 507، 508، 510،  
 همام 510.  
 هنة : انظر : أم سلمة .  
 وائل بن حجر 270 ب 2.  
 وابصة بن مريد 528 ب 2.  
 الواقدي 152 ب 3.  
 ابن وعلة 509.  
 وكيع 161 وب 1.  
 ابن وهب 167 وب 5.  
 يحيى بن إسحاق 153 ب 4.  
 يحيى بن معين 153 ب 2، 156 ب 1، 157 وب 7.  
 يوسف (النبي) 213 وب 4.  
 أبو يوسف (القاضي) 40 وب 3، 147، 292، 354.  
 يعقوب بن إبراهيم : انظر : أبو يوسف .

## فهرس الأماكن

- أحد 190 ب 1. 351 ب 1.  
أرض القدر 162.  
إفريقية 549 ب 3.  
بئر بفساة 33 ب 1.  
بدر 138. 204 ب 2.  
البصرة 306 ب 1.  
بنفاد 107 ب 4. 245 ب 2. 3. 4.  
تونس 549 ب 2.  
أبجزائر 549 ب 1.  
ألخديبة 123 ب 3. 508 ب 1.  
خبر 220 وب 2. 263. 506.  
دار الحرب 47.  
دمشق 351 ب 1.  
ذو الخليفة 256.  
سرف 513 وب 1.  
الشام 298 ب 1. 351 ب 1.  
الطائف 242 ب 1. 528 ب 1.  
العراق 46 ب 1. 2. 60 ب 1. 213 ب 1.  
العقة 204 ب 2. 217 ب 1.  
القادسية 178 ب 5.  
قسنطينة 549 ب 1.  
الكوفة 213 ب 1.  
المدنة أو يرب 156 ب 2. 159 ب 2. 5. 178 ب 5. 181 ب 1. 213 ب 3. 214. 220 وب 1. 227. 506 ب 2. 508 ب 1. 514.  
مزدلفة 436.  
مصر 46 ب 1. 352 ب 2. 507 ب 3.  
معة لثمان 46 ب 1.  
مكة 67. 121 ب 2. 152 ب 3. 159 ب 3. 213 ب 2. 531 ب 3.  
الموصل 530 ب 3.  
اليرموك 121 ب 2. 178 ب 5.  
الين 298 ب 1.

## فهرس الكتب

- ك. إجماع أهل المدينة للأجيري 245 ب 2.
- إحكام الفصول في أحكام الأصول للناجي 14 ب 1. إلى 15. 12 ب 1. 2. 16. 3. 17. 1 ب 18. 3. 2. 4. إلى 7 و 1. 2. 38 و 6 ب 39 و 7. 46 ب 1. 54 و 1. 55 ب 4. 56 و 5. 62 و 2. 106. 63 و 2. 125 و 3. 140 و 1. 144 و 4. 156 و 3. 165 و 2. 245 و 5. 246 و 3. 289 و 1. 290 و 3. 316 و 1. 325 و 1. 331 و 1. 438 و 1. 509 ب 3. 525 ب 1 م. 530 ب 3. 531 ب 4. 543 ب 1. 547 ب 4.
- الإرشاد في أصول الفقه للباقلاني 60 ب 1.
- الإستيعاب لأبن عبد الجبر 158 ب 4. 195 ب 1. 204 ب 1. 227 ب 2. 250 ب 2. 270 ب 1 و 2. 508 ب 5. 509 ب 3. 511 ب 6. 514 ب 2. 528 ب 1.
- الإشتقاق لقرطاج 107 و 4.
- الإشراف على مسائل الخلاف للقاضي عبد الوهاب 46 ب 1.
- الإصابة لأبن حجر 35 ب 1. 123 ب 3. 152 ب 3. 154 ب 5. 158 ب 3. 160 ب 2. 190 ب 1. 204 ب 2. 213 ب 1. 214 ب 2. 217 ب 1. 220 ب 1. 298 ب 1. 7. 11. 528 ب 2.
- ك. الأصول للأجيري 245 ب 2.
- الأعلام للزركلي 107 ب 4. 185 ب 2.
- الإفادة في أصول الفقه للقاضي عبد الوهاب 46 ب 1.
- أسالي إجماع أهل المدينة للباقلاني 60 ب 1.
- تاريخ بروكلمان 46 ب 2.
- تاريخ المالكية بالشرق لياكير 245 ب 2. 4.
- تذكرة الحفاظ: انظر: ميزان الاعتدال.
- تقريب التهذيب لأبن حجر: 154 ب 5. 155 ب 3. 156 ب 6. 157 ب 1. 195 ب 1. 507 ب 1 و 5 و 6. 508 ب 3. 509 ب 4. 525 ب 3. 529 ب 1.
- التعريف بأبن خلدون ورحلته شرقاً وغرباً بقلمه 549 ب 2.
- التلخيص للقاضي عبد الوهاب 46 ب 1.
- الحاوي في مذهب مالك لأبن الفرج 245 ب 3.
- دائرة المعارف الإسلامية: الطبعان القديمة والجديدة: 6. 3. 4. 7 ب 1. 14 ب 8. 38 ب 4. 39 ب 8. 40 ب 3. 4. 49 ب 2. 3. 60 ب 1. 87 ب 2. 3. 94 ب 3. 121 ب 2. 125 ب 2. 142 ب 2. 4. 143 ب 2. 147 ب 2. 152 ب 3. 156 ب 2. 159 ب 2. 160 ب 4. 162 ب 3. 165 ب 1. 166 ب 3. 169 ب 4. 178 ب 4. 5. 181 ب 1. 183 ب 1. 184 ب 2. 190 ب 2. 204 ب 1. 205 ب 6. 213 ب 1. 3. 4. 218 ب 2. 226 ب 1. 231 ب 1. 267 ب 1. 503 ب 1. 506 ب 2. 508 ب 10. 524 ب 1. 528 ب 1. 530 ب 1. 531 ب 3. 548 ب 1.
- ك. السنن للدارقطني 149 ب 1. 264 و 1.
- شجرة النور الزكية لخلوف 33 ب 2. 46 ب 1. 60 ب 1. 91 ب 2. 1. 156 ب 2. 159 ب 2. 167 ب 5.

- 190 ب 1. 218 ب 3. 245 ب 2. 3. 4. 352 ب 2. 507 ب 3. 508 ب 9. 516 ب 1.  
 شرح التلح للشيخ الرازي 511 ب 6.  
 الصحيحان 149 و ب 1. 508 ب 1. 549 ب 2.  
 الصلة لابن بشكوال 530 ب 3.  
 طبقات الشافعية 46 ب 2.  
 ابن عقيل وبعث الإسلام النبي لجورج مقدسي 46 ب 2.  
 عيون الأخبار لابن قتيبة 94 ب 3.  
 لسان الميزان لابن حجر 156 ب 4. 195 ب 1.  
 التلح في أصول الفقه لأبي القفرج 245 ب 3.  
 مسائل الخلاف للبايحي 159. 168. 441.  
 مسائل الخلاف والحجة في مطبعا مالك لابن الجهم 91 ب 2.  
 في مسائل الخلاف لابن القنصار 91 ب 1.  
 سند أحمد بن حنبل 36 ب 2. 38 ب 3. 76 ب 1. 94 ب 2. 153 ب 3. 162 ب 4. 294 ب 1.  
 253 ب 1. 507 ب 7.  
 معاني القرآن للربيع 107 ب 4.  
 معجم البكري 513 ب 1.  
 معجم البلدان لياقوت 33 ب 1. 220 ب 2. 496 ب 2. 513 ب 1.  
 معجم سرركيس 46 ب 2.  
 معجم المؤلفين لكاملة 38 ب 5.  
 المعونة بمذهب عالم المدينة للقاضي عبد الوهاب 46 ب 1.  
 المنقح في أصول الفقه للباقلاني 60 ب 1.  
 الملخص للشيخ الرازي 242 ب 2. 361 ب 1 و 2. 362 ب 2. 382 ب 1. 387 ب 2. 403 ب 2. 405 ب 1 م. 451 ب 2.  
 المهاج في ترتيب الحاجج للبايحي 549.  
 الموطأ لمالك 149 و ب 1. 510 ب 5.  
 ميزان الإعتدال للذهبي 129 ب 2. 152 ب 1. 153 ب 3. 155 ب 3. 156 ب 5. 157 ب 7.  
 159 ب 1. 3. 4. 5. 160 ب 3. 168 ب 2. 218 ب 3. 242 ب 1. 506 ب 1. 507 ب 6. 2.  
 4. 6. 8. 510 ب 5. 525 ب 2. 529 ب 1.  
 بعض الإحالات الـ ميزان الإعتدال أكلت بأخرى الـ تذكرة الحفاظ لنفس المؤلف 129 ب 2. 156 ب 2.  
 157 ب 7. 158 ب 2. 506 ب 1. 510 ب 2. 3. 4.  
 نهاية الأرب للفتشندي 251 ب 3. 262 ب 1.



## فهرس الأمثال والأشعار

أحكم حل تفكك قبل أن يحكم عليك الحاكم 102

أحر اللون كحمرة الشفق 204

أنكحنا القرا فشرى 98 و ب 2

أخذني العفو مني تستدعي موذي 94 و ب 2

أخيل صيام وشيل غير صائمة تحت العجاج وشيل تملك الجبا 105

أفليست بسباه ولا رجيبة ولكن عرايا في السنين المواتج 183

أفعلوا ابن عثان الخليفة محرما فدعا فلم أر مثله غفلولا 95 و ب 6-267 و ب 2

أفد تظلت بكمها عبيلا كالك شمس وارت في حمرة الشفق 204

أفلكي ابن نصر زار في سمر بلادنا فحمدنا النأي والسفرا 46 ب 1

أفكل الخ مفارقة أخوه لعمر أبلك إلا الفرقدان 178

## قائمة المراجع والمصادر باللغة العربية

- الأمدى (سيف الدين علي بن أبي علي الحنبلي ثم الشافعي) (١٢٣٣/٦٣١):  
الإحكام في أصول الأحكام، الرياض ١٣٨٧ هـ.
- الأمدى (سيف الدين علي بن أبي علي الحنبلي ثم الشافعي): المؤلف  
والمختلف.
- ابن أبي الوفاء (عبد القادر القرشي): الجواهر المضئية في طبقات تراجم  
الحنفية، ط. ١، حيدر آباد الدكن، ١٣٣٢ هـ.
- ابن الأثير (الجزوي)، عز الدين أبو الحسن علي بن محمد (١٢٣٢/٦٣٠):  
أسد الغابة في معرفة الصحابة، طهران ١٣٧٧/١٩٥٧ - ١٩٥٨ في ٥ أجزاء، ثم  
القاهرة ١٩٧٠.
- ابن الجزوي (أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد) (١٤٢٩/٨٣٣): غاية  
النهاية في طبقات القراء، القاهرة ١٩٣٢/١٣٥١ (م ١) و ١٩٣٥/١٣٥٤ (م ٢)  
بتحقيق ج. برنشتراسر G. Bergsträsser وأ. برانزل O. Pretzl.
- ابن الجوزي (أبو الفرج عبد الرحمان بن علي) (١٢٠٠/٥٩٧): صفة الصفوة،  
حيدر آباد الدكن ١٣٥٦ هـ.
- ابن الجوزي (أبو الفرج عبد الرحمان بن علي): المنتظم في تاريخ الملوك  
والأمم، ط. حيدر آباد الدكن ١٣٥٩ هـ.
- ابن العربي (أبو بكر) (١١٤٨/٥٤٣): أحكام القرآن، ط. ١، القاهرة ١٣٧٦ -  
١٣٧٧/١٩٥٧ - ١٩٥٨ في ٤ أجزاء.

- ابن العماد (أبو الفلاح عبد الحي الحنبلي) (١٠٨٩/١٦٧٨): شذرات الذهب في أخبار من ذهب، القاهرة ١٣٥٠.
- ابن المنفع (عبد الله) (٧٥٧/١٤٠): رسالة في الصحابة، تحقيق وترجمة إلى الفرنسية وتقديم وتعليق ش. بلا Ch. Pellat، باريس ١٩٧٦.
- ابن النجار (محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوح الحنبلي) (١٥٦٤/١٩٧٢): شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير أو المختبر المبكر شرح المختصر في أصول الفقه، تحقيق محمد الزحيلي وتزيه حماد، مكة المكرمة ١٤٠٠/١٩٨٠ (م ١ و ٢)، ١٤٠٢/١٩٨٢ (م ٣).
- ابن التميمي (أبو الفرج محمد بن إسحاق المعروف بالوراق) (٩٩٠/٣٨٠): القهرست، تحقيق رضا تجدد، طهران ١٣٩١/١٩٧١.
- ابن برهان (شرف الإسلام أبو الفتح أحمد بن علي البغدادي) (١١٢٤/٥١٨): الوصول إلى الأصول، تحقيق ع.ع. أبو زيد، الرياض ١٤٠٣/١٩٨٣ (ج ١)، ١٤٠٤/١٩٨٤ (ج ٢).
- ابن بُشْكُوَال (أبو القاسم خلف) (١١٨٣/٥٧٨): الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، نشر عزت العطار، جزءان، القاهرة ١٣٧٤/١٩٥٥.
- ابن تَغْرِي بُرْدِي الأتابكي (جمال الدين يوسف أبو المحاسن) (١٤٦٩/٨٧٤): النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ط ١. القاهرة ١٣٤٩/١٩٣٠.
- ابن تيمية (تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم الحرّاني) (١٣٢٨/٧٢٨): الرد على المتطققين، لاهور ١٣٩٦/١٩٧٦.
- ابن جَبَّان (محمد الشَّيْبِي) (٩٦٥/٣٥٤): مشاهير علماء الأمصار، نشر م. فلايشهَمر M. Fleisch- hammar، المكتبة الإسلامية XXII (١٩٥٩).
- ابن حجر (شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني) (١٤٤٨/٨٥٢): الإصابة في تمييز الصحابة، طبع في ١١ جزءاً بكلكتيا بالهند ١٨٥٤ - ١٨٥٦ م. ثم القاهرة ١٣٢٨ هـ.
- ابن حجر (شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني) (١٤٤٨/٨٥٢): تقريب التهذيب، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف في جزئين، القاهرة ١٣٨٠ هـ.
- ابن حجر (شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني) (١٤٤٨/٨٥٢): تهذيب التهذيب، ط. ١ حيدر آباد الدكن ١٣٢٦ هـ.
- ابن حجر (شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني) (١٤٤٨/٨٥٢): لسان

- الميزان، ط. ١ حيدر آباد الدكن ١٣٢٩ - ١٣٣١ هـ، في ٧ أجزاء.
- ابن حزم (أبو محمد علي بن أحمد الأندلسي) (١٠٦٣/٤٥٦): الإحكام في أصول الأحكام، ٨ أجزاء في مجلدين، القاهرة ١٣٤٥ - ١٣٤٧.
- ابن حزم (أبو محمد علي بن أحمد الأندلسي) (١٠٦٣/٤٥٦): الإعراب عن الحيرة والإلتباس، مخطوط المكتبة العاشورية بتونس المرسى ومخطوط شتربتي بـدبُلْ بـايرلندا ورقه ٣٤٨٢.
- ابن حزم (أبو محمد علي بن أحمد الأندلسي) (١٠٦٣/٤٥٦): التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامة والأمثلة الفقهية. تحقيق إ. عباس، بيروت ١٩٥٩ ثم ١٩٨٣.
- ابن حزم (أبو محمد علي بن أحمد الأندلسي) (١٠٦٣/٤٥٦): رسالة في المفاضلة بين الصحابة، تحقيق سعيد الأفغاني، ط. ٢ بيروت ١٣٨٩/١٩٦٩.
- ابن حزم (أبو محمد علي بن أحمد الأندلسي) (١٠٦٣/٤٥٦): رسالة في مسائل الأصول، استخرجها من مقدمة المحلى لأبن حزم محمد جمال الدين القاسبي وطبعها في القاهرة ١٣٢٨ هـ.
- ابن حزم (أبو محمد علي بن أحمد الأندلسي) (١٠٦٣/٤٥٦): القُصَل في العلل والأهواء والنحل، ط. ١ القاهرة ١٣٢٠ هـ.
- ابن حزم (أبو محمد علي بن أحمد الأندلسي) (١٠٦٣/٤٥٦): مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والإعتقادات، وهاشمه نقض لأبن تيمية، القاهرة ١٣٥٧ هـ.
- ابن حزم (أبو محمد علي بن أحمد الأندلسي) (١٠٦٣/٤٥٦): ملخص إبطال القياس والرأي والإستحسان والتقليد والتعليل، نشره سعيد الأفغاني بدمشق ١٣٧٩/١٩٦٠.
- ابن حنبل (أحمد) (٨٥٥/٢٤١): المسند، القاهرة ١٣١٣ هـ. ثم بتحقيق أ.م. شاذلي في ١٥ جزءاً بالقاهرة أيضاً ١٣٦٨ - ١٣٧٥/١٩٤٩ - ١٩٥٦.
- ابن خلدون (عبد الرحمن ولي الدين) (١٤٠٦/٨٠٨): المقدمة، ط. القاهرة بدون تاريخ وط. بيروت ١٩٠٠ وط. بيروت الثالثة ١٩٦٧.
- ابن خلكان (أبو العباس أحمد) (١٢٨٢/٦٨١): وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، نشر م.م. عبد الحميد، ط. ١ القاهرة ١٣٦٧/١٩٤٩.
- ابن رجب (عبد الرحمن بن أحمد الحنبل) (١٣٩٢/٧٩٥): شرح علل

- الترمذي، تحقيق ن. عتر، طبع دار الملاح للطباعة والنشر ١٣٩٨/١٩٧٨.
- ابن رشد (أبو الوليد، الجند) (٥٢٠/١١٢٦): البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة، طبع في بيروت في ١٨ جزءاً في ١٩٨٤.
- ١٩٨٦ بعناية لجنة من الباحثين المغاربة من بينهم محمد حبي من الرباط.
- ابن رشد (أبو الوليد، الحفيد) (٥٩٥/١١٩٨): بداية المجتهد ونهاية المقتصد، جزءان في مجلد، القاهرة ١٣٥٣/١٩٣٥.
- ابن سعد (أبو عبد الله محمد البصري الزهري) (٢٣٠/٨٤٤): الطبقات، بيروت ١٣٨٠/١٩٦٠.
- ابن شاکر الکُتبی (محمد بن شاکر بن أحمد) (٧٦٤/١٣٦٢): فوات الوفيات، تحقيق م. م. عبد الحميد، القاهرة ١٩٥١.
- ابن عبد البر (أبو عمر يوسف الثوري القرطبي) (٤٦٣/١٠٧٠): الإستهباب في أسماء الأصحاب، ط. ١. القاهرة ١٣٢٨ (بهاشم الإصاية) ثم القاهرة أيضاً ١٣٨٠/١٩٦٠ (٤ أجزاء). وقد أحلنا على هذه فقط.
- ابن عبد البر (أبو عمر يوسف الثوري القرطبي) (٤٦٣/١٠٧٠): الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، مكتبة القدسي بالقاهرة ١٣٥٠.
- ابن عبد ربه (أبو عمر أحمد بن محمد) (٣٢٨/٩٤٠): العقد الفريد، القاهرة ١٣٥٩ هـ.
- ابن عقيل (أبو الوفاء) (٥١٥/١١٢١): كتاب الجدل على طريقة الفقهاء، تحقيق ج. مقدسي بمجلة المعهد الفرنسي للدراسات الشرقية، ج XX، ص ١١٩-٢٠٦، دمشق ١٩٦٧.
- ابن عقيل (أبو الوفاء) (٥١٥/١١٢١): الواضح في أصول الفقه: مخطوطة كاملة منها الجزءان الأول والثاني في الظاهرية بدمشق ومنها الجزء الثالث ببرايتون Princeton بالولايات المتحدة (مكتبة فايرستون Firestone).
- ابن فرحون (محمد البَغْمَرِي برهان الدين إبراهيم بن علي) (٧٩٩/١٣٩٦): الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، القاهرة ١٣٥١ هـ. ثم القاهرة أيضاً ١٣٩٤/١٩٧٤ في جزءين بتحقيق محمد الأحمدسي أبو النور.
- ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم) (٢٧٦/٨٨٩): الشعر والشعراء، القاهرة بتحقيق أ. م. شاکر، ثم بيروت ١٩٦٤.
- ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم) (٢٧٦/٨٨٩): المعارف، تحقيق ثروت

عكاشة، ط. ٢، القاهرة ١٩٦٩.

- ابن قدامة (موفق الدين عبد الله المقدسي الحنبلي) (١٢٢٣/٦٢٠): روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه، القاهرة ١٣٩٢/١٩٧٢.

- ابن قدامة (موفق الدين عبد الله المقدسي الحنبلي) (١٢٢٣/٦٢٠): المغني على مختصر الخرقي (٩٤٥/٣٣٤) تحقيق ط. م. الزيني، القاهرة ١٣٨٩/١٩٦٩.

- ابن قُطُوبُغا (أبو العدل زين الدين قاسم) (١٤٧٤/٨٧٩): تاج التراجم في طبقات الحنفية، بغداد ١٩٦٢.

- ابن كثير (عماد الدين إسماعيل بن عمر الفرشي) (١٣٧٣/٧٧٤): البداية والنهاية في التاريخ، القاهرة ١٣٤٨ - ١٣٥١/١٩٢٨/١٩٣٢.

- ابن ماجه (عبد الله محمد بن يزيد القزويني) (٨٨٨/٢٧٥): السنن، تحقيق م. ف. عبد الباقي، القاهرة ١٣٧٢/١٩٥٢.

- ابن ماکولا (أبو نصر علي بن هبة الله) (ما بين ١٠٨٢/٤٧٥ و ١٠٨٤/٤٨٧): الإكمال في رفع الإرتياب عن المؤلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب، ط. ١ لعبد الرحمان بن يحيى المعلمي اليماني، حيدر آباد الدكن، ٤ أجزاء، ١٩٦٢ - ١٩٦٥.

- ابن المقفع: أنظر قائمة المراجع والمصادر الأجنبية.

- ابن منصور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم) (١٣١١/٧١١): لسان العرب، ط. دار صادر ودار بيروت ١٣٧٤/١٩٥٥ ودار لسان العرب دون تاريخ.

- أبو داود (سليمان بن الأشعث السجستاني) (٨٨٨/٢٧٥): السنن، تحقيق م. م. عبد الحميد، القاهرة ١٣٦٩/١٩٥٠.

- أبو زهرة (محمد): أصول الفقه، القاهرة ١٣٧٧/١٩٥٧.

- أبو نعيم الإصبهاني (أحمد بن عبد الله) (١٠٣٨/٤٣٠): حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، القاهرة ١٣٥١/١٩٣٢.

- إتمام الوفاء في سيرة الخلفاء: أنظر الخضر.

- أخبار أبي حنيفة وأصحابه: أنظر الصيبري.

- إرشاد الفحول: أنظر الشوكاني.

- الإستهباب: أنظر ابن عبد البر.

- أسد الغابة: أنظر ابن الأثير.

- الإصابة: أنظر ابن حجر.

- الإصهاني (أبو الفرج): الأغاني: بيروت ١٩٥٨.
- الأعلام: أنظر الزركلي.
- الأغاني: أنظر الإصهاني.
- أفضية الرسول - ﷺ: أنظر القرطبي.
- أمين (أحمد) (١٩٥٤): فجر الإسلام، ط. ٨، القاهرة ١٣٨٠/١٩٦١.
- أمين (أحمد) (١٩٥٤) ضحى الإسلام، ج ١ و ٢ - ط ٦ - القاهرة ١٩٦١.
- إنباء الرواة: أنظر القفطي.
- الانتقاء: أنظر ابن عبد البر.
- بابا (أحمد أبو العباس بن أحمد التكروري الشبكتي آقيت) (١٦٣٧/١٠٣٦): نيل الإبتهاج بتطريز الديباج، ط. ١، القاهرة ١٣٥١ هـ. (طبع على هامش الديباج).
- الباجي (أبو الوليد سليمان بن خلف) (١٠٨١/٤٧٤): إحكام الفصول في أحكام الأصول: أنظر الملاحظات التمهيدية من مقدمة هذا الكتاب (القسمين III و IV).
- وقد صدر بتحقيقنا في بيروت في ط. ١، في مجلد في ١٩٨٦/١٤٠٧ ثم في ط. ٢، في مجلدين في ١٩٩٥/١٤١٥.
- الباجي (أبو الوليد سليمان بن خلف) (١٠٨١/٤٧٤): الإشارات - أو الإشارة -، طبع على هامش حاشية الشيخ الهدية السوسي على شرح الشيخ الخطاب على ورفات الجويني، ط. ٣، تونس ١٣٥١ هـ.
- الباجي (أبو الوليد سليمان بن خلف) (١٠٨١/٤٧٤): تحقيق المذهب في أن النبي قد كتب، تحقيق أبي عبد الرحمن بن عفيف الظاهري، الرياض ١٩٨٣/١٤٠٣.
- الباجي (أبو الوليد سليمان بن خلف) (١٠٨١/٤٧٤): التعميل والتجريح لمن خرّج عنه البخاري في الصحيح (مخطوطة تركيا). وقد نشر محققاً في الرياض وفي ٣ مجلدات في ١٩٨٦/١٤٠٦ على يدي أبو ليانة حسين.
- الباجي (أبو الوليد سليمان بن خلف) (١٠٨١/٤٧٤): رسالة في الحدود، تحقيق ج. هلال، نشر بمجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية بمدريد، م ٢ ج ١ - ٢، مدريد ١٣٧٣/١٩٥٤، ص ١ - ٣٧. ونشره من جديد ن. حماد بعنوان: الحدود في الأصول، بيروت ١٣٩٢/١٩٧٣.
- الباجي (أبو الوليد سليمان بن خلف) (١٠٨١/٤٧٤): فصول الأحكام وبيان ما مضى عليه العمل عند الفقهاء والحكام، تحقيق محمد أبو الأجفان، نشر الدار العربية للكتاب والمؤسسة العربية للكتاب بتونس ١٩٨٥.

- الباجي (أبو الوليد سليمان بن خلف) (١٠٨١/٤٧٤): المتقى، شرح موطأ إمام دار الهجرة، سيدنا مالك بن أنس، ٧ أجزاء، ط. ١. القاهرة ١٣٣١ - ١٣٣٢ هـ.
- الباجي (أبو الوليد سليمان بن خلف) (١٠٨١/٤٧٤): المنهاج في ترتيب الحجج، تحقيق ع. تركي، ط. ١. باريس ١٩٧٢ ثم ط. ٢، بيروت ١٩٨٧.
- البخاري (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل) (٨٦٩/٢٥٦): الصحيح، ٩ أجزاء في ٣ مجلدات، القاهرة، مطابع الشعب بدون تاريخ.
- بدائع المنى: أنظر الساعاتي.
- البداية والنهاية: أنظر ابن كثير.
- برنشتيف: أنظر قائمة المراجع والمصادر باللغات الأجنبية.
- البرهان: أنظر الجويني.
- برونكلمان (كارل): تاريخ الأدب العربي (لنص الألماني): أنظر قائمة المراجع والمصادر باللغات الأجنبية) تعريب عبد الحليم النجار، في ستة أجزاء فقط (لحد علمنا)، القاهرة ١٩٦١ - ١٩٧٧.
- البصري (أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب) (١٠٤٤/٤٣٦): كتاب المعتمد في أصول الفقه، تحقيق م. حميد الله وأ.م. باكويج، حنفي، دمشق ١٩٦٤/١٣٨٤. أنظر أيضاً قائمة المراجع والمصادر باللغات الأجنبية.
- البجلي (علاء الدين أبو الحسن علي الدمشقي المعروف بابن اللحام) (١٤٠٠/٨٠٣): المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق م. مظهر بقا، دمشق ١٤٠٠/١٩٨٠.
- البغدادي (إسماعيل باشا بن محمد أمين) (١٩٢٠/١٣٣٩): إيضاح المكنون في الدليل على كشف الظنون، القسطنطينية ١٩٤٧/١٣٦٦.
- البغدادي (عبد القاهر بن طاهر الإسفراييني) (١٠٣٧/٤٢٩): الفرق بين الفرق، نشر م.م. عبد الحميد، مطبعة المدني بالقاهرة.
- البغدادي (عبد القادر بن عمر) (١٦٨٢/١٠٩٣): خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، القاهرة ١٢٩٩ هـ.
- بقية الوعاة: أنظر السيوطي.
- البكري (أبو عبيد الله عبد الله بن عبد العزيز الأندلسي) (١٠٩٤/٤٨٧): معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، تحقيق مصطفى السقا، القاهرة ١٩٤٥/١٣٦٤ (١-٢)، ١٩٤٩/١٣٦٨ (٣-٤).



- البلخي (أبو القاسم): أنظر فضل الاعتزال.
- البلغة: أنظر الفيروزبادي.
- البهني (أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي) (١٠٦٥/٤٥٨): السنن الكبرى، ط. ١، حيدر آباد الدكن ١٣٥٥ هـ.
- البيان والتبيين: أنظر الجاحظ.
- تاج التراجع: أنظر قُطْلُوْبُغا.
- تاريخ الخلفاء: أنظر السيوطي.
- تاريخ المالكية بالمشرق لأحمد بكير: أنظر قائمة المراجع والمصادر باللغات الأجنبية.
- تاريخ بغداد: أنظر الخطيب البغدادي.
- البصرة: أنظر الشيرازي.
- تخريج أحاديث اللمع في أصول الفقه: أنظر الصديقي.
- تخريج أحاديث مختصر المتناج: أنظر العراشي.
- تذكرة الحفاظ: أنظر الذهبي.
- ترتيب المداوك: أنظر عياض.
- تركي (عبد المجيد): موقف ابن حزم الأصولي من منطق أرسطو، نشر المقال في أعمال ندوة الفكر العربي والثقافة اليونانية، ط. ١، الدار البيضاء ١٩٨٥/١٤٠٥، ص ٢٨١ - ٢٩٥.
- تركي (عبد المجيد): مكانة ابن رشد الفقيه من تاريخ المالكية بالأندلس، نشر المقال في أعمال ندوة ابن رشد ومدرسته في الغرب الإسلامي، الرباط ١٩٧٩.
- أنظر أيضاً قائمة المراجع والمصادر باللغات الأجنبية.
- تركي (عبد المجيد): متكلمون وفقهاء من إسبانيا المسلمة: أنظر قائمة المراجع والمصادر باللغات الأجنبية.
- تركي (عبد المجيد): مناظرات في الشريعة الإسلامية بين ابن حزم والبايجي، تعريب عبد الصبور شاهين ومراجعة محمد عبد الحليم محمود، بيروت ١٩٨٦.
- أنظر أيضاً قائمة المراجع والمصادر باللغات الأجنبية.
- تركي (عبد المجيد): أنظر البايجي مؤلف المتناج.
- تركي (عبد المجيد): أنظر الشيرازي مؤلف الوصول.
- تقريب التهذيب: أنظر ابن حجر.
- التمهيد: أنظر الكلوفاني.

# كتاب المناهج في ترتيب المحتاج

- الخطيب البغدادي (أبو بكر أحمد بن علي) (١٠٧٠/٤٦٣): تاريخ بغداد، القاهرة ١٣٤٩/١٩٣١.

- الخلاصة: أنظر الخزرجي.

- خلاف (عبد الوهاب): مصادر التشريع في ما لا نص فيه، القاهرة ١٩٥٥.

- دائرة المعارف الإسلامية: ط. ١ وط. ٢: أنظر عنهما قائمة المراجع والمصادر باللغات الأجنبية.

- الديباج: أنظر ابن فرحون.

- ديوان الشافعية الديباني: طبعت متعددة.

- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٥٨.

- ديوان عامر بن الحارث، جبران العمود، رواية السكري، ط. ١، القاهرة ١٣٥٠/١٩٣١.

- الذهبي (شمس الدين محمد أبو عبد الله) (١٣٤٧/٧٤٨): تذكرة الحفاظ، ط. حيدر آباد الدكن ١٣٧٦/١٩٥٦، ٤ أجزاء في مجلدين ومجلد ثالث للذيل.

- الذهبي (شمس الدين محمد أبو عبد الله) (١٣٤٧/٧٤٨): سير أعلام النبلاء، مخطوطة أحمد الثالث ج ١٢٩٥.

- الذهبي (شمس الدين محمد أبو عبد الله) (١٣٤٧/٧٤٨): معرفة القراء الكبار، تحقيق م. س. جاد الحق، ط. ١، القاهرة ١٣٨٧/١٩٦٧.

- الذهبي (شمس الدين محمد أبو عبد الله) (١٣٤٧/٧٤٨): ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ط. ١، القاهرة ١٣٢٥ هـ. (٣ أجزاء).

- الرازي (فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين) (١٢٠٩/٦٠٠): المحصول في علم أصول الفقه، تحقيق طه جابر فياض العلواني، الرياض، ط. ١، ١٣٩٩/١٩٧٩ (ج ١، ١ - ٢ - ٣)، ١٤٠٠/١٩٨٠ (ج ٢، ٢ - ١)، ١٤٠١/١٩٨١ (ج ٢، ٢ - ٣).

- الرد على المنتقذين: أنظر ابن تيمية.

- الرسالة: أنظر الشافعي.

- الروض المعطار: أنظر الحميري.

- الروضة: أنظر ابن قدامة.

- الزبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسي) (٩٨٩/٣٧٩): طبقات النحويين واللغويين، تحقيق م. أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٧٣.
- الزركلي. (خير الدين): الأعلام في عشرة أجزاء، القاهرة ١٣٧٣ - ١٣٧٨/١٩٥٤ - ١٩٥٩.
- الساعاتي (عبد الرحمان البنا): بدائع البعث في جمع وترتيب مسند الشافعي والسنن، ط. ١، القاهرة ١٣٦٩ هـ.
- السبكي (تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب) (١٣٦٩/٧٧١): طبقات الشافعية الكبرى، ٦ أجزاء القاهرة ١٣٢٤ هـ و ١٠ أجزاء بتحقيق ع. الحلوم. الطناحي، القاهرة ١٣٨٣/١٩٦٤.
- سركيس (يوسف إبان): معجم المطبوعات العربية والمعربة من البداية حتى سنة ١٣٣٩/١٩١٩، القاهرة ١٩٢٨.
- السَّمط الثمين: أنظر الطبري (محب الدين).
- السُّمعاني (أبو سعيد عبد الكريم): كتاب الأنساب، مخطوط متحف أيسات إسبان بـيترسبورغ Aisat Museums in St. Petersburg.
- سنن أبي داود: أنظر أبو داود.
- السنن الكبرى: أنظر البيهقي.
- سنن ابن ماجه: أنظر ابن ماجه.
- سَيِّد مُرْتَضَى (علم الدين) (١٠٤٤/٤٣٦): الذريعة إلى أصول الشريعة، تصحيح أبو القاسم كُرْجِي، طهران ١٣٤٦ هـ.
- سِير أعلام النبلاء: أنظر الذهبي.
- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر) (١٥٠٥/٩١١): بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، القاهرة ١٣٨٤/١٩٦٥.
- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر) (١٥٠٥/٩١١): تاريخ الخلفاء، القاهرة ١٣٨٩/١٩٦٩، ط. ٤.
- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر) (١٥٠٥/٩١١): طبقات الحفاظ، تحقيق علي محمد عمر، ط. ١، القاهرة ١٣٩٣/١٩٧٣.
- الشافعي (أبو عبد الله محمد بن إدريس) (٨١٩/٢٠٤): الرسالة، تحقيق م. أ. شاذلي، القاهرة ١٣٥٨/١٩٤٠.

- شجرة النور: أنظر مخلوف.
- شذرات الذهب: أنظر ابن العماد.
- شرح الكوكب: أنظر ابن النجار.
- شرح اللُّمع: أنظر الشيرازي.
- شرح شواهد شروح الألفية: أنظر العيني.
- شرح علل الترمذي: أنظر ابن رجب.
- الشعر والشعراء: أنظر ابن قتيبة.
- الشوكاني (محمد بن علي) (١٢٥٠/١٨٣٤): إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، القاهرة ١٣٥٨/١٩٣٩.
- الشيرازي (أبو إسحاق إبراهيم) (٤٧٦/١٠٨٣): التبصرة في أصول الفقه، تحقيق م. ح. هيتو، دمشق ١٤٠٠/١٩٨٠.
- الشيرازي (أبو إسحاق إبراهيم) (٤٧٦/١٠٨٣): شرح اللُّمع: مخطوط بتركيا. أنظر الوصول للشيرازي.
- الشيرازي (أبو إسحاق إبراهيم) (٤٧٦/١٠٨٣): طبقات الفقهاء، تحقيق إحسان عباس، ط. ١، بيروت ١٩٧٠، ط. ٢، بيروت ١٤٠١/١٩٨١.
- الشيرازي (أبو إسحاق إبراهيم) (٤٧٦/١٠٨٣): اللُّمع في أصول الفقه، القاهرة ١٣٥٨/١٩٣٩. أنظر النصدي: تخريج...
- الشيرازي (أبو إسحاق إبراهيم) (٤٧٦/١٠٨٣): كتاب معونة المبتدئين وتذكرة المنتهين في الجدل، مخطوط طونة بألمانيا الشرقية رقم ١١٨٣ Landes Bibliothek Gotha Arab ومخطوط ثانٍ ببرنستون بالولايات المتحدة الأمريكية بمكتبة فَيْرستون Firestone Library برقم ٨٦٧. وقد صدر بتحقيقنا في بيروت بعنوان كتاب المعونة في الجدل، ط. ١، ١٤٠٨/١٩٨٨.
- الشيرازي (أبو إسحاق إبراهيم) (٤٧٦/١٠٨٣): الوصول إلى علم الأصول - أو شرح اللُّمع -، ج ٢، الجزائر ١٩٧٩ بتحقيق ع. تركي. وقد صدر بتحقيقنا في بيروت بالإعتماد على مخطوطتي إسطنبول وباريس في مجلدين، ط. ١، ١٤٠٨/١٩٨٨.
- الشيرازي (أبو إسحاق إبراهيم) (٤٧٦/١٠٨٣): الملخص في الجدل في أصول الفقه، رسالة ماجستير في جزئين، إعداد محمد يوسف آخند جان نيازي بجامعة

- أم القرى في ١٤٠٧/١٩٨٧. وبين أيدينا النصّ المرقون فقط، ولم يبلغ علمنا طبعها.
- الصالح (صحي): علوم الحديث ومصطلحاته (عرض ودراسة)، دمشق ١٣٧٩/١٩٥٩.
- الصحيح: أنظر البخاري.
- الصحيح: أنظر مسلم.
- الصَّدِّيقي (عبد الله بن محمد الغماري الحسني): تخريج أحاديث اللع في أصول الفقه ومعه اللع في أصول الفقه للشيرازي، تخريج الأحاديث والتعليق عليها بقلم يوسف عبد الرحمان المرعشلي، بيروت ١٤٠٥/١٩٨٤.
- صفة الصفوة: أنظر ابن الجوزي.
- الصفدي (صلاح الدين خليل بن أليك) (٧٦٤/١٣٦٢): نكت الهميان في نكت العميان، القاهرة ١٣٢٩/١٩١١.
- السلة: أنظر ابن يَشْكُوَال.
- الشَّيْسي (أبو عبد الله حسن بن علي) (٤٣٦/١٠٤٤): أخبار أبي حنيفة وأصحابه، تصوير دار الكتاب العربي عن طبعة وزارة المعارف بالهند، ط. ٢، بيروت ١٩٧٦.
- الصبيري (أبو عبد الله حسن بن علي) (٤٣٦/١٠٤٤): مسائل الخلاف في أصول الفقه، مخطوطة شترْبيني Chester Beatty Library بدبْلنْ بإيرْلندا، رقم ٣٧٥٧.
- الطبري (محب الدين أحمد بن عبد الله) (٦٩٤/١٢٩٤): السطّ الثمين في مناقب أمهات المؤمنين، حلب ١٣٤٦/١٩٢٨.
- طبقات الحفاظ: أنظر السيوطي.
- طبقات الشافعية الكبرى: أنظر السبكي.
- طبقات الفقهاء: أنظر الشيرازي.
- ك. طبقات الفقهاء: أنظر العبادي.
- طبقات الفراء: أنظر ابن الجزري.
- طبقات النحويين واللغويين: أنظر الزبيدي.
- الطبقات: أنظر ابن سعد.
- طرح الشريب: أنظر العراقي.

- طه (حسين) (د ١٩٧٣): في الأدب الجاهلي، القاهرة ١٩٦٢.
- العبادي (أبو عاصم محمد بن أحمد) (١٠٦٥/٤٥٨): طبقات الفقهاء الشافعية، ط. لبنان ١٩٦٤ بتحقيق فوسته - فَنَسْتَرَن Gosta Vitestarn.
- عبد الباقي (محمد فؤاد): اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان، القاهرة ١٣٦٨.
- عبد الباقي (محمد فؤاد): المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، القاهرة مطابع الشعب ١٣٧٨ هـ.
- عبد الباقي (محمد فؤاد): مفتاح كنوز السنة تأليف أ. ي. نسنك وتعريب ع. ب، ط. ١، القاهرة ١٣٥٣/١٩٣٤.
- عبد الجبار (القاضي): أنظر فضل الاعتزال.
- عبد الرزاق (أبو بكر بن همام الصنعائي) (٨٢٦/٢١١): المصنف، ط. ١، المجلس العلمي بالهند ١٣٩٠/١٩٧٠.
- العراقي (عبد الرحيم بن الحسين) (د ١٨٠٤): تخريج أحاديث مختصر المنهاج، تحقيق ص. البلدي السامرائي، مكة المكرمة ١٣٩٩، مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، عدد ٢.
- العراقي (زين الدين عبد الرحيم بن الحسين) (١٤٠٣/٨٠٦): طرح الشرب في شرح التقريب، دار المعارف حلب ١٨٢٦، وقد أكمله ابنه ولي الدين أبو زرعة العراقي.
- العقد الثمين: أنظر ابن عبد ربه.
- عياض (أبو الفضل) (١١٤٩ / ٥٤٤): الإلماع في أصول الرواية والسماع، تحقيق السيد أحمد صفرة، القاهرة - تونس ١٣٨٩/١٩٧٠.
- عياض (أبو الفضل) (١١٤٩ / ٥٤٤): ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق أحمد باككر محمود في ٤ أجزاء ومجلدين مع ثالث للفهارس، طرابلس الغرب ١٣٨٧/١٩٦٧. ولم تحل على طبعة الرباط وهي في ٨ أجزاء وقد صدرت من سنة ١٣٨٣/١٩٦٥ إلى سنة ١٤٠٣/١٩٨٣.
- العيني (محمود): شرح شواهد شروح الألفية، طبع بيمامش خزائن الأدب للبغداد، القاهرة ١٣٩٩.
- غاية النهاية: أنظر ابن الجزري.
- الغزالي (أبو حامد محمد) (١١١١/٥٠٥): شفاء الغليل في بيان الشبه والمُخِيل

- ومسالك التعليل، تحقيق حمد الكبيسي، بغداد ١٣٩٠/١٩٧١.
- الغزالي (أبو حامد محمد) (١١١١/٥٠٥): المستصفى من علم الأصول في جزئين، القاهرة ١٣٣٦/١٩٣٧، وقبلها طبعة بولاق ١٣٢٢هـ. في جزئين أيضاً.
- الغزالي (أبو حامد محمد) (١١١١/٥٠٥): المنحول من تعليقات الأصول، تحقيق محمد حسن هيتو، ط. ٢، دمشق ١٤٠٠/١٩٨٠.
- الفتح المبين: أنظر المراغي.
- الفرق بين الفرق: أنظر البغدادي.
- القِصَل: أنظر ابن حزم.
- فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة لأبي القاسم البلخي (٩٣١/٣١٩) والناضي عبد الجبار (١٠٢٤/٤١٥) والحاكم الجسسي (١١٠٠/٤٩٤)، تحقيق فؤاد سيد، تونس ١٣٩٣/١٩٧٤.
- فسْئِكَ (أ.ج) (-١٩٣٩): أنظر عبد الباقي: مفتاح كنوز السنة.
- فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية إلى سنة ١٣٦٤/١٩٤٥، الجزء الثاني مطبعة الأزهر ١٣٦٥/١٩٤٦.
- فهرس المخطوطات المصوّرة، معهد إحياء المخطوطات العربية، جامعة الدول العربية، الجزء الأول: فؤاد سيد، القاهرة ١٩٥٤، الجزء الثاني: لطفي عبد البديع (التاريخ)، القاهرة ١٩٥٦.
- الفهرست: أنظر ابن النديم.
- القوائد البهيّة: أنظر اللكنوي.
- قوافل الوفيات: أنظر ابن شاذان الكندي.
- القيروز ابادي (محمد بن يعقوب) (١٤١٤/٨١٧): البُلغة في تاريخ أئمة اللغة، تحقيق محمد المصري، دمشق ١٩٧٢.
- القرطبي (عبد الله محمد بن فرج المالكي) أفضية الرسول - ﷺ -، القاهرة ١٣٤٦/١٩٢٧.
- القفطي (جمال الدين علي بن يوسف) (١٢٤٨/٦٤٦): إنباه الرواة على أنباه النحاة، القاهرة ١٣٧٤/١٩٥٥.
- الكافية: أنظر الجويني.
- كحالة (عمر رضا): معجم المؤلفين في ١٥ جزء، دمشق ١٣٧٦.
- ١٩٥٧/١٣٨١ - ١٩٦١.

- كشف القنون: أنظر حاجي خليفة.
- الكَوْنَانِي (محمَّد بن أحمد بن الحسين أبو الخطَّاب الحنبلي) (١١١٦/٥١٠):  
التمهيد في أصول الفقه، تحقيق منيد محمد أبو عمشة (ج ١ - ٢) ومحمد بن  
علي بن إبراهيم (ج ٣ - ٤) والأجزاء الأربعة صدرت بمكة المكرمة في  
١٩٨٥/١٤٠٦.
- اللَّؤلؤ والمرجان: أنظر م. ف. عبد الباقي.
- لاووست: أنظر قائمة المراجع والمصادر باللغات الأجنبية.
- لسان العرب: أنظر ابن منظور.
- لسان الميزان: أنظر ابن حجر.
- اللَّكْتُوي (أبو الحسنات محمد عبد الحي): القوائد البهية في تراجم الحنفية،  
تصوير دار المعرفة ببيروت، فرغ منه في ١٢٩٢/١٨٧٥.
- اللمع في أصول الفقه: أنظر الشيرازي.
- العاتريدي (أبو منصور محمد): كتاب التوحيد، تحقيق فتح الله خليف، بيروت  
١٩٧٠.
- المؤلف: أنظر الأمدي.
- مالك بن أنس: الموطأ في جزئين، القاهرة ١٣٧٠/١٩٥١.
- مجمع الزوائد: أنظر الهيتمي.
- المجموع: أنظر النووي.
- المحصول: أنظر الرازي.
- مختصر البعلي: أنظر البعلي.
- مخلوف (محمد بن محمد): شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، القاهرة  
١٣٥٠ هـ.
- مرآة الجنان: أنظر اليافعي.
- المراغي (عبد الله مصطفى): الفتح المين في طبقات الأصوليين، ط. ٢،  
بيروت ١٣٩٤/١٩٧٤.
- مسلم (أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري) (٢٦١/٨٧٤):  
الصحیح، تحقيق م. ف. عبد الباقي، القاهرة ١٣٧٤/١٩٥٥.
- المستد: أنظر ابن حنبل.
- مشاهير علماء الأمصار: أنظر ابن جيان.



- المصنّف: أنظر عبد الرزاق.
- المعارف: أنظر ابن قتيبة.
- المعتقد: أنظر البصري.
- معجم الأدياء: أنظر ياقوت.
- معجم المؤلفين: أنظر كحالة.
- المعجم المفهرس: أنظر فُسَيْك في قائمة المراجع والمصادر باللغات الأجنبية.
- معجم ما استمع: أنظر البكري.
- معرفة القراء الكبار: أنظر الذهبي.
- المفتي: أنظر ابن قدامة.
- مفتاح: أنظر عبد الباقي وفُسَيْك.
- مقدسي (جورج): أنظر قائمة المراجع والمصادر باللغات الأجنبية.
- مناظرات في الشريعة الإسلامية: أنظر تركي.
- المُنْتَظَم: أنظر ابن الجوزي.
- المتقى: أنظر الباجي.
- المتخول: أنظر الغزالي.
- المنهاج في ترتيب الحجج: أنظر الباجي.
- ميزان الاعتقالات: أنظر الذهبي.
- النجوم الزاهرة: أنظر ابن تغري بردي.
- نكت الهميان: أنظر الصفدي.
- نهاية الأرب: أنظر النويري.
- النُورِي (أبو زكريا محيي الدين بن شرف) (١٢٧٧/٦٧٦): تهذيب الأسماء واللغات، القاهرة، إدارة الطباعة المنيرية.
- النُورِي (أبو زكريا محيي الدين بن شرف) (١٢٧٧/٦٧٦): المجموع، شرح المذهب، القاهرة، إدارة الطباعة المنيرية.
- النويري (شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب) (١٢٣٢/٧٣٣): نهاية الأرب في فنون الأدب في ٢٢ جزء بالقاهرة، نسخة مصوّرة عن طبعة دار الكتب المصرية مع استدراسات وفهارس جامعة. والجزء الثامن عشر انتهى طبعه في ١٣٧٤/١٩٥٤، وأما البقية فكلها تقريباً بدون تاريخ.
- نيل الإبتهاج: أنظر بابا (أحمد).

- الهيثمي (نور الدين علي بن أبي بكر) (١٤٠٤/٨٠٧): مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، طبعة القدسي بالقاهرة ١٣٥٢ هـ.
- هيكل (محمد حسين) (- ١٩٥٦) حياة محمد، ط. ٥، القاهرة ١٩٥٢.
- الوصول إلى الأصول: أنظر ابن يرهان.
- الوصول إلى علم الأصول: أنظر الشيرازي.
- وفيات الأعيان: أنظر ابن خلكان.
- اليافعي (أبو محمد عبد الله بن أسعد بن علي اليمني المكي) (١٣٦٦/٧٦٨): مرآة الجنان وعدة اليقظان في ما يعتبر من حوادث الزمان، بيروت ١٣٩٠/١٩٧٠.
- ياقوت (عبد الله الحموي) (١٢٢٨/٦٢٦): معجم الأدباء، نشر أ. ف. الرفاعي، القاهرة ١٩٣٨/١٣٥٧.
- ياقوت (عبد الله الحموي) (١٢٢٨/٦٢٦): معجم البلدان، في ٨ أجزاء، القاهرة ١٩٠٦/١٣٢٣.
- يحيى بن معين وكتابه التاريخ، تحقيق أ. نور سيف، ط. ١، مكة المكرمة ١٩٧٩/١٣٩٩.

## فهرس الكتاب

### I [الدخل]

1. [الدفع لتأليف الكتاب] . . . . . 1
2. باب ذكر ما يتأدب به المناظر . . . . . 8
3. باب بيان حدود الألفاظ الدائرة بين المتناظرين . . . . . 14

### II باب أقسام أدلة الشرع . . . . .

1. باب أقسام أدلة الكتاب . . . . . 19
2. باب بيان أدلة السنة . . . . . 20
3. باب بيان وجوه أدلة الإجماع . . . . . 28
4. باب بيان أدلة المقول . . . . . 37
5. باب بيان وجوه أدلة استحسان الحال . . . . . 42

### III باب أقسام السؤال والجواب . . . . .

1. باب سؤال عن إثبات مذهب المقول . . . . . 64
2. باب سؤال عن دعاية المذهب والجواب عنه . . . . . 65
3. باب سؤال عن الدليل والجواب عنه . . . . . 67
4. باب سؤال عن وجه الدليل والجواب عنه . . . . . 70
5. باب سؤال على وجه القدح والجواب عنه . . . . . 76

### IV باب بيان وجوه الاعتراض على الاستدلال بالكتاب . . . . .

1. باب الاعتراض على الاستدلال بالكتاب بأن المستدل لا يقول به . . . . . 80
2. باب القول بموجب الدليل من الكتاب والمنازعة في مقتضاه . . . . . 81
3. باب الاعتراض على الاستدلال بالكتاب بدعوى المشاركة فيه . . . . . 86
4. باب الاعتراض على الاستدلال بالكتاب باختلاف القراءات . . . . . 111
5. باب الاعتراض على الاستدلال بالكتاب بدعوى التسخيف . . . . . 118
6. باب الاعتراض على الاستدلال بالكتاب من جهة التأويل . . . . . 122
7. باب الاعتراض على الاستدلال بالكتاب بالمعارضة . . . . . 127
8. باب الكلام على ما يلحق بالاستدلال بالكتاب وليس منه . . . . . 134

### V باب الاعتراض على الاستدلال بالسنة . . . . .

1. باب الاعتراض على الاستدلال بالسنة من جهة الإسناد . . . . . 146
2. باب وجوه الاعتراض على متن السنة . . . . . 147

١. بأن المستدل لا يقول به . . . . . 171
٢. بالنزاع في مقتضى لفظ السنة والقول بموجبها . . . . . 175
٣. بالمشاركة في الاستدلال بالسنة . . . . . 202
٤. باختلاف الرواية . . . . . 209
٥. بدعوى النسخ . . . . . 216
٦. بالتأويل . . . . . 228
٧. بالمعارضة على الاستدلال بالسنة . . . . . 232
3. باب الإعتراض على الاستدلال بالسنة الواردة على سبب . . . . . 248
4. باب الإعتراض على الاستدلال بأفعال النبي عليه السلام . . . . . 254
١. بمنع من الإحتجاج به . . . . . 255
٢. بأن المستدل لا يقول به . . . . . 256
٣. بالنزاع في مقتضاها . . . . . 258
٤. بدعوى الإحالة . . . . . 261
٥. بدعوى المشاركة في الدليل . . . . . 263
٦. باختلاف الرواية . . . . . 264
٧. بدعوى النسخ . . . . . 265
٨. بالتأويل . . . . . 266
٩. بالمعارضة . . . . . 269
5. باب الإعتراض على الاستدلال بالإقرار . . . . . 277
- VI باب بيان وجوه الإعتراض على الاستدلال بالإجماع . . . . . 278
1. ما يعرف منه بالاتفاق والاختلاف . . . . . 278
2. إجماع أهل المدينة . . . . . 291
3. قول الواحد من الصحابة إذا لم يظهر . . . . . 296
- VII باب الكلام على مقتول الأصل . . . . . 300
1. باب الإعتراض على الاستدلال بلسن الخطاب . . . . . 301
2. باب الإعتراض على الاستدلال بقوى الخطاب . . . . . 304
3. باب الإعتراض على الاستدلال بالخصر . . . . . 307
4. باب الكلام على معنى الخطاب وهو القياس . . . . . 309
5. باب ذكر ما يترتب به على القياس وما يبدأ به من ذلك . . . . . 310
١. فصل في بيان ما يبدأ به من هذه الإعتراضات . . . . . 311
٢. باب الإعتراض بأن المختلف فيه لا يجوز إثباته بالقياس . . . . . 315
٣. بأن ما قاس عليه لا يجوز أن يحمل أملاً . . . . . 326
٤. بأن ما جعله علة لا يجوز أن يحمل علة . . . . . 335
٥. بأن ما جعله حكماً لا يجوز أن يكون حكماً . . . . . 344
٦. بالممانعة في الأصل . . . . . 347
٧. بالممانعة في الوصف . . . . . 356

363	٨. المطالبة بتصحيح العلة . . . . .
381	٩. الإضرار على العلة على القول، بموجبها . . . . .
385	١٠. الإضرار على العلة بالقلب . . . . .
392	١١. الإضرار على العلة بفساد الوضع . . . . .
412	١٢. الإضرار على العلة بالنقض . . . . .
432	١٣. الإضرار على القياس بالكسر . . . . .
441	١٤. الإضرار على العلة بأنها لا تجري في سطواتها . . . . .
443	١٥. الإضرار على العلة بعدم التأثير . . . . .
454	١٦. الإضرار على العلة بالمعارضة . . . . .
469	6. باب الكلام على الاستدلال بالأول . . . . .
477	7. باب الكلام على الاستدلال بالتقسيم . . . . .
484	8. باب الكلام على الاستدلال بالعكس . . . . .
488	9. باب الكلام على الاستدلال ببيان العلة . . . . .
497	10. باب الكلام على الاستدلال بالأمور . . . . .
500	VIII باب الكلام على استصحاب الحال . . . . .
501	1. المعارضة . . . . .
502	2. النقل بالتدليل . . . . .
504	IX باب الكلام على الترجيحات . . . . .
505	1. باب ترجيح الظواهر . . . . .
506	١. في الاستدلال . . . . .
518	٢. في المنع . . . . .
533	2. باب ما يقع به الترجيح في المعاني . . . . .

# كتاب المنهاج في ترتيب الحجج

أبو الوليد الباجي

1081/474 - 1012/403

تحقيق  
عبد المجيد تركي

مدير بحوث في المركز الوطني للبحث العلمي بباريس





## دار الغرب الإسلامي

بيروت - لبنان  
لصاحبها : الحبيب المصني

شارع الصوري (المعماري) - الحمراء ، بناية الأسود

تلفون: 009611-350331 / خليوي: 009613-638535 Cellulaire:

فاكس: 009611-742587 Fax: / ص.ب. 113-5787 بيروت ، لبنان

DAR AL-GHARB AL-ISLAMI B.P.:113-5787 Beyrouth, LIBAN

الرقم: 114 / 3000 / 11 / 1987

الطبعة الثالثة: 2000 / 2 / 2001

التنفيذ : مؤسسة الخدمات الطباعة

الطبعة : دار صادر ، ص.ب. 10 - بيروت

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الثانية، 1987

صدرت باتفاق خاص مع :

G.-P. MAISONNEUVE ET LAROSE

PARIS

الطبعة الثالثة، 2001

